الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليــم العــالي والبحث العلمــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي
معسكر
Université MUSTAPHA Stambouli
Mascara

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

التخصص: الإدارة المالية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د

مساهمات تحويلات العمال في الخارج في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية

إعداد الطالب (ة): بن ساسي آسية
إشراف: أ.د حسيني إسحاق

لجنة المناقشة:

د. بن عدة محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	رئيسا
أ.د حسيني إسحاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مقررا
د. مختاري خالد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	ممتحنا
د. حملات بن عاشور	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	ممتحنا
أ.د عبد الله نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
د. عدّة عابد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيارت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ٥

– صدق اللَّهُ العظيم –

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على محمد أشرف المرسلين.

بعد التحية على الهادي الأمين، محمد عليه أزكى الصلاة والتسليم وعلى آله وصحبه أجمعين.

نهدي ثمرة هذا الجهد:

إلى من لهما الفضل بعد الله في وجودنا، إلى من لهما الفضل بعد الله في بلوغنا ما بلغنا، إلى الوالدين الكريمين.

إلى الصديق الغالي الذي لم يبخل علينا بمعلوماته القيمة وإرشاداته الهادفة طيلة مرحلة إنجاز هذا العمل

الدكتور عويمر سيد أحمد

تشكرات وتقدير

الشكر لله الأول والآخر عز وجلَّ على نعمة العلم

الشكر لله ليس ينصرم شكراً يوافق ما يجري به القلم.

نتقدم بأنقى عبارات الشكر والتحية والثناء وجميل الامتنان والعرفان إلى الأستاذ المشرف، الدكتور: **حسيني إسحاق**، وزوجته الأستاذة الدكتورة: **دحو خضرة** اللذان تتبعا هذا العمل وأحاطاه بالرعاية والاهتمام.

كما نشكر الأساتذة المبجلين، أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، داعين المولى عزَّ وجل أن تكلَّل رسالتنا بالنجاح والقبول.

كما نخص بالذكر في تشكراتنا كل من كان في حياتنا معلماً أو أستاذاً بانحناءة إجلالٍ لمكانتهم السامية ومسيرتهم الراقية وأسمائهم الجليلة وأسمى عبارات الاعتزاز والامتنان والتقدير.

وفي الأخير لا ننسى أن نتقدم بأسمى معاني الاحترام والتقدير إلى كل من قدم لنا يد المساعدة في سبيل إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

والحمد لله من قبل ومن بعد

الفهرس

الإهداء 3

تشكرات وتقدير 4

مقدمة: ..... أ

تمهيد: 25

1. المبحث الأول: الهجرة كمصدر للتحويلات. 26

1.1. المطلب الأول: العمالة في دول العالم..... 26

2.1. المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية للهجرة..... 31

3.1. المطلب الثالث: تطور حركة الهجرة في الدول العربية. 35

4.1. المطلب الرابع: المقاربات الاقتصادية للهجرة والتحويلات المالية. 39

2. المبحث الثاني: عموميات حول التحويلات المالية. 42

1.2. المطلب الأول: التحويلات المالية (مفهومها، أنواعها، دوافعها). 42

2.2. المطلب الثاني: قنوات التحويلات وسبل قياسها. 48

3.2. المطلب الثالث: تكاليف التحويلات المالية واستخداماتها. 54

4.2. المطلب الرابع: محددات التحويلات المالية واتجاهاتها. 59

3. المبحث الثالث: أهمية التحويلات المالية وانعكاساتها الاقتصادية. 66

1.3. المطلب الأول: أهمية التحويلات المالية. 66

2.3. المطلب الثاني: مقومات التحويلات المالية. 70

3.3. المطلب الثالث: الانعكاسات التنموية للتحويلات المالية..... 73

خلاصة الفصل الأول: 80

تمهيد: 82

1. المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي. 83

1.1. المطلب الأول: نشأة الشمول المالي. 83

2.1. المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي وبعض المفاهيم ذات العلاقة. 85

3.1. المطلب الثالث: النظريات المفسرة للشمول المالي. 90

4.1. المطلب الرابع: أهمية الشمول المالي. 98

2. المبحث الثاني: الجانب المؤسسي للشمول المالي. 103

1.2. المطلب الأول: الهيئات العالمية ومعايير الشمول المالي. 103

2.2. المطلب الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي وأهم مبادئه. 106

2.2.أ. آليات تعزيز الشمول المالي: 106

3.2. المطلب الثالث: مؤشرات قياس الشمول المالي وأبعاده. 112

4.2. المطلب الرابع: متطلبات تحقيق الشمول المالي وأهدافه. 116

3. المبحث الثالث: مظاهر تطور الشمول المالي. 119

1.3. المطلب الأول: سياسات الشمول المالي. 119

2.3. المطلب الثاني: الشمول المالي الرقمي. 121

3.3. المطلب الثالث: علاقة الشمول المالي بالثقافة المالية والتكنولوجيا المالية. 125

4.3. المطلب الرابع: العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي. 133

خلاصة الفصل الثاني: 139

- تمهيد: 141

1. المبحث الأول: العلاقة بين التحويلات المالية والشمول المالي وآثارها. 142

1.1. المطلب الأول: القطاع المصرفي والشمول المالي. 142

2.1. المطلب الثاني: القطاع المصرفي والتحويلات المالية. 147

3.1. المطلب الثالث: أثر تفاعل التحويلات المالية والشمول المالي. 152

2. المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الدول العربية. 156

1.2. المطلب الأول: الشمول المالي في دول المغرب العربي. 158

2.2. المطلب الثاني: الشمول المالي في باقي الدول العربية. 163

3.2. المطلب الثالث: مقارنة بين مستويات الشمول المالي في الدول العربية. 167

3. المبحث الثالث: واقع التحويلات المالية في الدول العربية. 175

1.3. المطلب الأول: التحويلات المالية في الدول العربية. 175

2.3. المطلب الثاني: انعكاسات التحويلات المالية على اقتصاديات الدول العربية. 183

خلاصة الفصل الثالث: 188

- تمهيد: 190

1. المبحث الأول: منهجية الدراسة. 191

1.1. المطلب الأول: عينة الدراسة والنموذج المستخدم. 191

2.1. المطلب الثاني: متغيرات الدراسة. 192

2. المبحث الثاني: نتائج الدراسة. 196

1.2. المطلب الأول: تقدير النموذج الدراسة. 196

2.2. المطلب الثاني: التعريف باختبارات القياس. 198

3. المبحث الثالث: تقدير نموذج أثر التحويلات المالية على الشمول المالي. 201

1.3. المطلب الأول: تقدير نماذج البانل الساكنة. 201

2.3. المطلب الثاني: تقدير التحليل الديناميكي. 208

4. المبحث الرابع: تحليل ومناقشة نتائج الدّراسة. 210

خاتمة: 216

قائمة الجداول والأشكال

الجدول رقم 1: تطور حركة المهاجرين الدوليين من البلدان العربية خلال الفترة 2000_2020..... 36

الجدول رقم 2: النسب المئوية لأوجه إنفاق التحويلات المالية في بعض الدول العربية..... 57

الجدول رقم 3: أوجه استخدام التحويلات المالية وفقا لمستويات الدخل الأسري. 58

الجدول رقم 4: ترتيب أكبر خمسة دول متلقية للتحويلات المالية لسنة 2022. 62

الجدول رقم 5: أعلى نسب مساهمات التحويلات المالية في الناتج المحلي الإجمالي عالميا. 68

الجدول رقم 6: مؤشرات الشمول المالي مقسمة على حسب الأبعاد. 112

الجدول رقم 7: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر المعرفة المالية. 127

الجدول رقم 8: المساهمات التي قدمتها البنوك في ظل الشمول المالي..... 130

الجدول رقم 9: الخدمات المالية المطلوبة وعوائق تجسيدها..... 173

الجدول رقم 10: ملخص عن تجارب بعض الدّول العربية لتعزيز الشمول المالي. 174

الجدول رقم 11: التحويلات المالية الواردة في الدول العربية لسنة 2019. 182

الجدول رقم 12: ترتيب التحويلات المالية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية عام 2022. 187

الجدول رقم 13: الإحصاء الوصفي لمتغيّرات الدراسة. 195

الجدول رقم 14: نتائج تحليل المكونات الرئيسيةPCA. 197

الجدول رقم 15: نتائج اختبار الاستقرارية. 200

الجدول رقم 16: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled). 202

الجدول رقم 17: نموذج التأثيرات الثابتة (FE). 204

الجدول رقم 18: نموذج التأثيرات العشوائية (REM).....206

الجدول رقم 19: نتائج اختبار Hausman.....207

الجدول رقم 20: نموذج نظام العزوم المعممة (Two-step System GMM).....209

الشكل رقم 2: تطور حركة الهجرة حسب الاتجاهات. 28

الشكل رقم 3 : اختلاف نسبة المهاجرين حسب المناطق. 30

الشكل رقم 4: اختلاف دوافع الهجرة بالنسبة للمهاجرين. 34

الشكل رقم 5: أعداد المهاجرين واللاجئين من البلدان العربية بحسب مجموعات الدول لسنة 2020. 36

الشكل رقم 6: تغير ترتيب أكبر عشر دول متلقية للتحويلات المالية منذ 1995 إلى غاية 2020. 63

الشكل رقم 7 : تغير ترتيب أكبر عشر دول مصدّرة للتحويلات منذ 1995 إلى غاية 2020. 64

الشكل رقم 8: ترتيب أكبر عشر دول مستقبلة للتحويلات المالية بالعالم لعام 2022. 66

الشكل رقم 9: مكونات الشمول المالي. 102

الشكل رقم 10: الشمول المالي والصحة المالية. 132

الشكل رقم 11: تطور مؤشر شمول المالي لعينة من الدول العربية خلال فترة (2004–2022). 157

الشكل رقم 12: تطور التحويلات المالية لعينة من الدول العربية خلال فترة (2004–2022). 175

الشكل رقم 13: التحويلات الوافدة للمنطقة العربية، للفترة 1990– 2020 (الوحدة = مليون دولار). 176

الشكل رقم 14: التحويلات المالية لدول شمال أفريقيا. 178

الشكل رقم 15: التحويلات المالية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. 180

مقدمة

مقدمة:

في نتاج لما شهده العالم في الفترات الأخيرة منذ أزمة كوفيد 19، بما في ذلك الصراعات الدولية المتوالية بين الروس وأوكرانيا، وكذا الأزمة السودانية، والحرب الصهيونية ضد فلسطين وغيرها، تزايدت حركات الهجرة، بحثا عن حياة يسودها الأمن والاستقرار، هذه الحركة التي تعتبر المسبب والمصدر الداعم للتحويلات المالية، في ظاهرة رأى فيها غالبية المختصين، ذات الأهمية البالغة كونها مصدراً إضافياً للتمويل الخارجي.

وقد عرفت توجّهات حركة الهجرة وتدفقها مسارات مختلفة، حسب اختلاف أسبابها ودوافعها وكذا أهدافها، خاصة في ظل استمرار الارتفاع في التضخم وأسعار الفائدة، ففي عام 2022 ارتفعت نسب التدفق باتجاه الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 8% لتبلغ نحو 647 مليار دولار أمريكي، بعد أن عرفت نموا مقداره 10,6% في عام 2021، بالرغم من الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة، لتكون بهذا الشكل قد حققت نموا أكبر مما توقعه فريق خبراء البنك العالمي لذات الفترة.

إلا أن التراجع في أسعار النفط، الذي انعكس بتباطؤ النمو الاقتصادي على مستوى البلدان المصدرة للتحويلات في عام 2023، قد أدى إلى تراجع نمو هذه الأخيرة لدى العديد من المناطق في العالم، حيث قدّر التراجع في دول أوروبا وآسيا الوسطى بمعدل 1%، أما دول جنوب آسيا فبمقدار 0,3%، كما ساهم بشكل كبير استمرار تدفق نسبٍ من التحويلات المالية عبر القنوات غير الرسمية، في زيادة تراجع هذه المعدّلات، الوضع الذي يزيد من تفاقم حالات عدم اليقين بالنسبة للدول المتلقية، ويخلق صعوبة في ضبط البيانات لدى الهيئات الرسمية المكلفة بالإحصاء والاستقصاء، أمّا فيما يخصّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد حدد معدل نمو التحويلات المالية بنحو 1,7%، وبما يقارب نسبة 1% في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، متأثرة بعوامل النمو الاقتصادي ومستوى تشغيل العمالة الأجنبية، وسعر النفط وأسعار صرف العملات التي تلقي بظلالها على صعوبة توازن ميزان المدفوعات، وعجزه عن تقليص الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية وتلك المتداولة في الأسواق الموازية (World Bank, 2023).

وتبقى مستويات التحويلات المالية، تستمد قوتها من العمليات المتكررة التي يقوم فيها المهاجرون، بإرسال مبالغ مالية إلى ذويهم دون أي مقابل، عبر قنوات رسمية قابلة للقياس وأخرى موازية، لتحتل بهذا المراتب الأولى في العديد من البلدان، فيما يخص التدفقات الدولية للموارد المالية، علاوة على ذلك فان التحويلات المالية،

تتدفق بشكل طبيعي، من البلدان ذات الدخل المرتفع إلى نظيراتها من البلدان النامية، وبالرغم من تفاوت أثرها على الاقتصاديات المتلقية بشكل مختلف، فأنها تتجاوز في بعض الأحيان أحجام وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر لديها، وحتى المساعدات الإنمائية الرسمية، إذا ما تمّت المقارنة بدرجة ونسب المساهمة في حجم تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، والذي بدوره يؤثر على التنمية المالية للبلد والاقتصاد الكلي بصفة عامة.

وتعتبر مساهمات التحويلات المالية للعمال، من أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدراً من الاهتمام، والتركيز حول مضامينها في دراساتٍ عدّة، لما لها من أهمية ودور كبير في التأثير على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة، وعلى النمو الاقتصادي بصفة عامة، وقد شهدت دول العالم النامي زيادة ملحوظة في نصيب التحويلات المالية من إجمالي صافي التدفقات، خاصة في القرن الماضي في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الاقتصادية والبيئة السياسية الدولية، حيث اعتبرت كثير من الدول أن التحويلات المالية، تمثل تحفيزاً حقيقياً وعاملا يدعم سيادة تلك الدول واستغلالها لهذه الثروات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بتأثيراتها على النمو الاقتصادي، إلا أن التحويلات المالية وما تتميز به في ظل نقل التكنولوجيا الحديثة، والإسهام في تراكم رأس المال، باعتبارها مصدراً لرفع كفاءة رأس المال البشري، وزيادة قدراته الإدارية والتنظيمية العالية، باتت تجتمع على جملةٍ من المميزات والميزات، التي جعلت معظم الدول تتسابق إلى توفير التدابير اللازمة لتسهيل عمليات تدفقها، بالإضافة إلى حرصها على تحديثها من خلال ربط معاملاتها بما توصلت إليه الابتكارات والتكنولوجية المالية الحديثة، بما يضمن السير الحسن والأسرع لها، بالإضافة إلى إجراءات التمكين والتحفيز للزبائن والمتعاملين، كما شوهدت عمليات تحديث تشريعاتها الداعمة لجلب واستقطاب أكبر قدرٍ منها.

انطلاقا مما سبق، ونتيجة للأهمية القصوى للتحويلات المالية للعمال في الخارج، ونظراً لمدى انعكاسها على مستويات الشمول المالي، سعياً من خلال تدفقها إلى تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة أو المستقبلة لها، ازداد تنافس هذه الأخيرة على استقطاب المزيد من تدفقاتها، عبر مضاعفة الجهود الدولية من خلال أساليب اختلفت وتعدّدت، والتي كان من أبرزها الوكالات والمنظمات الدولية، كمؤسّساتٍ سخّرت من أجل محاولة البحث عن الملامح والخصائص الأساسية، التي يجب أن يمتاز بها المناخ المستقطب بالدول المستقبلة للتحويلات المالية، لجذب المزيد من تدفقاتها عبر أساليب حديثة، وما إذا كانت التطورات والمتغيرات الجديدة التي حدثت على الساحة الدولية قد أفرزت مجموعة جديدة من العوامل و المؤثرات الحاكمة لهذه التدفقات.

من هذا المنطلق، قامت كل الدول النامية بوجه عام، والدول العربية بوجه خاص، بسنّ تشريعاتٍ تمنح حوافز مغرية للمحولين، وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم، محاولة بذلك جذب المزيد من تحويلاتهم إليها والظفر بمزاياها، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها في العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية، لدفع وتطوير استغلالها الاستغلال الأمثل، ونخص بالتركيز على الإجراءات الدافعة لتعزيز القطاع المالي وإنعاشه، والتي نسعى من خلال بحثنا هذا، إلى الخوض في تغيّراتها تبعاً لما تخلّفه تدفّقات التحويلات المالية للعمال المغتربين.

- أولا: إشكالية الدراسة:

يشكل موضوع مساهمات تحويلات العاملين في الخارج، في تحقيق الشمول المالي في البلدان العربية، أحد أهم الانشغالات التي تطرق لها الاقتصاديون عبر دراسات عديدة، مستعملين في ذلك عدة نماذج وبيانات، لتحديد المعايير والضوابط التي من خلالها، تؤثر تدفقات التحويلات على الشمول المالي، وتمثلت المشكلة الأساسية في الجدل القائم حول أثر التحويلات على الشمول المالي بين إيجابي وسلبي، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن التأثير الإيجابي إنما ينجم عن كونها مصادر إضافية للدّخل، فيما أكدت دراسات أخرى عكس ذلك، محتجّين في ذلك إلى عدم ضرورة توجّه هذه الأموال إلى الاستخدامات المالية، في حين توصلت دراسات أخرى إلى أن مساهمات التحويلات وأثرها، يعتمد على المقومات التي تتميز بها كل دولة، من تحفيزات وتسهيلات، أو مناخ بصفة عامة، سعياً لاستقطاب هذه التدفقات.

والدول العربية باعتبارها عينة من الدول النامية، سعت بقوة لجذب التحويلات، خصوصاً في ظل انفتاحها وتبنيها لسياسة اقتصاد السوق، واندماجها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، حيث قامت بإصدار حملة من القوانين المحفزة لجذب أموال مغتربيها، وتقديم تحفيزات مغرية، والعمل على تجديد أو تدشين الكثير من الهياكل القاعدية، بهدف تحديث البنى التحتية بما يتلاءم والمتطلبات العصرية، إضافة إلى إجراءاتٍ أخرى كان الهدف الرئيسي منها تحسين المناخ الاستثماري، إلا أن التصنيفات الدولية، تُقرُّ بالمراكز المتأخرة للدول العربية في هذه المستويات.

وبناءاً عليه، نسعى من خلال هذه الدراسة، إلى تتبّع تطوّرات مستويات التحويلات في هذه الدّول وطبيعة تأثيرها على الشمول المالي بها، بالتركيز على تدفقات التحويلات التي تنشأ نتيجة لموجات الشتات، المتّجه من

البلدان العربية نحو البلدان الأخرى، ما جعلها البلدان المستقبلة للتحويلات، عبر صياغة الإشكالية الرئيسية لبحثنا على النحو التالي:

ما مدى مساهمة التحويلات المالية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية

خلال الفترة (2004-2022)؟

وسعياً منّا إلى إثراء الموضوع والإحاطة بكافّة جوانبه، تمّ التطّرق في مضامينه إلى جملةٍ من الأسئلة الفرعية، المندرجة تحت السؤال الرئيسي والمكمّلة له، والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

1- ما دور الإصلاحات المالية في تعزيز القطاع المصرفي؟

2- ما مدى فعالية السياسات الجاذبة للتحويلات المالية؟ وما هو أثرها على واقع الشمول في الدول العربية؟

- **ثانيا: فرضيات الدراسة**

- تؤثر التحويلات المالية للعمال في الخارج إيجاباً على الشمول المالي في الدول العربية.

- **ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع**

من البديهي، أن كل باحث أرادا الخوض في دراسة ما له أسبابه ودوافعه، والتي تجعله يتمسك بموضوع بحثه أو يميل إليه، ومن هذه الأسباب ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، أمّا أسبابنا فيمكن حصرها فيما يلي:

- تنامي أهمية التحويلات المالية باعتبارها مصدراً هاماً للتمويل، كونها ساعدت الكثير من الدول على النهوض باقتصادها.
- معرفة مدى فعالية سياسة الإصلاحات الاقتصادية، التي قامت بها الحكومات العربية على الواقع، من خلال توجيه القطاع المصرفي وزيادة فاعليته.
- إسقاط الدراسة على بعض الدول العربية، التي يمكن لها تحقيق الاستفادة من التحويلات المالية، لتتبّع مدى قابلية واستعداد مناخها الاقتصادي والسياسي، لاستقطاب تدفقات تحويلات الشتات من جهة، ومقدار تأثيرها في تحقيق الشمول المالي من جهة أخرى.

- رابعاً: أهمية الدراسة

يعتبر موضوع البحث، من الناحية النظرية من أهم الموضوعات التي تناولتها الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة، لاسيما وبعد الأهمية المتزايدة للتحويلات، والمسائل المتعلقة بالهجرة، فقد خصّت الدراسة معالجتها نظراً لتنامي مستويات التحويلات المالية للعمال في الخارج، بالإضافة إلى سعي الدول العربية إلى تنمية وإنعاش الشمول المالي فيها، على اختلاف المؤشرات والمقاييس المندرجة ضمن القطاع المالي والمصرفي، كآلياتٍ يمكن لتجسيدها خلق علاقةٍ وطيدة مع توافد التحويلات المالية، ذات أثرٍ وانعكاس نسعى من خلال بحثنا التطرق لحجمه وطبيعته.

حيث تسعى الدول من خلال البحث العلمي، إلى تحقيق إضافة نوعية في القطاع المالي، وفي هذه الدراسة تحديدا سيتم وبشكل خاص، معالجة اثر التحويلات المالية للعاملين في الخارج على القطاع المصرفي، ومدى إسهامها في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية من خلال ذلك.

- خامساً: أهداف الدراسة

عرف موضوع التحويلات المالية للعمال في الخارج، ومساهمتها في تحقيق الشمول المالي، دراسات عدة نظراً لعظم أهميته وحجم دوره في اقتصاد الأمم، حيث كان لكل دراسة أهداف، كما هو الحال بالنسبة لدراستنا هذه، حيث تجلت أهداف دراستنا فيما يلي:

- التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج، إضافة إلى العوامل المحددة التي عرفها الفكر الاقتصادي حول أسباب الهجرة ودوافع الشتات لتحويل أموالهم.
- التطرق إلى أهم التطورات التاريخية للمفاهيم والآراء، حول التحويلات المالية والشمول المالي، وطريقة التفاعل بينهما، أو بمعنى أخر التعرف على طبيعة العلاقة بينهما.
- إبراز دور التحويلات المالية في تحقيق الشمول المالي.
- إبراز نوع العلاقة القائمة بين العمال في الخارج والتحويلات المالية، وما انعكاس ذلك على الشمول المالي.
- إعطاء نبذة وجيزة عن الفرق بين الشمول المالي والاستقرار المالي.
- عرض أهمية الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة، حول العلاقة بين التحويلات المالية للعمال في الخارج ومستوى الشمول المالي.

- إسقاط النظريات الاقتصادية أو المقاييس العلمية على واقع البلدان العربية بصفه عامة، لتحليل وتقييم مستوى الشمول المالي المحقق ودرجة استقطاب التحويلات المالية، ونوع العلاقة القائمة بين الأشخاص المهاجرين واقتصاد البلد الأم عموما والقطاع المصرفي بشكل خاص.
- التطرق لكافة الإصلاحات والسياسات التي انتهجتها البلدان العربية مند 1990 إلى سنة 2022، وتوضيح دورها في توفير المناخ المناسب، لنجاح القطاع المصرفي في جذب اكبر قدر من التحويلات المالية، وتحقيق مستويات أعلى من الشمول المالي ثم تقييمها، ومن ثمة محاولة إظهار العوائق في السياسات الاقتصادية ككل.
- محاولة إضافة لمسة جديدة للدراسات السابقة في هذا الميدان.

– سادساً: المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

سعيا إلى الإجابة على إشكالية الدّراسة، تم استخدام المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: عن طريق وصف كل ما تعلق بمتغيرات الدراسة في الدول عينة الدراسة، وبعض النماذج العالمية.
- المنهج التحليلي: وذلك عبر تحليل ظاهرة التحويلات المالية وعلاقتها بتحقيق الشمول المالي، بالإضافة إلى تحليل واقع المتغيّرات في البلدان العربية خلال فترة الدراسة.

أمّا بالنسبة للأدوات المستخدمة، فقد تم استخدام المسح المكتبي لأكبر قدر ممكن من المراجع العربية والأجنبية منها، لجمع البيانات والمعلومات التي من شأنها خدمة موضوع البحث، ومن أهمّ الأدوات المستخدمة لتقدير النماذج القياسية وإجراء الاختبارات فقد تم الاستعانة بالنموذج الإحصائي (GMM).

– سابعاً: حدود الدراسة

– **الإطار المكاني:** تم إسقاط هذه الدراسة على بعض الدول العربية: (مصر، الجزائر، جيبوتي، الكويت، المغرب، قطر، تونس، فلسطين، لبنان، جزر القمر).

– **الإطار الزماني:** لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى تسعة عشر عاما، نظراً لارتفاع تدفق التحويلات إلى بلدان محل الدراسة في الفترة مابين 2004 إلى 2022، وتزايد الاهتمام الدولي بمستويات تحقيق الشمول المالي.

- ثامناً: صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث نذكر منها ما يلي:

- تضارب البيانات والإحصائيات المتعلقة بالدراسة لا سيما عند تعدد مصادر تجميعها.
- النقص الكبير في التقارير والمعلومات الاقتصادية الخاصة بالتطورات الحاصلة في الاقتصاديات النامية.
- قلة البيانات الخاصة ببعض المتغيرات مما يحول دون الإلمام بها ضمن الدراسة القياسية، وعدم التبليغ عن البيانات الخاصة بالتحويلات مثلا في العديد من دول الدراسة.
- الاختلاف في البيانات المصرح بها في ميزان المدفوعات صندوق النقد الدولي، والحجم الفعلي لتدفقات التحويلات.
- الإبلاغ الخاطئ عن تحويلات المهاجرين مع أنواع أخرى من التحويلات الجارية.
- ثمة قيود تتعلق بمدى القدرة على تقديم محددات كبرى إقليمية على نحو منسجم لمختلف المؤشرات الاقتصادية، فالمعطيات غير متوفرة في غالب الأحوال خاصة في بعض الفترات الزمنية، كما أن تعريف عدد من المتغيرات تختلف من دولة إلى أخرى.
- المؤشرات تتباين بشكل كبير ممّا يستحيل معه وضع محددات كبرى.

- تاسعاً: هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المتفرعة منها، وسعياً وراء معالجة الموضوع ومحاولة الإلمام به قسمت الدراسة إلى أربعة فصول، تتقدمهم مقدمة عامة كلمحة تاريخية حول التحويلات المالية والشمول المالي، وصولا إلى الخاتمة العامة المتضمنة لأهم النتائج المتوصل إليها، وقد اشتملت الفصول الأربعة على المضمون الأتي:

تضمن الفصل الأول مفاهيم عامة حول التحويلات المالية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، خصص أولها للهجرة كمصدر للتحويلات، أما المبحث الثاني فاشتمل على تعاريف لغوية واقتصادية، في حين دار المبحث الثالث حول ما للتحويلات المالية من أهمية وانعكاسات على عدة مستويات عموما، أما الفصل الثاني فقد قسم هو الآخر إلى ثلاثة مباحث، حيث دار أولها حول المفاهيم العامة للشمول المالي، وثانيها حول جوانبه المؤسساتية، في حين خصص الثالث لمظاهر تطور الشمول المالي، بينما تناولنا في المبحث الأول من الفصل الثالث، العلاقة بين التحويلات المالية والشمول المالي وانعكاساتها، تطرقا إلى واقع الشمول المالي والتحويلات

المالية في الدول العربية في مبحثيه الثاني والثالث، أما الفصل الرابع فقد تضمن منهجية ونتائج الدراسة سعيا إلى تتبع أثر التحويلات المالية على الشمول المالي في الدول عينة الدراسة.

- عاشراً: الدراسات السابقة

من غير الممكن التّصور أن قيام دراسة علمية أو تأسيس خطة بحث حول فكرة ما دونما استحضارٍ لمناقشاتٍ أو أدبياتٍ قد سبق وأن تطرقت لهذا الموضوع، سواء من أدبيات ذوات علاقة أو نماذج مختلفة على حسب التخصصات، حيث أن الدراسات السابقة نقطة جوهرية وأداة توجيه للباحث لتأسيس بحث أصيل ودقيق، كما بالإمكان الاستفادة منها في فتح أبواب المقارنة والتعمّق في البحث بعد التأييد أو الانتقاد.

حاولنا في صياغة الإشكالية ونموذج دراستنا الاعتماد على جملة من الدراسات السابقة، العربية منها والأجنبية، باختلاف منظّريها واختلاف مناهجها، كما سعينا في إدراج هذه الدراسات إلى توسيع النطاق بتغيير عينات الدراسة وأُطرها الزمنية، حيث يمكّن هذا من احتمال استكشاف أكبر قدر من المؤشرات الداخلة في بناء العلاقة بين متغيّري الدراسة (التحويلات المالية والشمول المالي)، إضافة إلى التمكين من الاضطلاع بأكبر عدد من نماذج القياس، حيث جاء تلخيصها وفق الترتيب الزمني الآتي:

- دراسة (Thu Thi Hoai, Hung Manh, Le Quoc, & Hang Thu, 2022): تأسست هذه الدراسة حول تأثير التحويلات الداخلية على استخدام الأسر للخدمات المصرفية في المناطق الريفية والحضرية في فيتنام، حيث اختلفت عن الدراسات السابقة في نوع التحويلات من خارجية دولية إلى داخلية، وهذا يفيد موضوعنا بغية استنباط الفوارق بينهما من خلال ما تطرقت إليه هذه الدراسة من أدبيات ودراسات ذات صلة بالموضوع، وكذا إجراء نوع من المقارنة بين النوعين من التحويلات، حيث وعلى حسب ما جاء في أدبيات هذه الدراسة أنّ (صلاح الدين وآخرون 2021، بنغلادش) أكّد أن للتحويلات الدولية آثارا ايجابية أكثر، إذ يكون فيها احتمال الادخار لدى الأسر أكبر إذا ما قورنت بالتحويلات الداخلية، كما أنها تشجع على فتح الحسابات البنكية في كل من بوركينافاسو، كينيا، نيجيريا، السنغال وأوغندا وفقا ل (Aga & Peria 2014)، وأثبتت دراسة (Ajefu & Ogebe, 2019) بنيجيريا أنها تزيد من الاستخدامات المالية في القطاع الرسمي وكذا استخدام الانترنيت، وأثبتت في المقابل بعض الدراسات أثرها السلبي من حيث أنها تقلل من الاستخدام الأسري للخدمات المصرفية إذ تصبح بديلا للقروض، كما تقلل من الحاجة إلى التوفير والائتمان.

ورجوعا إلى نتائج الدراسة، وبعد عملية المسح من قبل مكتب الإحصاء العام في فيتنام (GSO) لسنة 2016، بدعم من البنك الدولي لعينة شملت كلا من الدخل والإنفاق ل63 مقاطعة مكونة من 9399 أسرة في فيتنام، إذ شملت البيانات مسحا لمصادر الدخل فيها وما إن كانت تحصل على تحويلات أم لا، هذا وإضافة إلى ملكية الحسابات المصرفية، وتوافر استخدام بطاقات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان من عدمه، وقد بلغ عدد الملاحظات 4071 إضافة لبيانات مسح المؤسسات مجتمعة مع بيانات هيئة القياس لتقدير كثافة البنوك.

وباستخدام نموذج التقدير طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) استنادا إلى الدراسات المذكورة سلفا، فقد تبين الاختلاف في أثر التحويلات ما بين المناطق الريفية والحضرية، حيث أن انطلاق الهجرة يكون من المناطق الريفية توجها إلى الحضرية وتأخذ التحويلات عكس هذا الاتجاه في الانتقال، كما تبين الأثر الايجابي للتحويلات في الاستخدام، ولوحظ الانخفاض في نسبة الأسر المالكة لبطاقات الخدمات المالية في مناطق الريف، وقدرت نسبة عدم امتلاك حسابات التوفير والحسابات البنكية ب 79%، وما يصل إلى 84.6% لا تستخدم أجهزة الصراف الآلي وبطاقات الائتمان، أما في المناطق الحضرية فعكس ذلك حيث الغالبية من مستخدمي الخدمات المالية، أما فيما يخص نسب الحصول على التحويلات فقد كان أعلاها في المناطق الريفية بنسبة 23.6%، مقارنة ب 27.4% في المناطق الحضرية، وقد شكلت التحويلات الداخلية ما نسبته 9.4% من دخل الأسرة الريفية مقابل 7.5% من نظيرتها، ورغم ضعف أثر التحويلات الداخلية إلا أنه جاء موجبا من حيث استخدام الأسر الريفية للخدمات المصرفية في المناطق الريفية، حيث يزيد من احتمال وجود حسابات الإيداع بمقدار08 نقطة مئوية، واحتمال استخدام البطاقات بمقدار 11.2 نقطة مئوية، من حيث أن المهاجرين يلعبون دورا فعالا في توليد الدخل لدى الأسر الريفية، وكعامل آخر يدفع بالمعاملات المصرفية، أظهرت النتائج أن كثافة البنوك تزيد من تسهيل الوصول إلى الأجهزة المالية واستعمالاتها، دون أن ننسى أن جنس رب الأسرة كان ذو دور فاعل في العلاقة المدروسة في بحثنا هذا، فقد ظهرت النتائج أكثر فاعلية عند المرأة مقارنة بالرجل، إذ فسره المختصون كنتيجة لاتصال عنصر النسوة بالجمعيات المحلية في فيتنام.

– **دراسة (JOUINI & ATTIA, 2021):** درست هذه الورقة تأثير التحويلات عبر الحدود على الشمول المالي، لمجموعة مكونة من عشرة دول عربية (مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، السعودية والسودان)، إذ تم تحديد فترة الدراسة من 2013 إلى 2019، حيث تخصّصت العلاقة المدروسة من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية للشمول المالي (عدد فروع البنك لكل 1000 كيلومتر، الودائع القائمة لدى البنوك التجارية، البنوك المعلقة من البنوك التجارية، القروض المستحقة من البنوك التجارية)، وقد اعتمدت الدراسة

على نموذج قياسي باستخدام طريقة العزوم المعممة للنماذج الديناميكية، على مجموعة البيانات السنوية والتي تم جمعها من البنوك التجارية والبنك الدولي.

حيث سجلت النتائج أن مصر تحتل الصدارة بأعلى متوسط للتحويلات عبر الحدود، تليها لبنان والمغرب، وفسّر هذا بكثرة وجود العمالة بالخارج، أما الكويت فقد سجلت أدنى مستوى في متوسط التحويلات عبر الحدود، تليها عمان والسعودية، وتشهد مصر أعلى الدرجات في متوسطات تقلبات الشمول المالي من بين الدول محل الدراسة، كما كشفت النتائج أن عمان والسودان تسجلان أدنى متوسط من الودائع والقروض (فروع البنك)، وقد اتضح في اختبارات الدراسة أن التحويلات المالية محرك وثيق الصلة بالشمول المالي في البلدان قيد الدراسة، وأن التأثير كبير على الرغم من عدم جلاء الآثار، بغض النظر عن الاختلاف بين تأثيرات المؤشرات المدروسة حيث أن التأثير الكبير كان من طرف الودائع، تليها القروض والفروع المصرفية، إذ تحددت درجة الأثر بما ينجم من الزيادة في نسبة التحويلات ب 01% إلى الزيادة في الشمول المالي بما نسبته 0.004% لفروع البنك، و0.029% للودائع، و0.009% للقروض.

– دراسة (Anh Tu, Weiqing, Nguyet Thi Minh, Quoc Tuan, Naoyuki, & Farhad, 2021): بحثت هذه الدراسة في دور الشمول المالي وضرورته لتعزيز الآثار الاقتصادية للتحويلات، وكذا التأثيرات المشتركة بين تدفقات التحويلات الدولية والشمول المالي على مقاييس النمو الاقتصادي، حيث تم إسقاط الدراسة على عينة مكونة من 60 دولة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وحصرت فترة الدراسة ابتداءًا من 1996 إلى غاية 2017، غطّت مجموعة من البيانات الممسوحة من البنك العالمي، بالاعتماد على مؤشر مركب للشمول المالي باستخدام مؤشرات مالية مختلفة عن الوصول والاستخدام، كتعدد فروع البنك وأجهزة الصراف الآلي، وكذا المودعين والمقرضين، حيث أن استخدام تقنية تحليل المكونات الرئيسية والتخلص من الارتباطات الهامشية عديمة العلاقة، يعطي لمؤشر الشمول ميزة نوعية، هذا وإضافة إلى اختبار المتانة عبر روابط المتغيرات الفردية المختلفة للشمول (كالالتزامات السائلة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حجم وأقساط التأمين على الحياة وعلى غير الحياة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ودائع النظام المالي في الناتج المحلي الإجمالي)، وابتدأ البَحثةُ ورقتهم هذه بنماذج دراسية وعرض لأهم الأدبيات حول التحويلات والشمول المالي والنمو، ثم القيام بتطوير نموذج تجريبي يجمع آثار مؤشرين اقتصاديين (التحويلات والشمول المالي) على النمو الاقتصادي.

حيث جاءت نتائج الأثر التفاعلي الايجابي للتحويلات والشمول المالي على النمو الاقتصادي، إذ يشير هذا الأثر إلى توافر عنصري الوصول والاستخدام، وكذا كفاءة تخصيص الموارد بدلا من الاستهلاك، أو التوجه نحو الاستثمار المنتج، وتنجم هذه العلاقة المتكاملة من حيث أن التحويلات المالية تزداد برؤوس المال، أما الشمول المالي فيؤدي بالأسر إلى إيداع أموالهم والمحافظة عليها ما يؤدي إلى الاتصال المنتظم بالبنوك وباقي المؤسسات المالية، ما يقلل من المخاطر لاسيما في البلدان ذات المستوى المنخفض من الدخل.

– **دراسة (Sami, Ralph, & Mohamed, 2020):** سعت هذه الورقة البحثية إلى استكشاف العلاقة القائمة بين التحويلات المالية والشمول المالي لعينة مكونة من 187 دولة خلال الفترة الزمنية 2004–2015، حيث طبق باحثوها نموذج الانحدار وكذا طريقة العزوم المعممة والتي توفر المقدار التقاربي في حالة النماذج الديناميكية عند المستويات المتدنية والمتوسطة الدخل، ومن الجلي أن العلاقة بين المتغيرين علاقة غير خطية وتتخذ شكل "U" حيث وتحليلا للنتائج ظهر أنه وعند المستويات المنخفضة من التحويلات، تتجه قيمها إلى أغراض الاستهلاك عند الأسر المقيدة بالسيولة العاملة، ما يؤدي إلى كبح الوساطة بين التحويلات وعملية الشمول المالي، هذا الأخير الذي لا وجود لازدهار فيه إلا عندما تصل عتبة التحويلات إلى 13% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، هذه النسبة محددة وفق مقاييس الشمول المالي.

وعلى حسب النتائج فإنه لم يكن هناك أثر للزيادة في الفروع البنكية على إثر الزيادة في تحويلات العمال، حيث فسر بحَثةُ هذه النتائج بكون أن الأسر المستقبلة تتمتع بقدرة محدودة في الحصول على القروض، لذا تلجأ إلى هذه التحويلات لأجل صرفها في أغراض استهلاكية، وبهذا يقل توجهها نحو القطاع المالي، وحتى يكون هناك أثر ايجابي من التحويلات نحو الشمول يجب أن تكون هذه التحويلات كافية بحيث تعزز المدخرات، وتساعد على تطوير الخدمات المالية، كما تم تجريب العلاقة في حالة الاقتصاديات الهشة، وكانت النتيجة عكسية حيث ظهرت التحويلات بأثر ايجابي على الشمول، وتم تفسيرها بضعف النظام المصرفي والذي يقوم بتحويل الودائع إلى قروض منتجة، أما فيما يخص القطاعات المالية ذات الكفاءة فلابد أن تكون العتبة فيما بين 12.28% و22%، وكتوصية خرج بها أصحاب الدراسة أنه لابد من أن تركز الجهود على استقرار الاقتصاد الكلي، ودعم قيام نظام مصرفي أكثر استقرارا وتنافسية، وتعزيز مستويات التثقيف المالي للأسر.

– **دراسة (Gatsi, 2020):** يدور محتوى هذه الدراسة حول العلاقة بين كل من التحويلات والشمول المالي في دولة غانا، وما إذا كانت التحويلات الدولية والداخلية ذات تأثير على الشمول المالي، ثم التركيز في هذا الأخير

حول نسب طلب القروض ومنحها، إضافة إلى قيمة امتلاك الأفراد للحسابات المصرفية لدى المؤسسات المالية، حيث تمت الدراسة باستخدام الانحدار اللوجستي الثنائي إضافة إلى النموذج المعدل استنادا من الباحث إلى دراسات سبقت أمثال (Anzoategui)، (Martinez Peria, 2011) وشملت البيانات جولة المسح لمستوى المعيشة في غانا من الفترة 18 أكتوبر 2012 إلى غاية 17 أكتوبر 2013 لعينة بلغت 16772 أسرة.

وخلصت النتائج إلى كون التحويلات الداخلية تؤثر بقوة على الشمول المالي في الدولة محل الدراسة، حيث ظهر الأثر في كافة المتغيرات التي تم البحث حولها (طلب القرض ومنحه والحساب المصرفي)، أما فيما يخص التحويلات الخارجية فقد تبين أنها لا تؤثر بشكل كبير على الشمول المالي من حيث إن أثرها الإيجابي والكبير قد اقتصر فقط على فتح الحسابات المصرفية، أما منح القروض والطلب عليها فلا وجود لأثر لها، كما تبين من خلال نتائج الاختبارات التفوق في إمكانية تحسين الشمول المالي عبر التحويلات الداخلية أكثر منها على الدولية، من حيث أنهما يشتركان في دفع فتح الحسابات المصرفية، و يجدر بالذكر أنه ومن بين ما يضعف من تأثير التحويلات على الشمول المالي هو طلب المؤسسات المالية لضمانات لأجل تسهيل المنح والتقديم.

- **دراسة (Hayot, Lee, & yessengali, 2020):** اهتمت هذه الدراسة بتأثير التحويلات على مستوى المؤسسات المالية حيث تضمنت في طياتها توسيعا في أدبيات العلاقة بين التحويلات المالية والوسيط المالي، خصوصا المرتبطة بالإجراءات الإدارية وخلق الثقة، وقد تم إدراج عنصر التطور المؤسسي في خضم العلاقة كمتغير يتم بدوره دراسة أثره على الشمول المالي، إضافة إلى جملة من المتغيرات الهامشية (الدخل، التطور المالي، رأس المال البشري، التضخم، الجودة المؤسساتية) حيث تم في هذا البحث الاعتماد على النماذج القياسية لأجل الإجابة على الإشكالية، إذ تم استخدام نموذج طريقة العزوم المعممة للنظام الديناميكي (GMM) على العينة المكونة من 70 دولة نامية والتي ضمت من بينها مجموعة من الدول العربية (الجزائر، مصر، الكويت، لبنان، قطر، السعودية، سوريا، تونس واليمن) وانحصر الإطار الزماني للدراسة خلال الفترة ما بين 2011-2018 حيث تم تطبيق نماذج الدراسة على البيانات التي تم جمعها من مصادر عديدة كمؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وكذا صندوق النقد الدولي، أين تم استبعاد بعض الدول النامية لنقص في بياناتها.

وقد وصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن التحويلات لوحدها غير كافية لخلق ودفع الشمول المالي إذ لابد من إدخال التأثيرات الهامشية في العلاقة لتعزيز التفاعل وتفسيره، كما توضح من بين النتائج أن الزيادة في التحويلات المرفقة بارتفاع الجودة يمكن لها أن تزيد من متغيرات الشمول المالي على المدى الطويل (الوسيط

المالي)، ويكون لها تأثير على المؤسسات تبعا لثقة وتصور العملاء لهذه المؤسسات، وما وجب التنويه إليه أن ما ظهر في هذه الدراسة كان مناقضا تماما مع توقعاتها السابقة حيث ظهر متغير التضخم بأثر إيجابي إذ أنه شجع على فتح الحسابات البنكية مما يحسن الوسيط المالي، وتخفيف نسب التضخم تصبح مرتبطة بتوجه الأفراد لإيداع أموالهم في البنوك أو اقتناء الأصول، كما غلبت نتيجة الإيجاب على كافة المتغيرات، حيث ظهر أن البلدان ذات المؤسسات الأفضل تستفيد من تأثير التحويلات الإيجابي على الشمول المالي مع الأخذ بعين الاعتبار الاستقرار المالي للأفراد، كما ظهرت الضرورة الملحة لتحسين الثقة في المؤسسات المالية وهذا لاستمرار الأثر الإيجابي للتحويلات على المدى الطويل، وتعزيز الشفافية والإفصاح في القطاع المالي مما يشجع الأفراد لفتح الحسابات والطلب عليها.

- **دراسة (Issabayev, Saydaliyev, Avsar, & Chin, 2020):** عمد الباحثون إلى التحقيق في تأثير التحويلات المالية على الشمول المالي، في مجموع البلدان النامية المتلقية والمقدرة ب87 بلدا من بينها مجموعة بلدان عربية وهي (الجزائر، جزر القمر، مصر، الكويت، لبنان، ليبيا، قطر، المملكة السعودية العربية، تونس، اليمن) للفترة الممتدة بين 2011 إلى غاية 2017، محاولين توسيع المجال البحثي عمّن سبقوهم من خلال طرح التأثير غير الخطي للتدفقات وتفاعلها مع الجودة المؤسساتية في التأثير على الشمول المالي، من منطلق أن الانخفاض في مستويات الشمول المالي قد يكون سببه ضعف الجودة المؤسساتية والتي تعاني في تنظيم الإجراءات والمعاملات وكسب ثقة المتعاملين، استند البحث إلى جمع البيانات من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي وكذا صندوق النقد الدولي لتطبيق أساليب بيانات اللوحة الديناميكية (GMM).

ممّا مكّنهم للوصول إلى التأثير السلبي للتدفقات على الشمول المالي عندما يتعلق الأمر بالبلدان التي تشهد مستويات منخفضة من تدفقات التحويلات المالية، وينعكس الأثر للإيجابي إذا ما ارتفعت مستويات تدفق التحويلات، مؤكدين على العلاقة غير الخطية بين كل من التحويلات المالية والشمول المالي، ممّا يرهن تأثير التحويلات على الشمول بالتصور الفكري لدى الأفراد حول المؤسسات المالية.

- **دراسة (Kwesi Arthur, Mwongeli Musau, & Mithi Wanjohi, 2020):** تم البحث في تأثير التحويلات المالية للمغتربين على الشمول المالي في دولة كينيا للفترة الممتدة بين 2008 و2018، حيث سعت الحكومة الكينية من خلال توجهاتها العامة تطلعا للعام 2030 إلى اختبار التأثير المعتدل لسياسة المهاجرين على العلاقة بين تحويلاتهم المالية والشمول المالي، استعمل الباحثون نموذج الانحدار المتعدد للسلاسل الزمنية

لاختبار العلاقة بين التحويلات والشمول ومعرفة ما إذا كانت هنالك علاقة تكامل مشترك طويلة المدى وفقا لإجراء اختبار (ARDL)، كما اعتمدوا على التصاميم التوضيحية غير التجريبية لمعالجة إشكال ثلاثة ملايين مهاجر لما لها من دورٍ في فهم سلوك الظواهر المتنوعة، عن طريق تصاميم التعداد وأخذ العينات الطبقية كأول مرة، فتمت دراسة التحويلات الرسمية خلال الفترة ربع السنوية الأربعة والأربعون عبر الممرات (أوروبا– شمال أمريكا وبقية دول العالم) على طول فترة الدراسة، وتم الحصول على البيانات والمعطيات من قبل البنك المركزي والمكتب الوطني للإحصاء، والاستعانة بالإحصاء الوصفي في عملية التلخيص.

جاء ضمن التحليل تضاؤل نسب التحويلات غير الرسمية لتبلغ سنة 2019 نسبة 6,1 % على ما كانت عليه من ذي قبل بمعدل 32,1 % في عام 2006 وهي نسبة هامة وتطور ملحوظ في مستويات الشمول المالي، خاصة بعد استراتيجيات رقمنة القطاع المالي من منتجات وخدمات الهاتف المحمول إضافة إلى التمويل الرقمي، لتحتل بذلك الدولة الكينية المرتبة الأولى من بين الدول الثمانية في أفريقيا من حيث تلقي التحويلات المالية، أي أكبر نسبة إذا ما قورنت بنيجيريا ومصر والمغرب وتونس وغانا والجزائر والسنغال.

ومن النتائج المتوصل إليها عبر الدراسة فإن التحويلات عبر ممر أمريكا الشمالية وردت بأثر إحصائي إيجابي كبير نسبة لعدد الحسابات المصرفية وحجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، فيما كان الأثر مختلفا بالنسبة للممرين الآخرين فكان إيجابيا دون أهمية تذكر على مستوى الشمول المالي نسبة لعدد الحسابات المصرفية وحجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعرف الأثر اختلافا بين الممرات من حيث الأثر على الشمول المالي نسبة إلى الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبهذا فقد ظهر التأثير الإيجابي مع دلالة إحصائية للتحويلات المالية الرسمية للمغتربين على الشمول المالي المركب في دولة كينيا، وهذا يدل على نجاح السياسات العامة للحكومة الكينية في تحفيز جاليتها في الخارج لبعث المزيد من التحويلات الرسمية بهدف تعزيز الشمول المالي.

– **دراسة (Paul, Barnabé, & Ghislain, 2020):** في هذا البحث تم التطلع إلى العلاقة بين التحويلات المالية والشمول المالي في أفريقيا على المدى البعيد، ل29 دولة خلال الفترة الزمنية 2004 إلى 2017 والتي حُدّدت تبعا لتوفر البيانات وبهدف تحديد نوع العلاقة القائمة بين المتغيرين ومعرفة الأثر الذي تتسبب به تدفقات التحويلات المالية على المدى الطويل، وهل يختلف التأثير على المدى القصير والمدى الطويل وما الأثر القائم خلال عملية التحويل، عن طريق استخدام نظام (GMM) بغية دراسة التأثير الديناميكي، أما لغرض معرفة مدى

المتانة فتتم من خلال مجموعة المتوسطات المجمعة (PMG) والتي تبرز نوع المدى المحقق في نتائج الدراسة، والفضل في كل هذا لمصادر جمع البيانات العديدة، منها بيانات مؤشر التنمية العالمية للبنك الدولي، وكذا قاعدة بيانات التنمية العالمية، والدليل الدولي للمخاطر القطرية إضافة إلى مسوح الوصول للخدمات المالية.

وعن حصيلة البحث فقد أدلت بوجود تأثيرات سلبية للتحويلات على المدى القصير، والتي تنعكس في حال ما إذا كان المدى طويلا، وفي ذات السياق فإن التدفقات المالية للمهاجرين تساهم في إطار الشمول من توسيع دائرة الحصول أو الوصول للخدمات المالية في المدى البعيد، إلا أنها تنعكس بعد الوصول للخدمات إلى السلب فيما يخص مستوى الاستخدام من قبل المتلقين وتحلّ محل الخدمات المالية، ولن يتسنى للمهاجرين الاستفادة من عملية تحويل الأموال إلى بلدانهم الأم إلا من خلال خفض تكاليف وإزالة كل ما يعيق المعاملات، إضافة إلى الشروع في استخدام طرق وأدوات مالية مستحدثة لجلب وتوجيه هذه التحويلات إلى القطاع الإنتاجي.

- **دراسة (Chuc Anh Tu, Le Quoc Tuan, Tapan, & Farhad, 2019):** جاءت هذه الورقة البحثية بغرض تجريبي في أثر التدفقات لكل من التحويلات المالية والشمول تركيزا على مؤشرين ماليين (الوصول إلى الخدمات والاستخدام الفعلي)، وكذا متغير التنمية الاقتصادية، وعمّا إذا كان للتحويلات علاقة ببناء النظام المالي، ودعّمت الدراسة ببحث حول العلاقة الرابطة بين المتغيرات كلها، حيث تم الاستناد في ركائز البحث على نماذج دراسية سبقت أمثال (Sobiech, 2019)، (Sarma and Pais, 2011)، (Wang and Guan, 2017)، وتم الاعتماد على نماذج من الاقتصاد القياسي، سعيا لاكتشاف العلاقة عن طريق استخدام طريقة العزوم المعممة والمطورة من قبل (Arellano and Bond, 1991)، وتم الاعتماد على نموذج المعادلة الهيكلية كمنهجية تجريبية لفحص العلاقة المتزامنة بين المتغيرات، إذ تمت عملية مسح بيانات ل 99 بلدا من كافة دول العالم تقريبا من البنك الدولي على اختلاف مستويات التنمية بها، لتكون في المتناول من خلال بيانات مؤشرات التنمية العالمية، وتم تقسيمها تبعا لمجموعات بحسب مستويات الدخل على امتداد فترة الدراسة من 2004 إلى 2017.

حيث خلصت النتائج إلى وجود ارتباط ايجابي للتحويلات المالية والشمول المالي بالتنمية الاقتصادية، إذ أن التحويلات المالية تعزز النظام المالي، وهذا الأخير إذا ما عرف استخداما فعليا فإنه يعود بآثار ايجابية تنموية على الاقتصاديات، وتم اكتشاف أن الأثر الايجابي المحصل عليه في الاختبارات السابقة قد تحقق عند الدول ذات الدخل المنخفض، ويصبح أقوى في البلدان التي تتمتع بنظام مالي أكثر شمولا، أما فيما يخص العلاقة بين المتغيرات، فقد جاءت نتائجها بمعاملات مقدرة ايجابية لدى التحويلات وذات دلالة إحصائية في علاقتها

بالشمول المالي، ما يعكس دورها في تعزيز الشمول، كما تعمل على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، هذا إضافة إلى دعم الادخار وبالتالي الطلب على حسابات الودائع، وكذا الدفع إلى الائتمان، ما يستدعي توفيرا أكبر للخدمات المالية والحرص على تأهيلها لمزيد من المشاريع الاستثمارية المنتجة، أما الإشارة السلبية فتفسيرها العجز في استخدام المنتجات المالية.

فيما يتعلق بعلاقة الشمول بالتنمية الاقتصادية، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن النظام المالي الشامل محرك ودافع قوي للنمو، دون أن ننسى التنويه إلى التفرقة بين أثر الوصول الإضافي للخدمات المالية، والذي يعتبر ضئيلا، وأثر الاستخدام الفعلي للخدمات والذي ظهر بشكل فعلي إنمائي، الشيء الذي فسره الباحثون بعدم جدوى إنشاء فروع مصرفية إضافية وأجهزة للصراف الآلي إذا ما فشلت عملية جذب المزيد من المستخدمين المستبعدين ماليا، أما في حالة الوصول إلى حالة الاستخدام الكامل أو النظام المالي الشامل، فهذا ما يمكن له أن يعزز النمو الاقتصادي، كما يجدر الذكر أن الودائع والمدخرات المحفوظة في النظام المالي يمكن لها أن تكون رأس مال والسيولة بدورها تشجع المزيد من الاستثمارات.

وكتكملة لدراسة علاقة المتغيرات مع بعضها فقد كانت نتائج الآثار المشتركة بين التحويلات والشمول على التنمية الاقتصادية حاضرة في الدراسة، حيث وفي ظل توافر نظام كمالي أكثر شمولا فإن الفوائد الإنمائية للتحويلات تزيد، حيث تكون هناك تسهيلات ومساعدات للمهاجرين على إرسال المزيد من المال إلى وطنهم، ويسهل على المتلقين استلام أموالهم أو وضعها في البنوك، وهذا بدوره يمثل الزيادة في الاتصال بالقطاع المالي، ما يشجع على الائتمان والادخار والاستثمار المنتج.

– **دراسة (Gautam, 2019):** في هذه الورقة تمت دراسة مدى تأثير التحويلات المالية في تعزيز الشمول المالي لمجموع 107 من البلدان النامية لسنة 2018، واعتمادا في جمع البيانات على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي، لِما تعلّق بالخدمات المالية والمؤسسات المقدِمة لها كالبنوك التجارية وبنوك الادخار والاتحادات الائتمانية والتعاونيات الائتمانية أيضا، ومؤسسات التمويل وحتى مكاتب البريد، أما ما تعلق بمتغيرات الدين والأصل القانوني فتم الحصول عليه من مركز التنمية الدولية في جامعة هارفرد، وقد استخدم في تحليل النتائج نظام التقديرات (OLS) والنموذج الخطي الجزئي شبه المعلمي ل (Robinson 1988) الذي يكشف عن عدم وجود العلاقة الخطية وعدم التجانس في الإجابة على إشكالية مدى مساهمة التحويلات المالية في تحقيق التمويل الشامل، بهدف التطلع إلى الخدمات المالية التي تصبح أكثر طلبا كلما انتظمت التدفقات المالية،

خصوصا حسابات الودائع والادخار والائتمان، حيث أن دراسة الشمول المالي خضعت لبعد الوصول وبعد الاستخدام لما لهما من أهمية، فالوصول يدل على مقدرة الأفراد على استخدام الخدمات المالية، وبُعد الاستخدام يدل على عمق القطاع المالي.

ليصل الباحث بعد الدراسات التجريبية للأثر الجزئي وغير الخطي للتحويلات المالية بين البلدان، وتوصل أيضا لما يؤكّد الأثر السلبي للتدفقات على الشمول المالي، حيث أنها تثبط الطلب على حسابات الودائع من المؤسسات المالية الرسمية وتعرف عدم تجانس في آثارها عبر البلدان، كما أنها لا تؤثر بشكل كبير من حيث الطلب على أدوات الائتمان خصوصا في المناطق الريفية، ولا حتى على الادخار إذا ما تعلق بالإيداع في حساب رسمي، وتسنى للباحث التركيز على تأثير التحويلات المالية في تنمية القطاع المالي، والتي جاءت سلبية بحكم تأثيرها على مقدرة الأسر من الوصول إلى حسابات الإيداع الرسمية واستخدامها، مفسرا ذلك بارتفاع التكاليف واللوائح التنظيمية التي تعيق المهاجرين من استخدام الخدمات المالية الرسمية، ليبقى أمل تعزيز الشمول المالي في الدول النامية رهنا بالإصلاحات التي تحفز كلا من الطرفين المرسل والمتلقي في التوجه إلى القطاع المالي الرسمي.

- **دراسة (Ajefu & Ogebe, 2019):** عنون البحث بتحويلات المهاجرين والشمول المالي بين الأسر في نيجيريا، وكان بسنة 2019 بهدف تحديد تأثير تدفقات المهاجرين على الشمول المالي بالنظر للمراتب التي يحتلها بلد نيجيريا عالميا من حيث نسب التحويلات المالية الوافدة، وهل لها تأثير على مدى استخدام الخدمات المالية الرسمية، وما مقدار الفرق بين الأسر المتلقية عن غيرها من الأسر في استغلال خدمات الادخار وباقي المنتجات المالية، فباستعمال تقدير المتغيرات الآلية وتحليل مطابقة نقاط الميل إضافة لأسلوب تقدير المتغير الفعال، وتأثير شبكة المهاجرين كوسيلة للتحكم في التجانس الداخلي المحتمل بين متغيري الدراسة، تم فحص العينة التي شملها المسح الوطني من عينات عشوائية طبقية عبر 18 ولاية من بين 36 ولاية إضافة للعاصمة الفدرالية، ومن خلال إجراء مقابلات مع 2251 أسرة في جولة واحدة، لتقصي المعلومات حول الهجرة وتدفق التحويلات للأسر، ومقدار استخدام الخدمات المالية وبطاقات الصراف الآلي والخدمات الرقمية، وكذا عن ما إذا تواجد حساب الودائع لديها، والتي كانت ضمن بيانات المسح الأسري للهجرة والتحويلات المنجز من قبل البنك الدولي في سنة 2009، ومشروع الهجرة الأفريقية لنيجيريا.

في حين شملت الدراسة مجموعة من النتائج حول التأثير الايجابي للتحويلات على الشمول المالي ناهيك عن تعزيزه في أوساط الأسر المتلقية، والتي أوضحت احتمالية تزايد استخدام الحسابات المصرفية والخدمات المالية الرسمية من حسابات الودائع والخدمات المصرفية الرقمية إما عبر الانترنيت أو الهاتف المحمول جرّاء تلقي التحويلات المالية (وتجدر الإشارة لأن التحويلات تتكون من تحويلات داخلية وتحويلات دولية أي تحويلات المهاجرين من الخارج)، بينما لا تؤثر على استخدام الأسر لأجهزة الصراف الآلي وبطاقات الخصم في المعاملات المالية، وأنه كلما تم تخفيض التكاليف وإزالة العوائق التي تعترضها، كلما ارتفعت إمكانات تحسين الوصول والاستخدام للخدمات المالية الرسمية في دولة نيجيريا، وهو ما يتوافق مع تأثير التحويلات المالية على القطاع المالي، وما يزيد من عوامل تخصيص رأس المال والاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي في البلاد.

- **دراسة (Humaid & Khan, 2018):** ورد عنوان الدراسة حول تحويلات المهاجرين والشمول المالي، والفرص المتاحة للجمهورية اليمنية بهذا الخصوص، فتعمق الباحثان في الفترة الزمنية الممتدة من 2009 إلى 2016 لدولة اليمن العربية، بهدف معرفة مدى تأثير التحويلات المالية للمغتربين في بناء وتنمية اقتصاد البلاد، ومحاولة معرفة مقدار التغطية التي تمنحها هذه الأخيرة من استهلاك وتعليم وصحة، وما إذا كانت تتجاوز حدود ذلك إلى المزيد من نسب الائتمان والادخار والحد من الفقر، فأغلب الفئات المهاجرة يشهد توجهها لدول مجلس التعاون الخليجي مع تمركز أكثر من 3,3 مليون مهاجر في المملكة العربية السعودية بما يعادل 88% من العمال في الخارج، بينما يتفرع غيرهم لباقي دول العالم بصفة عامة، واتخذ الباحثان من المنهج الوصفي التحليلي طريقة لمعالجة اتجاهات هذه التدفقات، اعتمادا على بيانات البنك الدولي والبنك المركزي اليمني.

وشهدت التحويلات المالية ارتفاعا في سنة 2013 كأول نمو منذ 2010 ليُبرز ذلك التحسن الملحوظ للقطاع المصرفي لذات السنة، حيث يتبين الدور الإنمائي للتحويلات من خلال مقدرة القطاع المصرفي على تحقيق بعدي الوصول والاستخدام في تعميق الآثار الايجابية لها، مما يزيد من نسب الادخار بقيم مضافة، والتشجيع على الاستثمار، وضمان الحصول على سجلات ائتمانية ترفع من معدلات منح الائتمان، وأشار الباحثون في ذات السياق إلى مساهمة المستوى التعليمي والكفاءة المهنية في ارتفاع معدلات التدفقات ويصاحبها جنبا إلى جنب الرغبة في تحقيق المزيد من المشاريع الاستثمارية وريادة الأعمال، وفي الختام يمكن للحكومات تعزيز سبل الحصول على تدفقات أكبر من خلال الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال، بالإضافة إلى دعم برامج الهجرة الدائرية.

– **دراسة (Chehade, Navarro, & Sobol, 2017):** شكلت التحويلات والشمول المالي الجزء الأكبر من عنوان هذه الورقة البحثية إضافة إلى تحليل جانب الطلب والدخل المنخفض للأردنيين والسوريين اللاجئين في الأردن، لسنة 2016 لسبعة مناطق جغرافية تضم أكبر عدد من محدودي الدخل الأردنيين، بينما خصّصت خمس مناطق ومخيّمين لتمركز السّوريّين وفقا لبيانات المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، فكان لابد من تحديد دور التحويلات المالية وأثرها على الشمول المالي ومعرفة مدى الوعي عند الفئات قيد الدراسة عن الاهتمام بالمحافظ المحمولة، والخدمات الرقمية، لذا استخدم الباحثون منهج التحليل الكمي لأنماط من التحويلات المالية والسلوكيات لكل من محدودي الدخل الأردنيين والسوريين من فئة اللاجئين، حيث شملت عملية المسح الكمي 2132 شخص (49% من السوريين ممثلة ب 1041 فردا، و51% أردنيين ممثلة ب 1901 فردا) من العينة المقترحة وفقا لمعايير رئيسية مثل الجنس والعمر، ممّن لا يتعدى دخلهم الأسري 400 دينار أردني أي ما يعادل 560 دولار أمريكي حينها، كون الغالبية منهم يصنّفون ضمن الطبقات الاجتماعية والاقتصادية "E-D"، كما تجدر الإشارة إلى أن الورقة تمت بدعم من الحكومة الألمانية عن طريق الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) في ظل إعدادها للمشروع البحثي (DIGI#ANCES) سنة 2016 الذي يهتم بإمكانية رقمنة التحويلات المالية المحلية والدولية من شخص إلى شخص وتحسين الوصول إليها في الأردن، وتم الحصول على البيانات والمعطيات من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ومساهمات البنك الأردني.

وتم أخذ النتائج من المسح (IPSOS) المنجز مركزة على اللاجئين السوريين بشكل خاص، معتبرة أن مصدر التحويلات المتدفقة على كلا الفئتين (المتلقين للتحويلات المالية من الخارج 4,0% من فئة محدودي الدخل الأردنيين، و6,6% من السوريين اللاجئين) أغلبها من دول الخليج ممثلة ب50% للسوريين و25% للأردنيين، لتليها الدول المجاورة مثل لبنان وتركيا وسوريا بنسب متفاوتة، حيث لاحظ الباحثون أن فرص الوصول للخدمات المالية عند السوريين اللاجئين أقل بكثير من نظرائهم من الأردنيين، كالاقتراض فمعظم السوريين يتوجهون لسبل الاقتراض غير الرسمي، ويعانون من معوقات الحصول على الحسابات المصرفية التي تكاد تكون معدومة لطول الإجراءات وتعقيدات الأوراق الثبوتية من هوية وإقامة، وجاء في هذا الصدد وفقا لإعلان مايا (MAYA DECLARATION) لسنة 2011 المنعقد بالمكسيك التزام البنك المركزي الأردني من تمكين ذات الفئة من الخدمات المالية الرقمية الرسمية بمجرد إظهار بطاقات المفوضية التي تحظى بالاعتراف القانوني، بينما يوجد في المقابل 29% من الأردنيين يعتمدون على الاقتراض الرسمي بينما 21% منهم يكون غير رسمي من العائلة

والأصدقاء غالبا، و59% منهم يتمتعون بخدمات التأمين، أما عن خدمات المحافظ المحمولة فتجلى الخوف لدى الكثير منهم بالمخاطر الممكنة الحدوث بالرغم من حماسهم حول مستقبل الخدمات عبر الهواتف المحمولة، لذا لابد من بذل المزيد من الجهود للوصل إلى الشمول المالي والذي أبرزت الدراسة مدى تدني مستوياته، ويتوجب العمل بشكل أكبر لضم الفئات من النساء والشباب المستبعدين.

- **دراسة (Diego, Demirguç-Kunt, & Soledad Martinez Peria, 2014):** خصص الباحثون اهتمامهم في دراسة العلاقة بين التحويلات المالية والشمول المالي، متخذين أسر من دولة السلفادور كبيانات للمسح الأسري خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1995 إلى 2001، ومحاولة لتحديد الأثر الناجم عن تدفقات التحويلات المالية على الشمول المالي في المنطقة، وفيما إذا كانت ذات التدفقات لها أثر على مدى استعانة الأسر بالخدمات المالية المتاحة لدى المؤسسات المالية الرسمية كبنوك تجارية، اتحادات وتعاونيات ائتمانية، من أدوات ادخار وائتمان، مع سابق الافتراض بملكية هذه العائلات لحسابات إيداع بمجرد تلقيها للتحويلات المالية، معتمدين على بيانات اللوحة في تحليل البيانات من المسح الأسري ل 14 منطقة ريفية من السلفادور لحوالي 937 أسرة لما لها من تأثير على التحويلات والشمول في آن واحد وتقلل من مخاوف عدم التجانس، لما تضمنه المسح من معطيات ديمغرافية شملت مستويات التعليم والتشغيل والأنشطة الاقتصادية الممارسة وغيرها من الدخل والثروة، وإحصاء الأفراد المهاجرين بالأسرة الواحدة، ومقدار المبالغ المحولة نحو الاقتصاد الأم، كما ركز المسح على جميع البيانات التي تخص الخدمات المالية المستغلة من قبل الأسر، ليتوصلوا إلى الأثر الايجابي للعلاقة من منظور زيادة استخدام الأسر للخدمات المالية من حسابات الإيداع والقروض، وزيادة الطلب على الادخار، بينما يقل الطلب على الائتمان لِما للتحويلات من دور في تخفيف قيود الائتمان.

- **دراسة (Toxopeus & Lensink, 2007):** ركزت هذه الدراسة حول علاقات تدفقات التحويلات المالية والشمول المالي وفي نتائج انعكاس هذه العلاقة على الجانب الإنمائي، وقد كان إسقاط هذه الدراسة على الدول النامية باستثناء البعض ممّن نقصت بياناتها، خلال الفترة ما بين 2001 و2005 وقد قسمت الدراسة إلى مراحل وفق منهج تحليلي استقصائي إضافة إلى طريقة المربعات الصغرى حيث تم التطرق إلى اتجاهات تدفقات تحويلات العاملين في الخارج والتي تجاوزت منذ عام 1997 تدفقات المساعدات الإنمائية في البلدان محل الدراسة، بالصدارة منها لمداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد حققت تدفقات التحويلات إلى كل من مصر 1,3505 مليون دولار أمريكي، والمغرب 600,1 مليون دولار أمريكي، والجزائر 568,5 مليون دولار أمريكي، من بين الممرات الأكبر في العالم لسنة 2000.

أما الشطر الثاني من المراحل المذكورة سابقا فكانت أهمية القنوات المستخدمة في التحويلات بين قنوات رسمية وأخرى غير رسمية، هذه الأخيرة عرفت بالأكثر انتشارا في جنوب إفريقيا، والقصد من هذا العنصر هو تبيان الأثر الذي تخلفه التحويلات المالية على الشمول المالي حيث يحتاج مرسلو التحويلات والمستقبلون إلى الخدمات المالية كفتح الحسابات المصرفية ما ينجم عنه من وعي مالي و جملة من المعاملات تؤدي إلى التفاعل مع الاقتصاد العالمي، دون أن تغفل الدراسة على ذكر عوامل أخرى من شأنها أن تلعب دورا هاما في أثر التحويلات على الشمول المالي كالعلاقة بين الحجم الاقتصادي والانتشار المصرفي والكثافة السكانية، المشاركة الفعالة للمعلومات الائتمانية والتي لها ارتباط بزيادة انتشار الخدمات المصرفية، ثم وبعد عرض بعض المفاهيم والنتائج التحليلية عن طريق عرض ومناقشة جملة من الدراسات وأراء للمفكرين تم اختبار تأثير التحويلات على الشمول المالي والنمو الاقتصادي وفق علاقة خطية ضمت جملة من المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر معلومات الائتمان، نسبة التركيز، متطلبات الدخول إلى الخدمات المصرفية، البنية التحتية للاتصالات .....).

حيث خلصت النتائج إلى ضعف المجال الإحصائي في تسجيل وجمع بيانات دقيقة حول التحويلات في الدول النامية إضافة إلى جانب التدفقات عبر القنوات غير الرسمية والتي تعتبر عنصرا فاعلا في العلاقة دون التمكن من تقديره لغياب بياناته، إلا أنه ورغم ذلك تم الحصول على ما يثبت الأثر الإنمائي للتحويلات من خلال أثرها على الشمول المالي في الدول النامية ووجود علاقة ترابط بين المتغيرات حيث أن الترابط المالي إيجابي مع الجودة المؤسساتية وجودة المؤسسة تؤدي إلى زيادة جاذبية التحويلات وتسهيل المعاملات، ما يؤدي إلى خلق وفرات الحجم وهو ما يؤدي إلى مد فرص الادخار والاستثمار.

- ملخص عن الدراسات السابقة

في سياق ما تم استخلاصه من الدراسات السابقة، يمكن القول أنها قد اعتمدت في طرحها نَفسَ إشكالية موضوعنا أو تطرقت للعناصر الأساسية له، حيث عاينت بعض الدراسات مختلف المناطق الإقليمية بالعالم مع اختلاف الأطر الزمنية، إلا أنّ أغلبها استخدمت طريقة العزوم المعمّمة مثل (JOUINI & ATTIA, 2021)، (Hayot, Lee, & yessengali, 2020)، (Issabayev, Saydaliyev, Avsar, & Chin, 2020)، (Paul, Barnabé, & Ghislain, 2020) في دولٍ نامية أو متوسطة ومنخفضة الدخل والتي شملت مجموعات من الدول العربية، وبالرغم من اعتمادهم على نفس المنهج القياسيّ إلا أنّ اختلاف الأثر كان متباينا بين الإيجابي والسلبي.

ولكون تأثير التحويلات المالية على الشمول المالي عموما، يتأتى على المدى الطويل، اعتمادا إلى حد كبير على كيفية استغلال واستخدام هذه الموارد المالية من قبلِ المتلقين كأشخاص أو بلدان، ففي حال توجيه التحويلات إلى استثمارات، تمويل للمشاريع، تقديم للائتمان، وحتى الادخار، فحتما سيكون لها تأثير ايجابي على الشمول المالي، والذي يتضح في دراسة كل من (Thu Thi Hoai, Hung Manh, Le Quoc, & Hang Thu, 2022) من حيث استخدام الخدمات المصرفية في المناطق الريفية، (JOUINI & ATTIA, 2021) بالرغم من ضعف الآثار، (Paul, Barnabé, & Ghislain, 2020)، (Chuc Anh Tu, Le Quoc Tuan, Tapan, & Farhad, 2019)، (Ajefu & Ogebe, 2019)، (Diego, Demirguç-Kunt, & Soledad Martinez Peria, 2014) لما لها من أثر في تخفيف القيود الائتمانية للأسر.

وعلى العكس فدراسة (Sami, Ralph, & Mohamed, 2020)، (Gatsi, 2020)، (Hayot, Lee, & yessengali, 2020)، (Issabayev, Saydaliyev, Avsar, & Chin, 2020)، (Paul, Barnabé, & Ghislain, 2020) فيما يتعلق بالمدى القصير، (Gautam, 2019)، (Chehade, Navarro, & Sobol, 2017)، تُظهر التأثير السّلبي للعلاقة إذا ما تم توجيهها نحو الاستهلاك خصوصا إذا تمثلت في تدفقات منخفضة فإن تأثيرها سينحصر تدريجيا، على الرغم من فعاليتها في دعم القدرة الشرائية وتحسين ظروف المعيشة والتعليم والصحة، واستثنى (Sami, Ralph, & Mohamed, 2020) الدول الهشّة في أنها تحظى بتأثير ايجابي واعتبار التحويلات كمصدر دخل للأسر، بشرط أن يرتبط هذا التأثير بمدى القدرة على استغلال الإنتاج المحلي بشكل أفضل بدلا من المساهمة في زيادة الصادرات، كما يُشترط عدم المساهمة في إضعاف القوى العاملة في البلد نتيجة تهاون الأسر المتلقية واستغلال المبالغ المتلقاة كدخل بديل عن العمل، وهو ما يؤدي إلى تثبيط العلاقة.

وبالرغم من اتفاق أو اختلاف الدراسات في تأثير التحويلات المالية على الشمول، من خلال دراسة وتحليل أبعاده وفقا لطبيعة وخاصية كل دراسة إلا أنّ (Anh Tu, Weiqing, Nguyet Thi Minh, Quoc Tuan, Naoyuki, & Farhad, 2021)، (JOUINI & ATTIA, 2021) يريان إيجابية العلاقة وتأثيرها من خلال كثافة البنوك فهي رمز لسهولة الوصول للمؤسسات والأجهزة المالية واستخدامها، وأمّا العكس فلن يكون إلا نتيجة لقطاع مالي غير مستقر أو للتكاليف المرتفعة (Sami, Ralph, & Mohamed, 2020)، لكن (Hayot, Lee, & yessengali, 2020) و(Issabayev, Saydaliyev, Avsar, & Chin, 2020) اشترطوا الجودة المؤسساتية كمحدد للثقة ومعيارٌ للأمان، فمستوى تصور العميل عن المؤسسة المالية يحدد نوع الأثر في العلاقة قيد الدراسة، على اعتبار جودة المؤسسات النواة الرئيسية للقطاع المالي، ومساندةً في الرأي أكّد (Anh Tu, Weiqing, Nguyet Thi Minh,

(Quoc Tuan, Naoyuki, & Farhad, 2021 أنه لتعزيز أثر التحويلات يشترط تعزيز القطاع المالي، وفي ذات السياق اتّفق (Chuc Anh Tu, Le Quoc Tuan, Tapan, & Farhad, 2019) و (Ajefu & Ogebe, 2019) على مقدرة التحويلات في خلق تطورٍ في القطاع المالي والمصرفي نقيضا لدراسة (Gautam, 2019) إلاّ في حال بيئة تنظيمية سليمة تُعزِز من تراكم رأس المال وتزيد من كفاءة تخصيصه تحت دعامة جلِّ وسائل التكنولوجيا المالية والتطوّر المعلوماتيّ في ظل سياسات شمول مالية منخفضة التكاليف والمخاطر.

وما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، جاء لغاية التعرف على العلاقة بين متغيرات موضوع الدراسة الحالية، والتي تبين أنها تتفق مع أغلبها، وتميُّزها جاء لينفرد بالأثر على القطاع المصرفي خصوصا في الدول العربية، على اعتبار الشمول المالي هو الآلية المجسِّدة لكافة أشكال مكافحة الإقصاء المصرفي والمالي.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول التحويلات المالية

تمهيد:

اتخذ شكل تحويل الأموال مسارات عدة، تماشياً مع تطورات العلاقات الاقتصادية الدولية، ليصل إلى ما يعرف اليوم بالتحويلات المالية، التطورات التي أزالت عنها التقييد وصعوبة الانتقال، حيث باتت آلياتها وميزاتها تتسم اليوم بالانفتاح، بالإضافة إلى مساهمتها في تسهيل حركة كل ما يرغب الأفراد بنقله، خاصة ما تعلق بالأموال أو السلع، حيث وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين، شهدت هذه الظاهرة زيادة الاهتمام من قبل الدول الأوروبية، التي عمدت إلى سن قوانين عديدة لحماية حركة هذه التحويلات، لتختلف تواريخها من دولة لأخرى، حيث كانت كل من اسبانيا والأرجنتين، أول دولتين وقَّعتا اتفاقية دولية لخفض تكلفة تلقي التحويلات عام 1960، أما إيطاليا فقد شرعت في هذه الخطوات بدايةً من سنة 1901.

ونظرا للتزايد السكاني الذي يشهده العالم، والموازي لارتفاع الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة المتعلقة منها بالسعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة، وتوفير الخدمات الصحية والسعي عموما وراء تحقيق التنمية المستدامة بكافة جوانبها، ومواصلة للسعي في توفير رؤوس الأموال لتمويل المشروعات التي تتطلبها خطط التنمية المستدامة المرسومة، كان لزاماً على الدول زيادة عوامل الجذب وتسهيل سير العمليات عبر خلق المزيد من المؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى الحاجة لضخ قدر هائل من التوعية والتثقيف المالي بمختلف مصادره، كنتيجة للاعتقاد بجدوى التحويلات المالية، باعتبارها أحد أهم مصادر الدخل وتوريد رؤوس الأموال، إضافةً إلى دورها الهام والحيوي الذي قد تلعبه في الرفع من القدرات الاستثمارية لاقتصاديات الدول المضيفة، وزيادة معدلات التشغيل فيها ونقل التكنولوجيات الحديثة.

وأما السعي وراء الظفر بهذه المزايا، ومحاولة العديد من الدول جذب التحويلات المالية إليها، من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية، والتركيز على الاستفادة من التكنولوجيا المالية في رقمنة القطاع المالي ككل، ركز بعض المحللين على الجدل القائم حول التحويلات المالية، التي لا يمكن إنكار أهميتها ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، لكن وفي نفس الوقت، يخطئ من يتصور أن المنافع التي تعود على الدول، التي تعتمد على هذا النمط من التمويل، يمكن الحصول عليها بلا أعباء، فالأدلة التطبيقية تشير إلى أن الاقتصاديات المستقبلة، تتحمل التبعات السلبية للتحويلات، لما لها من تأثير على القدرة التنافسية التصديرية للدول الصغيرة، بالإضافة إلى انعكاسات التقلبات الطارئة على قيم العملات (Mashayekhi, 2013, p. 9).

1. المبحث الأول: الهجرة كمصدر للتحويلات.

للهجرة الدولية إمكانيات هائلة وآثار عديدة، اختلفت بين إيجابي وسلبي، حسب سياسات الدول الأصل والدول المقصد، وتعد التحويلات واحدة من أهم المكاسب المتأتية من الهجرة، أو النتيجة المباشرة للهجرة الدولية، كما تعتبر الهجرة سببا في تزايد نسبها (Tarus, 2015, p. 357)، ولكون معظم الدول تواجه فجوات في التمويل وحاجة إلى تخفيف القيود على الصرف الأجنبي، كان لزاما عليها إدراك المساهمة المحتملة التي يمكن أن يقدمها العمال، كمغتربين في الخارج، إذا ما تم استغلال العائدات من تحويلاتهم، وإدارتها بشكل صحيح في تمويل البنى التحتية ونقل التكنولوجيا، وتوجيهها نحو ما يخلّف أثراً إنمائياً، وعليه سيتم في هذا الجزء معالجة النقاط المتعلقة بالهجرة والعمالة عموما، وعلاقتهما بالتحويلات خصوصا.

1.1. المطلب الأول: العمالة في دول العالم.

انطلاقا من الاعتبارات الفكرية للنظريات التقليدية، التي اعتمدت على تفسير الهجرة، كظاهرة تستند إلى نماذج "الدفع والجذب"، وغيرها من النظريات الكلاسيكية الجديدة ونماذج التوازن، بوجود علاقة تناسبية عكسية بين المستويات المطلقة والاختلافات بين الثروة والهجرة، فعلى النقيض من هذا، هناك نظريات قدمت تفسيرات عن زيادة مستويات الهجرة بسبب التنمية، ونتيجة لذلك فالمرحلة الانتقالية تميزت بالنمط المعكوس للهجرة على شكل حرف"U"، مما يوجب تصور الهجرة كجزء لا يتجزأ من العمليات الواسعة للتنمية، والتغير الاجتماعي والاقتصادي، وليس كمشكلة يتوجب حلّها (Haas, 2010).

في حين تعتبر حركة انتقال البشر ما بين دول العالم ظاهرة قديمة، بامتدادها إلى عقود الاستيطان، حيث أخذت اعتبارات عالمية، والتي كان للأمم المتحدة المبادرة البارزة في تفعيل أهميتها، من خلال إنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية سنة 2002، بدعم من الأمين العام للأمم المتحدة، لتشمل التنسيق العام حول ظاهرة الهجرة الدولية، ويستحدث بعدها التحضير للحوار الرفيع المستوى، حول الهجرة الدولية بتاريخ 23 ديسمبر 2005، الهادف إلى التقليل من السلبيات ودعم الأثر الإنمائي، وقد كانت الدول العربية من بين البلدان المعنية بهذه السياسات (محمد، 2018، صفحة 5)، نظرا لحركة الهجرة الواسعة التي طالت نسبة كبيرة من أفرادها، بالأخص عقب الحرب العالمية الثانية، إذ عمدت الدول المتقدمة على استقطاب اليد العاملة الوافدة من الدول النامية، من خلال تسهيل قوانين العمل والهجرة والإقامة، خصوصاً دول غرب أوروبا والولايات المتحدة وكندا،

مع تقديم امتيازات لوظائف أفضل وأجور أعلى، نتيجة إظهار المهاجرين ذوو التعليم العالي، اختلافا شاسعاً في أدائهم في سوق العمل في الدول المضيفة، كما تتضح كفاءَتُهم من خلال ميزة القدرة على التمكن من اللغات، وسرعة الاندماج وقابلية التعلم (Dilip, Sanket, Caglar, Sonia, William, & Abebe, 2011, p. 109).

وفي ظل اعتماد المجتمعات الأوروبية على الشتات بصورة دائمة، ونظرا لتعدد الدراسات المتعلقة بهذا المجال، تطرق المحللون إلى مفاهيم عديدة ومختلفة نعرضها وفق الآتي:

– **العمّال في الخارج:** يتم تعريف العمال في الخارج بحسب هيئة الأمم المتحدة، الخاصة بحماية المهاجرين الدوليين، على أنهم من يسعون إلى مباشرة نشاط أو مهنة في غير دولتهم الأصل، والمهاجرون بشكل مؤقت، هم من هاجروا مؤقتا مع أو بدون تأهيل لغير دولتهم، قصد العمل لفترة زمنية معينة تقل عادة عن السنة، في إطار عقد عمل معين أو بدونه، بينما المهاجرون المؤهلون، هم فئة تشمل كل مهاجر يتمتع بمستوى علمي ثانوي، دون استثناء العمال المهاجرين المتمتعين بمهارات عالية، مع أو بدون مستوى علمي، ويُنظر إلى الكل بمثابة قوة عمل ضرورية، كما يشكلون ما يسمى في بعض الأدبيات الفكرية الجيش الاحتياطي "Reserve Army"، الداعم لاستمرار النظام الرأس المالي من جهة، والاجتماعي والسياسي من جهة أخرى (هشام، 2020).

– **مفهوم الشتات:** فئة الشتات (Diasporas)، تطلق على الجماعة التي تضم المهاجرين المستقرين بشكل دائم في دولة غير دولتهم الأصل، كما يشير المفهوم إلى الوضع الذي يصبح فيه المنتمون لدولة ما، مشتتين في الخارج، ليشكلوا جالية في الدولة المستقبلة مصدرا لجلب الموارد الإنمائية والثقافية الجديدة، وتساهم في نفس الوقت في نقل المعرفة والمهارات، وقد تختلف مقاصد هذه الفئة، بين البحث عن فرص اقتصادية أفضل وبين لم الشمل والإغاثة الإنسانية أو السياسية، ويعود الفضل في هذه الحركة إلى العولمة والاتصالات الحديثة والنقل.

– تطور حركة الهجرة واتجاهاتها في العالم:

قدّرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA)، التابعة للأمم المتحدة عدد المهاجرين بنحو 173 مليون سنة 2000، و280.60 مليون سنة 2020 (Migration, 2023) ، وبلغ عدد العمال المهاجرين اللذين يشكلون المصدر الرئيسي للتحويلات إلى البلدان الأصلية، بحسب تقديرات (OIT) حوالي 75 مليون عام 2000، حيث تتنوع وظائفهم مابين أُجراء وممارسين للمهن الحرة، في قطاع الخدمات والتجارة (صالحي، 2011)، وتنامي العدد ليبلغ 281 مليون مهاجر عام 2020، ليرتفع مع اختتام سنة 2022 نحو الاتحاد

الأوروبي، بتسجيل 12,4 مليون لاجئ و2,1 مليون طالب للجوء، لتفيد بعض التوقعات أن العدد سيصل إلى 405 مليون مهاجر بحلول 2050 (Mashayekhi, 2013)، وبحسب تقرير الهجرة العالمية في الملخص رقم 38، أشار المختصون أن الهجرة تمر بمرحلة قياسية في ظل النزاعات الدولية، كالصراع في السودان والحرب الأوكرانية الروسية، فوفقا لما يتم تسجيله في المعابر الحدودية لكل من الولايات المتحدة وأوروبا، وعلى الرغم من الإجراءات الاحترازية لتشديد الرقابة على حدود الدول المقصد، تبقى أعداد المهاجرين في تزايد مستمر في دول العبور كالمكسيك ومصر والمغرب، حيث سُجل ارتفاع أعداد طالبي اللجوء بشكل قياسي، على مستوى الاتحاد الأوروبي بمقدار 10% مارس2023، ما يعادل 92000 طلب ما بين السوريين والأفغان وفنزويلا وكولومبيا والأتراك (World Bank, 2023).

وفي الشكل الآتي يمكن توضيح تطور أعداد المهاجرين، بحسب الممرات التي تبرز الاختلاف بين الانتقال من مناطق الاقتصاديات النامية إلى المتطورة، بالإضافة إلى الانتقال في الاتجاه المعاكس:

الشكل رقم 1: تطور حركة الهجرة حسب الاتجاهات.

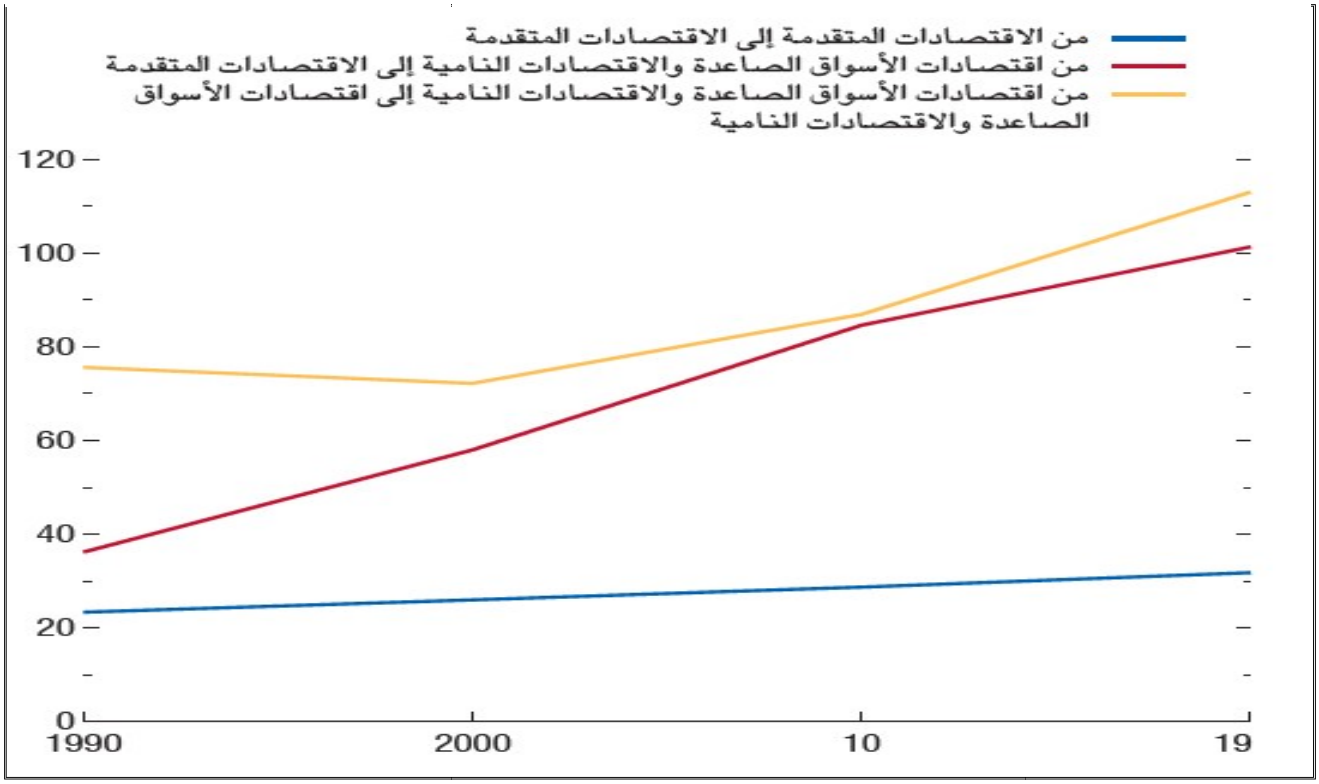

المصدر: (آفاق الاقتصاد العالمي_ الإغلاق العام الكبير، 2020).

يَظهر جليا، اختلاف القيم بين الاتجاهات في حركة الهجرة، باختلاف اقتصاديات الدول المصدرة والمستقبلة، حيث تتزايد الهجرة ما بين الاقتصاديات المتقدمة، بنسب ضئيلة جدا نظرا لتقارب المستويات الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها فرص العمل ومستويات الدخل، في حين كانت الهجرة البينية في الاقتصاديات النامية، ذات زيادة متذبذبة وبمعدلات غير مستقرة، نظرا لعدم استقرار اقتصاديات هذه الدول، أما وفيما يخص الهجرة من الدول ذوات الاقتصاديات النامية إلى نظيراتها المتقدمة، فكانت بمعدل زيادة مرتفع، نظرا لدوافع عديدة يتم التطرق إليها لاحقا، والتي يعد من أبرزها البحث عن مناصب العمل وحياة أفضل.

كما يمكن تفسير ذلك بدور موجات المهاجرين، الوافدة في الاقتصاديات المستقبلة، في المساهمة في الإنتاج والإنتاجية على المدى القصير والمتوسط، مما يؤكد تحقيق المكاسب على مستوى الاقتصاد ككل، كرفع العمالة لإجمالي الناتج المحلي العالمي، والمساهمة في رفع متوسط دخل الفرد في الدول المستقبلة، كون مهاراتها تصبح ذات قيمة مضافة وتكمل مهارات السكان الأصليين، على عكس تدفقات المهاجرين إلى الاقتصاديات النامية، التي لا يمكن فيها تحقيق نفس المكاسب على المدى القصير والمتوسط (صندوق النقد الدولي، 2020).

ويستمر الطلب على العمالة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بسبب ارتفاع نسبة السكان المسنين، والطلب المستمر على الوظائف في قطاعي الخدمات والصناعة، إضافةً إلى الرعاية الصحية والتعليم بحسب فريق الهجرة العالمي (GMG)، والذي تم تأسيسه في عام 2006، بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة، فالعمالة في البلدان المستقبلة، عندما تكون مكملا لمهارات السكان الأصليين، تمثل قيمة مضافة وتحقق مكاسب منذ وصول المهاجرين، بينما تشكل عائقا في البلدان التي تتماثل فيها المهارات، بين الساكنة الأصلية والعمالة المهاجرة، حيث تزداد فيها المنافسة في سوق العمل، ولربَّما تتحول إلى مصدر لخلق مواقف عدائية تجاه العمالة الوافدة (صندوق النقد الدولي، 2020).

وفي ظل العلاقة المتداخلة بين الهجرة والتحويلات، والتجارة والاستثمار والتنمية، اجتذبت التحويلات اهتماماً متزايدا على المستويين الوطني والدولي، حيث باتت العملية معقدة ومتعددة الأوجه، لينعكس ذلك على تغيير اتجاهاتها، نظرا لفاعلية متغيرات أخرى، بالإضافة إلى مستوى الاقتصاديات، ما سمي بمناطق الجذب كما سنعرض في الشكل الموالي:

الشكل رقم 2 : اختلاف نسبة المهاجرين حسب المناطق.

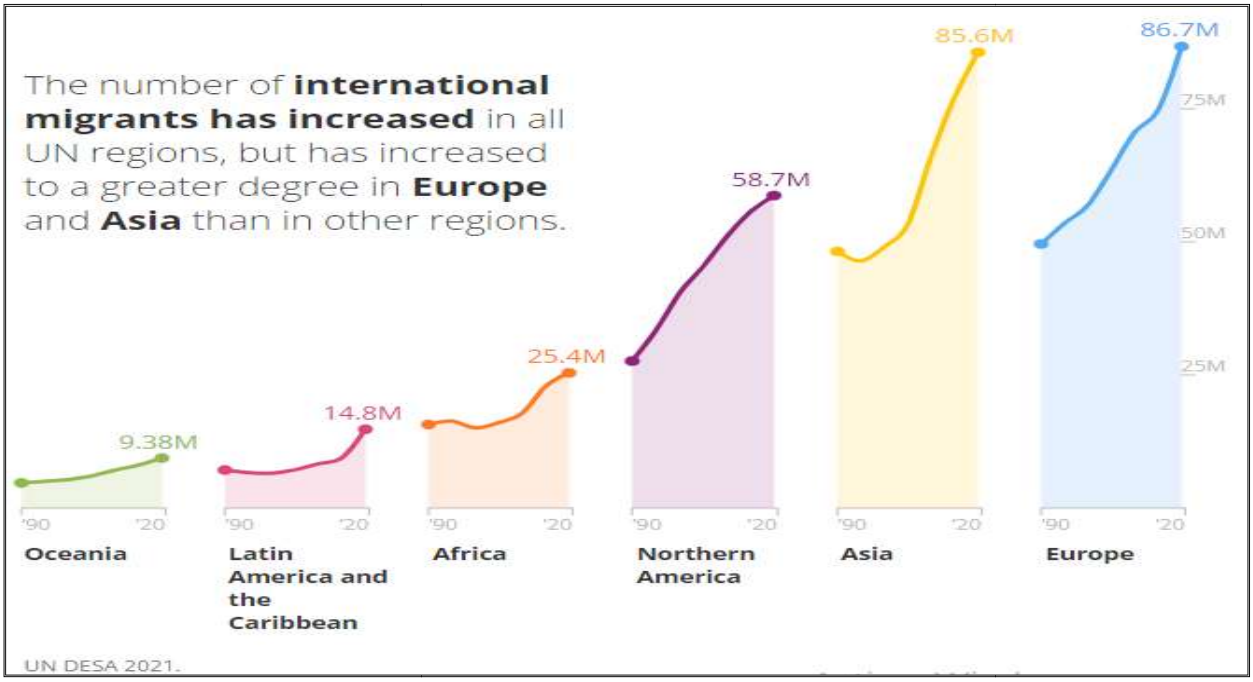

المصدر: (IOM UN MIGRATION, 2022).

وفي الأخير، وبعد الحديث عن اختلاف اتجاهات الهجرة، استنادا إلى عوامل مختلفة، والتي تمثل بدورها اتجاهات للعمالة في الخارج، هذه الأخيرة التي تجسد مصادر للتحويلات المالية إلى البلدان الأصلية، والتي تمثل احتياطا إضافيا من النقد الأجنبي، مما يساهم في تكوين رأس المال الاقتصادي الوطني، لكونها ثروة كبيرة ذات اتجاه واحد من الخارج، تقوم على تعزيز فرص التشغيل في حال ما تم استغلالها لخلق مشاريع استثمارية، وكذلك يترتب على الزيادة في قيم التحويلات الوافدة، انتعاش في الميزان التجاري لدى الدول المستقبلة.

يبقى هناك العديد من الباحثين، ممن استنتج أنّ الهجرة الدولية تخنق التنمية، وتتسبب في التخلف كونها موجهة للاستهلاك، من سلعٍ أو تعليم أو حتى شراء للممتلكات العقارية (Johansson, 2012, p. 5)، ولا يتحدد الفصلُ في هذا الجدل، إلا من بعد التطرق إلى موجات الهجرة والكشف عن أسبابها.

2.1. المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية للهجرة.

يرجع التحليل في هذا العنصر عند بعض المفكرين، إلى الربط بين حركة الهجرة وعوامل أخرى كالتحويلات المالية، حيث كانت بداية طرح العنصرين معا في السبعينيات، كما تم التدقيق في تحليل الظاهرة وأسبابها، مع بداية الثمانينات من خلال دراسة (Ernest Ravenstein)، والذي فسر الظاهرة بقوانين تم نشرها من خلال أوراقه البحثية، "قوانين الهجرة" لسنة (1885– 1889)، والتي اعتُمدت كأول نظرية فسرت الهجرة، انطلاقا من العوامل الاقتصادية مثل الفقر والبطالة، واللذان يُعدان من أهم العوامل التي تؤدي للهجرة، كما أن اتجاهات الهجرة، بحسب هذه النظرية تكون من المحيط باتجاه المركز، حيث تقل احتمالات الهجرة كلما زادت المسافة بينهما، كما أشار إلى اتجاهات الهجرة بالنسبة للنساء، والتي عادة ما تقتصر على الهجرة القصيرة.

أمّا نظرية رأس المال البشري التي قدمها (Sjaadstad, 1962)، فبادرت إلى كون الهجرة اختيارية، وتتم من قبل أشخاص ذوي خصائص شخصية واجتماعية، كالعمر والمهارة والتعليم والرغبة في المخاطرة (عفان، 2018)، ومع التطور في البحوث، قدمت نظرية الدفع والجذب ل(Lee, 1966)، أربع عوامل أساسية منها ما يتعلق بالدول المصدرة، ومنها ما خص به الدول المستقبلة، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالفرد من حيث اختيارات المهاجر، اتجاه هجرته، المعوقات التي يواجهها وحتى سلوكه اتجاه التغيرات الاقتصادية، كلٌ بحسب المستوى التعليمي والكفاءات التي يمتلكها (أبو رونية، 2017، الصفحات 5–6).

وتفسر النظرية العلاقة ما بين الدول المصدرة باعتبارها بيئة الدفع، والتي تعاني من القصور الاقتصادي من جهة، والدول المستقبلة والتي تساهم كبيئة جذب من جهة مقابلة، أي تحليل العملية على أساس الدفع والجذب داخل سوق العمل، وما يقدمه من امتيازات ومعوقات في آن واحد.

وتحلّل نظرية الطرد والجذب، العوامل الطاردة بالدول المصدرة، بين عوامل بسيطة تنحصر في مشاكل اجتماعية بسبب الفقر ونقص البنى التحتية، وعوامل قوية ناتجة عن الكوارث الطبيعية والبيئية، وغيرها من الحالات القاهرة مثل الحروب، في حين أن العوامل البنائية هي كل ما يتعلق بالحياة الكريمة للفرد وجودتها، من العوامل التي تتسبّب في طرد الأفراد من بلدانهم الأصلية إلى غيرها من دول مستقبلة، تكفلُ حصولهم على ما كانوا في حاجة إلى بلوغه قبل هجرتهم.

وأضافت نظرية (Torado, 1969)، أنه ومن بين العوامل المفسرة للهجرة الاقتصادية قانون الطلب والعرض للسوق، المتناسب طردا وهجرة العمل مع التطور الاقتصادي، ويشمل التفسير محاولة تحسين الدخل خاصة في ظل الفارق بين الأجر في القطاع الحديث، كسوق عملٍ يعتمد على الأجر العالي والتحفيز والعلاوات، بعكس نقيضه القطاع الريعي، والذي يتفوق فيه العرض على الطلب فيما يخص اليد العاملة، والذي يعتمد عموما على الزراعة وتصدير المواد الخام.

وأكّد المنظرون هنا، على أن تدفقات الهجرة ستستمر ما دامت الفجوة قائمة، بين اقتصاديات الدول المصدرة والمستقبلة، هذا بالإضافة إلى طبيعة التكوين الديموغرافي للدول المستقبلة، والتي غالبا ما تعاني من نسب شيخوخة مرتفعة، وهو دافع لتشجيع عوامل الجذب لاستقطاب أكبر نسبٍ من فئة الشباب، وهو حال العديد من دول أوروبا وأمريكا، وتنقسم الفئة المستهدفة إلى قسمين، عمال على استعدادٍ لإنجاز كافة المهن التي تم رفض أدائها، من قبل السكان الأصليين، بينما القسم الثاني، فيشمل فئة المثقفين والكفاءات والأدمغة، في ظل إتاحة الفرص وصقل المهارات، والتشجيع على براءات الاختراع مع إمكانية التكفل التام، وتوفير المناخ الملائم لها بالدول المستقبلة.

وتوصّل المنظرون إلى نظرية شبكات المهاجرين الاجتماعية التي قدمها (Esveldt et al, 1995)، والتي تشرح كيف أن قرار الهجرة ليس بالقرار الفردي، وأن للأسرة دوراً كبيراً في دعم وإيعاز أحد الأفراد بالإقدام على الهجرة، تحقيقا للمصلحة الشخصية للمهاجر، وبلوغا للمصلحة العامة على حدٍّ سواء، وأن مرحلة التكفل تتخطى الوصول إلى البلد المستقبل، بل تغطي نفقات الإقامة في البداية بشكل مباشر، أو توفير ذلك من خلال العلاقات ما بين المهاجرين الذين استقروا قبلا، كما أنهم يتناقلون خبرات الهجرة والحث على توسيع دائرة الهجرة، وتقديم المساعدات والتوجيهات (أبو رونية، 2017، الصفحات 6-8).

وبالإضافة إلى ما تم ذكره، يمكن تقسيم أسباب ودوافع الهجرة الاقتصادية على أساس النظرية النيوكلاسيكية، على كل من المستويين الكلي والفردي:

2.1.أ. على المستوى الكلي:

تعود أسباب الهجرة إلى التباين في مستويات الدخل والتنمية، بين الدول المضيفة والدول الأصلية، والتي فسرت من خلال نظرية الحرمان النسبية التي قدمها (Stark& Taylor, 1989)، هذا التباين الذي اعتبر كمحفز هام خاصة في ظل سيادة التشغيل الكامل، وهو الأمر المستبعد لدى الدول النامية، والتي ترتفع فيها نسب البطالة بشكل ملحوظ (صالحي، 2011، صفحة 36)، كما أن الارتفاع في نسب الهجرة بحسب النظرية الكينزية، هو التوجه نحو الدول ذات أجر اسمي مرتفع، وهي آلية توازن للقضاء على الاختلافات في البطالة.

ومن بين الأسباب أيضا، اتساع نطاق حرية التبادلات التجارية، والتي تساهم في الرفع من مستويات متوسط الدخل، والذي يستخدم كتغطية مالية للهجرة، وبالتالي فإن تأثير الهجرة والتحويلات المالية، يكون محدودا وضعيفا بالنسبة للاقتصاد الكلي، لأنها في الغالب توجه لتغطية النفقات الاستهلاكية، ويوجه جزء صغير منها لمشاريع استثمارية في مجال الإنتاج، مما يجعل أثرها محدودا على التنمية الاقتصادية، ويُرجع المنظور الاجتماعي الكلي تطور الهجرة والتحويلات المالية، للتفاوت البيّن في التنمية بين البلدان الأصلية والبلدان المضيفة، وقابلية المهاجرين لأداء وظائف ومهن تتسم بالخطورة، واعتبار التحويلات المالية وادخارا تهم لا تشكل أية أهمية بالنسبة للتنمية (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 5).

وأضافت نظرية سوق العمل المزدوج من قبل (Poire, 1979) و(Massey & all ,1993)، أنّ حاجة سوق العمل الأولي كثيف رأس المال، يحتاج لعمالة ماهرة في الدول المتقدمة، أما السوق الثانوي كثيف العمل، فيحتاج لعمالة أقل مهارة واحترافية، المتوافرة في الدول النامية، وأن الهجرة ترتفع نظرا لزيادة الطلب على العمالة في الأسواق الثانوية من الدول النامية.

وأخيرا في نظرية النظام العالمي التي قدمها كل من الباحثين، **(Amankwaa, 1988)**، **(Sassen, 1983)**، **(Wallerstein, 1995)**، فالتفاوت في التطور التكنولوجي واندماج الأسواق والمجتمعات، عوامل سببية مساهمة في لتزايد ظاهرة الهجرة الاقتصادية، ورواجها نحو دول على حساب دول أخرى، بحسب رواج فرص التوظيف المتاحة بها (عفان، 2018).

2.1.ب. على المستوى الفردي:

الإقرار بدور الشبكات الاجتماعية في تفسير الهجرة والتحويلات المالية على حد سواء، حيث يتم تقديس العلاقات الأسرية والمسؤولية الاجتماعية، واستمرار تدفق التحويلات مرهون باستمرار هذه العلاقات، حيث تبحث الأسر عن تحقيق دخل إضافي، أو توفير احتياطي من خلال الهجرة حسب ما أكده رواد المدرسة الكلاسيكية (Robert E.B & Oded, 1985)، وما جاء في رأيهم عن الأثر الإنمائي للهجرة والتحويلات على الاقتصاد الجزئي، ويُرجع الباحثان أسباب الهجرة للمصلحة الشخصية للمهاجر، في استثمار أمواله في بلده الأصل، وأيضا لجانب الإيثار الذي يتم من خلاله تقديم الدعم لذويه في فترة غيابه، لكون قرار الهجرة قرار عائلي وليس فردي، إذ تعتبر هذه التحويلات كمصدر دخل للأسرة (Robert E.B & Oded, 1985).

وقد تم تأكيد توجه نظرية الاقتصاد الحديث، من خلال ما قدمه **(Stark, 1991)**، الذي أوضح أن قرار الهجرة يتم على مستوى العائلة، سعيا للخفض من المخاطر التي تواجه الدخل الأسري، وضمان عوائد التحويلات المالية، التي تسهم في زيادة الاستهلاك والاستثمار للعائلة في الدولة الأم (عفان، 2018، صفحة 13).

الشكل رقم 3: اختلاف دوافع الهجرة بالنسبة للمهاجرين.

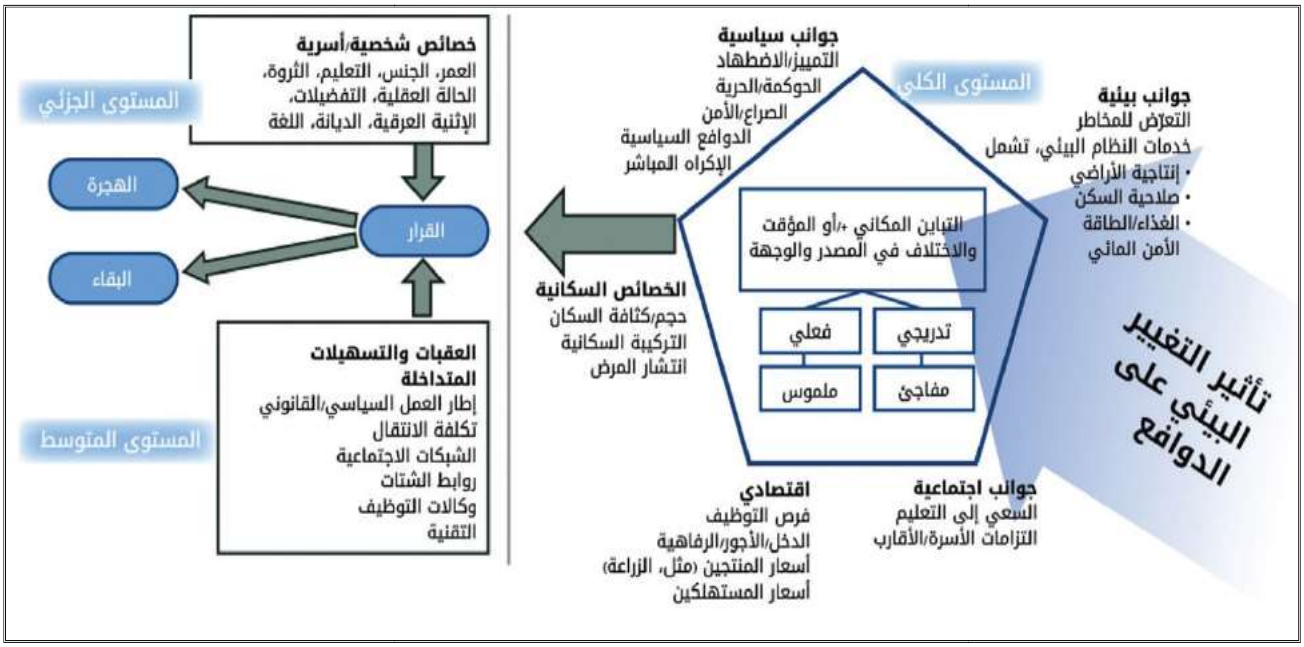

المصدر: (Dennison, 2022, p. 10).

ووفقا للشكل السابق، فمن بين أهم الأسباب التي ساهمت في زيادة نسب الهجرة، التشجيع عليها من حيث تقديم المساعدة، أو التكفل بالمهاجرين الجدد، كما ذكرنا سابقا من قبل مهاجرين حققوا الاستقرار في البلد المستقبل، إما في شكل دعم مالي أو في شكل معنوي، إلا أنه ومهما تعددت الدوافع، فالعامل الاقتصادي هو الأكثر شيوعا، وهو ما تم تأكيده في الإحصاءات التي قدمها الباروميتر العربي في سنة 2020، حيث بلغت نسبة 60% ممن صرحوا بالدوافع الاقتصادية وراء الرغبة في الهجرة.

3.1. المطلب الثالث: تطور حركة الهجرة في الدول العربية.

إنّ حركة العمال نحو الخارج من البلدان العربية، باتجاه بلدان العالم كانت موجهة نحو أوروبا بشكل أساسي، منذ بدايات القرن التاسع عشر، مصاحبة لحركة الهجرة مع بدايات 1950 نتاجا لتأثير التبعية الاستعمارية، من هذا المنطلق، تزايد حجم الجاليات أو الشتات للبلدان العربية، وتراوح بين النسب المختلفة، كل على حسب تاريخ الهجرة الخاص به، على غرار دخول العديد من الدول في قائمة الدول الأكثر إرسالا للشتات، مثل سوريا والعراق نظرا للنزاعات والحروب التي اندلعت بأراضيها.

تم عرض بيانات الباروميتر العربي، ذات الجودة العالية على المستوى الوطني لكل من الدول العربية البالغ عددها 12 دولة، والتي تضم الدول الشريكة للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة وهي: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين وتونس، تفسيراً حول الهجرة بنوعيها الشرعية وغير الشرعية، حيث ركز برنامج (EUROMED Migration 5) الممول من قبل الإتحاد الأوروبي، والذي يشرف على تنفيذه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، بهدف فهم وإدارة الهجرة الأورومتوسطية، وتحليل الأسباب والدوافع التي تجعل من الأشخاص يقدمون على الهجرة غير الشرعية نحو الخارج، كما تم إجراء استبيانات علمية واجتماعية دولية وقياسية، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ سنة 2006، وكانت آخر مرة تجددت فيها هذه العملية سنة 2021، عبر سبعة بلدان: الجزائر، العراق، الأردن لبنان، ليبيا، المغرب وتونس (Dennison, 2022).

حيث تختلف أعداد المهاجرين في المنطقة العربية من مجموعة لأخرى، ما سيتم إيضاحه وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم 4: أعداد المهاجرين واللاجئين من البلدان العربية بحسب مجموعات الدول لسنة 2020.

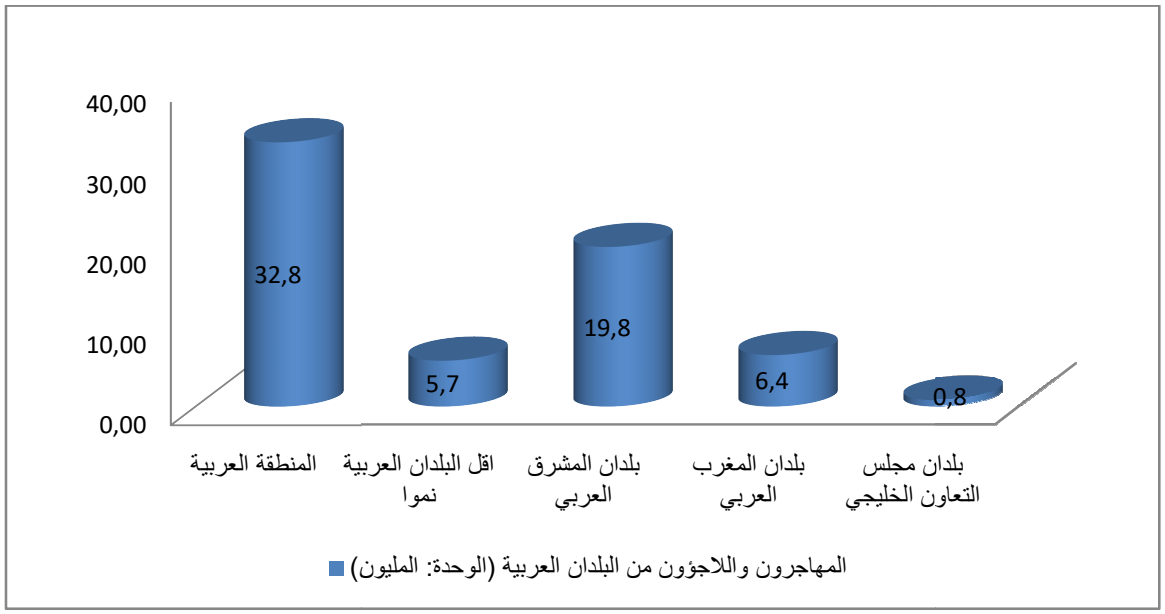

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (الأمم المتحدة ألاسكوا، 2021، صفحة 12).

وقد تم تفسير ارتفاع غالبية نسب اللاجئين بهروبهم من دولهم، كونها تشهد توترات سياسية ونزاعات، كدول الشرق الأوسط، سوريا والعراق، اليمن وفلسطين، بالإضافة إلى معاناة بعض الدول من الكوارث الطبيعية، كالجفاف والتصحر خصوصا الدول الأفريقية، وتتميز حركة الهجرة هذه غالبا بعدم شرعيتها (هشام، 2020)، والتي بلغت 32,8 مليون شخص لسنة 2020، بحسب تقارير المنظمة الدولية للهجرة، ويعرض الجدول الآتي، نسب المهاجرين الدوليين من الدول العربية، خلال الفترة الزمنية 2000 و2020 ومقدار التغير النسبي فيها.

الجدول رقم 1: تطور حركة المهاجرين الدوليين من البلدان العربية خلال الفترة 2000_2020.

البلد	سنة 2000	سنة 2020	التغير النسبي
سوريا	834916	868.711	%4+
فلسطين	275202	272.784	%1–
مصر	184.774	543.937	%194+
المغرب	53.034	102358	%93+

جنوب السودان	2307332 [1]	882252	+282%
السودان	805.086	1.379.147	+71%
العراق	210525	365.766	+74%
الصومال	20.097	58590	+192%
الجزائر	250110	250378	0%
اليمن	144.940	387113	+167%
تونس	36719	60145	+64%
لبنان	692913	1.712.762	+147%
الأردن	1.927.845	3.457.691	+79%
السعودية	5.263.387	13.454.842	+156%
الكويت	1.127.640	3.110.159	+176%
الإمارات المتحدة	2.447.010	8716332	+256%
ليبيا	567436	826537	+46%
جزر القمر	13.799	12496	_9%
موريتانيا	57366	182.286	+218%
البحرين	239361	936.094	+291%
دولة قطر	359697	2.226.192	+519%
سلطنة عمان	623608	2.372.836	+281%
جيبوتي	100507	119.738	+19%

المصدر: اعتمادا على مستكشف بيانات الهجرة (Migration Data: Our sources and definitions).

[1] **ملاحظة:** البيانات غير متوفرة لعام 2000 فتم عرض أقرب نقطة بيانات متاحة لسنة 2010.

وللإشارة فإن البلدان العربية، من بين الدول الغنية بالموارد الطبيعية، إلا أن المجتمعات في هذه البلدان تعاني من الفقر وتدني مستويات التعليم، وسوء الخدمات الصحية بالإضافة إلى الاضطهاد السياسي، كما أن تواجد الثروات النفطية في العديد من البلدان العربية، لم يرقى بالشعوب للوصول إلى الفائدة المتوقعة، وعلى العكس من ذلك، فقد أدى هذا العامل إلى عدم الاستقرار والحروب، أو بما يعرف بـ" لعنة الموارد"، بحيث أصبح اكتشاف الوفرة في مورد من الموارد الطبيعية ضررا لبعض الاقتصاديات، فالوفرة في ظل أنظمة بعض الدول، التي تعيش سوءا في التسيير والشفافية، ينعكس سلبا على معيشة الأفراد، ويصبح من بين العوامل التي تزيد من نسب اتجاه الهجرة، من هذه البلدان نحو الخارج (Dwumfour, Agbloyor, & Abor, 2015, p. 3).

فتدفقات الهجرة العربية، لم تعد تتبع الاتجاهات التقليدية من دول نامية إلى دول متقدمة، بل أصبحت الاتجاهات تشمل معظم دول العالم، لتتميز بعض الدول عن الباقي بسبب خصوصية اقتصادها، وتطور أنظمة الهجرة الدولية بها، أما فيما يخص أهم الدول المستقبلة لحركات الهجرة العربية، فنجد أن دولة فرنسا جاءت في الصدارة، إذ استقبلت عام 2020 1.64 مليون جزائري، ومن المغرب 1.06 مليون مهاجر، كما تعتبر أمريكا من أبرز الدول المستقبلة للهجرة العربية، حيث استقبلت حوالي 204.993 مهاجر مصري، كما استقبلت 29.083 مهاجر كويتي و119.145 مهاجر لبناني خلال نفس السنة، والظاهر من استقرار نسبة المهاجرين على مستوى العالم العربي، يخفي في طياته تفاوت في أنماط الهجرة على اختلاف ممراتها، فحركة الهجرة تنحصر إلى حد كبير، ضمن مناطق محددة بشكل واسع على مستوى العالم، داخل دول أوروبا وآسيا الوسطى، حيث تخضع لقيود أقل من الناحية الجغرافية والثقافية، التي تتسم بها الهجرة عبر القارات.

ومن خلال التحليل للمعطيات، فإن اتجاهات الهجرة الدولية لم تقتصر على الدول الأجنبية، بل تمتد إلى نظيراتها من الدول العربية، كدول مجلس التعاون الخليجي التي باتت من أكثر الدول استقبالا للمهاجرين، نظرا لحاجتها لليد العاملة، قصد تلبية احتياجات أسواق العمل بها.

في دراسة أجراها الباروميتر العربي، قصد تتبع رؤية الراغبين في الهجرة، تبين أنها نفس الرغبات التي دفعت بالمهاجرين قبلهم، مع اختلاف بلد المقصد بين دول أوروبا والخليج، ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وتركيا وأمريكا الشمالية، فنسبة 50% اختاروا بلد أوروبي مقارنة بالدول الأخرى، وكانت نسبة 20% لكل من دول الخليج وأمريكا الشمالية، النسب التي كان أصحابها على استعداد للإقدام على الهجرة، حتى ولو كانت

السبل غير شرعية، بينما اختلفت النسب بين 30% نحو أوروبا و25% لكل من الخليج وأمريكا الشمالية، بخصوص الراغبين في الهجرة بسبل قانونية (صندوق النقد الدولي، 2020).

من الواضح توجه دول المغرب العربي: الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب ناحية أوروبا وقلة منهم نحو دول الخليج، لتبلغ نسبة المهاجرين بشمال أفريقيا من 1.900.448 سنة 2000 إلى 3.167.926 بحلول سنة 2020، ليصل معدل التغير النسبي إلى +67%، بينما وفي دول المشرق العربي مثل مصر والسودان واليمن، يتم اختيار الهجرة نحو دول الخليج العربي بشكل كبير، لكن دول شرق البحر الأبيض المتوسط من الأردن وفلسطين والعراق، تتجه نحو تركيا وتفضل هذه الوجهة عن البقية، أما لبنان، فتعرف اختلافا في الوجهات عن باقي الدول العربية، حيث تتجه نسب المهاجرين نحو أمريكا الشمالية وأوروبا (Dennison, 2022).

وقد أُرجعت أسباب الهجرة لأغلب البلدان العربية بالأوضاع الاقتصادية، لتليها الرغبة في تحصيل مستويات علمية أعلى، بينما دول المغرب العربي رجحوا الكفة إلى معاناتهم من الفساد السياسي، أما ليبيا فلانعدام الأمن نظرا للحالة التي يعيشها البلد في السنوات الأخيرة (Dennison, 2022)، وهو نفس الوضع القائم في سوريا، هذه الأخيرة التي صُنفت في صدارة الدول العربية المصدرة للهجرة، بالإضافة إلى تونس والسودان ومصر، تحت ما خلفته ثورات الربيع العربي (Ismaili Idrissi & Kawkaba, 2023).

4.1. المطلب الرابع: المقاربات الاقتصادية للهجرة والتحويلات المالية.

في ظل تواجد العديد من النماذج المفسرة للهجرة الدولية، والتي غالبا ما تُدرج التحويلات المالية كمحددات رئيسية لها، معتبرةً أن تدفقات التحويلات تستغل في إزالة القيود الخاصة بالتمويل، وبتكاليف الهجرة، فمن خلال البحوث التي قدمها (Shen et All,2010)، تم التوصل إلى كون تدفقات التحويلات، تخلق تباينا في توزيع الدخل على مستوى الأسر المتلقية، مما يشجع على تزايد نسب الهجرة في ظل انخفاض تكاليف الانتقال، أما عن (Zlate & Mandelman, 2012)، فقد أكدوا على تواجد العلاقة الايجابية بين التحويلات المالية والهجرة والدورات الاقتصادية في الدول المستقبلة، وكمثال عن ذلك، يؤدي الركود الاقتصادي في الدول المستقبلة إلى خفض نسب التدفقات المحولة، مما يؤدي إلى تراجع في نسب الهجرة نظرا للارتفاع في تكاليفها (هشام، 2020).

ونجد تعدد المقاربات الاقتصادية لتفسير أهمية تعبئة التحويلات المالية للعمال في الخارج، باعتبارها موردا ماليا ذو أهمية يستلزم الإلمام به من عدة جوانب، ولكون الهجرة والتحويلات ظاهرتان متلازمتان، يقوم التفسير العلمي لهذه المقاربات على تفسيرات اجتماعية لارتباطها بالهجرة، وتفسيرات اقتصادية لارتباطها بالتحويلات.

4.1.أ. المقاربة الأنجلوسكسونية (L'approche anglo-saxonne):

ركّزت هذه الدراسة على جانب قنوات التحويل والتكاليف الخاصة بإيصال التحويلات المالية للمهاجرين، سعيا منها للوصول بسوق التحويلات المالية إلى مستوى ذو مرونة عالية، وتسهيل الحصول على الخدمات في إطار المنافسة والابتكارات المالية، لأن خفض التكاليف وإزالة كل القيود وتشجيع المنافسة، يحفز العمال في الخارج على تحويل المزيد من مدخراتهم، هذه الإستراتيجية تحد من التحويلات غير الرسمية، وتشجع تحويل الأموال عبر قنوات رسمية بتكلفة أقل ونوعية أفضل، ولقد تم اعتماد هذه المقاربة في العديد من دول العالم، ما مكن هذه الأخيرة من استيعاب نسب كبيرة من التحويلات غير الرسمية (صالحي، 2011، صفحة 41).

وأكّدت المقاربة على ضرورة الاستغلال الأمثل لهذه التحويلات المالية من قبل الدول المتلقية، من خلال تنظيم سوق العمل وتخفيف القيود عليه، ومواكبة القطاع المصرفي للمستجدات والعمل بالتكنولوجيا الرقمية، مثل خدمة التحويل عبر الهاتف المحمول (Mobile -banking)، وأفضل مثال على ذلك خدمة التحويل (M-Pesa)، وتوسيع دائرة نشاط الصراف الآلي.

4.1.ب. مقاربة الاستلهام الإسبانية (L'approche d'inspiration hispanique):

ركزت المقاربة على فكرة استخدام المهاجرين للقطاع المصرفي أثناء تحويل أموالهم، والذي يترجم من خلال استخدام الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك، التي تتوزع في بلدانهم الأصلية، على اعتبار أن هذه البنوك تنشط كفروع للبنوك الرئيسية في البلدان المضيفة أو العكس، حيث تسعى لجلب المدخرات واستغلالها، بالإضافة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة، من تأمين ومنح وغيرها من عناصر الجذب، كما أكدت المقاربة على ضرورة استيعاب اهتمامات المهاجرين وأسرهم، كطرف مستفيد للوصول إلى تقديم خدمات ممتازة وفعالة، ويعد المغرب أحد أهم البلدان التي انتهجت هذه المقاربة منذ 1971، حيث أسست فروعا بنكية في مختلف المناطق الموزعة على البلد (صالحي، 2011، صفحة 41).

4.1.ج. المقاربة الفرنكوفونية (**L'approche francophone**):

انتشر هذا الفكر في دول ذات تبعية فرنسية، وركزت على الاستغلال الأمثل للتحويلات المالية للمهاجرين، وضرورة استخدام هذه الأموال في تمويل مشاريع تنموية، واستثمارات ذات طابع إنتاجي، ودعم البنى التحتية للدول المتلقية، إلا أن الواقع عكس ذلك، ويظهر من خلال توجيه التحويلات لمجال الاستهلاك أولا، لينتقل بعدها إلى مجالات أخرى كالصحة والتعليم.

أما عن المدرسة الفكرية بقيادة كل من (Stahl & Arnold, 1986)، (Massey & all, 1998) بالإضافة إلى (de Haas, 2003)، فقد اعتقدوا أن التحويلات المالية للمهاجرين تسهم عموما وبشكل ايجابي، في إزالة قيود الإنتاج والاستثمار، والرفع من مستويات الدخل الحقيقي والتخفيف من مشاكل ميزان المدفوعات، في البلدان النامية، كما تساهم في التقليل من الفجوة التجارية والديون الخارجية، بالإضافة لخدمة تسهيل الدين، حيث أن المهاجرين ومن خلال استثمار التحويلات المالية في مشاريع تنموية في بلدانهم الأصلية، يمكنهم الحصول على العملة الصعبة من خلال الأرباح المحققة.

في حين كان هناك مدرسة فكرية أخرى، كان من أبرز روادها (Lipton, 1980)، (Taylor, 1984) (Rubenstein, 1992)، والذين أكدوا أن الهجرة الدولية تستنزف خيرات البلدان النامية، سواءٌ من الكفاءات أو العمالة الماهرة ورأس المال، كما تعمق التبعية الأجنبية وتساهم في زيادة عدم المساواة بين الأفراد، وزيادة التضخم بسبب ارتفاع الطلب على المواد الاستهلاكية، في ظل العجز النسبي في الإنتاج المحلي في نفس البلدان (E.Adenutsi, 2011, p. 74).

كما أن تدفقات التحويلات تزيد من عمق التباين في توزيع الدخل داخل المجتمعات، وتؤدي أيضا إلى تشجيع حركة الهجرة الدولية، وهو ما يؤثر سلبا على العادات الاجتماعية والثقافية للدول الأم، وإحداث الأثر البليغ في أنماط الاستهلاك، ويزيد من الطلب على المنتجات الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب على الاستيراد، مما ينعكس بالسلب على التنمية، وبالتالي المساهمة في ارتفاع معدلات الهجرة.

لتجتمع كل هذه المتغيرات في مبدأ السببية التراكمية، لتفسير العلاقة القائمة بين الهجرة الدولية والتنمية عموما، فيما يعرف "بمتلازمة المهاجرين" لكون الهجرة الدولية تتسبب في التخلف وضعف في التنمية الاقتصادية، مما ينعكس بشكل مباشر على تشجيع حركة الهجرة الدولية من جديد (هشام، 2020-2019).

2. المبحث الثاني: عموميات حول التحويلات المالية.

عرفت ظاهرة التحويلات نموا متزايدا منذ فترة التسعينات، كما ظهرت عبر عدة بحوث كأكبر مصدر تمويل، إضافة إلى اعتبارها مصدر التمويل الأقل تقلبا، مقارنة مع تدفقات رأس المال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

واعتبارا لسير هذه العملية وكونها تتم من قبل جانب واحد، فانه من غير الضروري توافر أية التزامات في المقابل، ويستمر تدفقها حتى خلال فترة الأزمات نظرا لعدة اعتبارات، كالإيثار واستغلال فرصة الاستثمار (Sayan, 2006, p. 03)، كما أنها تختلف بشكل واضح عن المساعدات الرسمية، والتي تتمثل في تدفق التحويلات من حكومة إلى أخرى، لذا فإن أهم ما يميز التحويلات المالية عن غيرها من المساعدات وتدفقات رأس المال الخاص، هو العلاقات الأسرية التي تم التطرق لها بعناية في اقتصاديات (بيكر،1974) للأسرة، حيث تعتبر من أهم البحوث مرجعية في تفسير الأثر الاقتصادي الجزئي للتحويلات (Ralph, Adolfo, Thomas, Connel, Michael, & Peter, 2008, p. 3).

1.2. المطلب الأول: التحويلات المالية (مفهومها، أنواعها، دوافعها).

تتفق الدراسات كون التحويلات المالية مصطلح يصعب ضبطه، نظرا للاختلاف البيّن بين الدول في تعريفها، وتقييدها في ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستقبلة، ونحاول في الآتي توضيح أهم ما جاء حولها من مفاهيم:

- الدولة المستقبلة: هي الدولة التي تتلقى التحويلات من دولة مرسلة تستضيف المهاجرين.

- الموطن = البلد الأصلي: البلد المتلقي للتحويلات.

- الوجهة = البلد المضيف: الدولة المرسلة للتحويلات.

1.2.أ. المفهوم.

- المفهوم اللغوي:

يندرج هذا المفهوم ضمن عملية التحويل المصرفي، وهو العملية التي يتم فيها تفريغ حساب شخص يسمى الآمر، بناءا على طلبه من مبلغ نقدي معين لحساب شخص أخر، يكون الآمر نفسه أو المستفيد، وهي إما أن تكون فردية تغطي عملية واحدة، أو مستديمة تغطي فترة معينة تتم فيها عدة عمليات قانونية (المعاني، 2023).

- المفهوم الاقتصادي للتحويلات المالية:

تعبر عن الجزء المدخر من مداخيل العاملين في الخارج، والتي يتم تحويلها إلى الموطن الأصلي، وبذلك فهي عبارة عن أهم نسبة استثمار للقوى العاملة في المهجر (مسعود، 2014، صفحة 419)، العملية التي تم تعريفها وفق دليل ميزان المدفوعات في (الطبعة الخامسة) لصندوق النقد الدولي، المعلن عنها خلال عام 1993,Ralph) (Adolfo, Thomas, Connel, Michael, & Peter, 2008، على أساس أنها تشمل ثلاثة فئات من البنود المتفق عليها، والتي طرحتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) وهي:

- تحويلات العمال الجارية (Worker Remittances) إلى غير المقيمين من قبل المهاجرين، الذين يعملون في البلدان التي تستضيفهم ويعتبرون مقيمين فيها(Adolfo, Ralph, Connel, & Anjali, 2010, p. 04) ، حيث يقصد بالتحويلات الجارية، كافة التحويلات التي تضم السلع والأصول المالية، أما عن فترة الإقامة خارج البلد الأصلي، فتحتسب بفترة السنة أو أكثر، وفي غالب الأحيان تشمل التحويلات أشخاصا ذوي روابط مع بعضهم البعض، وتسجل في الحساب الجاري تحت فئة التحويلات الجارية برمز البند2391 (ملحاوي، 2018).

- تعويضات الموظفين (Compensation of Employées) من أجور ورواتب ومزايا أخرى عينية أو نقدية، والتي يتم الحصول عليها في البلدان مقابل العمل المؤدى من طرف الأفراد غير المقيمين بها، خلال فترة زمنية تقل عن السنة، مثل التأمينات الاجتماعية التي تنطوي تحت هذا البند، موظفي السفارة، تعويضات العاملين من فئة الدخل، التي تسجل في ميزان المدفوعات كحساب جاري، تحت فئة الدخل برمز البند 2310.

- عمليات نقل المهاجرين وتدفق البضائع (Migrant Transfer)، مثل حركة المدخرات المتراكمة للمهاجرين، حيث يضم هذا البند، الأصول المالية والعينية التي يحولها المهاجر عند انقضاء فترة إقامته، والتي لا تقل عن

السنة في البلد المستقبل وعودته إلى بلده الأصل، وينطوي هذا البند تحت التحويلات الرأسمالية، أي كحساب رأسمالي في ميزان المدفوعات (صالحي، 2011، صفحة 47) برمز البند 2431 (ملحاوي، 2018).

للإشارة فان تسمية الفئات الثلاث، تدخل كلها في حيز التحويلات، لكن وفي دراسة (Chami & all, 2009) أظهروا فيها أن لكل من هذه الأنواع مميزات خاصة، حيث تستجيب بشكل مختلف للأزمات الاقتصادية.

- المفهوم المالي:

من الناحية النظرية بيَّن (Andreas & Isabella, 2009) أن التحويلات المالية تؤثر على التطور المالي، من خلال إيداع هذه التدفقات في الجهاز المصرفي، كما أشار (Aggarwal & all, 2009) أن التحويلات المالية تؤثر على تطور أسواق رأس المال، من خلال زيادة التعامل في الأسهم والسندات المدرجة (الرحيمي، 2015، صفحة 17).

- التعريف حسب المنظمات والهيئات الدولية:

نظرا لمشكل تعريف وتقييم التحويلات المتضاربة والمختلفة بين الدول، عمدت مجموعة الدول الثمانية بالجهود المتضافرة مع الأمم المتحدة، إلى تحيين الإصدار الخامس لدليل ميزان المدفوعات، وعليه تم تعريف التحويلات وفقا للإصدار السادس لصندوق النقد الدولي لسنة 2008، وفقا للبنود التالية: التحويلات الشخصية والتي تضم كل التحويلات الجارية، والنقدية والعينية من مقيم لغير مقيم، ويضم أيضا تعويضات المستخدمين الصافية، للعمال المهاجرين لأقل من السنة.

التحويلات المؤسساتية، وتشمل الإعانات الاجتماعية من قبل المهاجرين أو المؤسسات غير الربحية، بينما تعد التحويلات الإجمالية التحويلات المالية للمهاجرين، المعتمدة في الإحصائيات الدولية من خلال ما تقدمه البنوك ومراكز التحويل، ونظام المسح الوطني، لتضم كلا من التحويلات الشخصية والمؤسساتية (صالحي، 2011، صفحة 53)، كما صنِّفت التحويلات بحسب منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لسنة 2014، بالاعتماد على تقارير صندوق النقد الدولي إلى تحويلات شخصية، تعويضات العاملين، التحويلات الرأسمالية، وتضم ثروة الأشخاص المنتقلين من بلد إلى بلد آخر لمدة تزيد عن السنة، وتشمل عوائد الموجودات وتضم الأملاك المكتسبة، طيلة مدة الانتقال والتي تحوّل إلى البلد الأصل (الصائغ، 2019).

وبحسب المنظمة الدولية للهجرة، عرفت التحويلات بشكل شامل بالتحويلات النقدية التي يرسلها المهاجر إلى بلده المنشأ، وكل التدفقات المالية المرتبطة بالهجرة، كأموال استثمار أو إيداع أو تبرعات، ويمكن أن تتعدى إلى إدراج التحويلات، من المهارات والتكنولوجيا والتحويلات الاجتماعية (الزهراء، 2019).

وفقا لمؤشر التنمية الإفريقي التابع للبنك الدولي 2008، فإن تحويلات العمال هي تحويلات جارية من قبل العمال المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، وتشمل أيضا الأجور والمرتبات التي يتقاضاها العمال غير المقيمين (GITHAIGA, 2020).

- حوصلة حول تعريف التحويلات:

من جملة التعاريف السابقة للتحويلات، نلاحظ أنّ الهجرة هي نقطة الانطلاق للتحويلات، فهي نقود سائلة يتم تحويلها عبر قنوات رسمية، مثل شركات التحويل المالي وإما عن طريق المصارف، حيث شهدت قنوات الإيصال إقبالا واسعا مكنها من تلبية احتياجات البلدان النامية، من حيث التمويل الخارجي، وهناك حالة ثانية لإرسال هذه التحويلات بطرق غير رسمية، إما نقدا من خلال الأفراد أو عينا كالهدايا والسلع عموما، فالتحويلات عملية تتم من جانب واحد، ولا تنشأ عنها أي التزامات مستقبلية، كخدمة الديون وتحويلات الأرباح.

والمتعارف عليه، تحرك التحويلات بعكس الدورة الاقتصادية مع الناتج الإجمالي المحلي في الدول المتلقية، حيث تتأثر نسبة التدفق بحالة النشاط الاقتصادي (IMF, 2006, p. 3)، إضافة إلى كونها مصدر التمويل الأقل تقلبا بشكل عام، وتزيد إمكانية تدفقها خلال فترة الأزمات المالية لدى الدول المتلقية لها، باستثناء الأزمة المالية لسنة 2008، والتي عرفت ركودا في تدفقات التحويلات، وزيادة معانات الدول المتلقية لها، لكون تداعيات القطاع الحقيقي من الأزمة كان شديدا، خاصة في الدول المتقدمة والدول المصدرة للطاقة (Adolfo, Ralph, Connel, & Anjali, 2010)، وعلى اعتبار أن التحويلات جزء من إجمالي دخل الأسر، فإنها تساعد المتلقين على بناء أصول مالية، وتدعم إمكانية امتلاكهم لحسابات بنكية عن غير المتلقين.

1.2.ب. أنواع التحويلات المالية:

تنقسم التحويلات لثلاث معايير متفق عليها بين مجمع الباحثين، يتم عرضها وفقا للأتي:

- حسب الطبيعة:

يقصد بها الاختلاف في نوع القيمة التي تم تحويلها، والتي تتضمن التدفقات السائلة التي تعبر عن مقدار مالي، أو التدفقات العينية التي تشمل كل ما يعبر عن السلع والبضائع (مسعود، 2014، صفحة 421)، كما يوجد نوع يشمل التحويلات المعرفية، والتي تتلخص في كافة أشكال المعرفة والخبرات والكفاءات، المحولة من البلد المستقبل إلى البلد الأصلي (هشام، 2017، صفحة 115).

- حسب قنوات الإرسال:

وهي التي تتضمن تحويلات رسمية وأخرى غير رسمية، على حسب المسار الذي تم به استلام وتسليم هذه الأخيرة، فتعبر الأولى من خلال البنوك، مكاتب البريد والصرافة، شركات تحويل الأموال، بينما تتم الثانية عن طريق تدخل الأفراد، إما أصدقاء أو عملاء أو وسطاء ينشطون بصفة غير رسمية، ويتلقون أجرا مقابل هذه الخدمة المقدمة.

- حسب الإرسال:

وتتحدد وفق الجهة التي تقوم بإرسال هذه التحويلات، إما بصفة فردية من قبل الأشخاص، وهي النوع الأكثر شيوعا، وإما جماعية يتم فيها إرسال التحويلات من قبل مجموعة من العاملين مثل الجمعيات، إلا أن هذه الصيغة تمثل نسبا قليلة، وتنشط في إطار المساعدات والتكفلات.

1.2.ج. دوافع التحويلات:

تتعلق دوافع التحويلات المالية بسببين، الأول يتمثل في المبلغ المحول إلى البلد المتلقي، والثاني في الغرض من الاستخدام النهائي لهذا المبلغ، واعتماداً على الأدبيات السابقة، فقد حددت دافعين أساسيين هما الإيثار وتبادل المصلحة الذاتية، خاصة في الطرح المقدم من قبل (Johnson & Whitelaw, 1974) و (Robert E.B & Oded, 1985)، حيث يحفز الإيثار التحويلات بحجة أنها منفعة للمتلقي، إذ توجه المبالغ المحولة إلى استهلاك

سلع أو خدمات أو أصول، وهي المنفعة المراد تحقيقها من جهة المرسل، ويتم تبادل المنفعة من خلال تحقيق المتلقي للتحويلات لخطة المرسل من شراء أو استثمار، وهي الصفة النهائية لاستخدام التحويلات، ما يعرف بوظيفة التحويلات (Ralph, Adolfo, Thomas, Connel, Michael, & Peter, 2008, p. 22).

وهناك ما يسمى بـ "التحويلات الثابتة"، وهي تحويلات موجهة أساسا لتغطية الالتزامات والنفقات الأسرية، وهناك "تحويلات تقديرية"، تختلف باختلاف العوامل، منها الرغبة في مواجهة المخاطر المالية وحوافز الادخار، والاستثمار في البلدان المضيفة بما يتماشى مع تنويع "المحفظة" (Ghosh, 2006).

وبحسب نظرية الإيثار (Robert E.B & Oded, 1985)، فإنه لا يمكن الفصل بين الدافعين لكونهما يعملان في آن واحد، بين إيثار نقي وأشكال المنفعة الشخصية، والدوافع التي تنشأ عن الاتفاقيات التعاقدية بين المهاجر وأسرته في البلد الأم، ما يجعل من التحويلات إستراتيجية أسرية وليست قرارات فردية (محمد، 2018)، ومن الملاحظ أن الأسباب مهما تعددت، إلا أن الدوافع تنحصر في تسلسل بعضها مع بعض، انطلاقا من سلوك الإيثار، حيث تهدف في الأول والأخير إلى تحقيق مستوى رفاهية يتوافق والدخل المتحصل عليه من قبل المهاجر، هذا الأخير الذي ينخفض كلما ارتفع الدخل الأسري في الدول الأم، أو عندما ينقضي اتفاق القرض بين المهاجر وأسرته، وهو ما تم تفسيره من قبل نظرية هجرة العمل ل (Stark & bloom, 1984) بغية التأمين المتبادل، أو كإستراتيجية لمواجهة المخاطر مثل البطالة وانخفاض الدخل، ويتم الحفاظ على هذا التنسيق بمراعاة المصالح الذاتية للمهاجر، مع مراعاة واحترام رغبته وسعيه لتحقيق عوائد من المدخرات، التي تتحول إلى استثمارات في ظل المنفعة المتبادلة كما ذكرنا سابقا (هشام، 2017، صفحة 118).

واختصر كل من (Robert E.B & Oded, 1985) **أن** الدافع من حيث الإيثار ليس خالصا بقدر ما هو إيثار معتدل، أو مصلحة ذاتية مستنيرة (Kim, Zemma, Aiko, & Benjamin, 2022).

بشكل عام، كلما طالت مدة الإقامة في الخارج، انعكست بالسلب على نقص السندات المرسلة إلى البلد الأم، على اعتبار الفترة الأولى تشمل رعاية المهاجر لأفراد أسرته من زوجة وأولاد، إلى غاية التحاقهم من خلال مبدأ لم الشمل، ويتبعها ضعف في الروابط الأسرية والاجتماعية في البلد الأم، كتفسير للدوافع التي أدت إلى التغير في التدفقات (Ghosh, 2006).

في المجمل فإن الدوافع لإرسال التحويلات بحسب (Andreas & Isabella, 2009)، تشمل كل ما له علاقة بالمصطلحات التالية: التضامن، التعلق بالوطن، الرغبة في تنويع المحفظة وحركة أسعار الصرف.

2.2. المطلب الثاني: قنوات التحويلات وسبل قياسها.

2.2.أ. قنوات التحويلات المالية:

طبقا لتقارير صندوق النقد الدولي، فإنه لا يمكن تقديم تحديد دقيق عن كون القنوات رسمية وغير رسمية، لأن ذلك مسألة تقديرية خاصة بكل دولة، تبعا للعوامل التنظيمية والقانونية المعمول بها، وقد حدد نفس المصدر قنوات تحويل جديدة، مثل شبكة الانترنيت والهواتف الذكية والصراف الآلي (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 4)، وعن التعمق في الحديث عن طرق وأساليب التحويل، لابد من التطرق إلى العلاقة القائمة بين كل من التحويلات والتكنولوجيا الرقمية، حيث أن العالم في تقدم مستمر نظرا لما تقدمه التكنولوجيا للقطاع بصفة عامة، من ابتكارات متتالية ومتعددة عن طرق وأساليب التحويل، وتتحدد عملية التحويل من خلال منفذي التحويل، وكذا القنوات المتوفرة لتسوية المعاملات ورغبة المرسل كالتالي:

- القنوات الرسمية:

بعد أحداث الحادي عشر من شهر سبتمبر عام 2001، تم التشديد على ضرورة مراقبة هذه التحويلات لمنع استغلالها في تمويل العمليات الإرهابية (صالحي، 2011)، لذا نجد أن القنوات الرسمية تتمثل في الهيئات المرخص لها بصفة رسمية أداء نشاط التحويل، من بنوك وشركات تحويل الأموال، وكل مؤسسة لها ترخيص من الجهات الرسمية للقيام بعمليات التحويل، كالاتحادات الائتمانية والوسطاء الماليين غير المصرفيين (NBFIs)، وتعد منظمات (MTOs) أكثرها أهمية (Rella, 2019, p. 3)، وللإشارة فان هذه القنوات تتسم بالتحديث المستمر، لما للتكنولوجيا من إسهامات في هذا المجال، مثل الفاكس، الهاتف، التلغراف وبطاقات الصرف الآلي (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 8) وتضم المؤسسات التالية[2]:

[2] مزودوا خدمات التحويلات (RSP): وهي عبارة عن كيانات على شكل شركات لتقديم خدمات التحويلات لقاء مبالغ مالية، عبارة عن رسوم تفرض على المتعاملين النهائيين أو المتلقين، مباشرة أو بوساطة من الوكلاء (متاجر ومكاتب البريد، المؤسسات البنكية)، ومقدموا خدمات التحويلات كلا من المؤسسات

- شركات تحويل الأموال:

هي شركات تنتمي إلى المؤسسات المالية غير البنكية، وإحدى قنوات التحويل الدولية التي تعمل على تحويل الأموال، بشرط أن لا تتم العملية وفق حساب جاري، تمتاز عملياتها بسرعة التنفيذ والأمان، مما ساهم في انتشارها عبر العالم، وتعد شركة (Western Union) واحدة من أكبر الشركات هيمنة على القطاع، إلا أن ارتفاع التكاليف والمنافسة في ذات الوسط، قد ساهم في تواجد شركات منافسة مثل (Money Gram) المتواجدة في المغرب، وشركة (Money Express) للتحويل ما بين البلدان العربية.

- البنوك:

تتم التحويلات عبر الحسابات البنكية بين المرسل والمتلقي، ويمكن أن تتم العملية الكترونيا بين البنك المتواجد في البلد المرسل ونظيره في البلد المتلقي، وتمتاز هذه العملية بدرجة أمان عالية وتكلفة ثابتة، لكونها تمثل ودائع للبنوك، لتعتمد على أسس وشروط كضرورة امتلاك المتلقي لحساب بنكي، وقد تظهر في بعض الحالات صعوبة ذلك نظرا لضعف البنية التحتية من جهة، أو التواجد بمناطق منعزلة من جهة أخرى، وبالنسبة للمهاجر الراغب في تحويل الأموال، فقد يجد صعوبة في فتح حساب بنكي، نظرا لعدم تسوية وضعيته القانونية، بسبب ارتفاع تكاليف الحيازة على الحساب،العوائق التي سعت البنوك إلى تجاوزها عبر تخصيص فروع منها، وهي التي قامت بتطوير مجموعة من خطوط الأعمال المتخصصة للعمال في الخارج، لتشمل خدمة التحويلات المالية مقابل تكاليف منخفضة كمنتج رئيسي (The World Bank, 2015, p. 7).

- مؤسسات التمويل الجزئي:

تعمل هذه المؤسسات كوسيط بين شركات تحويل الأموال والمتلقين لها، مما يعزز من تنوع الخدمات المقدمة والمبتكرة في آن واحد.

المالية المصرفية وغير المصرفية، وكذا المؤسسات غير المالية، حيث يتسنى لهذه المؤسسات أن تكون كوكلاء لهم علامات تجارية، يتمكنون من بيع المنتجات مثل شركات تحويل الأموال الكبرى (The World Bank, 2015, p. 7).

- **الشبكة البريدية:**

بُنيت هذه الشبكة عبر الحوالة البريدية التقليدية، التي اجتاحت سوق التحويلات المالية الدولية منذ التسعينات، وتتم هذه العملية مباشرة مع الإتحاد البريدي العالمي، وتتميز بانخفاض التكاليف وبساطتها، إلا أنها عرفت نقائص كطول الفترة التي يتم فيها استلام المبالغ المحولة، رغم وجود الحوالات البريدية الإلكترونية التي تمتاز عن سابقتها بالسرعة في التنفيذ.

- **القنوات شبه الرسمية:**

هي عبارة عن مؤسسات رسمية، تختلف عن سابقتها الرسمية، حيث تعمل خارج النطاق التنظيمي الرسمي المحدد من قبل السلطات في الدولة، حيث تنشط وفقا لتنظيم ذاتي دقيق دونما الخضوع لأي إشراف من السلطات المتخصصة، أو الحاجة إلى وضع التراخيص الخاصة بتقديم الخدمات المالية، وتتميز بالسرعة والتكلفة المتوسطة خدمة للمهاجرين الراغبين في تحويل مبالغ مالية إلى بلدانهم الأصلية، وتمتد الخدمة لتصل إلى مناطق الظل.

- **القنوات غير الرسمية:**

من ميزات هذه القنوات أن آلياتها تتم بدون تنظيم ورقابة مالية، إلا أنها في غالب الأحيان ما تتم في إطار قانوني، لينشط في هذه الصفة وسطاء متعددون، ونجد أن المهاجرين مجبرين على اختيار هذا النوع من القنوات، بالرغم من احتمالية ضياع أو سرقة تحويلاتهم.

كما تجدر الإشارة إلى تواجد عدة عوامل متحكمة في اختيار أحد أنواع هذه القنوات منها:البنية التحتية للمؤسسات المتاحة في كلا الدولتين، طول وكثرة الإجراءات التنظيمية، مدى السرعة وسهولة التعامل مع المؤسسات المالية، خاصة تلك التي تتسم بالتكنولوجيا المتطورة مثل التحويل الإلكتروني، وكذا المدة الزمنية التي تتم فيها العملية، الفرق في تكلفة التحويل، الامتيازات المقدمة من الدول المستقبلة للتحويلات، إما تخفيضات ضريبية أو أسعار فائدة، بالإضافة إلى الوضعيات غير القانونية وعدم تسويتها من قبل العديد من المهاجرين، فمن لديهم صفة غير شرعية غالبا ما تدفعهم الحاجة لهذا النوع من الاختيارات، لتجنب المتابعة من قبل

السلطات، وكذلك مشكل الكشف عن الهوية وطريقة الدخول والنشاط الممارس، الرغبة في التهرب من المتابعات القانونية والعبء الضريبي.

وهناك عنصر متعلق بالدول النامية، فغالبا ما تضع سقفا للمبالغ المحولة من وإلى الخارج، والذي ينعكس بشكل مباشر على تحويل العملة الصعبة بصفة غير شرعية (هشام، 2020)، بالإضافة إلى مستويات انتشار القطاع المصرفي ومدى التغطية، خصوصا في المناطق البعيدة، توافر الخدمات المصرفية التي تعتبر من العوامل المؤثرة في الاختيار، حيث لا وجود لما يمنع التوجه نحو البنوك والعملاء، بالنظر إلى التكلفة المنخفضة مقابل إجراءات التوثيق والتنظيم، وفي نفس القطاع فإن الاختلاف في سعر الصرف للمبالغ المحولة عنصر هام للفرق بين ما تقدمه القنوات الرسمية ونظيرتها من القنوات، كارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي، والذي ينتج عنه عائد إضافي، ويبقى من بين أهم هذه القنوات غير الرسمي (صالحي، 2011، صفحة 101):

- **المكلف:**

وهو الشخص الذي يحمل معه المبلغ المراد تحويله من البلد المهجر إلى البلد المتلقي، بحيث يمكن أن يكون المهاجر بحد ذاته أو أحد من أصدقائه أو أقربائه، أو شخص يمتهن تحويل الأموال مقابل تكاليف الإيصال، وتمتاز هذه العملية بالأمان والسهولة، المبنيان على ضرورة توافر الثقة بين المرسل والمكلف بحمل المبالغ المالية وإيصالها.

- **البريد العادي:**

يتم تحويل الأموال عن طريق الطرود البريدية، حيث وبالرغم من انخفاض التكاليف إلا أنها أكثر عرضة للسرقة والضياع.

- **نظام الحوالة:**

تتصف هذه الآلية بالاعتماد على وسيطين كل واحد منهما في بلد، حيث تتم العملية بمجرد تسليم المهاجر للأموال المراد تحويلها إلى الوسيط في البلد المرسل، ويقوم هذا الأخير بالاتصال بالوسيط في البلد المتلقي، ليقوم بعملية التسليم بالعملة المحلية للمستفيد في البلد المتلقي، بعد إعلامه بالرقم السري لتلقي الأموال كوعد بالسداد في وقت لاحق، اعتمادا على مبدأ الثقة بين الطرفين.

- الفاكس:

عبارة عن إحدى الآليات المنبثقة عن الحوالة التقليدية، تعتمد على نقاط التوزيع المنتشرة بالبلد المضيف، والتي تعمل على جمع المبالغ المراد تحويلها من المهاجرين، لتصل إلى المتلقي عن طريق تحديد خط الفاكس، وعلى الرغم من اعتماد العملية على الثقة وقوة العلاقات الاجتماعية وسرعة إتمامها، إلا أنها معرضة لمخاطر كثيرة بالنظر لعدم وجود أي وثيقة ضمان، كما أنها تتم من خلال تحويلات بنكية أو عينية عبر نقاط التوزيع.

ومن بين تجارب تسهيل انتقال التحويلات بين الدول Directo Mexico، هو برنامج تم وفقا للاتفاقية الثنائية التي أقامتها الولايات المتحدة والمكسيك لتسوية المعاملات المصرفية بين البنك المركزي للمكسيك والبنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 8).

2.2.ب. قياس التحويلات المالية:

نظرا لأهمية القياس الدقيق للتدفقات، فقد نادى رؤساء دول المجموعة الثمانية في سنة 2004، بضرورة تفعيل مجموعات عمل إحصائية، لتدارك الضعف في البيانات الرسمية المتعلقة بالتحويلات، كنتيجة لهذه التوصيات تم في سنة 2005، عقد اجتماع عرف حضور ما يقارب ستين مشاركا من مستخدمي البيانات ومجمعيها بمختلف البلدان والهيئات الدولية، وبتنظيم من صندوق النقد الدولي، حيث نتج من خلال هذا الاجتماع إنشاء مجموعة العمل الدولية لتحسين البيانات المتعلقة بالتحويلات، وتم تطوير التوجيهات بإنشاء مجموعة لوكسمبورغ، كمجموعة استشارية لمراجعة وتطوير مناهج تجميع بيانات التحويلات، وفقا لأفضل الممارسات الدولية سنة 2006، وتمت إتاحة الفرصة لكل بلد في اختيار المنهج المناسب له، نظرا للاختلاف في الهيكل الاقتصادي والديموغرافي، وكذا البنية التحتية الإحصائية .

فالبيانات المتعلقة بالتحويلات، يتم تجميعها من قبل السلطات الإحصائية ذات الصلة في البلدان الأعضاء، إما البنك المركزي أو المكتب الإحصائي الوطني، ليتم الإبلاغ عنها في إدارة الإحصاء في صندوق النقد الدولي، لتنشر بعد ذلك في الكتاب السنوي للإحصاء بميزان المدفوعات (Reinke, 2007).

ولقد أجمع الجميع على صعوبة قياس التحويلات، نظرا لعدم تجانسها وتعدد سبل تحويلها، بالإضافة إلى صعوبة التمييز بينها، بسبب الاختلاط في الأساليب التي تتم بها عملية تسجيلها بمختلف الحكومات (Ghosh,

(2006, p. 13، وبالإضافة لحجم التحويلات على العموم واختلاف تأثيرها في الاقتصاد الكلي، فقد سلطت الدراسات السابقة الضوء عليها من حيث القياس، وتعد دراسة كل من (Melly, 2003) لحالة الفلبين، ودراسة (Gedeshi & Urucu, 2003) لدولة ألبانيا، من أهم الدراسات لقياس التحويلات (ترقو، 2018؛ هشام، 2020)، والمتفق عليه تواجد ثلاثة مكونات لميزان المدفوعات فيما يتعلق بالإحصاءات، تحويلات العمال، تعويضات الموظفين، تحويلات المهاجرين، والمعروف أن تدفقات التحويلات غالبا ما تتم من خلال القنوات غير الرسمية، إما عبر الأفراد، الأصدقاء أو شبكات التحويل مثل نظام الحوالة، ما يصعب من عملية تحديد نسب المبالغ المحولة، ويلزم التعبير عن قيمها بواسطة قيم تقريبية (Adolfo, Ralph, Connel, & Anjali, 2010, p. 4).

ويعد مشكل القياس من المشاكل الرئيسية للبحوث، ففضلا عن نقص البيانات التجريبية ورداءتها إن توفرت، فإن أفضل الطرق لتقييم وقياس الهجرة والتحويلات هي الاعتماد على المسوحات الأسرية ، استنادا على أغراض التدفق والعائدات، رغم ما يميزها من ارتفاع تكاليفها وطيلة وقتها، بالإضافة إلى ما يبذل فيها من جهود، إلا أنها تبقى الأنجع تفاديا لسوء التصميم (Johansson, 2012).

ووفقا لما تم تقديمه عن قنوات التحويل وسبل قياسها، فإن محاولة تحسين جودة البيانات وتوافرها سيختلف من بلد إلى أخر، تبعا للنظام المالي المتبع في كلا البلدين المرسل والمستقبل، والبنية التحتية من قواعد قانونية وتكنولوجيا الاتصالات المتاحة.

وبناءا على ما سبق، كان من الضروري على الدول وضع إطار تنظيمي، يعتمد على تسجيل وترخيص للجهات القائمة على عمليات التحويل وقياسها، وتحفيز نظم الإفصاح لمقدمي خدمات التحويل غير الرسميين، فقد عمدت البنوك إلى القيام بعملية المحاسبة عن هذه التدفقات، وذلك من خلال نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية (ITRS)، والإبلاغ المباشر عن طريق مقدمي الخدمات أو عن طريق بيانات مسح الأسر المعيشية، ويعد أول مصدر للبيانات طلب الحكومات النموذجي للبنوك، بالإبلاغ عن أي تحويل دولي للعملات الأجنبية، وثاني مصدر شركات تحويل الأموال، أما الثالث فهو المسح الأسري المعيشي، بحيث تختلف الدول في الاعتماد على مصدر واحد أو عدة مصادر (Mashayekhi, 2013, p. 40).

حيث تعزف حوالي 87 بلدا عن نشر البيانات المتعلقة بتحويلات العاملين في الخارج، استنادا على ملاحظات إحصائيات ميزان المدفوعات بصندوق النقد الدولي، ومن بينها الدول العربية مثل الجزائر موريتانيا والعراق

(الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2006، صفحة 175)، بينما تعرف بعض البلدان مصادر بيانات وطرق تجميع أفضل من غيرها، نظرا للاختلاف في تفسيراتها للتعريف والتصنيف، ليبقى عنصر ندرة البيانات المصدرية أكبر عائق أمام جمع وتحسين البيانات خاصة في البلدان التي تمثل التحويلات فيها نسبا عالية من التدفق، في إحصاءات ميزان المدفوعات، فنجدها تعاني من قدرات ضعيفة وموارد محدودة في هذا المجال (Reinke, 2007).

ولا يزال يعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أهم قواعد البيانات مصداقية، والأكثر استعمالا في مجال إحصاء ومعاينة ورصد وقياس التحويلات المالية، حيث يتم تجميع كافة المعطيات التي توفرها الحكومات، من خلال الهيئات الرسمية التابعة لها، مثل ميزان المدفوعات الذي يقوم بتغطية كافة المعاملات الدولية، بغض النظر عن كونها رسمية أو غير رسمية، قانونية أو غير قانونية (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 4)، أو ما يتم التصريح به من قبل البنك المركزي، أو عن طريق مؤسسات القطاع المصرفي عموما، فمن الضروري على مقدمي الخدمات المالية، الحرص على جمع المعلومات وتقييدها، من خلال التحقق من هوية العميل وتقييد المعاملات في سجلات خاصة، ومن ثمة الإبلاغ عنها بشكل دوري.

وفي الأخير تتوجب الإشارة إلى صعوبة قياس التحويلات، تبعا لشدة تقلبها بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية، وكذا للفارق الكبير بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار السوق (Ghosh, 2006).

3.2. المطلب الثالث: تكاليف التحويلات المالية واستخداماتها.

3.2.أ. تكاليف التحويلات المالية:

وفقا لعدة دراسات استقصائية وتجارب ميدانية، فإن تدفقات التحويلات تتناسب طردا والتخفيضات في التكاليف، كما أنها تعد محفزا للعمال في الخارج يدعم الزيادة في نسب الأموال المحولة، فمن الواضح أن التكاليف عبئ على عاتق المحولين، وهي مرتبطة بتكاليف الخدمات المصرفية، التي غالبا ما تكون مرتفعة مقارنة مع مستويات الدخل، خاصة في ظل تراجع نقاط الوصول إليها خارج المناطق الحضرية، وللإشارة هناك اتفاقيات حصرية وثنائية، بين البنوك وشركات تحويل الأموال الدولية، التي تعرف ارتفاعا في تكاليف التحويل، والذي ينعكس على مستوى التدفقات بسبب اللوائح المشتركة، التي تمت بعد أحداث 11 من سبتمبر عام 2001،

للحد من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى افتقار المهاجرين إلى حسابات للوصول إلى الخدمات المالية (Dilip, Sanket, Caglar, Sonia, William, & Abebe, 2011, p. 74) .

وارتفاع تكاليف تحويل الأموال، راجع إلى هيمنة صرافي الأموال وخدمات التحويل على الأسواق، بالإضافة إلى الافتقار إلى التسهيلات المصرفية الموثوقة، ما يقلّل من حجم الفعالية والأثر الإنمائي للتدفقات، كما أن ارتفاع التكاليف غير المتناسب، يؤثر بشكل بالغ في تحويل المبالغ الصغيرة، والذي يمس الطبقة الفقيرة من المهاجرين وذويهم بشكل خاص، إضافة إلى الافتقار للمنافسة وقلة الأسواق، وعدم الكفاءة دوماً ما يكون سببا في ارتفاع الرسوم، التي يفرضها وكلاء التحويل (Ghosh, 2006).

فالارتباط السلبي بين تكلفة إرسال الحوالات وتدفق التحويلات، يتطلب ضرورة الحاجة إلى خفض تكلفة التحويلات، وفقا للهدف ج 10 من التنمية المستدامة، الهادف إلى خفض تكاليف المعاملات إلى أقل من 3% بحلول سنة 2030 (Kim, Zemma, Aiko, & Benjamin, 2022).

كما يعتبر تواجد قلة من البنوك التجارية، التي تعمل كوكيل على المستوى العالمي مثل شركة (Western Union and Moneygram) يساعد على احتكار السوق من قبل هذه الشركات العملاقة، وتتسبب في الارتفاع النسبي لتكاليف التحويل، ما يعزز من استخدام القنوات غير الرسمية (Ogboi & John, 2017)، وعليه وبالرغم من المعانات التي يعرفها المتلقون، فزيادة المنافسة بين المؤسسات المالية، ومساعي الحكومات والبنوك في تحسين الوضع، أدت إلى زيادة الفرص في الأعمال المتعلقة بقطاع التحويلات، وتشجيع البنوك التجارية والوكالات المالية، لتكثيف الجهود لتحسين أنماط وآليات التحويل لخفض تكلفة التحويل (Ghosh, 2006).

وقد أطلق البنك الدولي من خلال قاعدة البيانات، أسعار التحويلات في جل دول العالم، والتي شملت أكثر من 150 قناة تحويل، توسيعا لتجربة المملكة المتحدة ودعما لنجاحها، في وضع قاعدة بيانات أسعار التحويلات، وكانت فرنسا، ألمانيا وايطاليا كغيرها من الدول التي انتهجت نفس المسار، لتحديد القنوات المتاحة وتكلفتها عبر مواقع الأنترنيت (Dilip, Sanket, Caglar, Sonia, William, & Abebe, 2011, p. 87).

ويعد قانون الإصلاح "وول ستريت وحماية المستهلك" الموقَّع سنة 2010، أداة فعالة في زيادة الشفافية، من خلال تسعير الخدمات المقدمة لتحويل أموال المهاجرين، وتحديد سعر الصرف والرسوم، بالإضافة إلى تصحيح الأخطاء في حال وقوعها.

وبهذا الخصوص أشار البنك الدولي سنة 2018، لمتوسط تكلفة التحويل عالميا لكل 200 دولار بما مقداره 6.9%، وتختلف النسبة بحسب مناطق التحويل، فتبلغ 9% بدول أفريقيا جنوب الصحراء، و07% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما بلغت في الربع الأخير من سنة 2022، كلفة إرسال 200 دولار إلى ما يعادل 6.2% في المتوسط، لتسجل ضعف النسبة المقدرة في الأهداف التنموية المستدامة، وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي لأسعار التحويلات حول العالم، والمقدر بـ 3%، فكانت البنوك من بين القنوات الأكثر تكلفة بمتوسط 11.8%، تليها مكاتب البريد بتكلفة تحويل تقدر بـ 6.3%، أما شركات تحويل الأموال فبمتوسط 5.4%، وشركات الهاتف المحمول 4.5%، وفي نفس السنة سجلت مستويات تكاليف التحويلات أقل نسبة في جنوب آسيا ب 4,9%، وأعلاها في جنوب الصحراء الكبرى ب 8%، وانخفاضا طفيفا في كل من شرق آسيا والمحيط الهادئ، وبمتوسط 6,2% مقارنة بنسبة 6,6% في سنة 2021 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتجدر الإشارة بأن الاختلاف في التكاليف عادة ما يتأثر بالممرات، حيث ترتفع التكلفة لإرسال التحويلات من دول ذات الدخل المرتفع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نحو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى العكس من ذلك فهي تسجل مستويات أقل من 3% لإرسالها من دول مجلس التعاون الخليجي نحو دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إلا أن التكنولوجيا المالية في هذا الجانب تعمل على تخفيف الكثير من الأعباء، فالتحويلات الإلكترونية والأجهزة ذات الصلة، تساهم في زيادة التدفقات بتكاليف منخفضة، وبطرق آمنة (Amaka, Chris, & Machi, 2023)، بالإضافة للإصلاحات التي تمس القطاع المالي، والقائمة على معالجة المشاكل الهيكلية في البلدان المستقبلة والمرسلة، فهي أيضا مرجحة لخفض تكلفة التحويل، وتوحيد اللوائح التنظيمية عبر الحدود والتدخلات التنظيمية، كاقتراح رفع الرسوم، فهو الآخر يساهم في خفض التكاليف (Abdullah & Gazi, 2011).

3.2.ب. استخدامات التحويلات:

وجدت العديد من الدراسات، أن معظم التحويلات المالية، توجه للإنفاق العام من سلع استهلاكية مثل الغذاء، وإذا ما تم استثمارها فإنها توجه عادة نحو الإسكان والعقارات والمجوهرات (Dwumfour, Agbloyor, & Abor, 2015)، أي استثمارات غير منتجة للاقتصاد عموما، حيث نجد بنغلاديش وغانا اللتان قد اعتمدتا على التحويلات كمصدر رئيسي للدخل، في المخطط الوطني للحد من الفقر، بينما الفلبين خصصت صناديق

لتسجيل المهاجرين في نظام الضمان الاجتماعي، والاستفادة من مدخراتهم في بناء المنازل (Mashayekhi, 2013, p. 11)، أما غانا وغواتيمالا، فقد استخدمتا ما يقارب ثلث التحويلات في إنشاء أعمال تجارية صغيرة.

الجدول رقم 2: النسب المئوية لأوجه إنفاق التحويلات المالية في بعض الدول العربية.

النسبة المئوية / الدول	الاستهلاك اليومي	مصاريف رئيسية	بناء منازل	إنشاء شركات	استثمار	مصاريف أخرى
الجزائر	45	13	23	03	05	11
مصر	43	12	18	–	15	12
الأردن	74	16	04	–	06	–
لبنان	56	24	05	05	05	05
المغرب	45	31	16	05	05	02
تونس	–	23	34	16	16	25

المصدر: (بزارية و أيت سي معمر، 2017، صفحة 271).

تتعدد الاستخدامات عموما، وكثيرا ما يكون للبيئة الاقتصادية المستقبلة دور في توجيه إنفاق هذه الأموال، بغض النظر عن الاستهلاك اليومي وتغطية العديد من المصاريف كالتعليم والصحة، فكما ذكرنا سالفا أن الجزء المخصص للاستثمار يكون على شكل عقارات، بحيث تكون استثمارات غير منتجة لكونها رؤوس أموال تخضع للملكية الخاصة، وتساهم بالدرجة الأولى في مداخيل الأسر.

وتختلف نسب الإنفاق تبعا للثقافة المالية للمرسل والمتلقي على حد سواء، حيث نجد دولة تونس ومصر تتصدر المجموعة من حيث إنفاقها على الاستثمارات، أما منطقة المغرب العربي، فيتصدر الإنفاق فيها على بناء المنازل بدرجة أولى، إلا أن حملات التوعية من قبل الهيئات والحكومات، تسعى جاهدة لتغيير هذا المنظور من قبل المتلقين، خاصة بالنسبة للدول النامية، فكانت الهند أول دولة نامية قامت بإصدار سندات الشتات خلال أزمتها المالية في عام 1991، ومنذ ذلك الحين لا تزال تعتمد على سندات الشتات في دعم ميزانيتها، أما عن التجربة الصومالية والتحويلات، فقد خصصت شبكات اجتماعية لدعم بناء البنية التحتية وتجهيز المدارس

والمستشفيات، ودفع أجور عمال القطاع الصحي والتعليمي، وعموما يتم إنفاق المبالغ المالية على الطرق والقنوات والمساجد، وكذا على المشاريع المتعلقة بالإغاثة وإعادة التعمير في أعقاب الكوارث، والتي تصيب البلدان الأصلية بهدف تحسين البنية التحتية، وضخ موارد مالية واجتماعية وتمهيد الطريق للمشاريع، التجارية والزراعية بالإضافة إلى ربط المجتمعات النائية (Ghosh, 2006).

وفي الشكل الموالي يمكن اختصار استخدامات التحويلات وفقا لمستوى الدخل الأسري:

الجدول رقم 3: أوجه استخدام التحويلات المالية وفقا لمستويات الدخل الأسري.

الفئة المستهدفة	الأسر الفقيرة	الأسر الضعيفة	الأسر الصامدة
تأثير التحويلات	التحويلات بمثابة شريان للحياة والحد من الفقر	التحويلات كشبكة أمان والحد من الضعف	التحويلات كمورد للاستثمار
استخدامات التحويلات	تخصيص ما يقارب 80% من التدفقات لشراء السلع الأساسية من غذاء ورعاية صحية.	يمكن للصدمات الخارجية أن تؤدي إلى تدهور حال الأسر إلى تحت خط الفقر، لولا تدخل التحويلات لمواجهة هذا النوع من الأزمات والحد من الضعف.	الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وصحة، واستثمار في الأصول المادية من ماشية ومساكن ومعدات، واستثمار في الأعمال التجارية المصغرة والأنشطة الزراعية.

المصدر: (The World Bank, 2015, p. 20).

ومع ذلك هناك إجماع بين الباحثين، على أن المؤسسات المالية والسياسات الاقتصادية السليمة، هي شرط أساسي في حال ما رغبت الدولة، في تسخير الإمكانات الكاملة للتحويلات (Johansson, 2012)، ولتعزيز الأثر الإنمائي لها، يمكن إتباع سياسات وتدابير مسبقة هادفة، من خلال التعليم والإدماج الماليين للشتات ومتلقي التحويلات، مع ضرورة تصميم وتسويق المنتجات المالية مثل الادخار والتأمين، وهذا من خلال التدريب الفني على تحويل الأموال، لذا من بين المتطلبات التي تواجه صناع القرار والسياسات، هو إيجاد الحوافز التي تدفع

بالمهاجرين وكذا أسرهم لاستثمار أموالهم، خاصة وأن المهاجرين بمستوى تعليمي عالي وذوو الأجور الجيدة، يميلون إلى الادخار والاستثمار في البلدان المضيفة، ولا حاجة لهم بتحويل الأموال لأسرهم في البلد الأصل، لأنهم ينحدرون غالبا من أسر ميسورة الحال (Ghosh, 2006).

بينما هناك العديد من المؤسسات المالية في الدول النامية، التي قامت بعملية توريق التدفقات المستقبلية، مستفيدة بذلك من أسواق رأس المال الدولية (Acosta, Lopez, & Fajnzylber, 2007).

ونظرا لأثرها في إعادة تقسيم المناطق السكنية، من خلال الاستخدامات المتعددة في تطوير الخدمات العامة، من طرق ومدارس ومرافق صحية، وتطوير الخدمات المجتمعية، من مراكز ترفيه مراكز تسوق وخدمات سياحية، يمكن استخدام التحويلات لتمويل أنشطة ريادة الأعمال، التي قد تخلق تأثيرا مضاعفا، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (Azmat & Basu, 2013).

ومن خلال اعتبار (Haas, 2010) للتحويلات كمصدر حيوي للعملة الصعبة، فمن شأنها تحسين توزيع الدخل ونوعية الحياة، والمساهمة في النمو السريع في كلا البلدين المتلقي والمرسل للتحويلات.

4.2. المطلب الرابع: محددات التحويلات المالية واتجاهاتها.

4.2.أ. محددات التحويلات المالية:

تم تقسيم أهم العوامل التي تعتمد عليها التحويلات بشكل أساسي، إلى ثلاثة مجموعات منها الفردية ومنها الجماعية، والتي تفسر العوامل التي من خلالها يتم اتخاذ قرار التحويل، إذ غالبا ما تلاحظ العلاقة القوية بين التحويلات والتقلبات الاقتصادية في الدول الأصل (هشام، 2017، صفحة 119).

وبحسب ما أوضحه (Stark, 1991)، فإن جل الدراسات والأبحاث التي خصت موضوع المحددات، يتم تفسيرها نسبيا لأنها لم تشتمل على نظرية عامة تخص موضوع البحث، بسبب الاختلاف على صعيد المستوى الاجتماعي والثقافي، والتوزيع الجغرافي والتفاوت الزمني (صالحي، 2011، صفحة 81).

وقد اختلفت المحددات حسب اختلاف عوامل عديدة منها:

- **عوامل متعلقة بالعمال المهاجرين:**

تشمل الخصائص الديموغرافية للمهاجرين من: السن، طبيعة الجنس، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية وحتى عدد الأطفال أو عدد أفراد الأسرة المتواجدة في الدولة المستقبلة للمهاجر، وكذا نوع الوظيفة أو المهنة التي يمارسها، والتي تحدد مستوى الدخل الذي يحققه، ومن ثم نركز على نوع العلاقة التي تجمع العاملين المهاجرين بذويهم في الدول الأصل (الحاج، 2014)، فالتركيبة الديمغورافية لها دور كبير في تحديد التحويلات، فمثلا المستوى العلمي يزيد من احتمالية الاندماج ولم الشمل، أي خفض مستوى التحويلات بعكس الأفراد بمستويات علمية أقل، واللذين يعتبرون الهجرة قرارا مؤقتا، ما يدفعهم إلى تحويل أكبر قدر ممكن من أموالهم.

- **عوامل متعلقة بالدول المستوردة:**

إن الحالة الاقتصادية للدولة المضيفة، تؤثر وتحدد حجم التدفقات من تحويلات العمال إلى الخارج، والتي ترتكز في مستوياتها على معدل النمو الاقتصادي وحجم التضخم، واللذان بدورهما يؤثران على مستويات الادخار للعمال المهاجرين، حيث نجد أن أغلب العمالة المهاجرة، تفضل الاستثمار في الدول الأصل، نظرا لارتفاع معدلات الفائدة على العروض الاستثمارية.

ومن المهم الإشارة إلى الأنظمة والقوانين التي تسير عملية التحويلات ومقدار تدفقها إلى الخارج، حيث نجد أن العديد من الدول تفرض مستويات من الحد الأدنى على الأموال المرخص تحويلها، وهذا لتفادي إهدار العملة الصعبة، وفي المقابل يتبين أن هذه السياسات تدفع بالمحولين، إلى اللجوء إلى تحويل أموالهم عبر القنوات غير الرسمية، أو التهرب من هذه القوانين عبر اللجوء إلى التحويلات العينية (الحاج، 2014).

- **عوامل متعلقة بالدول المصدرة:**

تحدد السياسات المتبعة في الدول المتلقية للتحويلات، من نسب ارتفاع أو انخفاض التدفقات، فإذا كانت موجهة لتلبية حاجات الأسر الاستهلاكية، فلا يوجد أي متطلبات خاصة، لكن على العكس من ذلك فإن قرار تحويل المدخرات كلها أو جزء منها، يتطلب الأخذ بعين الاعتبار نوع عملة التحويل، مستويات التضخم، نسبة العائدات المالية على الادخار، ومدى قوة جذب المناخ الاستثماري بالدولة الأصل واستقراره، ويعد نصيب الفرد من الناتج المحلي، من بين أهم المعايير التي تتحدد من خلالها نسب التدفقات، والتي تترجم العلاقة بين معدلات

الفقر وتوجه تدفقات التحويلات، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي الذي يعد من أهم العوامل، التي يرتكز عليها المهاجرون أثناء اتخاذ قرارات التحويل، فيعتبر عامل سيطرة وتحكم في نفس الوقت لمدى ارتباطه بالقطاعات الحيوية الأخرى.

وتشير العديد من النماذج إلى أن المحدد الرئيسي للتحويلات، هو عدد المهاجرين، وأن الزيادة في التحويلات ترجع لحدوث الكوارث والأزمات، بالإضافة لارتفاع قيمة العملة في البلد المتلقي عن نظيره، وأيضا التفاوت في سعر الفائدة بين البلدين، وانخفاض تكاليف التحويلات وعدم الاستقرار السياسي، كونها تمثل مصدرا موثوقا للتمويل الخارجي، خاصة للدول النامية في فترات الركود الاقتصادي، وأكبر دليل هو انخفاض التحويلات بنسبة 1.6% سنة 2020، في موجة فيروس كوفيد 19 مقارنة مع انخفاض عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة لنفس السنة بنسبة 42%، بينما عرف الانخفاض بالنسبة للمستوى العالمي بما يقدر بنسبة 70%.

كما يلعب الاختلاف في جنس المهاجرين دورا فاعلا في تحديد سلوك التحويلات، إذ يظهر الاختلاف بين الإناث والذكور عدا المسنين منهم، حيث تعرف التحويلات من قبل الإناث تدنيا مقارنة بالذكور، لكونهن متزوجات ويقمن بإعالة أسرهن بدلا من إرسال المبالغ لذويهن، وتحويلات النساء عموما أقل عرضة لتأثير الدورات التجارية، بسبب طبيعة العمل المزاول والذي غالبا ما يتسم بالاستقرار (Ghosh, 2006).

4.2.ب. اتجاهات التحويلات المالية:

سعت العديد من التقارير المنبثقة عن الاجتماعات مثل الأونكتاد 2011 و2013، حول "تعظيم الأثر الإنمائي للتحويلات"، إلى جمع الخبرات والمقترحات الرئيسية المقدمة من قبل صانعي السياسات والمنظمات الحكومية الدولية، لمعرفة أحدث اتجاهات التحويلات، وفهم الدور الذي تلعبه التحويلات في القطاع المصرفي والاقتصادي، والعمل على تصميم وتأطير برامج تشمل الهجرة والتحويلات والخدمات المالية.

فلطالما شكلت تدفقات التحويلات نسبا معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا إنما يؤكد على الأهمية المتزايدة لتحويلات العمال إلى البلدان النامية، ولو أنها عرفت انخفاضا خلال الأزمة الاقتصادية بسبب انخفاض مداخيل المهاجرين، وانخفاض تدفقات الهجرة، دون أن نستثني دول منظمة التعاون والتنمية، حيث بلغت في سنة 2008 ما يعادل 336 مليار دولار، والتي انخفضت إلى 316 مليار دولار في سنة 2009، حيث أثرت الأزمة على ممرات الهجرة الرئيسية (Mashayekhi, 2013, p. 6).

- الاتجاهات العالمية:

بحسب إحصائيات البنك الدولي، فمن المتوقع وصول نسب تدفق التحويلات المالية على مستوى العالم لما يقارب 840 مليار دولار لسنة 2023، مع احتمالية ارتفاع معدل نموها بنسبة 2% لعام 2024، لتزيد بذلك التدفقات الواردة ب 18 مليار دولار، وعلى إثر الاختلاف في البلدان المتلقية للتحويلات المالية بين بلدان متقدمة وأخرى نامية، فقد بلغت تدفقات التحويلات المالية لـ 647 مليار دولار لسنة 2022، ويُقدر بلوغها 656 مليار دولار لسنة 2023، إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (World Bank, 2023, p. 1)، كالتالي:

الجدول رقم 4: ترتيب أكبر خمسة دول متلقية للتحويلات المالية لسنة 2022.

الدولة	الهند	المكسيك	الصين	الفلبين	باكستان
قيمة التحويلات بالدولار الأمريكي	111 مليار	61 مليار	51 مليار	38 مليار	30 مليار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (World Bank, 2023, p. 2).

وقد جاء في التقديرات العالمية الخاصة بعام 2020، بلوغ عدد المهاجرين 281 مليون شخص مقارنةً بعام 1990، الذي سجل 128 مليون شخص، الزيادة التي انعكست على مستويات التحويلات، والتي ارتفعت من 126 مليار دولار عام 2000، إلى ما يقارب 702 مليار دولار عام 2020، وقد أشار بنك المكسيك عام 2020، عن تلقي 40.606 مليون دولار، في شكل تحويلات مالية، منها 95.40% مصدرها الولايات المتحدة (Roy & Maria Isabel Osorio, 2021, p. 100)،

ونعرض في الأشكال الموالية أكبر عشر دول متلقية ومصدرة للتحويلات.

الشكل رقم 5: تغير ترتيب أكبر عشر دول متلقية للتحويلات المالية منذ 1995 إلى غاية 2020.

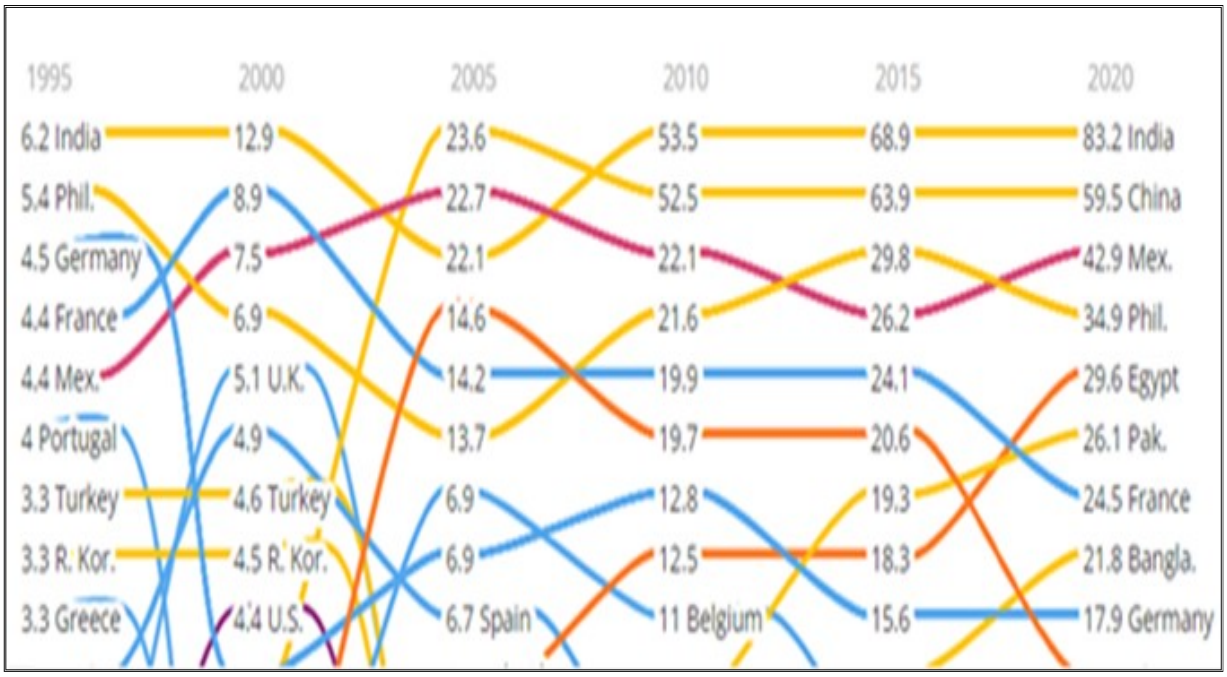

المصدر: (IOM UN MIGRATION, 2022).

من خلال الشكل السابق، نلاحظ التغير في ترتيب الدول الأعلى تلقيا للتحويلات المالية، باستثناء بعض الدول، كالهند التي حافظت على الصدارة في ترتيبها العالمي ، بعكس فرنسا التي تراجعت من المركز الخامس في عام 1995، إلى المركز السابع خلال عام 2020، وألمانيا التي تراجع ترتيبها من المركز الثالث عام 1995، إلى المركز التاسع عام 2020، لتبقى بذلك كل من الهند والصين والمكسيك، والفلبين ومصر من الدول الأعلى استقبالاً للتحويلات على التوالي، مع الإشارة إلى الفارق الكبير بين كلٍ من الهند والصين وباقي الدول الثلاثة، حيث تجاوز إجمالي تحويلاتهما الداخلية 83 مليار دولار و59 مليار دولار على التوالي.

الشكل رقم 6 : تغير ترتيب أكبر عشر دول مصدّرة للتحويلات منذ 1995 إلى غاية 2020.

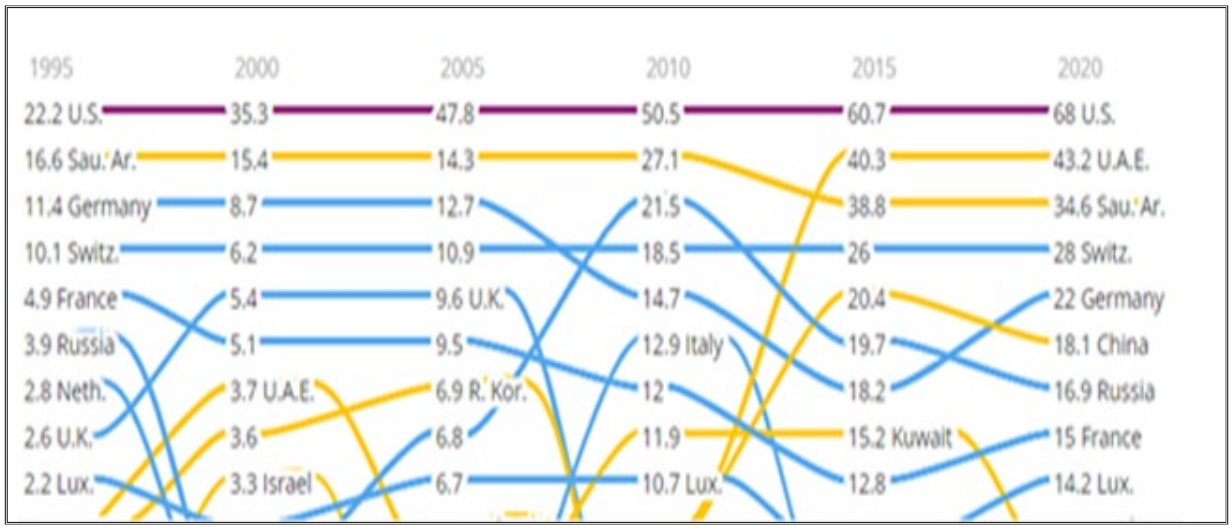

المصدر : (IOM UN MIGRATION, 2022).

من خلال الشكل، يمكن القول أن الدول ذوات الدخل المرتفع، كانت دائماً مُصدّراً رئيسياً للتحويلات المالية، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مُصدّرةً للتحويلات، إذ بلغ التدفق الخارجي لها 68 مليار دولار أمريكي، تلتها الإمارات العربية المتحدة ب 43.2 مليار دولار، ثم المملكة العربية السعودية ب 34.6 مليار دولار، وسويسرا ب 27.96 مليار دولار، وصولاً إلى ألمانيا ب 22 مليار دولار أمريكي.

وبحلول عام 2020 كان مقدار تلقّي كلٌّ من أوربا وآسيا للمهاجرين، حوالي 87 و86 مليون مهاجر دولي على التوالي، أي ما يعادل 61% من إجمالي المهاجرين الدوليين في العالم، وجاءت أمريكا الشمالية بعد هذه المناطق ترتيباً بتلقي حوالي 59 مليون مهاجراً، ما نسبته 21% من إجمالي المهاجرين الدوليين في العالم، لتليها باقي المناطق كإفريقيا بنسبة 09%، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 05%، وأوقيانوسيا 03%.

أمّا إذا قورنت حصص المهاجرين انطلاقاً من المقارنة بحجم السكان في كل منطقة، فقد كان المهاجرون أعلى نسبةً في كلٍّ من أوقيانوسيا وأمريكا الشمالية وأوربا، حيث مثّل المهاجرون الدوليون فيهم وكنسبة من مجموع السكان 22%، و16%، و12% على التوالي، أمّا في المناطق الأخرى فقد جاءت النسب ضئيلة جدّاً، حيث بلغت في إفريقيا 1.8%، وفي آسيا 1.9%، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحوالي 2.3%.

أمّا فيما تعلق بمعدّلات النمو فلا يمكن إنكار النمو الأكبر، الذي حقّقته آسيا انطلاقاً من عام 2000 إلى غاية 2020، والذي بلغت نسبته 74%، أي ما يقرب 37 مليون شخص، تلتها أوربا بثاني أكبر معدل نمو خلال نفس الفترة، بزيادة قدرها 30 مليون مهاجر دولي، تليها الزيادة ب 18 مليون مهاجر دولي في أمريكا الشمالية و10 ملايين بإفريقيا.

من الملاحظ مدى تأثير الأزمة المالية 2007–2009 على التحويلات المالية، فبالرغم من حجم النمو القوي لها، إلا أن النسب الإحصائية عرفت تدنيا في نسب نموها السنوي بداية من سنة 2008 بفعل الأزمة العالمية، حيث كان معدل نموها السنوي يقدر بحوالي 8.5% في سنة 2010، لتنخفض بشكل ملاحظ في السنوات الموالية، وتسجل معدلات نمو سلبية في عام 2015 بحوالي 1.5–% و1–% في عام 2016، وعادت للانتعاش في سنة 2017 بتسجيل ما مقداره 6.6% و10.3% في سنة 2018، هذه التغيرات كانت حصيلة لانعكاسات الأزمة المالية العالمية على الدول المتقدمة المستقطبة للشتات، كالولايات الأمريكية المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، فالانخفاض المسجل في معدلات النمو الاقتصادي، وتدهور مستويات التنمية الاقتصادية، يتسبب في انخفاض مستويات تدفقات التحويلات المالية، المرسلة من قبل العمال في الخارج إلى دولهم الأصل، بالإضافة إلى تذبذب أسعار الصرف للعملات العالمية.

وعلى غرار الأزمة البترولية في سنة 2014، أين عرفت تدفقات التحويلات انخفاضا ملموسا خاصة في الدول المنتجة والمصدرة للبترول، كروسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، مما أدى إلى انخفاض في تدفقات التحويلات المرسلة من المهاجرين إلى ذويهم في الدول الأم، كدول جنوب آسيا والهند وباكستان ودول عربية كمصر ولبنان والأردن، لكن ومع بداية 2016 عادت للانتعاش مرة أخرى، مع تحسن في الأوضاع الاقتصادية في الدول المتقدمة بسبب ارتفاع سعر النفط في السوق العالمي.

بينما نعرض في الجدول التالي أكبر عشر دول متلقية للتحويلات المالية حسب إحصائيات سنة 2022، بحيث تحتل دولة مصر العربية الترتيب الخامس عالميا، لتبلغ بذلك الصدارة العربية في عائدات التحويلات.

الشكل رقم 7: ترتيب أكبر عشر دول مستقبلة للتحويلات المالية بالعالم لعام 2022.

Rank	Remittance Inflows by Country	2022 (USD)
1	India	$100,000M
2	Mexico	$60,300M
3	China	$51,000M
4	Philippines	$38,000M
5	Egypt, Arab Rep.	$32,337M
6	Pakistan	$29,000M
7	France	$28,520M
8	Bangladesh	$21,000M
9	Nigeria	$20,945M
10	Vietnam	$19,000M
Total	**World**	**$794,059M**

المصدر: (Richie & Fernandes, 2023).

3. المبحث الثالث: أهمية التحويلات المالية وانعكاساتها الاقتصادية.

1.3. المطلب الأول: أهمية التحويلات المالية.

من بين النظريات الاقتصادية التي أبرزت أهمية التحويلات المالية للمهاجرين، نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة العمل، لكونها وسيلة مهمة للتمويل على مستوى الأسر، وكذا على مستوى الاقتصاد الكلي لتعدد ايجابياتها على المستوى الفردي والكلي (هشام، 2020-2019).

فبداية الألفية الجديدة، تتجسد الأهمية البالغة للتحويلات بالنسبة للنظريات التجريبية الحديثة للهجرة الدولية، كونها مصدرا للتدفقات الأجنبية، والتي لا تتعدى تكلفتها سوى تكاليف التحويل، فلا ينشأ عنها نسب فوائد ولا تنازلات، وتتميز باستمرار تدفقها خلال فترات السنة كلها، كما أنها تساهم في الاحتياطات الدولية، وتعمل على تمويل الواردات وتحسن وضعية الحساب الجاري للدول المتلقية، كما أنها تتماشى والحد من الفقر وتحسين نتائج الصحة، التغذية والسكن، والتعليم وهو الأمر الذي يدفع بالأشخاص إلى تفضيل مواصلة الدراسة على التوجه لأسواق العمل مبكرا، كما تعمل على زيادة الاستثمارات في الأعمال التجارية (Dilip, Sanket, Caglar, Sonia, William, & Abebe, 2011, p. 47).

وفي ظل الأهمية المتزايدة، فقد بذل المختصون جهودا كبيرة للتحقيق في الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه التدفقات الخارجية من شقين، الأول من منظور الأسرة المتلقية، واعتبار التحويلات المالية مصدر دخل إضافي، يعزز من الاستهلاك والرّفاه العام، ثانيا من منظور الاقتصاد الكلي وأهميتها في تحفيز استثمارات القطاع الخاص، لاسيما في البلدان النامية نظرا لعدم كفاءة أسواقها المالية وكثرة القيود الائتمانية بها، خصوصا وأنها تتلقى الحصة الأكبر من حيث تدفق هذا النوع من رؤوس الأموال (GITHAIGA, 2020).

وعلى المستوى الإحصائي، فقد أشار البنك الدولي في إطار تقريره السنوي حول التنمية في العالم لسنة 2023، بعنوان المهاجرون واللاجئون والمجتمعات، ليبلغ عدد المهاجرين 184 مليون مهاجر في جميع أنحاء العالم ما يعادل 2.3% من سكان العالم، حيث يعيش 64 مليون مهاجر لأسباب اقتصادية في البلدان المرتفعة الدخل، والأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهم عمال سواء من ذوي المهارات العالية أو المحدودة، بينما يعيش 31 مليون تحت نفس الأسباب في دول مجلس التعاون الخليجي، و52 مليون يعيشون في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (مجموعة البنك الدولي، 2023)، لذا تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديات المنخفضة الدخل، وبمثابة رأس مال عامل إضافي للمتلقين، وتعمل على دعم حكومات الدول النامية في إدارة العجز المالي والميزانية، والسير بها نحو نمو واستقرار اقتصادي كلي (E.Adenutsi, 2011).

وتتبلور الأهمية في كونها ثاني مصدر للتمويل بعد الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفوق تدفقاتها تدفقات المساعدات الحكومية، كما أنها تساهم في رفع الناتج الإجمالي للبلدان المتلقية، حيث بلغت في مصر نسبة 6.8% وفي لبنان 37.8%، واللتان صنفتا من بين أكبر المستفيدين من التحويلات المالية بين البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، أما في دولتي المغرب وتونس، فسجلت على التوالي ما قيمته 7.9%، 4.5% بحسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2022.

ومن بين العناصر التي تتجلى فيها أهمية التحويلات، ميزتها في تنويع مصادر الدخل والعمل على التخفيف من حدة الأزمات، كالركود الاقتصادي والكوارث والصراعات والحروب وغيرها من الأزمات، ودمج المتلقين لها في عالم الخدمات المالية والمصرفية الرقمية (الصائغ، 2019).

وفي نطاق الحديث عن أهمية التحويلات المالية، كما سبق الذكر كونها مصدر دخلٍ يساهم في اقتصاد الدول في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى إسهامات عديدة كالتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات التغذية، ففي هذا السياق نعرض الجدول الموالي، تبياناً لأحد أدوارها في مساهمتها في زيادة الناتج المحلي للدول المستقبلة.

الجدول رقم 5: أعلى نسب مساهمات التحويلات المالية في الناتج المحلي الإجمالي عالميا.

Rank	Remittance Inflows by Country	% of GDP (2022)
1	Tonga	49.9%
2	Lebanon	37.8%
3	Samoa	33.7%
4	Tajikistan	32.0%
5	Kyrgyz Republic	31.2%
6	Gambia, The	28.3%
7	Honduras	27.1%
8	South Sudan	24.8%
9	El Salvador	23.8%
10	Haiti	22.4%

المصدر: (Richie & Fernandes, 2023).

كما تظهر أهمية التحويلات في أي اقتصاد وطني حسب ما جاء في كتابات (Taylor, 1999) من خلال نسبة التحويلات إلى الصادرات السلعية والتحويلات لكل فرد، والتي تتراوح بحسبه بين 5% أو 10% أو تفوق، من إجمالي النشاط الاقتصادي المحلي، وعليه يمكن القول بأن أموال الهجرة ذات أهمية حيوية للاقتصاد الوطني (Johansson, 2012) من خلال نقل الخبرات والتكنولوجيا والمعرفة، كما تؤدي تدفقات التحويلات المالية إلى ارتفاع العملة المحلية للبلد المتلقي، وقد تم تأكيد هذا من قبل كل من (Acosta, Lopez, & Fajnzylber, 2007) (Amaka, Chris, & Machi, 2023).

وكمثال واضح عن هذا، نشير إلى مدى أهمية تحويلات العاملين في الخارج، في الاقتصاد الوطني المصري بسبب الحجم الهائل للمبالغ المحولة، بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي المصري، كما أن معدل ارتفاع وانخفاض

هذه التحويلات مستقر مقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأثيرها غالبا ما يكون بصورة ايجابية في الاقتصاد، من خلال الأثر الايجابي على ميزان المدفوعات (عبد المتعال، 2019، صفحة 129)، حيث كانت مساهمتها في المنطقة العربية ببلوغ 31,6 مليار دولار سنة 2019، وهو ما يعادل 1,8 مرة قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية التي تلقتها المنطقة ككل، و1,7 مرة ضعف صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتفاوتت نسب الأهمية وفقا لنسب المساهمة، حيث شكلت 14% من إجمال الناتج الحلي لجزر القمر ولبنان، و10% في دولة الأردن تليها مصر بمعدل 9%.

كما تتوقف أهمية التحويلات المالية، على مدى مرونة تدفقات التحويلات تجاه الدول النامية، وتحديدا أثناء الأزمات الاقتصادية، مما ينعكس مباشرة على العلاقة بين التحويلات والدورات الاقتصادية للبلد المتلقي بشكل سلبي، تزداد قيمة تدفقات التحويلات عندما تشترك البلدان في اللغة الرسمية أو في اللغة الأساسية المشتركة، بالإضافة إلى التشابه في التاريخ الاستعماري (Kim, Zemma, Aiko, & Benjamin, 2022)، وتؤدي زيادة عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة التدفقات، ما يؤكد أن التحويلات مضادة للتقلبات الدورية وتعمل كممتص للصدمات في أوضاع مماثلة، كسبيل لتخفيف العبء والصعوبات على الأسر في البلد الأم.

وبالنظر إلى تزايد الأهمية وكون العديد من اقتصاديات الدول تعتمد على التحويلات كأساس للدعم المالي بها، خصوصا بالفترات التي عرفت فيها أزمة كوفيد 19 وحتى بعدها، حيث أقدمت على تحفيز الجهود الرامية نحو تحسين البيانات المتعلقة بالتحويلات كما ونوعا بشكل دوري وسنوي، كما بادر البنك الدولي بإطلاق برنامج "Remit Stat" والذي يتشكل من فريق عمل دولي، يسعى لتحسين البيانات التي تتعلق بتدفقات التحويلات المالية، برعاية من شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية "KNOMAD" تنسيقا مع 45 دولة من أكبر وأهم دول المقصد والمصدر للتحويلات، وبمشاركة كل من صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومكتب الإحصاء للجماعات الأوروبية (World Bank, 2023, p. 5).

وتمحور تركيز الفريق العامل حول تقليص فجوة البيانات، وما ينتج عنها من تأثير على معيار جودتها، ليحرص بذلك على إحراز التقدم في الجوانب الستة المتعلقة دوما بالتحويلات، والتي نختصرها في جملة العناصر التالية:

– **المجموعة الأولى:** مبادئ توجيهية للتعريف وتجميع البيانات، تم التركيز على المصطلحات وتحديد المفاهيم كالتحويلات الرقمية، والعمال عن بعد.

– **المجموعة الثانية:** تقدير التدفقات غير المنتظمة، اعتمادا على البيانات الرسمية للاقتصاد الكلي وبيانات المسح الخاصة، المصادر البديلة الموثوقة، نظرا لتزايد الاعتماد على القنوات غير الرسمية خاصة في حال الهجرة غير الشرعية، واللجوء بكافة أنواعه.

– **المجموعة الثالثة:** البيانات عالية التردد، بهدف الحصول على البيانات في الوقت المناسب، لما له من دور في تحديد أثرها على المستويات المعيشية واستقرار مصادر الدخل في الاقتصاديات، مع الإشارة إلى ضرورة التمييز بين تدفق التحويلات وغيرها من نفقات السفر والتعليم.

– **المجموعة الرابعة:** قنوات وأدوات التحويلات، نظرا لتسارع التحديث في كليهما خلال العقد الماضي، بسبب التطور التكنولوجي واللوائح التنظيمية، وميول العملاء في المفاضلة بين القنوات والأدوات المتاحة.

– **المجموعة الخامسة:** تدفقات التحويلات الثنائية، لتحديد التحديات وإيجاد الحلول الممكنة نظرا لغياب البيانات الثنائية في أغلبية الدول، حالة البيانات التي تختلف عما ورد في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي، الفصل في اعتراض محصلي البيانات على نشر البيانات الثنائية، الاختلافات العديدة في مصادر البيانات، والتي من المفروض أن تتسم بالتوافق لكونها ثنائية.

– **المجموعة السادسة:** أنواع المرسلين والمستلمين، بهدف تحديد القنوات المعتمدة ومقدار التحويلات والتكرار، والإشارة إلى اللاجئين كمصدر للإرسال والتلقي (World Bank, 2023, p. 7)

2.3. المطلب الثاني: مقومات التحويلات المالية.

على اعتبار التحويلات نشاط مصرفي، فمقومات التوسع في الأنشطة المصرفية، يتطلب مجموعة من العوامل منها تحرير السياسة المالية واستخدام التقنيات الجديدة ونماذج الأعمال وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى الإصلاحات داخل القطاع ودرجة قوة السوق، وجودة المؤسسات والمنافسة (Azmat & Basu, 2013).

2.3.أ. أسواق التحويلات المالية:

تساهم أسواق الأوراق المالية بشكل أساسي في تحويل المدخرات إلى استثمار في العالم ككل، إذ تعتبر التحويلات كبديل للأسواق المالية المتخلفة، ويعتقد أنها تؤثر بشكل كبير وهام في البلدان التي تتميز بأسواق مالية متخلفة، من حيث قدرتها على تخفيف قيود الائتمان (GITHAIGA, 2020).

أما فيما يخص الوضع في الدول الأفريقية، فهي تختلف نسبيا عن نظيراتها من حيث البنية التحتية المالية والبيئة التنظيمية، من حيث الاعتماد على تقنيات تحويل الأموال المبتكرة، ما يعمل على تغيير مشهد التحويلات والخدمات المالية على نطاق واسع، وتعد دولة كينيا رائدة في تجربتها على الرغم من انحصارها على المستوى المحلي، تجنبا لظاهرة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن التكنولوجيا قادرة على تحسين الخدمات وتوفير منتجات ائتمانية أفضل، وتوسيع نطاق سوق التحويلات وخفض التكاليف (Dilip, Sanket, Caglar, Sonia, William, & Abebe, 2011, p. 73).

إنّ نشر المعلومات عن قنوات التحويل وتكاليف التحويل، من شأنه أن يزيد من نسبة الشفافية والمنافسة بين الأسواق، الأمر الذي يعزز استخدام القنوات الرسمية ويخفض التكاليف، وهو أمر مشجع لكلا طرفي التحويل، ولقد تكفل البنك الدولي بمراقبة جودة قواعد بيانات الأسعار، واقترح توفيرها في شكل كتيبات توزع على العمال في الخارج، من خلال البنوك المركزية والسفارات ومكاتب التوظيف الأجنبية، وهذا لزيادة فرص التكافؤ ما بين الأسواق، حيث طالبت الولايات المتحدة أنظمتها بالإفصاح عن أسعار خدمات التحويل وعملات سعر الصرف، وهو ما انتشر لاحقا في الأسواق الأوروبية تشجيعا للمنافسة وحماية لحقوق المستهلك.

وفي نفس السياق، فإن التحويلات تؤثر سلبا على القدرة التنافسية المحلية للأسواق، وهو ما يقلل من العوائد المتوقعة على رأس المال، حيث تقوم التحويلات بالضغط على سعر الصرف، لتؤدي بذلك إلى التقدير الحقيقي والتقليل من ربحية القطاع القابل للتداول، كما أنها تؤثر سلبا على المعروض من العمالة نظرا لارتفاع الأجور، ومن ناحية أخرى، فإن الأثر الواضح على حوافز الاستثمار يقلل من معدل تراكم رأس المال.

بينما ينتج عن معاملات معينة في السوق، ما يحفز على ظهور عقود مالية وأسواق ووسطاء، وهذه الترتيبات المالية، توفر خمس وظائف مالية تؤثر على قرار الادخار والتخصيص(Azmat & Basu, 2013) .

تعد الأطر التنظيمية المقيِّدة من متطلبات الضمانات العالية، عائقا أمام المنافسين المحتملين في دخول سوق التحويلات المالية، فالمنخرطون الجدد يواجهون عدة عوامل تمنع وصولهم إلى الأسواق وكذا شبكات التوزيع، بسبب العلاقات القائمة بين وكلاء التحويل الكبار والبنوك، أو مع المؤسسات المصرفية المماثلة التي تتمتع بانتشار واسع في البلدان النامية (Ghosh, 2006).

2.3.ب. جودة المؤسسات:

إن البلدان التي تمتلك مؤسسات محلية أو حتى دولية، وتعمل في وسط بيئة تنظيمية وهيكلية تسمح بالتخطيط والتنفيذ للعقود، وتسهيل الإجراءات والممارسات، تعزز بدون شك من مساهمة التحويلات في الحد من الفقر، بالإضافة إلى احتمالية نمو هذه التحويلات على المدى الطويل في مؤسسات وسياسات اقتصادية عالية الجودة (Dwumfour, Agbloyor, & Abor, 2015)، إلا أن تكاليف الحصول على الائتمان من المؤسسات المالية الرسمية تعتبر عبئا على الفقراء، أضف إلى ذلك أن شروط الحصول على القروض من ضمانات ومتطلبات، تحول دون حصول كافة الفئات على هذا النوع من الخدمات المالية، والوفاء بها خاصة من فئة الفقراء، كما أن الطبيعة الربحية لهذه المؤسسات، تجعلها تركز على شركات المؤسسات والأفراد من ذوي الدخل المرتفع، الأمر الذي يرسخ فكرة أن الأغنياء يمكنهم الاستفادة من الائتمان والخدمات المالية.

وتبقى مساهمة القطاع المالي من خلال تعبئة المدخرات، التي يمكن استثمارها من بين أهم أسس الاقتصاديات الحديثة، حيث تلعب البنوك دورا مهما في تعبئة هذه المدخرات في ظل الانفتاح العالمي للأسواق المالية، والذي يؤدي بدوره إلى تحرير القطاع المالي وتشجيع الابتكار المالي، مما يساعد في جودة وتطوير المؤسسات البنكية وحتى أسواق الأوراق المالية (Azmat & Basu, 2013)، وهو نفس ما كان فيه تأكيد (Asli, Ernesto, María, & Christopher, 2011) عن كون البنوك تلعب دورا هاما في توزيع التحويلات من خلال جودة الخدمات المقدمة.

أما عن جودة المؤسسات فهي ترتبط بالكفاءة العالية التي تتمتع بها البنوك، والتي من خلالها تصل بالتحويلات إلى تعزيز النمو الاقتصادي (Giulia & Alberto, 2009)، فيما تساهم جودة المؤسسات المصرفية في كسب ثقة المتلقين لها وجذبهم لحفظ أموالهم لدى البنوك، وتحفيزهم لتفضيل الودائع المصرفية على الاستهلاك، والتعرف والوصول إلى المتلقين غير المتعاملين أو المتلقين بوساطة مالية محدودة (Reena, Asli, & Maria, 2011).

2.3.ج. الخدمات المصرفية:

بادر كل من **(Asli, Ernesto, María, & Christopher, 2011)** في بداية بحثهم إلى تسليط الضوء على الرسوم الخاصة بتكاليف تحويل الأموال، وكيف لها أن تكون مصدرا مهما للدخل لكثير من البنوك التجارية في البلدان المتلقية، وتؤدي في نفس السياق إلى الحث على توسيع نطاق اتساع وانتشار العديد من الفروع البنكية بالقرب من المتلقين، بالإضافة إلى تقديم امتيازات وخدمات لعدد أكبر منهم، ما يشكل حافزا لبلوغ أكبر نسبة من تغطية سوق التحويلات، وإلا فإن البنوك لا تقوم بفتح فروع في منطقة معينة، إلا بعد دراسة التكاليف والإيرادات المتوقعة والتأكد من ربحية تشغيل الفرع مقابل الخدمات المصرفية المتاحة.

وتعمل التحويلات إلى التأثير على الخدمات المصرفية من خلال نقاط ثلاثة: أولها أن التكلفة الثابتة لإرسال التحويلات تزيد من احتمالية تذبذب إيصالها بشكل منتظم، ثانيا تعتبر الرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة كمقدار ربح لدى البنوك، أما ثالثا فالتحويلات تمكن البنوك من تحديد عملاء الائتمان المرتقبين والمفاضلة بينهم للتقليل من مخاطر الإقراض.

أمّا بالنسبة للمحولين الكبار والمنتظمين، فمن المستبعد استعمالهم للقنوات غير الرسمية خاصة في ظل تطور القطاع المالي، وهنا نجد تدخل قطاع الشركات لتخفيف الضغط على القطاع المصرفي (Ghosh, 2006).

فتطور المستوى المالي يحدد قدرة البلد على الاستفادة من تحويلات المهاجرين، ويزيد من فعاليتها للنمو (Giulia & Alberto, 2009)، وعليه يجب توجيهها إلى الاستثمارات المنتجة، فلابد من الأخذ بعين الاعتبار فعالية القطاع المصرفي جنبا إلى جنب مع ضرورة توسعه وزيادة حجمه، فإذا ما تم توجيه التحويلات المالية لتمويل الحكومة، أو في حال عزوف البنوك عن تقديم القروض وتفضيلها الاحتفاظ بالأصول السائلة، فإن الارتفاع في نسب تدفقها لا يترجم كزيادة في الائتمان المقدم للقطاع الخاص (Reena, Asli, & Maria, 2011).

3.3. المطلب الثالث: الانعكاسات التنموية للتحويلات المالية.

3.3.أ. الانعكاسات على التنمية الاقتصادية:

إذا أثرت التحويلات بشكل إيجابي على الأسرة والمجتمعات المحلية، فإن آثارها تتعدى إلى الاقتصاد من خلال الروابط القائمة بين الأسر والسوق، فنقطة البداية للتحويلات والتنمية تكمن في تأثيرها على الدخل، فكما هو

ملاحظ تأثيرها على زيادة الدخل المتاح، والذي يوجه في غالب الأحيان إلى تراكم الادخار للمتلقين عن غيرهم ممن لا يتلقون تحويلات مالية، لتصبح هناك علاقة طردية بين العنصرين، فمساهمة التحويلات في بناء الأصول السائلة والثابتة، يشكل فارقا على مستوى السلوكيات والممارسات المالية عموما، والتي تظهر من خلال المسح الإحصائي لنشاط الحسابات المصرفية، ما ينتج عنه تأثير مباشر على المؤسسات المالية والمصرفية، بالإضافة لتوجيه المدخرات مابين الاستثمار في الأعمال التجارية وقطاع العقارات، حيث تتراوح نسبة التحويلات الموجهة للاستثمار ما بين اثنين من كل عشر مهاجرين، وتتداخل عناصر عدة في اختلاف كمية الأموال المحولة لنوع الجنس، ومدة الهجرة والرغبة في العودة للاستقرار في الدول الأصل، ومستوى التثقيف المالي للمهاجرين (Mashayekhi, 2013, p. 45).

والعلاقة بين التحويلات والتنمية المالية تظهر أيضا من خلال مكافحة الأخيرة للفقر، من خلال استخدام قنوات التحويل للقطاع المالي، وتشكل فرصة للوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، إضافة إلى عروض الادخار المقدمة من قبل القطاع المصرفي.

فمن الناحية النظرية بيّن (Andreas & Isabella, 2009) أن التحويلات المالية تؤثر على التطور المالي، من خلال إيداع هده التدفقات في الجهاز المصرفي، وأكد (Aggarwal & all, 2009) على أن هذه التدفقات تؤثر على تطور أسواق رأس المال، من خلال زيادة التعامل في الأسهم والسندات، واعتبر (Humberto Lopez) الخبير اقتصادي في مقالاته الصادرة عن البنك الدولي، أن التحويلات بالرغم من كون أن لها آثار ايجابية، إلا أن أثرها متواضع بخصوص الحد من الفقر، وبالتالي على التنمية بشكل عام إلا في بعض الحالات الاستثنائية، وأضاف (Ralph Chami) رئيس قسم في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق و (Connel Fullenkamp, 2005) أستاذ اقتصاد بجامعة ديوك الأثر السلبي للتحويلات على مستوى التنمية (Johansson, 2012)على أنها تصبح بديلا للدخل للمتلقي، مما يعمل على تشجيع البطالة، كما تؤثر المبالغ الموجهة نحو سوق العقار إلى الإخلال بأسعار هذه السوق (محمد، 2018، صفحة 23).

وتوصل (Dwumfour, Agbloyor, & Abor, 2015) إلى أن التحويلات إذا ما تفاعلت مع الائتمان فإن الأثر الايجابي للعلاقة، سيتزايد كلما ارتفعت إمكانية وصول الأفراد إلى الائتمان بشكل أوسع، ويسهل عملية الاستثمار في قطاعات منتجة، كما أن المستويات المرتفعة للتنمية تحفز المهاجرين إلى الرفع من المبالغ المحولة، وبحسب (Adenutsi) يصبح هناك ارتباط إيجابي وثيق بين التحويلات والتنمية المالية (E.Adenutsi, 2011, p. 75).

إلا أن العديد من الاستنتاجات السلبية، ما هي إلا افتراض ضيق جدا لما تشكله التنمية والاستثمار المنتج، ففي دفاع بعض المنظرين عن الانعكاسات على التنمية، تم توضيح انعكاس الاستثمار في العقارات كمثال على المضاعفات الحاصلة في المجتمع، من خلق فرص عمل مثل النجارين والبنائين واللحامين، بينما برروا انعكاس الزيادة في الدخل على تحسين المستوى الغذائي، والذي يعود بآثار مفيدة على الإنتاج الزراعي والتحصيل التعليمي (Johansson, 2012)، أي أن هجرة الكفاءات ما هي إلا سياسة دعم لقرارات الرأسماليين نحو تحقيق مستويات أفضل من التنمية الاقتصادية، وخير دليل هو سياسة الانتقاء المبرمجة من قبل العديد من الدول المستقطبة للشتات، وتقديم أفضل العروض والامتيازات وتضييق الممرات على غيرهم من فئات الشتات الأخرى (محمد، 2018، صفحة 24).

3.3.ب. الانعكاسات على الفقر والنمو الاقتصادي:

- الانعكاسات على الفقر:

نتيجة لنسب الفقر المتزايدة في البلدان، والنامية على وجه التحديد فإن الفقر سبب لموجات الهجرة المتتالية والمتزايدة على مرِّ السنين، فلقد عرفه البنك الدولي بأنه الحرمان من الرفاهية، والتي يمكن قياسها اعتمادا على مدى امتلاك الفرد للدخل والصحة والتغذية والتعليم والأصول والسكن، وحقوق معينة في المجتمع مثل حرية التعبير، وهو أيضا نقص في الفرص والعجز والضعف، ومن النتائج الأولية للهجرة على البلدان الأصل تلك التدفقات المالية التي يتم تحويلها، والتي تعمل على التخفيف من مستويات الفقر، وقد تم إثبات ذلك من قبل (Acosta, Lopez, & Fajnzylber, 2007) في العديد من دول أمريكا اللاتينية وحتى البلدان الأفريقية، وبالرجوع إلى دراسات سابقة لكل من (Stahl, 1982)، (Lipton, 1980) حيث توصلا من خلالها أن الهجرة تزيد من عدم المساواة في المناطق الريفية، من منطلق أن الأسر الميسورة بمقدورها تحمل تكاليف هجرة أحد الأفراد، وهو بدوره يقوم بإرسال تحويلات تعويضا عن النفقات السالفة الذكر، وبهذا تبقى الأسر الفقيرة على حالها، بينما الميسورة منها تتحسن ظروف المعيشة بها عن ذي قبل، وعليه تحصل الأسر الأكثر ثراء على تحويلات أكبر من الأسر الفقيرة، بحيث تتجه جل التحويلات المالية إلى الإنفاق على السلع الاستهلاكية وتؤثر على نحو طفيف في الاقتصاديات المحلية، وإما توجه للاستثمار العقاري من إسكان وشراء أراضي أو مجوهرات وهي استثمارات غير منتجة في الغالب.

ومن العناصر المفسرة لانعكاسات التحويلات على الفقر، الأثر الكبير الذي يظهر في التخفيف من حدته، أو إن صح التعبير في الحد من وفيات الأطفال (Johansson, 2012)، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في زيادة وزن الأطفال حديثي الولادة.

أما عن (Koechlin & Leon, 2007) اللّذان أبرزا انخفاض تكاليف الهجرة نظرا للتكتلات التي تنشأ عن المهاجرين في البلدان المستقبلة لهم، أضافا بأن التحويلات لم تعد تعزز عدم المساواة في البلدان المتلقية، وعلى الرغم من الغموض القائم حول العلاقة بين الفقر والتحويلات المالية، إلا أنه من الواضح أن تأثيرها على الفقر يختلف بحسب تطور القطاع المصرفي خاصة والمالي عموما.

وفي دراسة للبنك الدولي تأكد فيها الدور الفعال للتحويلات المالية، واعتبارها إحدى قنوات التنمية المالية التي يمكن من خلالها تفعيل الحد من الفقر، على اعتبار أنها عندما تصل للمتلقين تعتبر بمثابة دخل للأسر وتفتح العديد من الفرص، وهو ما تم تأكيده في العديد من الدراسات التي أنجزت من قبل (Acosta, Calderon, Fajnzylber &Lopez 2008)، (Gupta & all, 2009)، حيث يرون أنها تتسم بالاستقرار وقد تدعم الرفاهية في البلدان المتلقية، ولها تأثير مباشر على الفقر، ونظرا لصعوبة قياس الأخير، تم الاعتماد على مؤشرين شائعين للقياس: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يستخدم على نطاق واسع ومتوفر لدى جميع الدول سنويا، إلا أنه يقيس بعدا واحدا فقط من التنمية، بينما يعد معدل انتشاره مقياسا جيدا للرفاهية العامة، ويبقى المشكل المطروح فيه عدم توفر البيانات في العديد من الدول، وعليه أصبح مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقياس المقبول عالميا، إلا أن استخدامه لتحليل ارتباط الفقر يبقى ضعيفا (Dwumfour, Agbloyor, & Abor, 2015, p. 4).

وفي دراسة (Riyazuddin, Zeeshan, Mohammad, Neha, Mohammad, & Isha, 2022) قاموا فيها بتتبع تأثير المساعدات والتحويلات الأجنبية على الفقر، في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 1990 إلى 2019، وتوصلوا إلى أن التحويلات ساعدت كثيرا في الحد من القيود الائتمانية للفقراء والحفاظ على معدلات فقر منخفضة، بالرغم من ركود النمو الاقتصادي، وتم تحسين تخصيص رأس المال وهو ما دفع إلى تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تتراوح نسب الفقر في المنطقة بين الاعتدال مقارنة بدول العالم النامي، إذ يعيش 35% تحت مستوى الفقر المحدد بـ 1.90 دولار للشخص يوميا في الفترة ما بين 2010_2019.

- الانعكاسات على النمو الاقتصادي:

تبعا للأدلة التجريبية، فإن التحويلات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال أثرها الايجابي على الاستهلاك والادخار وكذا الاستثمار، فلقد أشار (Lucas, 2005) إلى أثرها على الاستثمار في كل من المغرب والهند وباكستان، من خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية والعمالة، وسبقه إلى ذلك كل من (Glytsos, 2002) الذي درس الأثر المباشر وغير المباشر في منطقة البحر الأبيض المتوسط للتحويلات على الاستثمار، وتوصل إلى ايجابية العلاقة في ستة من بين سبعة من بلدان المنطقة، في حين تعددت الدراسات التي وجدت من خلال بحثها أن للتحويلات أثرا ايجابيا على النمو الاقتصادي، أما (Craig A, Maja, & Hana, 2021, p. 3) فقد ذكر في تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي، بأنه محدود على النمو الاقتصادي طويل الأجل وبالأخص إذا ما تم توجيهها نحو الاستهلاك بدلا من الاستثمار، فتصبح بذلك بديلا للنشاط الإنتاجي، وإذا ما زادت قيمة تدفقها فإنها تشكل حلقة مفرغة ينتج عنها ركود اقتصادي وتبعية، تحت مسمى "فخ التحويلات".

كما أن كلاً من (Chami et al, 2005), (Giulino & Ruiz-Arranz, 2005) , (IMF, 2005) قد تحققوا أنه على الرغم من عدم وجود دلالة إحصائية للعلاقة بين التحويلات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تبقى العلاقة قوية بالإيجاب، من حيث أثرها على التنمية في البلدان ذات الأسواق المالية المنخفضة أو الضعيفة، وعليه فهي تقوم بتعزيز النمو الاقتصادي بشكل كبير، لتبدو وكأنها تحل محل النظام المالي المتطور(E.Adenutsi, 2011, p. 75).

وبالرغم من الدراسات التي أثبتت قدرة التحويلات على الحد من الفقر، إلا أن تأثيرها على النمو الاقتصادي في البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ كان هامشيا، فقد أدت زيادة تدفقات التحويلات إلى تشوهات في أداء أسواق رأس المال الرسمية، وكذلك الإخلال باستقرار أنظمة أسعار الصرف من خلال انتشار أسواق العملات الموازية، فيما خلص (Acosta, Lopez, & Fajnzylber, 2007) إلى أن التحويلات تؤدي إلى تقليص الموارد وإعادة توزيعها بعيدا عن القطاعات الإنتاجية للاقتصاد، من خلال الارتفاع في الأسعار في القطاعات غير القابلة للتداول، ما يشير ضمنيا إلى الأثر السلبي للتحويلات على النمو الاقتصادي.

أما عن اعتماد التحويلات من الخارج كعنصر أساسي لتدفقات رأس المال، واعتبارها مثل عائدات الصادرات، فإنها تمثل عاملا ايجابيا محددا للنمو الاقتصادي في بلد مصدر للعمالة، فإن تدفقات التحويلات الدولية مثلها

مثل جميع تدفقات رأس المال الخارجية الأخرى، تعمل كمصدر تمويل هام في جميع الدول، يجعل ما ينطبق على تدفقات رأس المال الأخرى مثل المعونة الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر، وما ينطبق على المساعدات الإنمائية الرسمية ينطبق على التحويلات المالية، من حيث كون التأثير الاقتصادي الكلي لها على النمو في الدول النامية غير حاسم بشكل عام، فهناك إجماع عام بين الاقتصاديين وخبراء التنمية المالية أن تنمية القطاع المالي شرط أساسي لجذب رأس المال الخاص الخارجي بجميع أنواعه، والذي ينبغي أن يدفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول النامية كلما كان القطاع المالي أقل تطورا.

وبناءا على ما تقدمه الأنظمة المالية على مستوى التنمية المالية والنمو الاقتصادي تبعا لكل من الباحثين (Bagehot, 1837), (Schmpeter, 1912), (Goldsmith, 1969), (Cameron, 1967), (Mckinnon, 1973) (Shaw, 1973), الذين أثبتوا أن القطاع المالي إذا تم تطويره فإنه يعمل على نمو وتطوير القطاع الاقتصادي من خلال تعبئة الموارد المالية، وتخصيصها لتمويل المشاريع التنموية والإنتاجية، كاستخدام الوساطة المالية الفعالة والتي تربط بين طالب القرض والحاصل عليه، والتخفيف من التكاليف الإضافية كالبحث عن التمويل وطرق الحصول عليه.

بالإضافة إلى ذلك فإن للوسطاء الماليين دورا كبيرا في تنويع الأصول، وجذب المستبعدين ماليا بتعبئة مدخراتهم وزيادة احتمالية استثمارها في المشاريع الإنتاجية، كما تمكن مبادرة تحويل الأصول المالية القصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، من خلق مصدر للسيولة والتخفيف من حدة المخاطر وإدارتها، لذا أقدمت العديد من البلدان النامية على سياسة التحرير المالي، في ظل إعادة التكييف الهيكلي منذ منتصف الثمانينات، عملا على تحسين عملية الوساطة المالية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار والإنتاجية والنمو الاقتصادي السريع.

وبالنظر إلى واقع الحال من ضعف في المؤسسات البنكية، وأسواق مالية بدائية ووساطة مالية في القطاع الموازي، قد لا تميل المدخرات إلى أن تكون حساسة لمعدلات الفائدة الحقيقية، ونظرا لانتشار التعامل في إطار القطاع المالي الموازي بالأخص في البلدان الأفريقية، وكثرة التدخل الحكومي في سوق الودائع وعدم الاستقرار في المؤسسات المصرفية، يثني الأسر المتلقية عن التوجه للادخار في الأدوات المالية على الرغم من الامتيازات والإغراءات في أسعار الودائع الحقيقية، وفي الجانب الآخر فإن من تبعات التحرير المالي، كسهولة الحصول على الائتمان الاستهلاكي يمكنها أن تؤدي إلى الرفع من مستويات الإنفاق الاستهلاكي، والذي يؤدي بدوره إلى خفض المدخرات (E.Adenutsi, 2011, p. 70).

فمن المتفق عليه ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن هجرة الأدمغة لا تعوض بالتحويلات، وعليه فالجدال القائم حول دراسة التحويلات لا يمكن أن يكون إلا بعرض خسارة رأس المال المرتبطة بالهجرة (Johansson, 2012).

أما من الناحية النظرية، فإن أصل مناقشة أثر التحويلات على الرفاهية الاقتصادية، يرجع إلى الأبحاث الخاصة بكل من (Keynes, 1929) و(Ohlin, 1929) اللتان عالجتا الموضوع من خلال كون التحويلات مشكل تحويل للاقتصاديات المستقبلة.

بينما تزيد التحويلات من قيمة المعروض من النقد في البلد المتلقي، والعرض الواسع في النقود المتداولة يزيد من وتيرة حركة الأموال الموجهة للقروض ويخفض نسبة أسعار الفائدة، ليزيد من حجم الاستثمارات نظرا للعلاقة العكسية بين الاستثمار وأسعار الفائدة، مما يؤدي إلى رفع مستوى النشاط الاقتصادي، كما أن توجهات التحويلات نحو البلد المتلقي تزداد بزيادة المتوقع من العائدات على الاستثمار، ليتم تحويل الأموال من قبل المهاجرين بدون تردد (Azmat & Basu, 2013)

كما نجد في دراسة (Giulia & Alberto, 2009) دعما لفرضية التكامل، من حيث دور التحويلات المالية في تعزيز النمو الاقتصادي في البلد المتلقي لها، وفقا لمدى تطور القطاع المالي فيها ومستوى الكفاءة المالية العالية لبنوكه، وفي الأخير يمكن استنتاج أن التحويلات المالية تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر، بل إنها تؤثر عليه من خلال تطوير القطاع المالي وصولا إلى تطوير النمو، ولن يكون التأثير مهما إلا بكون الدول المستقبلة تعاني من مستويات منخفضة في تطوير قطاعها المالي (JOUINI & ATTIA, 2021).

خلاصة الفصل الأول:

تمثل التحويلات المالية للعمال عنصرا مهما في ميزان المدفوعات للدول المتلقية، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الاستثمار الأجنبي من حيث الحجم، كما يختلف الاعتماد عليها من قبل الأسر المتلقية بنسب تتراوح ما بين 50% إلى 90% بحسب الأسر والدول.

وفي أغلب البحوث يتم الجمع بين الفئات الثلاثة للتحويلات تحت ما يسمى "بالتحويلات"، واستنادا إلى (Chami & all, 2009)، فإن هذا الجمع غير مناسب لخصوصية كل فئة واختلاف استجابتها للصدمات الاقتصادية كما سبق وذكرنا، وبالتالي فقد استخدمنا في هذا البحث تحويلات العمال كمقياس يعبر عن التحويلات (Adolfo, Ralph, Connel, & Anjali, 2010, p. 5).

وفيما يتوافق مع كون قطاع التحويلات المالية بوابة للقطاع المالي، ونقطة للانطلاق نحو تشييد أنظمة مالية شاملة ذات استدامة مالية، فلا تزال الحاجة إلى تحسين تدفقات التحويلات ورفع مستوياتها، وإمكانية بلوغ ذلك من خلال جملة من الإجراءات، كخفض تكاليف المعاملات والحرص على سلامة وأمان قنوات التحويل، إضافة إلى وفرتها وسهولة الوصول إليها، وتخفيض قيمة الضريبة أو إلغائها وتوفير المعلومات وتحفيز المنافسة في أسواق التحويل ونشر التوعية والشفافية، بالإضافة إلى استمرار تقديم المنتجات والابتكار في ذلك، ومن الضروري توسيع نقاط توفير الخدمات المالية، في مناطق الظل ونشر اللوائح المالية وأنظمة الدفع، وصولا إلى تحليل نشاط ومسار تحويل الأموال وتقييم مستويات الإدماج المالي في الدول، والعمل على محاربة الأمية المالية وهذا ما سيتم عرضه في الفصل الثاني من خلال التطرق إلى أهم المعطيات حول الشمول المالي وكل ما يتعلق به.

الفصل الثاني:
مفاهيم عامة حول الشمول المالي

تمهيد:

إن وصول الأفراد إلى حساب المعاملات (الحساب المالي) كخطوة أولية، يجعلهم يتمتعون ألليا بإمكانية حصولهم على فرص في الادخار، أو إرسال المدفوعات أو استلامها، بمعنى أخر فإن ضرورة القدرة على توفر حساب المعاملات، يضمن الولوج إلى عالم الخدمات المالية الأخرى، ويعبَّر عن هذه الضرورة من خلال المبادرات التي تقودها مجموعة البنك الدولي للشمول المالي، والهيئات المالية الأخرى في تحفيز الدول لضرورة تبني سياسات مالية مشجعة، سعيا وراء تسهيل حياة الأفراد ومساعدتهم في التخطيط لأهدافهم طويلة الأجل، بالإضافة إلى تغطية حالات الطوارئ، من خلال ما يقدمه فتح الحسابات المالية وما يتبعُه من معاملات، مدفوعات، وخدمات إلى احتمالات الشروع في الائتمان والتأمين، والاستثمارات في مجالات عدة: تجارية، صحة، تعليم، إدارة المخاطر ومواجهة الأزمات.

والشمول المالي من أكثر العوامل مساهمة في القضاء على الفقر، وأكثرها فاعلية في تعزيز الرخاء والرفاهية بحسب مجموعة البنك الدولي، والتي لطالما سعت إلى تعميم مبادرة ضرورة حصول جميع الأفراد على حساب للمعاملات، وإتاحة الفرص لتعميم الخدمات المالية للجميع في 2020، ولا تزال المبادرة رهن التنفيذ (البنك الدولي، 2022) خصوصا وأن لكل بلد رهاناته وتحدياته فيما يتعلق بالشمول المالي، فحاليا تتوجه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاستخدام بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، لمتابعة مستوى تقدمها نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة، ففي سنة 2011 دشن البنك الدولي بتمويل من مؤسسة بيل وميلندا جيتس، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، باعتبارها أشمل قاعدة بيانات في العالم لكل العمليات من ادخار واقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية، حيث تقوم بالتعاون مع مؤسسة "Gallup" لجمع البيانات بالاعتماد على المسوح الاستقصائية لأكثر من 140 بلدا حول العالم، وكانت المبادرة الثانية بعام 2014، والثالثة بعام 2017 (Asli, Leora, Dorothe, Saniya, & Jake, 2018) والأخيرة بعام 2021.

كما أن الشمول المالي يعتبر عامل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتحديد يعد عامل تمكين لسبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، المبرمجة في جدول أعمال الأمم المتحدة لعام 2030، خاصة في ظل تزايد رقمنة القطاع المالي وتطور التكنولوجيا، واتساع انتشار استعمال الهواتف المحمولة على مستوى العالم، ما

يقلل من التكاليف والمخاطر على حد سواء، ويحث على تشجيع الالتزام بمبادرة مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، والتأكيد على ضرورة التقيد بتنفيذ المبادئ الرفيعة المستوى للشمول المالي الرقمي، إذ بلغ حصول 1.2 مليار بالغ من جميع أنحاء العالم على حسابات في الفترة ما بين 2011 و2017، واشتمال الخدمات الرقمية للشمول المالي في أكثر من 80 دولة.

لكن الفجوة القائمة إثر امتلاك الحساب دون استخدامه، تتطلب جهدا من قبل الحكومات، خاصة تلك التي بلغت فيها نسب امتلاك الحسابات أكثر من 80%، كالصين وكينيا والهند وتايلاند، مما ساهم في تعدد مساعي الحكومات من إصلاحات وابتكارات في القطاع الخاص، جاهدة نحو فتح حسابات منخفضة التكاليف، كاستخدام الهاتف المحمول للمدفوعات أو المدفوعات الرقمية بشكل عام، ونخص بالذكر في هذا البحث جهود الدول العربية في تعزيز الشمول المالي، بالرغم من التحديات والعراقيل التي تواجهها.

1. المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي.

1.1. المطلب الأول: نشأة الشمول المالي.

كان للحركة التعاونية التي برزت خلال أوائل القرن التاسع عشر، بدايةً من الهند في عام 1904، دورٌ فاعلٌ في نشأة ظاهرة الشمول المالي، حيث تمّ انتهاجها لمواجهة الوكالات غير الرسمية الممارسة للإقراض مقابل فائدة عالية، يدفعها فقراء الفلاحين، الفئة التي عانت من الاستبعاد، تحت غطاء المصادر الرسمية للخدمات الرسمية، الواقع الذي أدّى إلى البحث عن بديل وتأسيس نظام مالي شامل، بالإضافة إلى سد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في الخدمات المصرفية، ما ألزم توجيه غالبية التركيز إلى الفئات المعزولة خلال عملية الدمج المالي، الإجراء الذي قام البنك الاحتياطي الهندي على إثره بتحرير قواعد ترخيص خلال عام 1965، ثم استمرت المساعي عبر تأميم 14 بنكا تجاريا رئيسيا، عبر كافة أنحاء البلاد خلال عام 1969، كخطوة مكّنت من فتح فروع فيها، كخطواتٍ هادفةٍ إلى تسهيل العقبات، بتمكين الناس من الخدمات المصرفية الأساسية وتقريب المسافات.

أمّا الظهور الأوّل لمصطلح الشمول المالي فكان عام 1993، عبر دراسة ل (Leyshon & Thrift)، والمتعلقة بالخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا، إثر إغلاق أحد الفروع البنكية ومدى تأثير ذلك على ساكني المنطقة، من حيث إمكانية الوصول للخدمات المصرفية، فالبداية كانت من خلال القروض الصغيرة أو الائتمان الأصغر، الذي يتم منحه لأصحاب المهن الحرة والفقراء العاملين في وظائف غير رسمية، بالإضافة إلى أصحاب الدخل المنخفض والمؤسسات المتناهية الصغر، والتي تم منحها من قبل "محمد يونس[3]" عام 1976، لمجموعة من النساء في معمل للأنسجة ببنغلادش، ليتطور بعدها الائتمان إلى تمويل مصغر لذوي الدخل المنخفض، نظرا لحاجتهم للدعم المالي والخدمات المصرفية، كالادخار والتأمين والتقاعد، شريطة توفر ضمانات مادية للسداد، أي تقديم خدمات مالية رسمية بصورة منهجية من قبل النظام المالي الرسمي، ومع نجاح النموذج توسع ليشمل أجزاء من أمريكا اللاتينية، مع أواسط السبعينات للقرن العشرين، بطرح مقدمي الخدمات المالية لمجموعة واسعة من الاحتياجات والمنتجات المالية، شملت المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، منها إدارة التدفقات والأصول ومواجهة الأزمات كالمرض والكوارث والنزاعات.

ثمّ توسع المصطلح بدايةً من عام 1999، وتعمّق ليبلغ وصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة (أبو العز، 2021، الصفحات 346-347)، ومع بداية الألفية الثانية أبدت الحكومات والجهات المتخصّصة في الدول النامية، اهتماماً كبيراً بهذه الظاهرة، وبرزت للساحة الدولية خصوصا مع الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وأصبح الشمول المالي هدفا استراتيجيا تسعى لتحقيقه مؤسسات ومنظمات دولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التحالف الدولي للشمول المالي التي تضم 94 دولة، من بينها

[3] البروفيسور محمد يونس أستاذ الاقتصاد في إحدى الجامعات الكبرى "Chittagong" ببنغلادش، مؤسس ومدير بنك "غرامين" "Grameen Bank"ما يعني مصرف القرية، حاصل على جائزة نوبل للسلام سنة 2006 مناصفة مع نفس البنك، نظرا للجهود المقدمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما نال أكثر من خمسين دكتوراه شرفية و113 جائزة عالمية (نغم و أحمد نوري، 2020، الصفحات 8-9)، وقد اشتَهر بلقب "مصرفي الفقراء" نظير جهوده في النضال لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة تمكين الفقراء من خلال تقديم الخدمات المالية عامة، وخدمات الإقراض بهدف التعليم وبناء المنازل، مجابهة الكوارث الطبيعية، والإنفاق الأسري.

خمسة دول عربية، وكان لهذا التوجّه أبعاد لا متناهية جُسّدت وقائعها في عام 2009، من خلال المؤتمر السنوي الأول للتحالف الدولي للشمول المالي المنعقد بدولة كينيا، والذي امتدّت جولاته بعدها إلى دولٍ أخرى بدايةً من اندونيسيا، ثمّ المكسيك وبعدها جنوب إفريقيا وماليزيا، ترينداد وتوباجو وصولاً إلى مصر عام 2017 (بن عيني و حسن شحادة، 2022، الصفحات 116-117)، فضلا عن الجهود المبذولة من قبل البنوك المركزية واهتمامها بحتمية تعزيز الشمول المالي على المستوى المحلي.

2.1. المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي وبعض المفاهيم ذات العلاقة.

2.1.أ. المفهوم:

يُعدّ الشمول المالي أحد أبز الظواهر الاقتصادية التي اختلف المفكرون في تحديد تعريفٍ موحّدٍ وشاملٍ لها، بالإضافة إلى اختلاف المسميات للمصطلح في العديد من الأدبيات المالية والمصرفية، ما بين التمويل الشامل، والاشتمال المالي والتعمق المالي، وبالرغم من تباين الإطار النظري بينها، إلا أنها تجتمع في المضمون العام من حيث ضرورة تطور المؤسسات المالية والمصرفية، وكذا السياسات النقدية وتفعيل أدواتها نحو جذب أكبر عددٍ من المتعاملين وربطهم بالنظام المالي، ووفق الآتي نعرض أهمّ ما جاء حول الشمول المالي من مفاهيم:

كبدايةٍ، يعبر الشمول المالي (Financial Inclusion) عن قدرة الأشخاص (المجتمعات والمؤسسات والأفراد من ذوي الدخل المنخفض)، على استيعاب ضرورة الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وغيرها من المنتجات، بطريقة فعالةٍ وبأسعار في المتناول لتغطية حاجاتهم من معاملات ومدفوعات، ومدخرات وكذا ائتمان وتأمين بصفةٍ دائمة و منتظمة.

أي أن يتم تعميمُ[4] الخدمات والمنتجات لتشمل أكبر عدد من الأفراد والمجتمعات والمؤسسات، فهو أشملُ من استهداف المؤسسات المصرفية والفئة المستبعدة ماليا، فهو يهتم بإدراج كافة الفئات تحت تغطية شاملة من

[4] تعميمُ الخدمات: من خلال اعتماد الإجراءات اللازمة والتي تشمل تعميمَ الصيرَفَة على كل المجتمعات وفي كافة المناطق، توفير الفروع المصرفية في المناطق الريفية والمناطق البعيدة، بالإضافة إلى توفير خدمة الصراف الآلي، التنويع في الخدمات المقدمة لتطال كافة الفئات، مع توسيع استغلال الهاتف

اكتساب الحسابات، واستخدامها بالشكل الصحيح والمفاضلة بين الخدمات والمنتجات المتاحة، وتذليل سبُل الوصول إليها ثم توفير سبُل الأمان بعد الوصول، من توفيرٍ وحساباتٍ وقروضٍ.

– حسب **البنك الدولي** هو وصول الأفراد أو المؤسسات إلى استخدام الأدوات والخدمات والمنتجات المالية، بشكل مفيد وبدرجات تُكافئُ احتياجاتهم وقدراتهم المادية، من معاملات ومدفوعات ومدخرات وائتمان وتأمين مع توفر شرط المسؤولية، في التقديم إضافة إلى الاستدامة (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 747).

– حسب **البنك المركزي المصري** هو عملية التوفير المرفقة بعمليات التوصيل للخدمات المالية، عبر الآليات التي تتيحها المؤسسات المالية الرسمية، كالبنوك وشركات التحويل والبريد (محمد، 2019، صفحة 03).

– حسب **مركز الاشتمال المالي بواشنطن** هو تحقيق القدرة لدى جميع الأفراد لتمكينهم من الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية، المتصِفة بالجودة المناسبة والأسعار الممكنة، مع ضمان سير هذه العملية بالأسلوب الذي يحفظ كرامة مختلف العملاء باختلاف مستوياتهم.

– حسب **مجموعة العشرين ("Group of Twenty"G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion)** وهي: شبكة عالمية تضم البنوك المركزية والهيئات التي تضع السياسات الخاصة بالشمول المالي، فهو تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما يشملُ الفئات المهمّشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية، التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (نغم و أحمد نوري، 2020، الصفحات 11–12).

الذكي لصيغة Mobile Banking، توسيع نطاق تغطية شبكة الانترنيت لذات الغرض، العمل على خفض التكاليف والحفاظ على النوعية والجودة المقدمة (نغم و أحمد نوري، 2020، صفحة 11).

– حسب **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE)** هو العملية التي يتم وفقا لها دعم الوصول إلى أكبر قدر من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، الموضوعة تحت الرقابة، من حيث السعر والوقت والحجم، على أن تشمل أكبر قدر من شرائح المجتمع، مع ضمان مستوى من الابتكار والتوعية والتثقيف المالي، بغية الوصول إلى مستويات مرضية، من الناحية الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمعات (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 3).

– حسب **صندوق النقد العربي** فالشمول المالي هو أن يُوفَّر لكل فرد من أفراد المجتمع الإمكانية في الحصول على كافة الخدمات المالية، بالقدر والسبل التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر، وبأسعار ميسورة عبر قنوات رسمية ذوات مسؤولية واستدامة، هذه الأخيرة التي تُترجم من خلال التعريف: باستمرارية المراقبة المرفقة بالتحديث (الطيب، 2020، صفحة 07).

– وهناك من المفكرين من رأى فيه آليةً أو ديناميكية تسير على نقيض الإقصاء المالي أو الاستبعاد المالي، والذي عُرّف على أنه العمليات التي تحرمُ بعض الأفراد والفئات الاجتماعية، من بلوغ النظام المالي الرسمي وما يعرضه من خدمات (JUNAIDAH, 2016, p. 17) .

وفي الأخير واستنادا إلى جلِّ هذه المفاهيم، وما طُرح عبر دراسات شملت الموضوع، باجتهادٍ من المختصين وما اتفقت حوله أكثر الهيئات، يمكن تعريفه على كونه ما ينتج من وصول أفراد المجتمع والمؤسسات على اختلاف مستوياتها إلى الخدمات المالية، مع إحداث تعزيزات على مستويات هذا الوصول، عبر هيئاتٍ رسمية تراعي مصالحهم وحاجاتهم ومقدرتهم، مقابل أن تستفيد من مواردهم وتستغلّها وفق عملية يقودها العدل والشفافية.

وتصنف درجات الشمول المالي بثلاثة: أولها "Unbanked" الأفراد اللذين لا يمتلكون حسابات مصرفية، أو غير المتعاملين مع البنوك، فتجدهم غير مالكين لأي حساب بنكي.

الثانية "Marginally banked" هي الفئة التي تمتلك حسابات ائتمان، في حين لا يتمتعون بأي تسهيلات دفع إلكترونية أو بطاقات أو حتى دفاتر شيكات.

أما الدرجة الثالثة "Fully banked" اللذين لديهم إمكانية الوصول إلى تشكيلة واسعة ومتنوعة من المعاملات، التي تشمل كافة المنتجات والخدمات المالية، ليتم توظيفها خدمة للاحتياجات والأهداف الاجتماعية والاقتصادية بشكل مناسب ومثالي (SEMAN, 2016, p. 21).

2.1.ب. مفاهيم ذات علاقة مع الشمول المالي.

بالرغم من تقديمنا لمفهوم الشمول المالي، إلا أنه يتداخل مع الكثير من المفاهيم الاقتصادية والمالية والمصرفية، والتي يمكن عرضها لتجنب أي لبس حول الموضوع، بالإضافة إلى كون هذا التداخل يزيد من ضرورة إبراز هذه العناصر بشكل مفصل.

– **الاستبعاد المالي (Financial exclusion) أو الإقصاء المالي:** كان أول من قدم تعريفا للمصطلح Leyshon & Thrift (1995) وهو عكس الشمول المالي، وهو الاستبعاد من مصادر معينة من الائتمان، ويدل على انعدام الفرص لاستخدام المنتجات والخدمات الرسمية مالية أو مصرفية كانت، لتلبية احتياجات الأفراد رغبة منهم في تحقيق حياة كريمة داخل المجتمع الذي ينتمون إليه، ويتلخص في العوائق والمصاعب التي تعيق الوصول واستخدام الخدمات المالية، من إيداع وائتمان وادخار وتأمين، إلا أن المخاطر التي تترتب عن الاستبعاد المالي كثيرة وذات بعد اقتصادي واجتماعي منها عدم الاستقرار المالي، مخاطر المعاملات النقدية وخطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، صعوبة الحصول على تمويلات مالية للمشاريع المصغرة، وغياب المهارات والأسباب الكافية للنهوض بالاقتصاد، بالإضافة إلى استبعاد فئات عديدة من أفراد المجتمع للعوائق الجغرافية والتنظيمية والثقافية (نغم و أحمد نوري، 2020، الصفحات 10-11).

– **أسباب وأشكال الاستبعاد المالي**[5]: تعتبر الأسباب الجغرافية من أكثر الأسباب لهذه الظاهرة، نظرا لعزوف العديد من المؤسسات المالية عن التمركز في المناطق النائية أو الريفية، بالإضافة إلى الاستبعاد بسبب الشروط

[5] الاستبعاد الطوعي: ويكون باختيار من فئة معينة من الأفراد أو الشركات بعدم استخدام الخدمات المالية لعدم الحاجة وإما لتوجه ديني أو ثقافي.

الاستبعاد غير الطوعي: وهو ما يلخص كافة ما يعيق الأفراد من كفاية دخل أو مخاطر أو غيرها من شروط السوق (Hassouba, 2023, p. 3).

التعجيزية لفئات الدخل المحدود، من ارتفاع الأسعار وسوء التسويق للمنتجات والخدمات المالية، وعموما فقد لخصها Leyshon & Thrift (1995) في ستة أشكال تعتبر مجتمعة تحديا أمام تحقيق شمول مالي، في كافة الاقتصاديات ولا سيما النامية وهي كالتالي:

– استبعاد الوصول: نظرا لصعوبة الوصول للخدمات المالية قد يكون بسبب قيود أو مخاطر، وتبعا لتقييد وصول الأفراد بسبب نسب المخاطرة.

– استبعاد الشرط: يكون الاستبعاد بسبب الشروط التي يتم وفقا لها تقديم الخدمات أو المنتجات، والتي لا تتناسب واحتياجات المستهلكين.

– استبعاد السعر: من ارتفاع للأسعار وكل ما تعلق بالتكلفة التي تمنع الأفراد من الحصول على الخدمات والمنتجات المالية.

– استبعاد التسويق: حينما يتم التركيز على أسواق أو منتجات دون غيرها، تتعرض الفئات غير المستهدفة للإقصاء المالي، فكل عملية تسويقية إلا ولها هدف تسويقي وفئة مستهدفة، وما تبقى من الأشخاص يُعتبرون في حالة استبعاد.

– الاستبعاد الذاتي: ينجم من عزوف الأفراد عن طلب الخدمات المالية، خوفا من الرفض أو لخلفيات ومعتقدات معينة، ولربما بسبب تجربة سابقة لهم مع الرفض، أو لتوقعهم الرفض مسبقا(Amaeshi, 2006, p. 4) .

– استبعاد الموارد: انعدام المورد المالي لدى الأفراد، يتسبب في بعدهم عن الخدمات المالية المتاحة مثل الادخار والائتمان (SEMAN, 2016, p. 17).

– **الاستقرار المالي (Financial Stabilité):** هو التشكيلة التي تتضمن كل من الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية، التي تمتص الصدمات وتتحمل الاختلالات المالية، بحيث تقوم بتخفيف المشاكل التي تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية، كما أن الاستقرار المالي داعم كبير لتخصيص المزيد من المدخرات،

وتوجيهها نحو فرص استثمارية أفضل (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 4)، والذي يمكن تحقيقه من خلال كفاءة البنية التحتية الرقابية، وكفاءة الأسواق والمؤسسات المالية.

– **الاستقرار النقدي:** يحدث الاستقرار النقدي كلما عرف العرض والطلب على النقود توازنا، مما يؤدي إلى استقرار في النظام النقدي، والذي يحول دون الوقوع في التضخم أو الانكماش.

– **النزاهة والسلامة المالية (Financial Intégrité):** تعد معايير النزاهة والسلامة المالية من أبرز توصيات المؤسسات الدولية، بالأخص فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الجرائم المالية عموما، لتشمل الخدمات كافة المتعاملين وتوفر لهم الحماية بشكل يُغنيهِمُ عن استعمال القنوات غير الرسمية، كما توفر ذات المعايير تغطية كبيرة لمحدودي الدخل، وهو ما يساعد على التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ويحقق مستويات عاليةً من الشفافية.

– **الحماية المالية للمستهلك (Financial Consumer Protection):** إن الهدف من عملية حماية المستهلك هو خلق التوازن في العلاقة القائمة بين مقدمي الخدمة المالية ومستخدميها، مع الحرص التام على توفير العدالة والشفافية في المعاملة، إضافة إلى اليسر في طرح المنتج أو الخدمة وتوفير التنوع والجودة والتكلفة المناسبة (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 4)، عملا بمبادئ مجلس الخدمات المالية للوصول إلى معاملة عادلة للمتعاملين من خلال تعزيز الثقة، ومراعاة الاحتياجات والمطالب في تصميم الخدمات والإفصاح عن كل المعلومات المتعلقة بالخدمة، أخذا بعين الاعتبار الظروف الخاصة بكل مستهلك.

3.1. المطلب الثالث: النظريات المفسرة للشمول المالي.

نظرا لحرص العديد من المختصين الاقتصاديين على تحسين فهم الشمول المالي، وتحديدا في ظل التسارع الذي يشهده العالم من تزايد الابتكارات المالية في القطاع الرسمي، فلا بد من فهم النظريات التي تصف لنا المبادئ العامة المفسرة لعديد الممارسات المنتهجة في الشمول المالي، وعليه تعددت النظريات المفسرة للظاهرة.

3.1.أ. الفرع الأول:

بحسب (Buckland 2012) الذي قسمها إلى فئتين: الأولى تتمثل في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة والكينزية الجديدة، والفئة الثانية هي النظريات المتعددة التخصصات، حيث يمكن تفسير الاستبعاد المالي من خلال الفئة الأولى، واستنادا إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة فيها فهي تراهن على المرتبة الأولى للوكلاء الاقتصاديين، على اعتبار أن سلوكياتهم تمتاز بالعقلانية والمنافسة، فيكون بذلك المستهلك هو سيد القرار والاختيار، بينما تعتبر الدولة في المركز الثاني، من حيث مميزات أسواق الائتمان فيها ومستويات الأسعار، ومدى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية (SEMAN, 2016, p. 30).

أما النظرية الثانية الكينزية الجديدة، فقد ركزت على الأسواق الائتمانية والمشاكل التي تعترضها من نقص في المعلومات وعدم تناسقها، والمخاطر المرتقبة، وخلصت إلى أن الاستبعاد المالي ينمو كما تنمو فجوات الدخل، مما يتسبب في استمرار عدم المساواة في ظل وجود عيوب الأسواق والائتمان، لأن قيمة الدخل الحقيقية للأفراد هي المعيار الذي تتحدد من خلاله قدرتهم على الاستثمار المادي أو البشري، وهذا ما يفسر عزوف الطبقة الفقيرة ويديم عدم المساواة في المجتمعات (Gerhard, Vanesa, Lihui, & Deming, 2020, p. 3).

بينما تم الاعتماد على النظرية المتعددة التخصصات (الاقتصاد السلوكي ونظريات المؤسسة ونظريات الاقتصاد السياسي)، في تفسير سلوك كل من المؤسسات والمستهلك في ظل العلاقة المتداخلة بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما ينتج عنها من تأثير.

3.1.ب. الفرع الثاني:

بحسب (Ozili P. K., 2020) الذي قسم النظريات إلى ثلاثة أقسام من حيث التنظير الأكاديمي، أولها خصها بالمستفيدين من الشمول، وثانيها بنظريات تحقيق الشمول المالي، أما الثالثة فهي نظريات تمويل الشمول المالي.

- **نظريات الشمول المالي للمستفيدين:** بالرغم من تضارب الآراء حول الفئات المستفيدة من الشمول المالي ما بين الفقراء أو النساء، أو النظام المالي والاقتصاد، إلا أنه بالإمكان شرح هذه النظرية وفقا لأربع وجهات:

– **نظرية الصالح العام للشمول المالي:** تَعتبِر هذه النظرية الخدمات المالية الرسمية، وعملية توفيرها منفعة عامة، من حق جميع الأفراد الحصول عليها وتعميمها خدمة للصّالح العام، ووُفرتُها للفرد الواحد لا تقلل من إمكانية حصول الآخرين عليها، بل إنه من الضروري جلب جميع أفراد المجتمع تجاه القطاع المالي الرسمي.

ومن مميزات تحقيق الصالح العام لكل منخرط من الأشخاص أو الشركات الفاتحين لحسابات مصرفية، الاستفادة من بطاقات الخصم المجانية، وإعفائهم من رسوم استخدام أجهزة الصراف الآلي، على أن تتكفل المؤسسات المالية بتكاليف تقديم الخدمات، وللإشارة فإنه ولدعم الصّالح العام قد تتدخل الحكومات لتغطية التكفّلِ بمجانية الخدمات المالية للأفراد، سعيا منها لتعزيز الشمول المالي.

وعلى النقيض فإنه يعاب على النظرية أنّ تحقيق المنفعة العامة ليس حلا لمسببات الاستبعاد المالي، كما أن تدخل الحكومة في تحمل التكاليف سيعيق الإستراتيجية الطويلة المدى للشمول المالي ويحد من استدامته، ويتسبب في استنزاف أموال الخزينة العمومية، ويمنعها من التكفل بمشاريع تنموية أكثر أهمية.

– **نظرية عدم الرضا للشمول المالي:** تركز هذه النظرية على الأفراد اللذين اعتزلوا القطاع المالي الرسمي، بسبب عدم رضاهم عن شروط المشاركة فيه، نظرا لاعتبارات شخصية أو بسبب تجارب حقيقية تلقوها إثر تعاملاتهم سابقا، فمن وجهة هذه النظرية أن استهداف الفئات السّابقة الذكر، أَولى وأسهل من استهداف من لم يسبق لهم التعامل مع القطاع المالي الرسمي، وللإشارة فإن أغلب أسباب عدم الرضا تكون نتاجا لتعرض الأفراد للاحتيال المالي، أو الاحتيال عن طريق بطاقة الخصم والائتمان، وربما التعرض للسّرقة المالية، أو لطول وقت المعاملات، إضافة إلى ارتفاع التكاليف والرسوم المصرفية الكبيرة.

واجتهدت هذه النظرية في التخفيف من الاستبعاد المالي الطوعي، من خلال إقناع الفئات غير الراضية عن القطاع المالي الرسمي للعدول عن أفكارهم، إضافة إلى سهولة تحديد الفئات المستبعدة ماليا، نظرا لسهولة التعرف والوصول إليهم، من خلال تواجد بياناتهم على مستويات البنوك والمؤسسات المالية، ويحبذ التواصل مع المتعاملين السابقين بدلا من البحث عن فئات لم يسبق لها التعامل مع القطاع الرسمي، دليل على ارتباط الشمول المالي بالقدرات والمهارات الشخصية للإقناع.

ويعاب على النظرية استبعادها لمن لم يسبق لهم التعامل مع القطاع المالي الرسمي، وهو مناف لنظرية الشمول المالي، التي تستهدف كافة الأفراد بجميع مستوياتهم، كما أن افتراضها لأسباب عدم الرضا قد يكون في غير محله، لتواجد أسباب شخصية وأخرى دينية للبعض، والبعض الأخر لربّما لم يجدوا أي اختيار أو بديل عن القطاع المالي الرسمي حلا لعدم رضاهم.

– **نظرية المجموعة الضعيفة للشمول المالي:** تستهدف النظرية الفئة الأكثر هشاشة وفقرا في المجتمع، ممن يعانون من الأزمات المالية والصعوبات الاقتصادية من جل الفئات نساءًا وشبابا ومن كبار السّنِ، على اعتبارهم أكثر من يعاني في حالة الأزمات المالية والاقتصادية، والأَولى بالتكفل في ظل الشمول المالي عن غيرهم عبر التحويلات المالية، التي تقدمها الحكومات من خلال حسابات رسمية لهم، مما سيسهل لهم عملية الاندماج في القطاع المالي الرسمي، ويُمَكّنهم من الوصول إلى الخدمات المتاحة عبر التحويلات المالية المقدمة، ويكون سببا في إحقاق مستويات العدالة والمساواة لكافة فئات المجتمع.

فمساهمة هذه النظرية في خفض مستويات الاستبعاد المالي، عن طريق اشتمال الفئات الضعيفة في القطاع المالي الرسمي، بسبب ضعف مستويات الدخل، أو غيره من الخصائص الديمغرافية وارتفاع التكاليف، كفيل بحصر هذه النظرية في استهداف ذات الفئة من المجتمع لتعزيز الشمول المالي.

وتكمن عيوب نظرية المجموعات الضعيفة للشمول المالي، في تهميش الفئات الضعيفة خارج القطاع الرسمي، بالإضافة إلى اعتبار فئة النساء من المجموعة الضعيفة، وهو الأمرُ غيرُ المنطقي في ظل تكافؤ الفرص لكلا الجنسين خاصة في الدول المتقدمة، كما تتنافى فرص الحصول على الخدمات المالية ولمدة زمنية طويلة، مع إحلال العدل والمساواة الاجتماعية من حيث استهداف الفئات الضعيفة على حساب باقي الفئات.

– **نظرية نُظم الشمول المالي:** تُؤيد النظرية الأهمية البالغة للأنظمة القائمة، اقتصادية واجتماعية ومالية في إحلال الشمول المالي، واستفادة المجتمع ككل من خلال هذه الأنظمة الفرعية، ولتعظيم نتائج الشمول المالي، فمن الضروري إحداث التغيير في الأنظمة السابقة الذكر، لأن التغيير الكلي على مستوى النظام الحكومي، لا

يؤدي بالضرورة إلى التغيير في الأنظمة الفرعية، والتي تعتمد عليها النظرية في تفسيراتها لنجاح الخطة الوطنية للشمول المالي.

في المجمل أقدمت النظرية على تفسير دور الأنظمة الفرعية، اقتصادية ومالية واجتماعية في تعزيز الشمول، وتلخص مدى تأثيرها في نتائج الشمول المالي على المستوى الكلي، ويعاب عليها أن هذه الأنظمة الفرعية ما هي إلا انعكاس للواقع المعاش في ظل البيئات المختلفة، ومستويات فعاليتها تتغير بتغير أنماط المجتمعات، كما تستبعد كل العوامل الخارجية المؤثرة على النظام الكلي، مما يعيق مساعي تعزيز الشمول المالي.

– **نظريات تحقيق الشمول المالي:** تركز النظريات هنا حول مَن هُم مقدمو الخدمات المالية؟ ومَن الأفضل من بينهم في تقديمها؟ ومَن يتوجب عليه القيام بذلك؟ وكغيرها من النظريات تعددت الآراء بين من يرى أن الحكومة هي المسؤولة عن تقديم خدمات مالية رسمية لأفراد مجتمعها، وآخرون يعتقدون أن الشركات الخاصة من بنوك ومؤسسات مالية، وشركات التكنولوجيا المالية أفضل من ناحية الكفاءة في تقديم الخدمات، ويجتمع غيرهم من المنظرين على فكرة إمكانية التعاون بين القطاعين العام والخاص، في تقديم الخدمات المالية، ولتناول الطرح بالتفصيل فالنظريات الخمس التالية، توضح الأنسب والأكثر كفاءة بحسب كل نظرية.

– **نظرية المستوى المجتمعي للشمول المالي:** تعتد هذه النظرية بأهمية المجتمع والأفكار السائدة حول قادة هذا المجتمع، ولأن لكليهما التأثير المتبادل في تشكيل القيم والمبادئ الثقافية، والاجتماعية والاقتصادية للطرف الآخر، فأنصار هذه النظرية يُسدون مهام تقديم الخدمات المالية الرسمية، للمستبعدين من أفراد المجتمع لقادته، على اعتبارهم القدوة التي يُحتذى بها، إضافة إلى أن بإمكانهم استغلال نفوذهم في ضم فئات المجتمع للقطاع المالي الرسمي، بهدف تحسين مستويات المعيشة بهذه المجتمعات.

ونقد هذه النظرية يَعرض العديد من المساوئ التي تنجم عن تطبيقها منها: الخوف من انتشار التأثير الطائفي في الوسط المجتمعي، في حال فساد القادة وانحيازهم لاستغلال هذا النفوذ، لخدمة مصالحهم الشخصية، انتشار الفساد ومعدلات الاحتيال، ومن جهة أخرى فقد يكون القادة أنفسهم عرضة لممارسة الضغوطات عليهم، من جهات عليا واتخاذ قرارات لا تخدم الصالح العام، في هذا الإطار قد تتعدد مخاوف الأفراد عن الخدمات المالية

المقدمة، أو عن القطاع المالي ككل بسبب البيروقراطية والديكتاتورية الممارسة من قبل القادة، وهو ما يتسبب في انسحاب المنتسبين من القطاع المالي الرسمي، وفي ظل المزايا والعيوب للأنماط القيادية المختلفة، يصبح من الصعب تحديد النمط القيادي الأفضل، لتوجيه المعتقدات الفكرية والعادات المالية لعدد أكبر من فئات المجتمع، نحو الاستغلال الأمثل لخدمات القطاع المالي الرسمي.

– **نظرية الخدمة العامة للشمول المالي:** إن اعتبار الحكومة هي المسؤول الأول والأخير، عن تقديم الخدمات لعامة المجتمع، من خلال مؤسساتها المالية العامة لتحقيق الشمول المالي، كونها صاحبة السلطة والسيطرة على كافة القطاعات المالية والاقتصادية والاجتماعية، أمر يزيد من الثقة المطلقة بين أوساط المجتمع في الانضمام للقطاع المالي الرسمي.

ويوجه نقد صريح للنظرية بسبب نقص التمويل، على اعتبار أن المصدر الأساسي من ضرائب ورسوم لتمويل الخدمات المالية الرسمية، غير كافي لتغطية احتياجات كافة الأفراد، وزد على ذلك استبعادها القطاع الخاص من تقديم الخدمات المالية الرسمية، أي انفراد الحكومة في استخدام سياساتها لتحقيق الشمول المالي، والذي يمكنها من استغلال هذا النفوذ وتسييس المساعي خدمة لمصالحها.

– **نظرية الوكيل الخاص للشمول المالي:** مناصري هذه النظرية يُؤيدون تقديمَ الوكلاء الخاصين للخدمات المالية الرسمية، بهدف تعميمها على كافة المستبعدين ماليا، لما يمتازون به من مهارات عالية وقدرة على فهم واستيعاب خصوصيات هذه الفئة، وكَونُهم يكتسبون معرفة كافية بالقطاع الموازي غير الرسمي، ولهم طابع خاص في جذب الفئة المستهدفة بتقديم أفضل الخدمات وتحسينها، والابتكار في طرحها لخفض مستويات استخدام القطاع غير الرسمي.

وفي النظرية شرح للعلاقة بين الوكيل والرئيس، هذا الأخير هو المدير الرئيسي ويمثل الحكومة الوطنية أو الأجنبية، أو المنظمات الأجنبية، أما الوكيل فإما يكون بنكا محليا، مؤسسة غير مصرفية، مؤسسة خاصة من المؤسسات المالية أو الشركات التكنولوجية، وكلهم في خدمة الهدف السامي لتحقيق الشمول المالي، ويكمُنُ سرّ

العلاقة بينهما في مقدرة الحكومة على التفرغِ لخدمة القضايا الوطنية الأكثر إلحاحا، وتركيز الوكيل على الأهداف المحددة والرامية لتحقيق الشمول المالي.

تعترض النظرية عيوباً باعتبار أنَّ الموكِل هو الحكومة، وبالنظر لمقدرتها على اختيار وكالتها الخاصة، تصبح بذلك هي الوَكيل الخاص والمُوكل في نفس الوقت، ففي غالب الأحيان ما تتسم الوكالات الحكومية بنقص الكفاءة والفعالية، ومن جهة الوكيل الخاص فيعاب على النظرية إمكانية تخليه عن تحقيق الأهداف الرامية لتحقيق برنامج الشمول المالي، عند عدم الاتفاق على الشروط التعاقدية أو شروط الخدمة.

– **نظرية التدخل التعاوني للشمول المالي:** يتحدد طابع تقديم الخدمات المالية الرسمية، من خلال التدخل التعاوني لذوي أصحاب المصلحة المتعددين، لتقاسُم حسّ المسؤولية والرضا بين الأطراف، وهناك احتمال لحدوث العكس في حال ما كان المتعاونون غير نشطين، وغير متعارفٍ ومتفقٍ على عددهم، وبهذا قد لا يمكن ضمان مستويات تعزيز الشمول المالي من خلالهم.

– **نظرية الثقافة المالية للشمول المالي:** تنصُّ النظرية على أهمية المعرفة المالية في إشراكِ الأفراد في القطاع المالي الرسمي، فالثقافة المالية تصنع الفرق في السلوكيات المالية للأفراد، من ادخار وائتمان عبر حساباتهم الرسمية، وتزيد من تحسين فرص اكتفائهم ورفاهيتهم، وتساعدهم على تنظيم وإدارة أموالهم ومصادر تمويلهم، وتعد هذه النظرية من بين الاستراتيجيات المتبعة من قبل العديد من الدول لتحقيق الشمول المالي.

ويعاب عليها تركيزها على رغبة الأفراد في الاشتراك في القطاع المالي الرسمي، وإهمالها لجانب القدرة على ذلك، لأن المقدرة تقاس أساسا بالمقدرة المالية ومدى توفر المال لتغطية الحاجات من الخدمات المالية وتكاليفها، بينما التثقيف المالي يحفز رغبة الأفراد، لكن ليس من الضروري تأثيره على قدراتهم وتحسينها.

– **نظريات تمويل الشمول المالي:** اختلفت الآراء بين من يقوم بتمويل برامج الشمول المالي، هل يتم ذلك من خلال الأموال العامة الخاصة بصندوق تحصيل الضرائب؟ أم من خلال الخواص من الرأس ماليين؟ بحكم أنهم مسؤولون عن توسيع فجوة عدم المساواة، بينما اتفق آخرون مع صندوق النقد الدولي على ضرورة اشتراك الجميع في عملية التمويل، ويمكن توضيح ذلك من خلال النظريات الثلاثة التالية:

– **نظرية المال الخاص:** بحسب النظرية من الجدير تمويل برامج الشمول المالي من خلال الأموال الخاصة كأموال المساهمين ومُمولي القطاع الخاص، لما يتمتعون به من قدرة على تقديم خدمات ذات جودة وشمولية للأفراد المستبعدين، وسهولة وسرعة الحصول على التمويل، إضافة إلى تمتع المشاريع بمهارات عالية من الإدارة والابتكار وإدارة المخاطر.

أما عن النقد الموجه للنظرية، فيتمثل في ارتفاع التكلفة الخاصة بأموال التمويل، كما يمكن أن يَحدث تحيّز في خدمة مصالح أصحاب المال الخاص في إطار برامج الشمول المالي، على حساب الفقراء والمستبعدين ماليا، إضافة إلى احتمالية حدوث اضطرابات في فرض الحكومة لسيطرتها على البنية التحتية لمشاريع الشمول.

– **نظرية المال العام:** يرى المنظرون وجوب تمويل برامج الشمول المالي من قبل ميزانية الحكومة أو المال العام مثل صندوق الضرائب، على اعتبار التمويل بالمال العام أسرع نموا من التمويل بالمال الخاص، وعلى إثر هذا فإن مقدرة الدولة على فرض الضرائب على الطبقات الغنية يوجه نحو تمويل برامج الشمول المالي، ويمكّن من إعادة توزيع المداخيل ويعمِّم المساواة، كما أن تكلفة جمع الأموال للتمويل منخفضة.

ويعاب على النظرية افتقار التمويل من المال العام إلى التخطيط الاستراتيجي، والبطء في التنفيذ، مع معاناة الدول التي لا تملك أموال التمويل إلى التوجه نحو الاستدانة، ما يثقل كاهل الحكومة بالديون.

– **نظرية صندوق التدخل:** والشائع في النظرية هو ضرورة المساهمة المشتركة والمتنوعة في تمويل برامج الشمول المالي من قبل كلِّ الجهات، من ممولي الأعمال الخيرية والمنظمات غير الحكومية والحكومات الأجنبية، ولذا تتفادى النظرية البيروقراطية السياسية، وتستفيد الحكومة من المؤسسات الداعمة للتنمية بهدف تحقيق الشمول المالي.

يوجه للنظرية انتقادات، من ضمنها ضرورة تطوير منهجية تحديد المستبعدين ماليا، والاعتماد على الأموال الخاصة بالتدخل من الخارج، ما يجعل الدول المتلقية للإعانات، عرضة للتدخل والضغط من الجهات المانحة.

3.1.ج. الفرع الثالث:

النظرية المؤسسية للشمول المالي: نظرا لحداثتها فهي تركز على دورِ المؤسسات المالية في التأثير على مستويات الشمول المالي في الدول، وعلى العموم فالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية من هياكل غير سوقية هي المقصودة في هذه النظرية، حيث تؤثر المؤسسات غير الرسمية في تغيير تصورات الأفراد عن القطاع الرسمي بالإيجاب أو السلب، فإما أن تعزز من ثقتهم فيه، وتساهم في اندماجهم في القطاع المالي الرسمي، أو العكس تبعا لتكرار ارتفاع تكاليف المعاملات والرسوم، والخوفِ من فشل البنوك واحتمالية تعرضهم للاحتيال، ومن تطبيقات هذه النظرية حالات تأثير الثقافة والتقاليد على تعاملات الأفراد مع الخدمات المالية، ونأخذ الادخار كمثال على ذلك، فمن تقاليد بعض المجتمعات ما تنصُّ على الاحتفاظ بفائض من المال في المنازل، بدلا من البنوك أو المؤسسات المصرفية (Ozili P. K., 2023).

4.1. المطلب الرابع: أهمية الشمول المالي.

نظرا للأهمية البالغة للشمول المالي، فقد تمَّ تسطيرُ سياسات وطنية ودولية لتفادي مخاطر التهميش المالي وأثره على الاستقرار الاقتصادي والمالي، وحتى الاجتماعي والسياسي، ومن خلال تعدد المنافع الإنمائية للشمول المالي بما فيها استخدام الخدمات المالية الرقمية، مثل خدمات الهاتف المحمول وبطاقات الدفع الالكتروني وكل ما اشتملت عليه تطبيقات التكنولوجيا المالية، تعددت المجالات التي مسّها قطاع الشمول المالي بالتغيير أو العكس، وبالنظر إلى دور الخدمات المالية في مساعدة الأفراد والمؤسسات، على تحمُّل صدمات الدخل والإنفاق، والوصول إلى مرونة وسرعة التداول، وتنوع المصادر والتخفيف من المخاطر والزيادة في نسب الادخار، فإنَّ لها دورًا بارزاً في التقليل من حدة التوتر، فيما يخص مبادلة الخدمات والمنتجات المالية، ما يحفز التوجه نحو القنوات والمصادر الرسمية وشبه الرسمية، بدلا من الأسرة والأصدقاء لتلبية الاحتياجات المالية، وعليه يمكن تقسيم أهمية الشمول المالي لمحاورَ وهي:

4.1.أ. المحور الاجتماعي:

وهو كلُّ ما يتعلّق بتحسين الحالة المعيشية للمتعاملين وبالأخص الفقراء، والحرص على تقديم المساعدة في تخفيض نسب الفقر، فمن خلال الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، يتمكن المتعاملون من حفظ الأموال وتحويلها، كما تساعد في تحسين فرص كسبِ المداخيل، والذي يعد سبيلا للحد من الفقر، ففي دولة كينيا مثلا تمكنت النساء من رفع مستويات الادخار بضعفِ خمسِ مرّاتٍ عما كانت تحققه، وهو الأمر الذي شجّع أكثر من 185 ألف امرأة على استبدال العمل بالمزارع، إلى فتح مشاريع مصغرة، ومزاولة أنشطة عبر تجارة التجزئة، مما خفض من نسب الفقر في وسط هذه العائلات ب22%، وساهم في تحسين المستوى المعيشي لهم (Asli, Leora, Dorothe, Saniya, & Jake, 2018)، كما أن للشمول المالي تأثير كبير في منع تمركز القوة الاقتصادية مع عدد محدود من الأشخاص، دافعا بذلك نمو الدخل والاستهلاك والقدرات الإبداعية لأفراد المجتمع، خافضا بذلك معدلات المخاطر التي تعترض حياتهم (حمدي، 2020، صفحة 169).

4.1.ب. المحور الاقتصادي:

عن طريق المساهمة في النمو الاقتصادي، نظرا لتحسُّن مستويات الكفاءة المالية، والعمل على إدارة المخاطر المالية، فعند حدوث الأزمات والأوقات الصعبة يسهُل على المتعاملين ممَّن يملكون حسابات مصرفية، وخدمات مالية رقمية مواجهة المخاطر، بالأخص تلك المتواجدة بالقطاع غير الرسمي.

الزيادة في الادخار، التوجه نحو الاستغناء عن الكماليات وتوجيه المداخيل نحو الضروريات، يزيد من نسب الادخار بفضل اكتساب حساباته، وهو حافز إضافي لتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات المالية.

تحسين الكفاءة والحد من الفساد لدى الحكومات، من خلال تعويض المدفوعات النقدية بالمدفوعات الرقمية، ففي الهند مثلا تراجعت نسب الفساد وتسريب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية، بمقدار 47% أي 2,8 نقطة مئوية عند العمل على استغلال البطاقات الرقمية المزودة بخدمة البصمة الإلكترونية، عوضا عن المدفوعات النقدية (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 4)، كما يساعد الشمول المالي على دمج القطاع المالي غير الرسمي في الدورات الاقتصادية، لتفادي التهرب الضريبي للمتعاملين (بلحرش و مسعد، 2022).

فالتحول من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد الرقمي يُحسن من فعالية السّياسات المالية والنقدية، على مستوى اقتصاديات الدول، ويعزز من النمو الاقتصادي ويدعم الاستقرار المالي في نفس الوقت، وبالرجوع إلى سرعة التنفيذ وتوفر عُنصري الرّاحة والأمان والوصول إلى الائتمان، فإنه يصبح من السهل التوسع في التجارة الخارجية، وينجم عنه مزيد من فرص العمل في الأسواق، وعليه تحقيق وفرة في النمو الاقتصادي، كما أن المعاملات الإلكترونية تُقلل من التكاليف وتجذب المتعاملين ذوي الدخل المنخفض، ما يُمكنهم من تحقيق وُفرات مالية في ظل الوساطة المالية الرسمية، وتحفيز توجههم نحو الاستثمار بدلا من الاحتفاظ بها كأموال.

ومن جهة ثانية، فإن أهمية الشمول المالي تظهر من خلال الوفرة في عدد الودائع منخفضة التكلفة للمصارف، بحيث ينخفض اعتمادها على الودائع الثابتة، وبذلك تتمكن من إدارة مخاطر السيولة، ومشاكلِ عدم تطابق الموجودات والمطلوبات (نغم و أحمد نوري، 2020، صفحة 26).

4.1.ج. المحور الاستراتيجي:

على اعتبار الشمول المالي من بين الأهداف الإستراتيجية المحققة من قبل الحكومات، فإن مدى تأثيره على الاستقرار المالي في ظل حماية المستهلك وتوفير كافة احتياجاته، من الخدمات المالية بشكل عادل ونزيه وتكاليف منخفضة، ومرونة عالية تُشجِّع المتعاملين على زيادة الطلب عليها، وتنشر الوعي والتثقيف المالي عبر المجتمعات (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 4)، وتحفّزُ الثقة بين المتعاملين والمؤسسات المالية بكافة أشكالها (صباغ و غرزي، 2020، صفحة 516).

– **تعزيز الشمول المالي الإقليمي:** تدعم المبادرات كل المساعي الهادفة لخلق فرص التدريب وتبادل المعارف بين صناع السياسات والهيئات التنظيمية، نظير الخدمات المالية المقدمة في إطار الشمول المالي، وانعكاسه على الرفع من كفاءة التخصيص وتنويع المحافظ وأدوات الاستثمار، والتوسع في المشاريع التمويلية، أدى إلى خلق اقتصاد حقيقي وتوجيه اقتصاديات الدول نحو الانفتاح والتحرر، وعليه فإن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة يعزز من فرص التجارة البينية والاندماج الإقليمي، وبالرغم من التجارب العالمية في هذا المجال لا تزال الدول العربية في حيز الدراسة والتجربة، ولا تزال العديد من المبادرات القائمة لتعزيز الاندماج

المالي في المنطقة العربية محتشمة، ومن بين أهم هذه المساعي: تطوير خدمات منصة "بنى" للمدفوعات ومشروع الدينار العربي الرقمي، وتبادل المعلومات الائتمانية، برنامج الصندوق الإقليمي لدعم الابتكار في التقنيات المالية الحديثة، وتوحيد قاعدة البيانات لتعزيز الشمول المالي الإقليمي، وتجدر الإشارة إلى أن كلا من هذه المبادرات يتم العمل على تجسيدها وفقا للمدى الطويل الأجل، لبلوغ الشمول المالي المستدام والرفاهية المشتركة، من خلال:

– تبادل الخبرات والتجارب التي حققت تقدما للزيادة في مستويات الشمول المالي والإصلاحات التنظيمية.

– الحرص على تنفيذ ورسم السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي.

– تبادل الخبرة في ظل المشاورات والحوارات رفيعة المستوى، والتنسيق وتوجيه العمليات المعززة للشمول المالي بهدف مواجهة المخاطر الإقليمية (صندوق النقد العربي، 2024).

– **أهمية الشمول من جانب التنمية المستدامة:** أصبح الشمول المالي جزءا من سياسات التنمية الدولية، وذلك من خلال اعتماده كأحد أهداف التنمية المستدامة بالجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبتمبر سنة 2015، والتي حدَّدَت 17 هدفا من بينها ستةُ أهدافٍ تضم مؤشرات الشمول المالي، الهدف الأول منها القضاء على الفقر بكافة أشكاله، وتمكين الأفراد من الحصول على الخدمات المالية الأساسية بحلول سنة 2030، أما الهدف الثاني فيركز على تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، حيث يحقق نسب وفرص عمل للجميع، وهذا ما يُوضِح انعكاس الأهمية على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية كما ذكرنا سابقا، فكافة الدول الأعضاء قد أشادت بأن سهولة الحصول على الخدمات المالية والمصرفية، من قبل الحسابات الرسمية تُمكِّن المجتمعات من تجاوز مشاكل الاستهلاك والمخاطر التي تواجههم، وتجعل بمقدورهم الاستثمار في مجالات التعليم والصحة والأعمال (نغم و أحمد نوري، 2020، الصفحات 26–27).

ولو دقّقنا فإن أكثر من نِصف البالغين من سكان العالم لا يمتلكون حسابات مالية، ليس لانعدام الطلب على الخدمات، وإنما راجع لنقص العرض بالنظر لانخفاض أو انعدام الأرباح لمقدمي الخدمات المالية، لكون الأغلبية منهم من الفئة المتدنية الدخل وهي الشريحة التي تشكل غالبية سكان العالم، لكن الغاية من الشمول المالي هي تعميم الخدمات المالية لكافة الأفراد، مهما كانت الوضعيات المالية أو مستويات مداخيلهم.

– **أهمية الشمول المالي من جانب مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:** كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر للعام 2001، سببا في تكاثفِ الجهود، بُغية مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لدى جميع المؤسسات الدولية والحكومات، والعربية منها خصوصا، إلا أنّ نظام الرقابة والتشديد في الإجراءات تسبب في زيادة استبعاد ضعيفي الدخل والتثقيف المالي، فكان من الضروري تحديد اللوائح والتشريعات التي تسعى لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وضمان عدم استبعاد وتقييد ضعيفي الدخل، وآخر مبادرة كانت لصندوق النقد العربي، تمثلت في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية، المنعقدة بين 3 إلى 6 أكتوبر من سنة 2022 (صندوق النقد العربي، 2024)، فالنِّظام المالي الرسمي يزيد من كفاءة وفعالية الرقابة، من قبل الهيئات والهياكل المالية التابعة له، فالمصارف مثلا تعدُّ كأهم أدوات مكافحة الغسيل والتمويل الإرهابي.

– **أهمية الشمول المالي من حيث المكونات:** لأنَّ امتلاك حساب مصرفي يعتبر الحد الأدنى من متطلبات أي مواطن للولوج إلى عالم الخدمات المصرفية، فمن الممكن تلخيص أهمية الشمول المالي في المميزات التي تمنحها المكونات للمتعاملين من ناحية، وللمؤسسات المالية المانحة للخدمات من ناحية أخرى وهي كالتالي:

الشكل رقم 8: مكونات الشمول المالي.

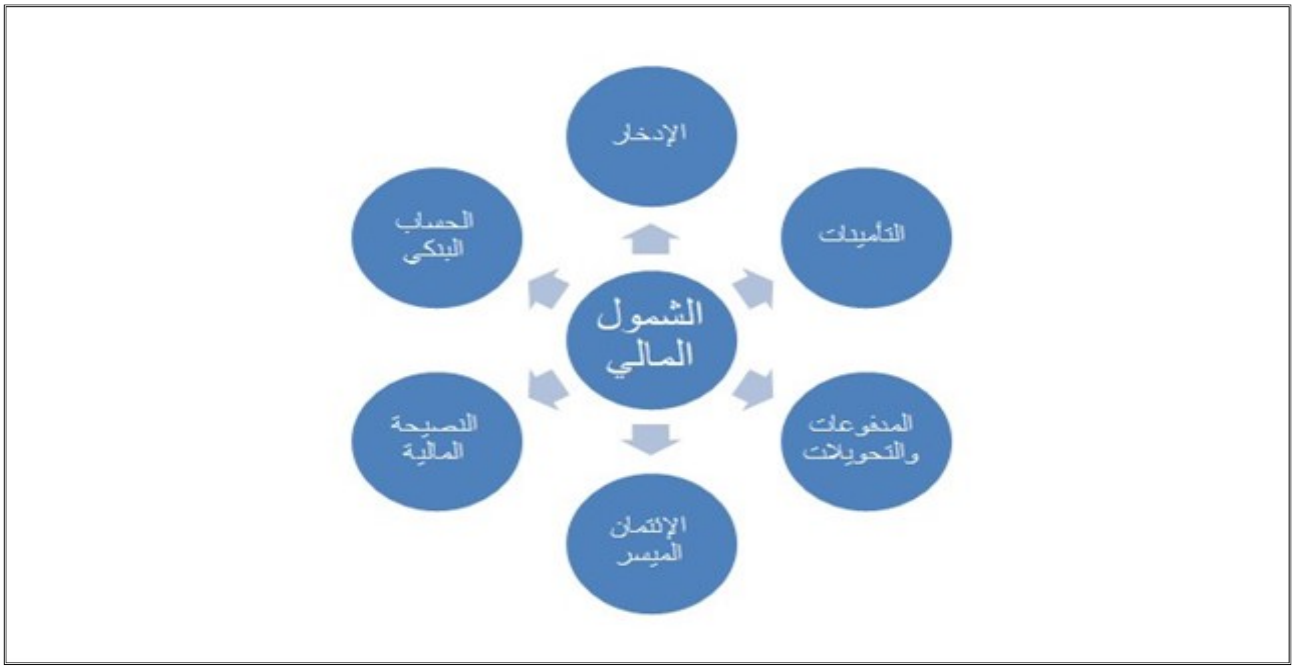

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Uma & B.Kavitha, 2016, p. 280).

ووفقا للشكل الموضح أعلاه، فالشمول المالي يمكِّن المتعاملين من التمتع بمجموعة من الخدمات، كالحساب المصرفي الذي يفتح الأفقَ نحو المشاركة في عدد من المعاملات (إيداع، سحب)، من قبل البالغين أصحاب الحسابات لدى مؤسسات رسمية كالبنوك ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل، إما لأغراض شخصية أو تجارية، بمختلف سبل الوصول كالفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي.

أيضا نسب البالغين المقْدِمين على الادخار خلال 12 شهرا الماضية، إما عن طريق مؤسسات رسمية أو غير رسمية أو بطرق أخرى، والمقترضين خلال 12 شهرا الماضية من مؤسسات رسمية أو من جهات غير رسمية، ونسب خدمات التأمين (تأمين على الحياة، تأمين الأنشطة ضد الكوارث) ودفع وتحويل وحتى تقديم النصح والاستشارات، فكلما تعمقت هذه العلاقات كلما تزايدت أهمية الشمول المالي (رجب، 2018، الصفحات 3-4).

2. المبحث الثاني: الجانب المؤسسي للشمول المالي.

1.2. المطلب الأول: الهيئات العالمية ومعايير الشمول المالي.

يتلقى الشمول المالي اهتمام العديد من المصارف المركزية والمنظمات الدولية، من بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومجموعة الدول العشرين ومؤسسة التمويل الدولية والتحالف العالمي للشمول المالي، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، نظراً للحاجة الماسة له وتفرع مخرجاته، على كافة الأصعدة المالية والاجتماعية والسياسية (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 2).

في الحين الذي تُعتبر الشراكَة العالمية للشمول المالي (GPFI)، المكلَّفَ الرئيسي لتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين فيما يخص الشمول المالي، حيث ينشط في ذات الإطار كلٌ من الخواصّ والمجتمع المدني وعدة جهات تابعة لدول المجموعة وكذلك من دول أخرى، برئاسة كل من كوريا، فرنسا والمكسيك، كما تنشط بجانب هذه الشراكة مجموعة الشركاء التنفيذيين من التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (AFI) و(CGAP)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).

وبينما تُولي العديدُ من الهيئات العالمية أهمية كبيرة لتحقيق الشمول المالي، بالتعاون مع المؤسسات السّابقة الذكر، لا بد من الإشارة إلى النشاط البارز للمستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التمويل الشامل الأميرة الهولندية ماكسيما، ومجموعة البنك الدولي، وعليه تعددت الهيئات لتحقيق الشمول المالي ومنها:

لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، لجنة نظم المدفوعات والتسويات (CPSS) ومجموعة العمل المالي (FATF)، الجمعية الدولية لضامني الودائع (IADI)، الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين (IAIS)، المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، الصفحات 3-4).

يتمُّ تنظيم العديد من المؤتمرات الدولية من قبل كل من البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بشكل سنوي حول الشمول المالي لتقييم الأنظمة المالية في مختلف أنحاء دول العالم، سعيا لتحديد القنوات التي يمكن من خلالها تعزيز الشمول المالي عالميا، بالإضافة إلى تجسيد السياسات والمشاريع الحكومية، التي يتم من خلالها تحسين جودة الشمول المالي في البلدان النامية.

- **صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية:** في إطار الشمول المالي، أقدم الصندوق في أواخر التسعينات على تقديم الدعم للمؤسسات المصغرة على المستوى المحلي للولايات الأمريكية المتحدة، وتطور ليصبح في ريادة مقدمي الخدمات المالية المتنوعة من مدخرات وتمويل، ويمكن الأفراد الأكثر استبعادا في الحصول عليها، ولزيادة مستويات الاندماج المالي بادر الصندوق في سنة 2005، إلى تحول استراتيجي لتنمية السوق وتحقيق الشمول بالقطاع المالي، من خلال تغطية العجز في الأطر السياسية والقانونية والتنظيمية، التي تحد من تحقيق ذلك، تبعا للإنجازات التي حققها الصندوق، فقد أشادت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) في سنة 2007، بنجاحه من خلال مؤشر Smart Aid، الذي حقق كفاءة في قياس فعالية المنظمة في دعم الشمول المالي، مقدما دعما كبيرا لابتكارات التمويل الرقمي(UNCDForward, 2024) .

- **قاعدةَ بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:** أطلقت من قبل البنك الدولي في العام 2011، والتي تعدُّ أكثر قاعدة بياناتٍ شمولا حول كيفية قيام البالغين بالادخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر، وتطورَ العملُ على هذه القاعدة في سنة 2017، بتجميع قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي باستخدام

مسوحات تمثيلية على المستوى الوطني، شملت 150 ألف بالغ أعمارهم ما بين 15 فما فوق، لأكثر من 140 اقتصادا، وتضمنت القاعدة مؤشراتٍ تم تحديثها بشأن الوصول للخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها، بالإضافة إلى احتوائها على بيانات إضافية حول استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استعمال الهواتف المحمولة والانترنت لإتمام المعاملات المالية، بحيث يعدّ هذا المؤشر العالمي المالي الجولة الثالثة للمسح، عقب الجولتين الأولى والثانية عام 2014 (Asli D.-k. , Leora, Dorothe, Saniya, & Jake, 2020).

– من بين المؤتمرات والفعاليات التي نظمتها الدول العربية للشمول المالي، نتحدث عن: (شنبي و بن لخضر، 2019، الصفحات 126-127).

– **اليوم العربي للشمول المالي:** بالاتفاق بين مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي لسنة 2015، تم تخصيص تاريخ 27 من شهر أفريل من كل سنة كيوم عربي للشمول المالي في مصر، ودامت فعالياته على طول الأسبوع تجسيدا لمبدأ الشمول المالي وتعميمه على كافة الفئات، وضرورة توسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية.

– **مؤتمر الشمول المالي بشرم الشيخ:** والذي تم عقده بتاريخ 13 و14و15 من شهر سبتمبر 2017، بحضور أكثر من 94 دولة و119 مؤسسة عالمية، وهو المؤتمر الأول في كامل منطقة الشرق الأوسط، ويمتاز بمكانة من الأهمية نظرا لتعاونه مع التحالف الدولي للشمول المالي، ومن بين ما جاء به عرض أهمِّ ما توصلت إليه الجهود المبذولة في تحقيق الشمول المالي بالدول الأعضاء، وخلص بمجموعة من المبادرات والسياسات والاستراتيجيات لذات الموضوع.

– **مؤتمر التكنولوجيا المالية شمال أفريقيا 2018 "سيمنس شمال أفريقيا":** كانت استضافة الدولة المصرية لهذا المؤتمر ولأول مرة في شهر فيفري، تم بمشاركة 500 مشترك من داخل الدولة وخارجها وحضور 50 خبير عالمي في مجال التكنولوجيا المالية، وأهم وأكبر الشركات في تقنيات التكنولوجيا المالية المبتكرة عالميا، إذ تم مناقشة ثلاثة محاور، وهي التكنولوجيا المالية وأنظمة المدفوعات والتجارة الإلكترونية، وخلُص بالإعلان عن

تدشين أول بنك رقمي في مصر في تلك الفترة، وإصدار أوّل بطاقة ذكية ذات علامة تجارية وطنية بالتعاون مع شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي، كبديل عن بطاقة فيزا وماستركارد.

– **فعاليات اليوم العربي للشمول المالي:** تحت شعار "أهمية المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمصرفية في تعزيز الشمول المالي"، تبعا لتقرير الصندوق العربي لـ 2022، تم تبني العديد من المبادرات في إطار تعزيز الجهود الرامية لتوسيع الشمول في الدول العربية، من خلال تنظيم ورشات العمل المشتركة مع البنك الدولي فيما يخص "إحصائيات النوع الاجتماعي في الدول العربية"، والتي ساهم في فعالياتها أكثر من 82 ممثلا عن البنوك المركزية، وكلٌ من مؤسسات النقد العربية ووزارات المالية، وأجهزة الإحصاء والوزارات المكلفة بشؤون الأسرة، ونواب مؤسسات التنسيق العربية ووزارات التجارة، لمناقشة الوضع الراهن للإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي، وبنفس العام تم التركيز على أربع محاور، مواكبة إطلاق الاستراتيجيات الخاصة بالشمول المالي في الدول العربية، تعزيز الوعي والمعرفة، بناء القدرات مع نشر المعرفة المالية والمصرفية، كما تم مناقشة الانجازات وبرامج العمل، بما فيها الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بتغير المناخ، كآلية لخفض تكاليف التمويل والوصول إليه، ودعم مبادرات وأدوات التمويل الأخضر والمستدام (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 35).

وبالرغم من الجهود الرامية لتحسين الأوضاع وتثمين الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي، إلا أن الانقسام الصارم في العالم بين واضعي السياسات ومنفذيها، زيادة على التوزيع غير المتكافئ لتمركز السلطة في الأسواق المالية عالميا، يفرضُ على حكومات الاقتصاديات النامية، تنفيذَ ما يُملى عليها من معايير السوق المالي من طرف المراكز المالية ذات النفوذ المالي والسياسي (Kern & Xenia, 2020, p. 14).

2.2. المطلب الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي وأهم مبادئه.

2.2.أ. آليات تعزيز الشمول المالي:

لتوسيعِ قاعدة الشمول المالي لابدّ من توفّر عُنصرين أساسين، أوّلهما توسيع نطاق وصول الأفراد بمختلف مستوياتهم للخدمات المالية، وثانيها تثمين وتحفيز الأفراد لاستخدام حساباتهم المالية وكافة الخدمات والمنتجات

المتاحة (Andreas & Isabella, 2009)، وفي هذا الإطار تمَّ تقديم العديدِ من المقترحات من قبلِ المؤسسات الدولية والإقليمية نذكر منها ما يلي:

– **دعم البنية التحتية المالية:** فالبداية تكون من خلال توفير البيئة الملائمة، تشريعية تحدد التعليمات واللوائح اللازمة، خاصة تلك التي تتسم بالتحديث وفقا لتوصيات البنك الدولي، وضمان توزيع شبكة الفروع لتقديم الخدمات المالية على نطاق جغرافي واسع، تعميم الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا المالية والإلكترونية في طرح الخدمات، كاستغلال تكنولوجيا الاتصال في تعزيز طرق الصَّراف الآلي (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019).

كما أن ضبط التشريعات من تعليمات ولوائح من شأنها تعزيز الشمول المالي، وتوفير قواعد بيانات شاملة وتوحيد طرق جمع البيانات، وكذا النظم الرقابية وتحيينها بالنسبة لكافة الدول، وتطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجية، ضبطا لوسائل التسوية في آجالها المحددة وبشكل مستمر، بالإضافة إلى خفض التكاليف ومراعاة تبادل البيانات والمعطيات بشكل رقمي يختصر الجهد والوقت (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 748)، بالإضافة إلى تطوير خدمات ومنتجات مالية لتلبية كافة الاحتياجات، من خلال ضمان الحصول على الخدمات والمنتجات لتشمل كافة الأفراد والمؤسسات بشكل يتناسب مع احتياجات كل فئة، مع ضرورة خفض نسب التكاليف من رسوم مفروضة وعمولات إضافية، كما أنه من الواجب تحفيز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتتعدد الاختيارات والمنافذ.

– **تطوير أنظمة الدفع والتسوية والاستفادة من التكنولوجيا المالية:** توسيع نطاق الخدمات الالكترونية في توفير الخدمات واستخدامها، والاعتماد على التطور التكنولوجي لخلق منتجات مصرفية ومالية مبتكرة، مع تحسين مستويات تبادل المعلومات وخفض التكلفة مع رفع الجودة، وأهمّ ما في المجال التكنولوجي هو العمل على تقليص مدة تنفيذ العمليات ويُسرها، ضمانا لاستمرارها وتعميق تحويل المدفوعات من نقدية إلى مدفوعات عبر الحساب لكافة التعاملات.

– **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء:** إدراج كافة التحويلات والمساعدات الحكومية عن طريق القنوات الرسمية، وتوجيه تحويلات العمال بشكل حصري للقنوات الرسمية وفقط، خفضُ الرسوم

والعمولات غير المبرّرة في مبادرة لتعزيز المنافسة وحمايتها بين مقدمي الخدمات، والحرص على تفادي الاحتكار، وتسهيل سبل وصول المنشآت الصغيرة والمصغرةِ للتمويل (غريب و دريد، 2021، صفحة 182).

– **حماية العملاء ضد الاحتيال المالي:** من الواجب على كافة البنوك حماية المتعاملين بما يضمن سلامة ودائعهم ومدخراتهم، وجميع أصولهم المالية عن طريق صرامة الأنظمة الرقابية، لتفادي الاحتيال والاختلاس أو إساءة الاستخدام من خلال تشديد القوانين والأنظمة الرقابية، التي تمنع عنهم كافة أشكال الاحتيال والنصب، وتقي من أشكال تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بكافة أشكاله (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 750).

– **نشر الثقافة المالية:** ليعمَّ التعليم المالي فلابد من تكاتف الجهود من قبل الأطراف الفاعلة، من مقدمي الخدمات ومستعمليها وقنوات الربط أو الإيصال، بصفة تعزز الثقة القائمة بين المستهلكين ومقدمي الخدمات من بنوك ومؤسسات مالية، والمساهمة في تطوير المنتجات والخدمات لتبلغ مستويات الرضا لكافة المتعاملين مع توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم خاصة الجدد منهم، والحرص على نشر الوعي والثقافة المالية، بشكل مستمر وعلى أوسع نطاق خصوصا بالمناطق المنعزلة والريفية، ودعم نظام الصيرفة الإسلامية.

– **التقيد بتطبيق المبادئ المبتكرة للشمول المالي:** العمل على التطبيق الميداني لكافة مخرجات مجموعة العشرين لنشر وتعزيز الشمول المالي.

– **توفير التمويل المستدام:** عن طريق خدمات ومنتجات مالية تتلائم ومتطلبات الأسواق، لتحقيق الاستدامة بشكل يتوافق والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وعوامل الحوكمة في اتخاذ قرارات الاستثمار، والتي بدورها تسمح بخلق دورة النشاط الاقتصادي المستدام (شرارة و بقبق، 2023، صفحة 15).

ومن مظاهر تطور الشمول المالي وتعزيز مستويات الوصول للخدمات المالية، انعكاس ايجابي على البيئة الاقتصادية والسياسية، ومن بين المجالات التي شملها التطور ما يلي:

– **تعزيز الجهودِ التنموية الاقتصادية:** والتي تتجسد في العلاقة الطردية بين مستويات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، إضافة إلى العدالة الاجتماعية المحققة كنتاج لتعميم الشمول المالي، والأثرُ الإيجابي على سوق العمل والتوجه نحو القطاع الرسمي.

– **تعزيز استقرار النظام المالي:** ارتفاع نسب استخدام الخدمات المالية ينجم عنه استقرار في النظام المالي، بالنظر إلى التوجه نحو النظام المالي الرسمي، مما سيدعم تنويع المحافظ لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وبعبارة أخرى تخفيف نسب المخاطرة، مما يعزز من استقرار النظام الاقتصادي وحتى السياسي، لِما للقطاعين من تأثير كبير وترابط بينهما، وهذا ما أشارت إليه دراسات سابقة للبنك الدولي عن الاستقرار السياسي الذي يصاحب مستويات الشمول المرتفعة في البلدان.

– **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** انطلاقا من فتح الحساب المالي إلى غاية اكتساب القدرة والخبرة على اتخاذ القرارات المالية السليمة، فإنه بمقدور هذه الفئة اكتساب المشاريع والاستثمارات الخاصة بهم، ممّا يرفع من مستويات الرفاهية للأفراد، ويزيد من استثماراتهم في مجالات الصحة والتعليم، وكل ما له عائد مجدي على المجتمع والاقتصاد عامة.

– **أتمتة النظام المالي:** اتساع المجال أمام المتعاملين في ظل رقمنة القطاع المالي والانتشار الواسع للتكنولوجيا، يزيد من التوجُّه نحو الاعتماد على التكنولوجيا المالية بما في ذلك الخدمات المالية الإلكترونية، مما يضمن سرعةَ الوصول للمدفوعات بشكل أسرع وأفضل وتكلفة أقل، ما يمكِّن النظام المالي من تتبع حركة الأموال ومراقبتها للحدِّ من مظاهر التلاعب المالي وكافة أوجه الجرائم المالية، من غسيل أموال وتمويل الإرهاب وغيره، لذا فإن أتمتة المدفوعات بمختلف أنواعها سيدعم توجه الأفراد نحو النظام المالي الرسمي.

2.2.ب. مبادئ الشمول المالي:

وفي ذات السِياق لتعزيز الشمول المالي ووِفقا لدول مجموعة العشرين، فإنه تم تحديد مجموعة من المبادئ المتبناة من قبل الدول الأعضاء، في إطار إعداد الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي كالآتي: (بلحرش و مسعد، 2022، صفحة 142_143).

- **القيادة:** ضرورة تبني الحكومة الالتزام بتوسيع نطاق الشمول المالي، وتعميم امتيازاته على كافة القطاعات.

- **التنوع:** من خلال تشجيع المنافسة وفتح باب الوصول إلى الخدمات المالية على أوسع نطاق.

- **الابتكار:** الرفع من درجات الاعتماد على التطور التكنولوجي في عملية توسيع الوصول واستخدام النظم المالية، ودعم نقاط الضعف في ذات المجال.

- **الحماية:** الحرص على توفير الحماية للعملاء والمتعاملين، والإدلاء بالدور الذي تلعبه الحكومات والمؤسسات المالية بهذا الخصوص.

- **العملاء:** من خلال نشر الوعي والتثقيف المالي بينهم.

- **التعاون:** يشتمل على التنسيق بين الأطراف المعنية والحكومات والشركات، من خلال الحوار والتشاور.

- **المعرفة:** العمل على تحسين البيانات التي تدعم التقدم، والاستفادة منها كدلائل وسبل للقياس، ودراسة النهج التراكمي الخاص بالاختبار والتعلم لكل من الجهات التنظيمية وجهات تقديم الخدمة.

- **التناسب:** كل ما يتعلق بالتنظيم لحصر المخاطر المحتملة الحدوث، وتحديد المنافع للخدمات المقدمة والمنتجات المبتكرة.

- **إطار العمل:** هو جزء تكميلي للإطار التنظيمي بما يتناسب والمعايير الدولية، التي تهدف في المجمل إلى خلق نظام مرن ومناسب بعيدا عن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

2.2.ج. معوقات توسع وانتشار الشمول المالي:

تبعا لما أشارت إليه المفوضية الأوروبية، فإن معوقات الشمول المالي تتمثل في قصور في جانب عرض المنتجات والخدمات وطريقة تسويقها، وإمّا في جانب الطلب وهو مرتبط بالقدرة المالية للعملاء كل على حسب وضعه، إما بسبب البطالة أو محدودية الدخل، وفي بعض المرات ناتج عن التعقيد النسبي المرتبط بالمعاملات

البنكية أو المالية، التي تتصف في بعض الأحيان بالصعوبة أو عدم الملاءمة، كما لا يمكن إغفال الجانب التعليمي ومستويات المعرفة المالية لدى المستهلكين، والمطلوبة لفهم المنتجات والخدمات المالية، إضافة إلى القصور المعلوماتي في توفير البيانات المتاحة من قبل المؤسسات المالية، لضمان توفير وإيصال الخدمات والمنتجات (وليد سمير و محمود محمد، 2021، صفحة 76).

وبالرغم من كافة الجهود المبذولة لإشراك الأفراد واستهداف كافة الفئات في استغلال الحسابات المصرفية، التي تم توفيرها بشتى السُبلِ لغير المتعاملين مع البنوك، فإن العديد من هذه الحسابات لا تزال خاملة، وعلاوةً على ما ينجمُ عنِ اللوائح التنظيمية غير المجدية والمنافسة غير النزيهة، فإن تقديم الائتمان لغير المؤهلين سيزيد من تفاقم عدم الاستقرار المالي، وفي إطار الحديث عن العالم العربي ووفقا لما تم طرحه في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، فتعددت الأسباب والعوامل التي تعيق مسار توسع وانتشار الشمول المالي إضافة إلى ما سبق من تحديات فهي كالآتي (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 10):

– تراجع البنى التحتية للقطاعات المالية العربية، والنقص الكبير في مصادر التمويل لأسباب متعلقة بالمؤسسات المالية من جهة، وعزوف الأفراد من جهة أخرى، ربما لنقص الفرص والضمانات الممنوحة.

– مشكل المنافسة الضعيفة بين المؤسسات المالية والمصرفية في أغلب الدول العربية، إضافة إلى عدم تطور الأسواق المالية عموما.

– نقص في التشريع القانوني الخاص بتمويل المؤسسات المصغرة، ما يزيد من صعوبة العملية الرقابية والإشرافية من قبل البنوك وحتى المؤسسات المالية، ونتاجا لهذه الأوضاع تقل الشفافية في التمويل الأصغر والذي يعد من أهم مساعي تحقيق الشمول المالي.

– عدم تطور المؤسسات المالية غير المصرفية، وخصوصا مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ونقص في أسواق السندات والصكوك وهو الأمر الذي يزيد من التوجّهِ نحو الائتمان المصرفي، والمعروفُ بأنه توفيرٌ للائتمان لفترات قصيرة الأجل مما يجعلها غير مناسبة لتلبية الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

– عدم قدرة الأفراد على فتح حسابات مالية أو مصرفية نظرا للانعدام الوفرة المالية التي تجعلهم في حاجة للخدمات والمنتجات المالية.

– عدم الوعي المالي وتراجع مستويات الثقافة المالية التي توضح ضرورة الحاجة للخدمات والحسابات.

– نقص الثقة بين الأفراد والمؤسسات المالية والمصرفية، وفي بعض الأحيان يتغلب الوازع الديني في عدم حصول الأفراد على حسابات مالية.

3.2. المطلب الثالث: مؤشرات قياس الشمول المالي وأبعاده.

يمكن تمييز المؤشرات من خلال أبعادِ الشمول المالي وفقا لمنهجية البنك الدولي والتي تنقسم كالآتي:

الجدول رقم 6: مؤشرات الشمول المالي مقسمة على حسب الأبعاد.

البعد الأول: الوصول للخدمات المالية
عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مقسمة حسب نوع الوحدة الإدارية.
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم²: مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
حسابات النفوذ الإلكترونية.
النسبة المئوية لإجمالي السكان اللذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
البعد الثاني: استخدام الخدمات المالية
نسبة البالغين اللذين لديهم نوع واحد على الأقل – حساب وديعة منتظم.
نسبة البالغين اللذين لديهم نوع واحد على الأقل – حساب ائتمان منتظم.
عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين.
عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

نسبة البالغين اللذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
نسبة البالغين اللذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.
عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
البعد الثالث: جودة الخدمات المالية
القدرة على تحمُّل التكاليف، والتي تُعنى بتكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي.
الشفافية، رصدُ وتقديم البيانات بشكل سليمٍ وواضح يَخلو من الأخطاء.
الراحة والسهولة، قياس مدى رضا العملاء من حيث سهولة الوصول ومستويات الراحة عند الاستخدام.
قياس قوة القوانين والأنظمة ضمانا لحقوق المستهلك، من شتى أنواع الاحتيال والممارسات غير العادلة.
التثقيف المالي، قياس مستويات المعرفة لدى الأفراد وقدرتهم على التخطيط وموازنة دخلهم.
المديونية أو السلوك المالي، قياس مستويات وأسباب تأخر المقترضين للسداد ضمن الفترات المحددة.
العوائق الائتمانية، قياس إمكانية المفاضلة بين الخيارات المالية المتاحة للعملاء.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (شنبي و بن لخضر، 2019، الصفحات 109-110).

بالنسبة للبعدِ الأول فإن مؤشرات القياس التقليدية لقياس الوصول للخدمات المالية، في إطار إمكانية القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، بشكل يحدد مقدار العوائق والتكاليف والمسافة التي تتوفر فيها نقاط تقديم الخدمات المصرفية، للوصول إلى فتح واستخدام الحساب المصرفي، وفي ظل المنافسة القوية بين الفروع المصرفية، يبقى جلبُ العميلِ مرتبطٌ بالتشكيلة المقدمة وما تتوفر عليه من سبل للراحة، حيث بات المتعامل في حرية وأريحية تامة، في المفاضلة بين ما يتناسب مع إمكانياته للوصول للخدمات المالية، ومع ذلك فإنه ليس من الضروري بأن يترجم مجرد الوصول للخدمات المالية بمستويات عالية من الشمول المالي،

فمؤشرات القياس هذه لم تعد كافية، بالنظر للّجوء إلى التكنولوجيا المالية والدّور الذي تلعبه في مجال تحقيق الشمول المالي.

أمّا بخصوص البُعد الثاني، فهو يحدّد مدى القدرة على استخدام الخدمات المالية المتوفرة من قبل المؤسسات المالية والمصرفية، ومدى انتظام وتواتر الاستخدام خلال مدة زمنية معينة، ويكمُن في التركيز على عدد المتعاملين، البالغين والقادرين على الاستفادة من مختلف حساباتهم المصرفية في تسوية معاملاتهم اليومية، كإضافة لما تم تقديمه من الممكن استخدام مؤشرات أخرى في حال توفرت الدول على بيانات للمؤشرات السَّابقة:

- عدد حسابات الودائع المنتظمة لكل 10.000 بالغ.
- عدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل 10.000 بالغ

وبالإمكان تقييم مدى استخدام الخدمات المالية الرسمية من خلال مؤشرات: امتلاك خدمة مالية واحدة على الأقل، الاحتفاظ بالمدخرات والقروض، إضافة إلى استغلال البيانات المالية العالمية في قياس الشمول المالي.

وبخصوص البعد الثالث، نجد أن توافر الجودة يعكسُ مدى أهمية الخدمة المالية المقدمة للمتعاملين، وانطباعاتهم تجاهها، مما ينعكس سلبا أو إيجابا على مستويات الطلب في المرات القادمة (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 4)، فهو متصل بالعديد من العوامل التي تتحكم في جودة الخدمات المالية مثل: تكلفة الخدمة ووعي المتعامل، بالإضافة إلى القدرة على حماية المتعامل ومستوى الكفالة الممنوحة، وشفافية المنافسة في الأسواق المالية.

وإضافة لما سبق فإن قياس مؤشر القدرة على تحمُّل التكاليف، يكون من خلال متوسط التكلفة الشهرية للحصول على الحساب، ومتوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بالحساب الأساسي، متوسط تكلفة تحويلات الائتمان، نسبة المتعاملين المصرحين بارتفاع رسوم المعاملات.

كما يُقاس مؤشر الشفافية من خلال نسبة المتعاملين، المصرّحِين بتلقيهم للمعلومات بكل وضوح في بداية المُعاملة، وتوفر نموذج الوصف المحدِدِ للخدمات المالية.

أمّا مؤشر الراحة والسّهولة، فيقاس بنسبة الأفراد غير المرتاحين، ومتوسط مدة الانتظار، بالنظر للوقت الضائع في انتظار الدَّور في الطوابير.

بينما تتعدد معايير قياس مؤشر حماية المستهلك نظرا لأهميته، من خلال عدد القوانين واللوائح الخاصة بتقديم الشكاوي، إمكانية اللجوء للعدالة وتخصيص مسؤول عن المظالم المالية، نسبة المتعاملين اللذين تمت تغطية ودائعهم بواسطة صندوق تأمين الودائع.

فيما نجد أن التثقيف المالي، مسؤول عن تقييم وقياس النسبة المئوية للواعين بالمصطلحات المالية الأساسية، كمُعدل المخاطرة والتّضخمِ، والقادرين على إعداد ميزانية شهرية (محمد بدر عجور، 2017، الصفحات 13-14).

بينما يُمكن تحديد وتقييم حال مؤشرات الشمول المالي في العالم العربي وفقا لدراسة (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 6) من خلال الآتي:

- مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في المؤسسات المالية الرسمية: بحسب المعطيات التي يقدمها هذا المؤشر فإن البلدان العربية لا تزال تحتل المراتب الأخيرة بالنسبة لامتلاك الأفراد البالغين لحسابات في المؤسسات المالية الرسمية.

- مؤشر الادخار في العالم العربي: يُمكن من معرفة واقع الادخار في العالم العربي، ويُحدد نسب الأفراد المدخرين في الدول العربية، ونظرا للواقع المعاش في الأوساط العربية، فلا بدَّ من التحسيسِ والتوعية لتغيير السُلوك الادخاري.

- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: يستهدف هذا المؤشر تحديد نسب الأفراد المقترضين، واللذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة من الجهات المالية الرسمية وكذا المستخدمين للبطاقات الائتمانية.

- مؤشر الخدمات المالية الرقمية: يتم إحصاء البالغين فوق السن 15 سنة، واللذين يقومون باستخدام حساباتهم المصرفية الرسمية في الدفع الالكتروني، أو من خلال الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو القيام بعمليات تحويل الأموال، وكذا مختلف الممارسات التي تشمل الخدمات والمنتجات المالية إلكترونيا.

ولتقديم شرح أفضل لجملة الأبعاد نتطرق إلى العناصر المؤثرة فيها وهي كالتالي:

– **التقديم:** من خلال تشكيلة الخدمات المطروحة، والتي عادةً ما تكون منتجات أساسية تقدم عن طريق الادخار والائتمان والتأمين والمدفوعات.

– **التوافر:** أي الوفرة من حيث الكمّ والنّوع والجودة، فتقدمُ في ظروف مريحة من قدرة على تحمل التكاليف مصحوبةً بالسلامة والكرامة ومستويات الثقة.

– **المستقبلون:** هم الفئة المعنية باستخدام الخدمات المالية، حيث يتم التركيز على المستبعدين إما بسبب المناطق النائية، أو نظرا لعوامل التمييز إما العرقي أو العنصري.

– **المقدمون:** هم الفئة المعنية بطرح الخدمات وتقديمها، تحت وصاية المؤسسات المالية الرئيسية، أو المنظمات الخاصة والحكومية (نغم و أحمد نوري، 2020، صفحة 13).

ومن المهم الإشارة إلى وسطاء الشمول المالي، وفي الغالب ما يعبر عنهم بالنظام المصرفي الخاص أو شركات التكنولوجيا المالية، على اعتبارهم أفضل وسيط للمؤسسات المالية، على أن تتكفل الدولة بالتنظيم وتقديم الدعم لهذه المؤسسات، وأن لا تتجاوز الحد الذي يجعل من تدخلاتها مصدرا للإقراض عن طريق البنوك المركزية، لأن هذا المنهج غالبا ما يكون غير مجدي وبالأخص في الدول النامية (Reis, 2021, p. 9).

4.2. المطلب الرابع: متطلبات تحقيق الشمول المالي وأهدافه.

4.2.أ. متطلبات تحقيق الشمول المالي:

نظرا للضرورة الملحّة لتحقيق الشمول المالي، نذكُر بعضاً من الظروف البيئية الاقتصادية والتّنظيمية والحكومية، التي تساهم في ذلك من خلال:

– التركيزُ على أبعاد الشمول المالي من وصول واستخدام ونوعية الخدمات بشكل تدريجي يسمح بخلق تكتلٍ ما بين الشمول المالي والاستقرار المالي، والسلامة المالية والحماية المالية للمستهلك، والسعي لتحسين الروابط فيما بينها على المدى البعيد.

– مُناقشة الواقع الأسري المُعاش، لأنَ الحاجة لاستخدام الخدمات المالية قد لا يكون بصفة متواصلة وبكل الأوقات، لكنَّ الحاجة الملحَّة لإمكانية الوصول للخدمات المالية ضرورية، دُونما الحاجة إليها كلّها إمّا بسبب الفقر أو الجهل المالي، والحرص على إيصال الدَّعم المالي لمستحقيه عبر تحويله بشكل مباشر في حساباتهم البنكية (نغم و أحمد نوري، 2020، صفحة 31_32).

– ضرورة تقديم خدمات جديدة مبتكرة لتغطية كافة الاحتياجات المالية والمصرفية لجميع الفئات.

– مُرافقة العملاء ومعرفة مدى رضاهم عن الخدمات والمنتجات المتوفرة، وتوعيتهم بالمعلومات الضرورية.

– تقديم الاستشارات للعميل في اختياراته المالية لإدارة الأموال.

– وجوب تحديد الأهداف على المدى القصير والطويل للرفع من كفاءة الشمول المالي.

– أخذ مطالب السوق واحتياجاته من خدمات مصرفية والعمل على تجسيدها (2022، صفحة 519).

والمُتعارف عليه اقتصاديا تعدّد أنواع رأس المال، والتي تنقسم لخمس أنواع، المادية (الطرق والمباني والآلات والبنية التحتية)، والطبيعية (الأراضي، المياه، الغابات والثروة الحيوانية، المناخ)، البشرية (التغذية، الصحة، التعليم، المهارات والكفاءات)، الاجتماعية (التجمعات، الثقة والأعراف والمؤسسات)، والمالية والتي تعتبر إمّا من أسباب أو نتائج الفقر والتخلف، التي تَحُول من الوصول إلى أي شكل من أشكال رأس المال، وعليه فلا يمكن الوصول للشمول المالي من قِبل الأفراد إلا إذا اجتمع العمل على الجوانب مُجتمعة، من رأس مال مادي واجتماعي وبشري، فالشخص ما لم تتوفر فيه شروط الصّحة والتعليم بالإضافة إلى مستوى من الثقة، لن يتمكن من استغلال مصادر التمويل بشكل جيد، على شرط توفر الجزء المادي من رأس المال من طرق وقنوات وأسواق للوصول إلى الخدمات (Uma & B.Kavitha, 2016, p. 294).

4.2.ب. أهداف الشمول المالي:

لقد تمّ وضع أكثر من 800 هدف وطني ملموس من قبل أكثر من 70 دولةً عضواً في تحالف الشمول المالي (AFI)، في إطار إعلان "مايا" للشمول المالي المستدام وتحالف الشمول المالي (afi-global.org)، حيث يمكن الإطلاع على كافة البيانات وجميع التحديثات الخاصة بالتقدم المحقق للدولة، والمبلغِ عنه ذاتيا من خلال الموقع الإلكتروني **www.afi- dataportal.org** (Lee, Maria Eugenia, Laxmi, johanna, & Billinge, 2021, p. 26)، فلقد تعدَّدت الأهداف التي يسعى الشمول المالي لتحقيقها في العديد من البلدان (بلحرش و مسعد، 2022) وفقا للآتي:

– إتاحة الفرص أمام الجميع بمختلف الفئات والشرائح، للوصول إلى الخدمات المالية سعيا لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي، وتحسين المستويات المعيشية للأفراد بمختلف الأصعدة.

– نشر وتوسيع دائرة الثقافة المالية، لزيادة نسب الإقبال على الخدمات المالية المتاحة، خدمةً للمتعامل والدولة في نفس الوقت.

– توفير الحماية لكافة الأطراف المنخرطة في العملية المالية من أفراد ومؤسسات، وتوضيح الحقوق والواجبات التي تقع على عاتق الجميع.

– تعريف المتعاملين بالمؤسسات المالية، وتصميم الأطر المالية والقانونية المعززة للثقة المتبادلة.

– تسهيل إمكانية تمويل الفقراء ودعمهم المالي، من خلال القروض الموجهة للاستثمار لتحسين الظروف المعيشية لهم.

– دراسة السوق بشكل عميق ووضع تعريفات وأهداف، بما يتناسب ووضع السوق لمحاولة فهم الارتباط الأمثل، وفقا للظروف الخاصة بكل بلد.

– الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق العمل الحر وتشجيع فتح المشاريع.

– تحقيق بعض الأهداف السياسية التي تتماشى مع أهداف الشمول، مثل خفض مستويات الفقر والبطالة.

– دعم القطاع المصرفي من خلال تنوع المصادر التمويلية، وتحقيق استقرار في الودائع مع توسيع قاعدة البيانات للمصارف.

– التكفل الجيد بفئة النساء والقضاء على عدم المساواة، وإدماج النساء في عالم الخدمات المالية، ما يسهِّل نوعية الحياة ويمكن من التركيز على مجالات عدة كالتعليم والصحة والاستثمار، هذه المنافع عادة ما تُحدث تغييرا على مستوى الأجيال، أي على المجتمع ومن ثم على الاقتصاد الكلي للدولة.

3. المبحث الثالث: مظاهر تطور الشمول المالي.

لمواصلة عملية إشراكِ مؤسساتِ الأعمال دورٌ بالغ الأهميّة في زيادة توسع دائرة الشمول المالي، من مَنظُور الأجور المدفوعة لحوالي 230 مليون بالغ، واللذين لا يمتلكون حسابات مصرفية على مستوى العالم، لذا فإن التحول نحو دفع الأجور الِكترونيا، يشجع على انضمام هذه الفئة للنظام المالي الرسمي (Asli, Leora, Dorothe, Saniya, & Jake, 2018).

1.3. المطلب الأول: سياسات الشمول المالي.

تِبعا للمبادرات العديدة، التي يتم من خلالها صياغة القرارات وانتهاج السياسات، التي تعمَدُ إلى الدَّفع بالشمول المالي في الدول النامية، للوصول إلى مستويات الدول النظيرة، فإن المؤسسة الألمانية للتعاون التقني، قد أقدمت على وضع 35 حلا وسياسةً بهدف تعزيز الشمول المالي، عبر عشر بلدان نامية، ومن بين السياسات أربعةٌ من أصل ستة منها، تعمل على تحسين إمكانية وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة، الوكيل البنكي والدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، التنوع في مقدمي الخدمات المالية وإصلاح البنوك الحكومية، بينما تتجه السياستين الباقيتين لحماية المستهلك وتحديد الهوية المالية، على أن تتم هذه السياسات في ظل القطاع الرسمي ومن خلال الموقع الآتي **www.afi- dataportal.org**، الذي يمكّن من الإطلاع على المصادر العالمية لسياسات الشمول المالي وتحميلها، إضافة إلى الأنظمة والمخرجات المبينة بواسطة صناع السياسات (Lee,

(Maria Eugenia, Laxmi, johanna, & Billinge, 2021, p. 26)، ويُمكننا اختصاراً تقديم بعض السياسات على اعتبارها الأكثر شيوعا (شنبي و بن لخضر، 2019، الصفحات 110-113).

- **الوكيل البنكي:** أدت السياسات التي عمَدت إلى تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية، كوكلاء للخدمات المالية إلى تحسنٍ في مستويات الشمول، بالنظر إلى عدم قدرة الفروع البنكية لوحدها على تلبية الاحتياجات، وتقديم القيمة المضافة المطلوبة اقتصاديا، فهذه السياسة تشجع على الاستعمال اليومي لنقاط البيع بالتجزئة، كمكاتب البريد والمحلات (سوبر ماركت، المول، محطات البنزين) بفضل التكنولوجيا المتاحة والتي تُخفف من عبئ التكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بُعد، وتُعد البرازيل من الدول التي حققت نجاحا جراءَ اعتمادها على هذه السياسة، في توزيع المنحِ الاجتماعية لغير المتعاملين مع البنوك عبر وكلائها المعتمدين.

- **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول:** بفضل الانتشار الواسع للهواتف النقالة وإمكانية استعمالها، من قبل فئة كبيرة من الفقراء ومحدودي الدخل، فإن هذه السياسة قلّلَت من تكاليف المعاملات واختصرت المسافات، والوقت لكافة التحويلات المالية، لتصبح أغلب المعاملات بواسطة النقود الإلكترونية محلَّ النقودِ، لتشمُل السياسة غير المتعاملين مع البنوك من ذي قبل.

- **تنويعُ مقدمي الخدمات:** وتعرف أيضا باستراتيجية التكيُّف، ويتم من خلالها إدارة المخاطرةِ الممكنة الحدوث مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر، حيث تشمل تراخيص المؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، والتراخيص البنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية، تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية، وتشمل السياسة جملة من المؤسسات لتقديم خدمات التأمين والإيداع بأقلَ نسبِ مخاطرةٍ.

- **إصلاح البنوك الحكومية:** تتمركز البنوك الحكومية في العديد من الدول على رأس الهرمِ، لتقوم بدور هام على مستوى القطاع المالي والمصرفي في تحسين مستويات الخدمات المالية المقدمة، ولتشمل كافة الأفراد دون استثناء، ويوجد ما يقارب 102 دولة تمتلك ما نسبته 15% من البنوك كأصول، وغالبا ما تنتشر فروع هذه البنوك الحكومية في المناطق الرّيفية، بُغية تشجيع الادخار والائتمان والاستثمار في المجالات الزراعية والتجارية وتوسيع البرامج الاجتماعية، وعلى الرَّغم من الجهود المبذولة، اضطرت العديد من الدول لإغلاق العديد من هذه

البنوك نظرا للأداء الضعيف وحلاً لتخفيفِ التكاليفِ، إلا أن العديد من الدول النامية وبالرغم من المعانات والصعوبات التي تتلقاها خصوصا التدخل السياسي، فلا تزال قائمة رغم كل ما تشهده من ضعف في الأداء، ونجد أن أندونيسيا والبرازيل قد أقدمت على العديد من القرارات، التي كان لها الأثر في تغيير ربحية البنك بإنشاء خطوط إدارية منفصلة، خصوصا في ما تعلقَ بمجالات التمويل.

– **حماية المستهلك:** قد تختلف المعطياتُ والبياناتُ بين العملاء والبنوك، حول ما يتمُّ تقديمه من منتجات وخدمات مالية تبعا لاختلال عدة موازين، من بينها الخبرة القليلة لمتلقي الخدمات أو الغموض والتعقيد في المنتج أو الخدمة نفسها، وهو ما قد يخلقُ مزيدا من العملاء قليلي الخبرة والثقافة المالية في حال ما تم تعميم الشمول المالي، ويَبقى العملاءُ ضحيّة للاستغلال وسوء استخدام البيانات من قبل البنوك، إذا ما اتجهت نحو تعظيم أرباحها على عاتق هذه الفئة، مما يزيد من معدلات الديون وفقدان التأمين وانخفاض عائد الاستثمار، وهو ما يهدد سلامة وحقوق المستهلك، خصوصا إذ ما اجتمعت الفجوات في النصوص القانونية مع الأميّة المالية للعميلِ، وهو ما يؤدي إلى فشل السياسات العامة للشمول المالي، والتي تسعى للشفافية في طرح البيانات والخدمات المقدمة في الوقت المناسب قبل وبعد التعاقدِ.

– **سياسة الهويَّة الماليَّة:** إن لعدم امتلاك العديد من الأشخاص للوثائق الشخصية المطلوبة لفتح حساب مالي، يعيق وصولهم للخدمات المالية، لذا فإن التعاملَ بسياسة الهويّة المالية يمكِّنُ من تضييقِ الفجوة بين الوثائق المطلوبة لحسابات البنوك، ويمكِّن العملاء ذَوي الخبرة المالية من إتمام معاملاتهم المالية، والحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية بشكل أيسرَ.

2.3. المطلب الثاني: الشمول المالي الرقمي.

2.3.أ. الشمول الرقمي:

هو ضمان حصول المهمَّشين والمستبعدين ماليا على الخدمات بواسطة الوسائل الرقمية، بغض النظر عن إمكانية وصولهم للخدمات المالية التقليدية، تحت أي ظرف اقتصادي كان، لتشمل جميع ما يندرج تحت خانة الخدمات المالية ومنها: الخدمات المصرفية، الادخار، التأمين، الائتمان، الاستثمار، وتم تعريفه من قبل مبادرة

الشراكة العالمية للشمول المالي، التي انبثقت عن مجموعة العشرين، بأنه استخدام الخدمات المالية الرقمية أو الإلكترونية، لغرض تعزيز مستويات الشمول المالي، ويمتاز هذا النوع من الخدمات الرقمية بانخفاض تكاليفها، وقدرتها على جلب المستبعدين ماليا، وتسهيل اندماجهم في قاعدة الشمول المالي (نغم و أحمد نوري، 2020، صفحة 41)، حيث تُخصُّ فئةَ النساءِ بعوامل جذبٍ أكثر من ذي قبل، لزيادة وصولهن للنظام المالي، وتشجيع إقبالهن على الخدمات والمنتجات الممنوحة (سلام، 2022، صفحة 1049)، أضف إلى ذلك السهولة والمرونة في التعامل، بشكل يتغلب على مشاكل المعاملات النقدية، وما يتبعها من محاولات النصب والاحتيال، ما يجعل المعاملات الرقمية أكثر ثقة وأمانا في ظل الصيرفة الإلكترونية (سلايمي و بوشي، 2019، صفحة 955).

ونتيجة لثورات التكنولوجيا المالية والتسارع في الابتكارات، فإن الشمول الرقمي يعد خطة عمل جديدة للشمول المالي، ولفهم العلاقة بين الشمول الرقمي والتحول الرقمي، فهو كافة عمليات التغيير في البنى التحتية للمؤسسات والمنظمات بواسطة التكنولوجيا، لابتكار منتجات وخدمات أكثر كفاءة وفعالية، تشمل هذه التغييرات عمليات طرح وتنفيذ المعاملات بشكل يحقق العدالة والمساواة والتحول نحو مجتمع لا نقدي، ويتم تطبيق التحول اعتمادا على الطاقات البشرية، وتقنيات الأجهزة وأنظمة التشغيل والبرمجيات، والخدمات المالية الرقمية، فوفقا للبنك الدولي هي (المعاملات المصرفية من حسابات الأفراد، سداد الأقساط، الحسابات الجارية، الادخار في حسابات الإيداع، الائتمان ممثلا بخدمة الاقتراض، التأمين)، وأخيرا الاعتماد على الإجراءات التي تُمثل المفتاح الرئيسي لضبط التوازن بين عناصر تحقيق التحول (سلام، 2022، صفحة 1050).

وبالإجماع فإن التحول الرقمي هو السبيل لتطور القطاع المصرفي والمالي، ويساهم بشكل أساسي في تعزيز درجات الشمول المالي، والنهضة التي شهدها القطاع المصرفي من خلال تقنيات (خدمات الهاتف المحمول، الحوسبة السحابية، تقنية البلوكشين، منصات التمويل الجماعي)، التي زادت من تسريع وتيرة رقمنة الشمول المالي، واستيعاب أكبر قدر من المستبعدين ماليا، عن طريق توسيع نطاق إمكانية الوصول وخفض التكاليف وسرعة الأداء، ومن بين الإنجازات في ظل هذا التحول البطاقات الإلكترونية، والهوية الرقمية (بوزانة و حمدوش، 2020، صفحة 7)، وظهور المحافظ الرقمية بسبب نجاح تجربة النظام الرقمي للهاتف المحمول.

على الرغم مما تم تقديمه فآفاقُ التحول الرقمي وما يحمله من تكنولوجيا لزيادة الشمول على أوسع نطاق، نجده لا يخلو من المخاطر المالية الجزئية والكلية، ناهيك عن المخاطر الاجتماعية التي تجعل العملاء من ذوي الدخل المنخفض، عرضة لها كالتحايل والنصب والمديونية المفرطة (Kern & Xenia, 2020, p. 8).

ومن خلال مبادرة صندوق النقد العربي لعام 2022، في إصدار دليل إرشادي حول العملات الرقمية، بما يتماشى مع الظروف الخاصة لكل دولة، الذي يشتمل على العديد من المضامين، من بينها مقترحات لدعم المصارف المركزية للدول العربية من خلال تحديد الدوافع، قرار إصدار العملات الرقمية، التصميم، وزيادة على ذلك قام بإصدار دليل إرشادي بخصوص الهوية الرقمية، واعرف عميلك، حيث أوضح كافة الخطوات من بداية العملية إلى نهايتها بما يتماشى والطابع الخاص بكل دولة عربية (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 36).

2.3.ب. الشمول المالي وأزمة كورونا:

لقد كان للأزمة ضرورة ملحة للبلوغ بالشمول المالي الرقمي إلى أبعد المستويات، حيث ساهمت في تسريع اعتماد الحسابات الرقمية، بهدف استخدام الوسائط الرقمية المنخفضة التكاليف وسهلة الاستخدام، من قبل الفئات المستبعدة، ووفقا لبيانات المؤشر العالمي لعام 2021، فإن مقدار ثلث الأشخاص البالغين لم يتمكنوا من التعامل مع الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك، بسبب مظاهر الجائحة التي أدت إلى الإغلاق المؤقت للمصارف والبنوك، والمحلات التجارية، ما شجع على العمل من داخل المنازل، وتسبب في رفض الدفع النقدي.

جل هذه الأوضاع كانت تحفيزا لزيادة استيعاب الأفراد لضرورة استخدام الحسابات الرقمية، في ظل ضرورة خلق سبل للتواصل، دون الحاجة إلى الاتصال البشري، فكان لا بد من إتاحة الخدمات بصفة رقمية، عبر القنوات الرقمية على اختلافها بين انترنيت وهواتف، وأجهزة الكترونية لجميع الأفراد، لكن لم يتم إثبات أثر الجائحة على الفجوة بين الجنسين في التعامل مع الخدمات المالية، لأن الفجوة بين تفاوت الجنسين في الاستخدام الأمثل للخدمات المالية لا تزال قائمة، خصوصا في الدول النامية، مما يزيد من العقبات التي تواجه النساء في إدارة حياتهن المالية، ولا يكادُ يُرى أثر نفس الفجوة في الدول التي تتمتع بملكية عالية لحسابات الأموال عبر الهاتف المحمول (البنك الدولي، 2022).

فقد قام ما يقارب 80 مليون بالغ في الهند، وبمعدل 100 مليون في الصين بتسوية مدفوعاتهم المالية رقميا، بينما وصل مجموع 40% من البالغين في الدول النامية من اللذين استخدموا الوسائط الرقمية من بطاقات الدفع والهاتف المحمول لأول مرة جراء الأزمة، وبلغت نسبة استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية لمستوى 50% في المناطق التي فرضت حظرا تاما مقارنة بالمناطق التي أقامت حظرا جزئيا (World Economic Forum, 2022) .

ولقد عززت الأزمة الشمول المالي، من خلال فتح الحسابات الجديدة إضافة إلى توسيع نطاق الدفع الرقمي، وتبعا لإحصائيات قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، ومن خلال البنك الدولي فقد أقدم ما يقارب 40% من الأفراد بفتح حسابات في المؤسسات المالية ولأول مرة، نتيجة للتبعات التي خلفتها الأزمة بهدف تلقي أموالهم من رواتب وتحويلات نقدية من الحكومة أو غيرها (Veronica & Fiorella Risso, Oct 04 2023) .

وقد أشار تقرير البنك العربي لسنة 2022، إلى الوضع الاقتصادي الذي عرف انخفاضا شديدا خلال الفترة نظرا للمستويات العالية من التضخم، مما دفع بالقطاع المالي إلى التدهور بسبب الانعكاسات السلبية للإمدادات الدولية، وارتفاع المواد الأساسية كمواد الاستهلاك ومنتجات الطاقة على مستوى العالم ككل في ظل تبعات جائحة كوفيد 19 على كافة دول العالم، وعملا على تجاوز هذه الأزمة في البلدان كل بحسب إمكاناته، تسببت الأوضاع والتوترات في قارة أوروبا، في تباطؤ الاقتصاد والنمو في العديد من الدول، ليزيد حجم التضخم مصحوبا بالارتفاع المستمر في أسعار الفائدة تعقيدا للمشكلة، التفاقم الذي دفع إلى خسائر في أسواق الأسهم والسندات العالمية مع بداية 2022 نظرا للتوجهات العالمية نحو تشديد السياسات النقدية.

وقد وفر الصندوق عدة وسائل، من شأنها تحقيق الأهداف الإستراتيجية للفترة الممتدة ما بين 2020-2025، غاية منه لتطوير القطاع المالي كأداة للنمو الاقتصادي والتنمية، من خلال تقديم عدة أنشطة، والتي كانت كفيلة بتحقيق قوة في القطاع المالي والنقدي والمصرفي بالدول العربية، منها تعزيز فرص التمويل والوصول للخدمات المالية، نظرا لمساهمتها في تحقيق التعميق بالقطاعين المالي والمصرفي وبلوغ مرحلة الشمول المالي لتحقيق استقرار اقتصادي ومالي (صندوق النقد العربي، 2023).

3.3. المطلب الثالث: علاقة الشمول المالي بالثقافة المالية والتكنولوجيا المالية.

ما بين الشمول المالي والثقافة المالية علاقة مهمة، انطلاقا من ضرورة فهم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية، كشرط أساسي لتعميمها واستخدامها بشكل أمثل، والاستفادة منها لتعمَّ المنفعة على جميع المستويات، فعادة ما تكون مستويات الشمول المالي مرهونة بمستوى الثقافة المالية، وعليه فلابد من ضرورة التحسيس بأهمية التعليم المالي (إتحاد المصارف العربية، 2020)، فمنذ عام 2011، ومع انطلاق مبادرة قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، كان لزاما تعميمُ طرق زيادة الشمول المالي خاصة في ظل تسارع موجات الرقمنة وتطور التكنولوجيا.

واعتبارا لكون التكنولوجيا المالية من بين العوامل الأكثر أهمية تميز إصدار 2017، بعرض بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة واتصالها بالانترنيت، والدور الذي تؤديه للحد من الأشخاص غير المالكين للحسابات المصرفية من جهة، وتحفيز المالكين للاستغلال الأمثل لها، لكن بالرغم من الأهمية الكبيرة للتكنولوجيا الرقمية، إلا أنها لوحدها غير كافية لزيادة الشمول المالي، فضمان الاستغلال الأمثل للحسابات والاستفادة القصوى من الخدمات المالية الرقمية، يتطلب تطورا في النظام المالي، وتواجد بنية تحتية مادية جيدة، ولوائح تنظيمية واضحة مصحوبة بإجراءات تنظيمية تحمي المتعاملين، بالمستوى الذي يسهل حصول كافة الفئات على التغطية الشاملة خصوصا من الفئات المحرومة، وكذا الفئات التي تعاني من الأمية المالية، فالتكنولوجيا المالية الرقمية تساهم في تخفيض التكاليف واختصار المسافات، مما يشجع الأشخاص على الاندماج في عالم الخدمات المالية والمصرفية ليشكلوا جزءا من الشمول المالي.

3.3.أ. الشمول المالي والثقافة المالية:

على اعتبار الشمول المالي عملية طويلة الأجل، تهدف إلى توفير المعرفة المالية والخدمات المصرفية (M.K., 2018, p. 9)، يَرى المختصون وجوب تلقين التثقيف المالي في المراحل الأولى للتعليم، بهدف ترسيخ المفاهيم المالية، لِمَا له من دور بارز في التحفيز على الابتكار، ولقد تم تعريف التثقيف المالي بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية للتثقيف المالي، بأنه العملية التي يتم وفقها تحسين إدراك المتعاملين

والمستثمرين لطبيعة المنتجات والخدمات المالية المتوفرة، وما يصاحبها من مخاطر محتملة، ومرافقة وإرشاد العميل والتأكد من حصوله على كافة المعلومات والمعطيات، وقد يبلغ الأمر إلى تقديم النُّصح، والحرص على خلق الثقة المتبادلة بين المتعامل والمؤسسة المالية، لتشجيع فرص الإبداع ودعم اتخاذهم للقرارات المالية السليمة، من خلال زيادة مستويات الوعي، كما يشمل التثقيف المالي ضرورة معرفة الهيئات التي يمكن لها تقديم المساعدة في حال الحاجة إليها (شنبي و بن لخضر، 2019، صفحة 114).

لذا فإن العلاقة بين الشمول المالي والثقافة المالية علاقة طردية، فانخفاض مستويات التثقيف المالي عادة ما يكون سببا في تدني مستويات الشمول المالي، ولهذا فإن التعليم المالي يُعد أمرا مهما وضروريا لتسهيل الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها (موسى، 2018، صفحة 56)، فالمعرفة والمهارات المالية تُعزز من فرص تفادي الإفلاس وتراكم الديون، وتعود على الأفراد بتخطيط مالي يضمن مستويات معيشية من الرفاهية، وتحقيق الاكتفاء في إدارة الموارد المالية وسلامة القرارات المتخذة في مواجهة التغيرات الشخصية والاقتصادية.

وعلى العموم فبعد الأزمة المالية لعام 2008، تَجلت علامات نقص التثقيف المالي من خلال مؤشرات عدم الاستقرار المالي، كالديون المتراكمة وقلة المدخرات وسوء التخطيط المالي والاستثماري، ما عجل من ضرورة نشر الوعي والتثقيف والتعليم الماليين، لتجاوز عواقب عدم وجود ثقافة مالية لدى غالبية المتعاملين مع المصارف والمؤسسات المالية، فالأمية المالية للأفراد قد تجعلهم عرضة للاحتيال إما من قبل البنوك، أو المؤسسات المالية، بينما المعرفة المالية تمكنهم من الاستفادة بشكل أقصى من أموالهم (Musa Abdullahi, Sufiyanu Umma, & Salihu, 2023, p. 2).

ويعد الاستقصاء العالمي للثقافة المالية (GLOBAL FINLIT SURVEY S&P)، الذي تقوم به مؤسسة "STANDARD & POOR'S RATINGS SERVICES" للتصنيف الائتماني من أكبر المقاييس العالمية في تحديد محو الأمية المالية، وهو يستخدم في قياس المفاهيم الأربعة التالية: أسعار الفائدة والفائدة المركبة، الحساب، التضخم، وتنويع الاستثمار لتقليص وتنويع المخاطر(بن موسى و قمان، 2019، صفحة 12)، فتبعا للإحصائيات، فإن مستوى الثقافة المالية يرتفع كلما ارتفع مستوى الدخل، وتعدُّ الأردن والمغرب من الرواد في نشر استراتيجيات التعليم والتثقيف المالي، إضافة إلى جهود كل من فلسطين ولبنان، تونس ومصر، التي

صنفت بحسب دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، في صدارة الدول من حيث عدد المستفيدين من مبادرات التعليم المالي، والتي شملت أكثر من مليوني نسمة، لكن تبقى مبادرة الجزائر الأقل بين الدول، حيث تشمل الفئة المستهدفة كلا من النساء والأطفال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذوو الدخل المنخفض وفئة المهاجرين ورواد الأعمال (إتحاد المصارف العربية، 2020، صفحة 6_8)، والجدول التالي، يوضح ترتيب الدول العربية من حيث مؤشر المعرفة المالية ضمن 133 دولة عالميا، وعلى اعتبار المتوسط العالمي 47,5:

الجدول رقم 7: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر المعرفة المالية.

المرتبة عالميا	المرتبة عربيا	الدولة	نسبة المعرفة المالية بين المواطنين	المرتبة عالميا	المرتبة عربيا	الدولة	نسبة المعرفة المالية بين المواطنين
26	01	الإمارات	60,5	81	07	تونس	44,5
39	02	قطر	54,8	89	08	فلسطين	42,6
40	03	السعودية	54,5	90	09	مصر	42,5
44	04	الكويت	52,4	92	10	المغرب	42,5
56	05	البحرين	48,1	97	11	الأردن	41,1
66	06	عمان	47,1	125	12	موريتانيا	29,2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (مؤشر المعرفة العالمي، 2024).

3.3.ب. الشمول المالي والتكنولوجيا المالية:

مرَّت التكنولوجيا المالية بمراحل تطور، أولها عن حلول الدفع والإقراض، وثانيها عن إدخال التحويلات المالية الدولية والتأمين، وإدارة الثروات والاستثمارات، حيِّزَ الرقمنة المالية، أما المرحلة التي تلت ما سبق هي تكنولوجيا البلوكشين (Block Chain)، كدفتر رقمي لا مركزي، حيث تم الاعتماد عليها في بداية الأمر كبنية تحتية لدعم تداول الأصول المشفرة (Cryptoassets) كعملة البتكوين، إلا أن التقنية تعددت استخداماتها في قطاع الخدمات المالية (وليد سمير و محمود محمد، 2021، صفحة 77).

فبالإضافة إلى تعدد مساعي قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، منذ تأسيسها لزيادة الشمول في أنحاء العالم، كانت طبعة سنة 2017 أول مبادرة لطرح بيانات عن ملكية الهاتف المحمول وإمكانيات الوصول إلى الانترنيت، بهدف تقليص الفجوة بين مالكي الحسابات عن غيرهم، وتحفيز المالكين لزيادة نسب الاستخدام، ومنذ ذلك ارتبط اتساع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتطور مستويات الشمول المالي، فالتقنيات المالية الجديدة (Fin Tech)، تعتبر من المحددات الرئيسية للشمول المالي في 140 دولة حول العالم (Muntasir, Rizwan, Raad, Chamaiporn, Witchulada, & Rafael, 2023, p. 4)، وهي بشكل أساسي دمج التكنولوجيا في النظام المالي، وتجسيده حقيقة على أرض الواقع (حمدي، 2020، صفحة 173).

وتوالت الابتكارات المالية في هذا المجال، ومن أبرزها التطور في البيانات الضخمة (BIG DATA)، دفتر الحسابات الرقمية الموزع (Distributed Ledger Technology)، التشفير (Cryptography) (توات، 2021، صفحة 4)، فامتلاك هاتف محمول يُفتح على إثره حساب مالي، وصولا إلى خدمة الانترنيت كتقنية تساعد في الكثير من الأحيان على التغلب على معوقات يتلقاها الأفراد في بلوغ حساباتهم على مستوى البنوك، كُلها مؤهلات للتكنولوجيا الرقمية على زيادة قدرة تحمل الأفراد لتكاليف فتح حسابات، ولتكاليف الخدمات المالية التي تصاحبها، والملاحظ أن الفارق في إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية بكافة الوسائل، يميل في الكثير من الأحيان إلى التعاظم عند فئة النساء والبالغين من الفقراء وللفئة الأقل تعليما، إضافة إلى الفئات المحرومة (Asli D.-k. , Leora, Dorothe, Saniya, & Jake, 2020, p. 04).

والتكنولوجيا الرقمية لم تكن ولن تكون كافية لوحدها لزيادة الشمول المالي، فمن الضروري توفر نظام مدفوعات متطور، وبنية تحتية مالية تمتاز بالجودة، إضافة إلى قوانين تنظيمية وضمانات لحماية وإرشاد المستهلك، وبالخصوص فئة المبتدئين والفئة المحرومة من نساء وفقراء، واللذين يعانون من نقص في مهارات القراءة والكتابة والعمليات الحسابية، بهذه الطريقة يمكن أن تساعد التكنولوجيا المالية البالغين في تخطي حاجز الوصول إلى البنوك والاستفادة من الخدمات المالية، وتغنيهم عن السفر لمسافات طويلة، كما أنها تساهم في خفض التكاليف (Asli D.-k. , Leora, Dorothe, Saniya, & Jake, 2020, p. 03)، ولتقوم بتعزيز دورها في تحقيق الشمول المالي والنهوض بالقطاع المصرفي، عمدت إلى توسيع نطاق التغطية، رقمنة معلومات العملاء من خلال بصمة الهوية أو االهوية الرقمية، السلامة التجارية (توات، 2021، صفحة 5).

ونتيجة للتكنولوجيا الرقمية تمكن 52% من البالغين أو 76% من أصحاب الحسابات، من إجراء وتلقي دفعات رقمية ولو لمرة واحدة سنة 2019 على مستوى العالم، بينما بلغت النسبة 91% من البالغين و97% من مالكي الحسابات في الاقتصاديات المرتفعة الدخل، وبلغت 44% و70% على التوالي في الاقتصاديات النامية.

ويمكن القول أن الهواتف المحمولة والانترنيت يساهمان بشكل واضح، في دعم وتحفيز العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية والشمول، وتعدّ من بين الحلول الواعدة لتوفير الخدمات المالية مستقبلا، حيث قدرت العائدات المصرفية وفقا للبنك الدولي حوالي 380 مليار دولار أمريكي لعام 2020، وحتى تعمّ الفائدة على جميع الأطراف من مقدمي الخدمات المالية ومستخدميها، فمن الضروري طرح الخدمات بشكل أكثر أمانا وملائمة للأفراد، حتى يتسنى لهم العزوف عن الاستخدام النقدي في تسوية الانشغالات المالية الاعتيادية من فواتير وغيرها.

وخلال الأشغال المنظمة لسنة 2022 لصندوق النقد العربي، تم التحسيس بضرورة البيئة الداعمة لشمول الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز الوصول للحسابات الرقمية مع مراعاة متطلبات حماية المستهلك، ومناقشة دور حماية البيانات والخصوصية في منظومة الخدمات المالية الرقمية (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 35).

ونال مجال التحويلات نصيب في العلاقة بين الشمول المالي والتكنولوجيا المالية، باعتبارها من بين أبرز الخدمات المالية المقدمة، باستفادتها من تقنيات التكنولوجيا المالية، حيث بات من الممكن التحويل الفوري والآني

للمبالغ عبر الحدود، بتكاليف منخفضة مقارنة بالطرق التقليدية، ما ساهم وبشكل كبير في زيادة أحجامها العالمية، بنحو 500 مليار دولار سنويا، كما تُعزز استخدام القنوات الرسمية نظرا لانخفاض تكاليف التحويلات واكتسابها لميزة تنافسية أمام شركات العملات المشفرة، التي تستخدم خدمات الدفع الالكتروني (وليد سمير و محمود محمد، 2021، صفحة 78).

وعن فاعلية البنوك في ظل تعزيز مساعي نشر الثقافة المالية، وتجسيد دور التكنولوجيا المالية التي تبنتها المؤسسات المالية بمختلف أنواعها لدعم القطاع المالي، وتعزيز الشمول المالي في العديد من البلدان، نتطرق إلى البعض منها كنماذج دولية:

الجدول رقم 8: المساهمات التي قدمتها البنوك في ظل الشمول المالي.

المؤسسة البنكية	الوسيلة	الهدف
(Access Bank)	إطلاق منتج جديد عبر الوصول الرقمي	تعزيز الشمول المالي
(AIB) البنوك الأيرلندية المتحالفة	إنشاء برنامج لكافة الفئات الضعيفة	دعم الوصول والمرونة
(Banco Pichincha)	استهداف المشاريع المتناهية الصغر	الائتمان وتطوير المحفظات المالية
(BMO) بنك مونتريال	استهدف فئة النساء	دعم المشاريع النسوية
(Banco Bradesco)	الترويج الإلكتروني للمشاريع الصغيرة	دورات تدريبية للأفراد
مجموعة (Standard Bank Group)	الجهود المشتركة بين القطاعين العام والخاص	الترويج للشمول المالي
بنك (Westpac)	إتاحة الفرص للوصول إليه	خطة لتعزيز الشمول
بنك (NatWest)	برامج تعليمية للشباب واليافعين والأطفال	التثقيف المالي

المصدر: اعتمادا على (Lee, Maria Eugenia, Laxmi, johanna, & Billinge, 2021, p. 30_31).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، غياب التجارب أو المبادرات العربية، كدليل قاطع على ضعف المنظومة المالية والمصرفية فيها، إضافة إلى النقص في الخبرات والمشاريع التي يمكن أن تنهض بالقطاع المصرفي وتزيد من تعزيز الشمول المالي.

3.3.ج. الشمول المالي والصحة المالية:

إذا توفر الشمول المالي والصحة المالية مع بعضهما فإنهما يعدان حجرا أساسا لخلق تنمية دولية، لكونهما يمَكِّنان الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية بمرونة أكبر وبقدر من التشجيع على ريادة الأعمال، وتمكين البنوك من تنويع قاعدة العملاء والخدمات أو المنتجات، بشكل يحسن من علاماتها التجارية وسمعتها في الأوساط المالية، فالصحة المالية الجيدة تُتيح جودة الحياة للأفراد وتمكنهم من تغطية نفقاتهم بأريحية، وتساعدهم على تخطي الأزمات وتجنب المخاطر، حيث يمكننا اختصار اجتماع الشمول المالي والصحة المالية الجيدان في التخطيط المالي الناجح.

فمن خلال الدليل التوجيهي لمجموعة العمل للموقعين على مبادئ الصيرفة المسؤولة، والأمانة العامة لمبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبدعم من **Lee Smith** المستشارة العالمية في الشمول الاجتماعي والرقمي (Lee, Maria Eugenia, Laxmi, johanna, & Billinge, 2021)، يصبح في إمكان البنوك توحيد مساعي خططها مع أهداف التنمية المستدامة، من حيث القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة، ولاسيما خلق المساواة بين الجنسين، والعمل على تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تشجيع الصناعة المالية والابتكار.

يسعي الشمول المالي" لعدم ترك أي شخص خَلف الركب"[6] عبر حصول الجميع من أفراد ومؤسسات مهما كانت متناهية في الصغر على فرص الوصول إلى: المنتجات والخدمات المالية والمصرفية من حسابات بنكية

[6] من بين المجموعات التي تطرقنا للحديث عنها والتي تتعرض لعدم المساواة: العمالة المهاجرة والوافدة، العملاء ذووا الدخل المنخفض، الأفراد في حالة تنقل دائم أي ليس لهم عنوان مستقر، سكان المناطق الريفية التي لا تتوفر على الخدمات المالية، العملاء من الأقليات العرقية والجنسية من النساء، الأفراد من فئة ذوي الهمم وكبار السن،اللاجئين، أصحاب المشاريع المتناهية الصغر ومحدودي الفرص للوصول للائتمان، البطالين (Lee, Maria Eugenia, Laxmi, johanna, & Billinge, 2021, p. 29).

ومعاملات، مدفوعات وحسابات توفير وائتمان وكافة أشكال الخدمات الرقمية، بالإضافة إلى خدمة التأمين عبر مختلف القنوات التي يسهل الوصول إليها مثل أجهزة الصراف الآلي وعبر الانترنيت أو الهواتف النقالة وغيرها، بشكل يقلل من التكاليف ويزيد من فعاليتها وتلبي كافة الاحتياجات على نحو مستمر.

فالصحة المالية هي الصيغة التي يعبر بها عن الرفاه المالي، فيتمكن الفرد من التخطيط المالي لحاضره ومستقبله بثقة عالية، تكفي لتغطية الاحتياجات اليومية وتقاوم الصدمات والمخاطر المالية الممكنة الحدوث، وتجعله يرسم أهدافا مستقبلية بكل أريحية وتحكم في الوضع المالي الراهن أو المستقبلي (Lee, Maria Eugenia, Laxmi, johanna, & Billinge, 2021, p. 7).

الشكل رقم 9: الشمول المالي والصحة المالية.

المصدر: اعتمادا على (Lee, Maria Eugenia, Laxmi, johanna, & Billinge, 2021).

4.3. المطلب الرابع: العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

في ظل المبادرات التي أقدم عليها صندوق النقد العربي سنة 2022، نظم الصندوق اجتماعين لمتطلبات تطبيق التمويل المسؤول وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومدى تأثيرها على الشمول والاستقرار الماليين، تضمَّنا أهم تداعيات أزمة مرحلة الوباء بفيروس كورونا، وتدابير الاستعداد لسحب الدعم لمرحلة ما بعد الوباء، كما تم مناقشة ضرورة بناء السلامة والصحة المالية لتطوير قطاع مالي مرن ومستقر، ولمزيد من الوضوح، فحديثنا عن العلاقة القائمة بين الشمول المالي والمصطلحات المشابهة له من الاستقرار المالي والنزاهة المالية وحماية المستهلك، التي ثبتت في العديد من الدراسات، نظرا لتقارب المجالات وتقاطعها في كثير من النقاط للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، تُمكننا من التطرق لكل عنصر منها لتبيان العلاقة بينها وبين الشمول المالي في ما يلي:

4.3.أ.الشمول المالي والاستقرار المالي:

في هذا السياق أكد صندوق النقد العربي في 2022، خلال الاجتماعين على مناقشة المستهلك المالي ودوره في الاستقرار المالي، من خلال تعزيز الشمول المالي، ونسق الصندوق بالاشتراك مع البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية واتحادات المصارف في البلدان العربية فعاليات اليوم العربي للشمول المالي يوم 27 أفريل 2022، حاملا شعار "أهمية المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمصرفية في تعزيز الشمول المالي"، كل ما يتعلق بالتمويل ودور المصارف والمؤسسات المالية في توجيه أصحاب الأعمال نحو مشاريع استثمارية مستدامة، وأهمية إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 30)، لأن تكافؤ فرص وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، يزيد من المساواة في فرص حصولهم على أسباب القوة الاقتصادية، والمقدرة على خلق المشاريع المنتجة، مما يحرك العجلة الاقتصادية، ويزيد من المستوى الاجتماعي، من خلال زيادة في الدخل والاستهلاك والصحة والتعليم، والتأمين.

لذا تميز الشمول المالي بأهمية بالغة، خصوصا اتجاه الدول النامية، لما يحمله من أثر بليغ في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي، ومساهمته في تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر، حيث أصبح من

الضروري تمكن الأفراد من استعمال الأجهزة من هاتف وكمبيوتر والصراف الآلي واللوائح الذكية، لتعميم فائدة الشمول على زيادة مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما وثقه تقرير التنمية المالية العالمية للبنك الدولي لسنة 2014، على انضمام أكثر من ثلثي الوكالات التنظيمية والإشرافية حول تشجيع الشمول المالي.

فالاستقرار المالي، هو قدرة النظام المالي على إنجاح التوازن في العلاقة بين المتغيرات الثلاثة، فعالية العمليات الاقتصادية، تخصيص الموارد، وإدارة المخاطر المتوقع حدوثها والتي حدثت فعليا، وفقا لآليات التصحيح الذاتي، بشكل يحافظ على استقرار المؤسسات الاقتصادية والأسواق المالية، وبشكل عام ضبط الاستقرار في البنية المالية التحتية (Boulenfad & Hacini, 2021, p. 739)، وعلى هذا الأساس، فإن العلاقة بين الشمول والاستقرار المالي علاقة ترابطية، يقدم فيها كل طرف الدعم للطرف المقابل، وغالبا ما يكون السبب في عدم الاستقرار المالي راجع لحدوث أزمات مالية، تنتج عن الخلل المتواجد في الاستراتيجيات المنتهجة في القطاعات المصرفية.

فبحسب تقرير صندوق النقد العربي نسخة 2015، فإن شمولية القطاع المالي في أي بلد يتحدد وفقا لاستقرار قاعدة الودائع وتنوعها، فقد تم إثبات العلاقة بين نسبة الزيادة المقدرة ب 10% من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمات الودائع المصرفية، والحد من معدلات سحب الودائع بمعدل يتراوح بين 3% إلى 8%، وعليه تظهر مدى قوة القطاع المصرفي والاقتصادي عموما خلال الأزمات المالية تبعا لسلوكيات المتعاملين.

حيث نجد أن فئة الدخل المنخفض، يميلون إل الحفاظ على الودائع، والتي تمثل مصدر مستقر للتمويل في حال استنفاذ مصادر التمويل الأخرى أو صعوبة الحصول عليها، بينما يخلق سحب الودائع من البنوك من قبل الفئة المرتفعة الدخل أو كبار المتعاملين تأثيرا سلبيا على مصادر السيولة للقطاع المصرفي، والحل يكمن في ضرورة تنويع الودائع واستهداف فئات أكبر من المتعاملين، إضافة إلى التوجه نحو منح الائتمان في المشاريع الصغيرة، مما يقلل من تراكم الخسائر وتقليل المخاطر المرتبطة بذلك، ويؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى النظام المالي العالمي (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 7).

وفي دراسة ل (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019) عن دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في العالم العربي، خلصت إلى ضرورة دعم الاستراتيجيات الفعالة لدعم وتعزيز الشمول المالي، لكونه لا يزال يعاني من تراجع في المستويات مقارنة مع دول أخرى في العالم، لأن الحرص على تحقيق أهداف "I-SIP" على أرض الواقع عملي ومتكامل بالنظر إلى تجارب العديد من الدول، فقط يطلب من كل دولة العمل على نقاط القوة لديها لفهم وتحقيق التوازن تبعا لما توفر لديها من ظروف محيطة، ووضع التعاريف الخاصة بها لكل من الأهداف الأربعة، وفقا للحالة الاقتصادية والمالية والاجتماعية لها.

فمن الواضح صعوبة تحقيق الشمول المالي من دون توفر الاستقرار المالي على مستوى النظام المالي لأي دولة كانت، وهو ما أشار إليه صندوق النقد العربي في تقريره السنوي لعام 2015، وهو الأمر الذي دفع الجهات الرقابية المختصة إلى النظر في العلاقة بين الشمول كهدف استراتيجي وجملة الأهداف من استقرار مالي، ونزاهة مالية، وحماية المستهلك، واعتبرت محاولة تحقيق الارتباط بين هذه الأهداف وتحصيل أكبر قدر من الترابط وأقله عند المفاضلة، وهو ما عرف بالإطار المتكامل للشمول المالي أو "نظرية I-SIP " (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 2)، ومن الأصعب الوصول إلى استقرار مالي في ظل نظام يحتوي على العديد من الشرائح المستبعدة ماليا، فالاستبعاد يعتبر من المخاطر التي تواجه الحكومات في ظل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو الأمر الذي يستدعي التركيز على دراسة العلاقة التي تجمع بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية (نغم و أحمد نوري، 2020، صفحة 22).

4.3.ب. الشمول المالي والنزاهة المالية:

في سياق الحديث عن العلاقة بين الشمول المالي والنزاهة المالية، فإنه ومن بين أهم العناصر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن المرونة مطلوبة في هذه العلاقة، لتفادي تهميش ضعيفي الدخل بسبب عدم اكتمال بياناتهم مما يتسبب في توجههم نحو القطاع غير الرسمي، لتتكرر الحلقة في محاربة المعوقات التي تؤدي إلى صعوبة تتبع حركة الأموال (بهوري، 2019، صفحة 167)، فعموما انعدام النزاهة المالية غالبا ما نجده من بين أبسباب الاستبعاد المالي في أوساط الفقراء وفي البلدان الفقيرة، ومن أهم انعكاساته نقص التمويل

للمشاريع التجارية أو توسيع الأنشطة التشغيلية، مما سيؤدي إلى سوء التخصيص لرأس المال وتشويه هيكل الاختيار المهني وتدني مستويات الأجور (Timothy, Konrad, & Maitreesh, 2018, p. 1).

4.3.ج. الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك:

في خضم العلاقات السابق طرحها، نجد أن المستهلك هو محور العلاقات كلها، فقط يتطلب العمل على التثقيف المالي لضم متعاملين جدد إلى السوق، مدركين لواجباتهم وحقوقهم عبر الإفصاح عن المعلومات في الوقت المطلوب، خلال المراحل القبلية والآنية والبَعديَة للإبرام، مع ضرورة التعاون بين البنوك المركزية والجهات الرقابية في القطاعين العام والخاص، لتجسيد منظومة متكاملة قابلة للتطور، خدمة للصالح العام للمستهلك (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 15)، لأن الفجوة تتسع كلما زاد تعقيد الخدمات المطروحة مقابل مستهلكين معدومي الخبرة، مما يمكن فئة من المؤسسات المالية المستغلة تعظيم أرباحها على حساب المستهلكين اللذين أصبحوا عرضة للاستغلال وتراكم الديون عليهم، تراكم هذه النتائج ما هو إلا نتاج لعدم توفر سياسات التحكم والرقابة على الأسواق المالية، وغياب الحماية المالية للمستهلك التي ناشدت بها المبادئ العامة لتحقيق الشمول المالي، والتي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

تعميم العدل والمساواة: على مقدمي الخدمات والوسطاء الماليين الحرص على تقديم المعاملات بشكل عادل وبسيط وخال من أي تضليل، وعدم ممارسة الضغوط والتلاعب بالمستهلكين كافة دون تمييز.

– **الإفصاح:** إيضاح كل المعلومات المتعلقة بالخدمة وبتكاليفها والعائد المنتظر منها بشكل شفاف ولغة سهلة.

– **الإنصاف:** تخصيص مجال لاستقبال الشكاوى وضمان وصولها للجهات الوصية، مع ضرورة أخذها بعين الاعتبار، من خلال وضع مسؤولية حل النزاعات على عاتق مقدمي الخدمات المالية، ولتعزيز الثقة في التعاملات بين الطرفين إحلال نظام رقابي مستقل.

– **التثقيف المالي:** يتعين على الهيئات الحكومية والجمعيات الاستهلاكية نشر الوعي والتثقيف المالي في الأوساط المجتمعية حفظا للحقوق وإدراكا للواجبات.

– **تقديم المشورة الائتمانية:** إن تلقي المشورة الائتمانية يخفف من حدة الديون الائتمانية، وتقديم المساعدة لإدارة الموارد، وقد تصل في بعض الأحيان إلى التفاوض مع الدائنين كمحاولة للتخفيف من أسعار الفائدة وتمديد فترات السداد لصالح المستهلكين (بهوري، 2019، صفحة 168).

4.3.د. الشمول المالي والنمو الاقتصادي:

تظهر الانعكاسات تبعا للعلاقة القائمة بين الشمول والنمو الاقتصادي، من خلال إسهامه في تقديم الخدمات بأقل التكاليف، يساعد على تحسين المستوى المعيشي، كتقديم الائتمان للفئات المنخفضة الدخل، خصوصا في المناطق الريفية، يدعم الزيادة في الإنتاج وتحسين مستوى الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي، كما أن لإسهام الودائع ومنتجات التأمين القدرة على خلق المدخرات والولوج إلى الأسواق المالية، الأمر الذي يُمكّن المؤسسات المالية والمصرفية من بلوغ كفاءة التخصيص والاستغلال الأمثل، لمثل هذه المدخرات في المشاريع الاستثمارية المنتجة، وبعبارة أخرى زيادة مستويات الاستثمار وخلق فرص عمالة وإنتاج أكبر، يعمل على تحسين توزيع المداخيل وتحقيق نمو اقتصادي في البلد المتلقي (صفاء، 2022، صفحة 383).

لا سيما وأن التمويل المالي يعد المفتاح الأساسي لكل ما سبق، ونقص الخدمات المالية سيعود بالأثر السلبي على النمو الاقتصادي، ويتسبب في تباطئه، والفضل في تدارك هذه السلبيات يعود للفرص المتاحة من قبل التقنيات التكنولوجية في جعل الخدمات المالية متاحة للأفراد اللذين لا يمتلكون حسابات بنكية، خصوصا في البلدان النامية (Maria Elena & Almendra, 2014, p. 8).

ويرجح العديد من الباحثين تراجع تأثير دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي، تبعا للعديد من العوامل كجودة المؤسسات، فما تم تأكيده من أن ضعف المؤسسات القانونية يؤثر بشكل سلبي على مقدار استفادة الدول بشكل فعال من سياسات الشمول المالي، تم إثباته في عدة أبحاث ودراسات، وتم الاعتراف بذلك على مستوى الهيئات الحاكمة، والاتفاق على أن الشمول المالي والنمو الاقتصادي، هما وجهان لعملة واحدة، إلا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين الدول التي لا تزال تعاني من ضعف في مستويات الشمول المالي، وتعد من بين الدول الأدنى في ذلك عالميا، بما يقارب 40% ممن لا يملكون حسابات مصرفية، لذا فإن نتائج دراسة

هذه المنطقة تؤكد على عدم تأثير الشمول المالي في النمو الاقتصادي، بالإضافة للتأثير السلبي للجودة المؤسساتية على الشمول المالي، مما يستلزم تحسين بيئة الأعمال وتطوير المؤسسات من ناحية الأطر التنظيمية والقانونية الشفافة (Boukhatem & Ben Moussa, 2023).

4.3.هـ. الشمول المالي والتنمية المستدامة:

يهدف الشمول المالي إلى زيادة الوعي المالي لدى الحكومات ومجتمعاتها، في إطار تجسيد البرنامج المسطر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للعام 2030، كم يعد الشمول المالي عاملا حاسما في التنمية المالية للبلدان، ومن خلاله تصبح فرص التعليم والصحة ومشاريع الأعمال في المتناول، وعليه يحقق نوعا من المساواة الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن الفئات الصغيرة للولوج لعالم الاقتصاد (قاسي و مزيان، 2022، صفحة 603).

فمساعي الشمول المالي لتحسين ظروف الأفراد المالية والرفع من مستويات المعيشة لذوي المداخيل المحدودة، وخلق فرص استثمارية ومشاريع مصغرة لفائدة العائلات، أهداف بعيدة المنال في ظل ضعف التنمية المالية، لأن التنمية المالية في حد ذاتها من الدعائم الضرورية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي والسياسي، والشمول المالي أيضا يسمح بتحسين كفاءة الوساطة المالية بين الودائع والاستثمارات، إضافة للدعم الذي يخصصه للقطاع المالي الرسمي مقابل نقيضه، ما يزيد من فاعلية السياسة النقدية وما تحويه من تنوع محافظ الأصول والمخاطر على حد سواء.

هذه المساعي التي يعمل الشمول المالي على تحقيقها، تؤدي إلى تغير في بنية النظام المالي، من حيث الكفاءة ومن حيث المنتجات والمعاملات التي يتم طرحها في الأسواق، فيتم خلق تنوع في الفئة المتلقية للخدمات والمنتجات، واستحداث مؤسسات وطرق جديدة في استغلالها وتجنب المخاطر الناشئة عنها (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 5)، ليتلخص كل ما سبق في الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة من ضرورة تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للبلدان، مع الحرص على تحقيق العمالة الكاملة المنتجة، في ظل وفرة فرص العمل اللائقة لجميع أفراد المجتمع (Boukhatem & Ben Moussa, 2023, p. 2).

خلاصة الفصل الثاني:

من المضامين العامة للشمول المالي، توفير وتقديم الخدمات بشكل مريح وآمن للمتعاملين بكل مستويات دخلهم ومهما كان جنسهم أو سنهم، وفي الأوقات المطلوبة والتكاليف المقدور عليها، حتى يتسنى للجميع توفير الرفاه والتواصل مع المؤسسات المالية والمصرفية بدون أي حرج، والقدرة على اتخاذ القرارات الصائبة بين الانخراط، أو الاختيار ما بين الخدمات والمنتجات المقدمة من تأمين وائتمان وادخار وغيره، ليصل الأفراد إلى باب الاستثمارات والأعمال التجارية والمشاريع المصغرة، وتمكنهم من مواجهة وتجاوز الأزمات، ولأهميته المتزايدة فإن العمال من أكثر الفئات المستفيدة فعليا من الشمول المالي، نظرا لمدى تأثيره في خلق فرص العمل .(Timothy, Konrad, & Maitreesh, 2018, p. 3)

وقد كان من بين الأهداف التي سطرتها البلدان بخصوص الاستراتيجيات الشاملة للشمول المالي، ترسيخ ضرورة تعزيز وصول واستخدام جميع الفئات للخدمات المالية، في ظل سعي الجهات المشتركة والحرص على توحيد كافة الجهود في هذا الخصوص، لبناء جيل مثقف وواعي ماليا بإمكانه المساهمة في تحقيق ظروف اجتماعية واقتصادية أفضل، لبلوغ مستويات من الاستقرار المالي والاجتماعي، بالإضافة إلى العمل على نشر الوعي والتكفل بالضمان الجيد لحماية حقوق المتعاملين، عبر السياسات واللوائح التنظيمية، وتقديم المؤسسات المالية ومختلف فروعها للمتعاملين الحاليين والمحتملين، بما يتوجب عليهم من مهام وما يتمتعون به من حقوق.

ومع التطور في مجال الرقمنة والتكنولوجيا المالية، التي مكنت من إعادة رسم المشهد المالي، لتقريب المجتمعات من الخدمات المالية والمصرفية، بأقل التكاليف وأبسط الوسائل والطرق، وتمكينهم من إدارة أموالهم دون مخاطر، بشكل يوسع من إدراكهم للخدمات المقدمة ويضمن حقهم في الكرامة والحماية، أصبحت إمكانية تطبيق الشمول المالي في متناول كافة الشعوب، ومدخلا للمستقبل الواعد لأفرادها.

الفصل الثالث:

التحويلات المالية والشمول المالي في الدول العربية

- تمهيد:

تتواجد مجموعة من العوامل التي لها تأثير على اقتصاديات الدول، وبالتالي هناك احتمال كبير أن تتعطل أنظمة إدارة الإنتاج والاستهلاك وسلاسل التوريد بسببها، لتشمل جملة الاضطرابات المحلية والعالمية، كالأوبئة مثل وباء (COVID 19 وSARS)، والركود اقتصادي، والحروب الممتدة مثل الحرب بين أوكرانيا وروسيا، والحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، والصراع في أثيوبيا، مما يدفع بالقطاع المصرفي إلى العزوف عن توفير التمويل للإنتاج، ويزيد من التكاليف التشغيلية للبنك، بينما ينخفض دخل الفوائد والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ما يزيد من احتمالية تراجع عمق السوق المالية وإمكانية الوصول إليها وكفاءتها، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الوضع بخصوص القطاع المالي، هذا الأخير الذي غالبا ما يكون تعزيزه سبيلا مهما إلى التخفيف من أزمة البطالة في أي بلد (Uttam, Nishat, Mohammad, & Meher, 2023)، والتي تُعد أحد أهمّ أسباب الهجرة الاقتصادية وتوجُّه العمّال نحو الخارج.

وغالبا ما تساهم العولمة المتزايدة بشكل فعّال في زيادة معدل تكامل الاقتصاد العالمي، ليتحقق بذلك عدة أشكال للتدفقات المالية، على مستوى التجارة السلعية والخدماتية، إضافة إلى حركة الأشخاص وانتقال التكنولوجيا عبر مختلف أرجاء العالم، وعلى اعتبار موضوع البحث عن العلاقة بين تحويلات العمّال ومدى تحقيق الشّمول المالي، كأحد أبرز عناصر خطط التنمية المستدامة لعام 2030، والتي من ضمنها أيضا الاعتراف بكون الهجرة محركا أساسيا للتنمية المستدامة لكل من المهاجرين وبلدانهم الأصلية، ومن ضمن الخطوط العريضة لتلك الخطط، تسهيل هجرة الراغبين وتمكينهم من تحويل أموالهم بأقل التكاليف، نظرا للفوائد التي يحملونها معهم من مهارات، وتنوع ثقافي وخلق استثمارات وإبداع في مجالات عملهم (Amaka, Chris, & Machi, 2023).

1. المبحث الأول: العلاقة بين التحويلات المالية والشمول المالي وآثارها.

إنّ الآثار غير المتكافئة للتحويلات المالية والتقدم المالي على الشمول المالي، موضوع شغل مجموعة متنامية من الباحثين، ويعود ذلك إلى أن غالبية العلاقات الاقتصادية في العالم الحقيقي، تبدو وكأنّ لها خصائص غير خطية، وقد لا يكون معدل الشمول المالي ذو ارتباط بشكل مباشر بالتغيرات في التحويلات المالية والتقدم المالي، الذي يُعدُّ وكيلا للتنمية المالية، بحيث يصبح كل نشاط مالي داعما للقطاع المالي، وبنسبة إنتاجية أكبر تقضي على الركود، وتُحسّن من الهيكل المالي عن طريق الابتكار والتنويع، فغالبا ما يتم الإشارة إلى التقدم في النظام المالي لبلد ما باسم ""الدورة الدموية للاقتصاد""، ويصبح في هذه الحالة مرتبطا بما ينجم عن أثر التحويلات على القطاع المالي.

وانطلاقا من الغموض في العلاقة التي تربط التحويلات المالية للعمال في الخارج، مع الشمول المالي للدول المتلقية لهذه الأخيرة، يمكن تقييم الأثر الناجم عن العلاقة، والحكم على طبيعته بين الإيجاب والسلب، ومدى إمكانية اجتماع الأثرين معا، من خلال التحليل الآتي، والذي يتضمن في طياته فحوى العلاقة بين المتغيرين، تعمقا فيها عبر التطرق إلى القطاع المصرفي كهمزة وصلٍ بينهما.

1.1. المطلب الأول: القطاع المصرفي والشمول المالي.

في العصر الحالي بات الشمول المالي من الاهتمامات الأساسية للبنوك المركزية، والتي تتكفل بوضع القواعد والآليات والأطر التنظيمية المناسبة، بهدف تحسين الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، مع تعزيز دعم البيئة الملائمة لتعزيز الشمول المالي (Boukhatem & Ben Moussa, 2023)، وعلى اعتبار امتلاك الحساب المصرفي نقطة الانطلاق نحو الشمول، تبقى مرحلة الاستفادة من هذا الحساب بشكل كامل، مرهونة بمستوى الأمان والملاءمة، ويمكن للبنوك أن تقدم قيمة مشتركة لأصحاب العلاقة المختلفين، من خلال تطوير المنتجات والخدمات المقدمة، وتوسيع قاعدة العملاء من خلال كسب ولائهم، نظيرا للاحتياجات التي تمت تلبيتها، خصوصا في ظل تحسين نماذج أعمالها (Lee, Maria Eugenia, Laxmi, johanna, & Billinge, 2021, p. 6).

ومن خلال البيانات المقدمة في قاعدة البيانات للشمول المالي، فإنها تُظهر تقدما واضحا في استمرار نمو الحسابات المالية لنحو 1.2 مليار بالغ، على مستوى العالم في المؤسسات المالية، أو من خلال حسابات عبر الهاتف المحمول خلال الفترة بين 2011 و2017، حيث تم تسجيل نسبة 51% من البالغين الذين لديهم حسابات مالية لعام 2011، لترتفع النسبة إلى نحو 62% خلال عام 2014، ثم لتبلغ حولي 62% في عام 2017، في حين بلغت الإحصائيات في الدول ذات الدخل المرتفع حوالي 94% من مالكي الحسابات البالغين، كنسبةٍ قابلها 63% في الاقتصاديات النامية.

وتختلف توجهات مالكي الحسابات وميولهم، بين امتلاكها في أحد البنوك أو في مؤسسات التمويل الصغيرة، أو في غيرها من المؤسسات المالية المنظمة، إضافة إلى امتلاك الحسابات المالية عبر الهاتف، حيث تعد هذه الوجهة الأكثر انتشاراً في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية، إذ قدرت بما يعادل 10% من نسبة المالكين لسنة 2014 (Asli D.-k. , Leora, Dorothe, Saniya, & Jake, 2020, p. 2).

أمَّا من لا يزالون بلا حسابات مصرفية، فقد قدّروا بنحو 1,7 مليار سنة 2017، بحسب ما جاء في دراسة (Asli, Leora, Dorothe, Saniya, & Jake, 2018, p. 4)، أي أنهم لم يحصلوا على أيٍّ من الحسابات المالية في المؤسسات، ولا في شركات تقديم الخدمات المالية، فالأغلبية منهم ينتمون إلى دول العالم الثالث، إذا ما قورنوا بدول العالم المتقدم، إذ أن غالبية البالغين فيه يمتلكون حسابات مالية نشطة، فيما تمثل نسبة النساء ممن لا يزالون بلا حسابات حوالي 56%، وتقلّ نسبهم بين فئات القوى العاملة، إلا أن تزايد نسب البطالة داخل مجتمعات العالم النامي، يفسر تزايد الأفراد غير المالكين للحسابات المالية، نظرا لانعدام الحاجة إليها، فعدم امتلاكهم لمداخيل يعدمُ حاجتهم للحسابات المالية، ويبقى البعض في غناً عنها نظرا لنقص الثقة أو انعدامها في المؤسسات المالية وفي مختلف إجراءاتها، في حين تجدر الإشارة إلى خمول العديد من الحسابات المالية، نظراً لعدم قيام مالكيها بأي من عمليات الدفع أو السحب، إما بشكل رقمي أو بآخر، وتنتشر هذه العمليات بشكل ملحوظ في بلدان جنوب أسيا (Asli, Leora, Dorothe, Saniya, & Jake, 2018).

وتستمر الفجوة في امتلاك الحسابات بين الأغنياء والفقراء وكذا بين الجنسين، كدليلٍ على استمرار عدم المساواة في ملكية الحسابات المالية، حيث تعد الأرجنتين من بين بلدان العالم التي تخطت سقف التوقعات، بعد

أن حققت نجاحاً فائق النظير في إطار زيادة عدد الحسابات المصرفية، والذي بلغت نسيتها أكثر من 100%، وبذلك تعد من بين 25 بلدا ممّن حققوا أكبر نمو في مجال الشمول المالي في العقد الماضي، تبعا لإحصائيات قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، التابعة للبنك الدولي في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021، حيث تم من خلال هذه الزيادة تقليص حجم الفجوة بين الجنسين، فيما يخص امتلاك الحسابات المصرفية، وأصبح الفرق بذلك بأربعة نقاطٍ مئوية لصالح فئة النساء، بعد أن عرفت هذه الأخيرة نمواً أكبر جراء أزمة كورونا، واستمر نمو استخدام الحسابات لديها في الزّيادة.

وقد اعتُبرت دولة الأرجنتين نموذجاً يُقتدي به في مجال تحقيق الشمول المالي، نظراً لامتلاكها أكبر عدد من شركات التكنولوجيا المالية بعد البرازيل وكولومبيا، فنظام الدفع البيني والفوري لديها، قد ساهم في تسهيل العمليات في الحياة اليومية للأفراد كالدفع الفوري، نتاجا لزيادته في القدرة على الاتصال بشبكات الانترنيت وتسريعه بنسبة 93.5% من الحجم الإجمالي للسكان، كما عزّز من مرونة اللوائح، كاعتماد البطاقات البيومترية بنسبة 98%، وزيادة إمكانية تنزيلها على الهاتف الجوال (Veronica & Fiorella Risso, Oct 04 2023) .

وفي السياق نفسه، يُمكن الإشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشهد إحصائياتها أكبر فجوةٍ في العالم بين الجنسين، على اعتبارها دولاً ذوات ثقافة إسلامية، الميزة التي تعدِم لدى مواطنيها الثقة في التعاملات الربوية، وكذا التعامل عبر الائتمان، كإجراءاتٍ قد حُرّمت في الإسلام (Boukhatem & Ben Moussa, 2023).

أمّا عن تحسين جودة المؤسسات من خلال التكنولوجيا المالية، فهو يعزِّزُ من إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية وكذا استخدامها، كما يؤثر بشكل إيجابي على القطاع المصرفي، من خلال التأثير على نوع الخدمات والحرص على الارتقاء بها، فهي تمكن البنوك مما يلي:

- التخلص من الجهد الإداري لحفظ السجلات وتسوية الاختلال المتعلق بالملفات.

- المساهمة في الرفع من كفاءة المصالح الإدارية مع الوفرة في البيانات وتسهيل عملية تبادلها.

- المساهمة في خفض مخاطر التشغيل وتحسين مستوى الكفاءة في البنوك.

- المساهمة في زيادة الشفافية للمؤسسات المصرفية والمالية، والرفع من متطلبات الخصوصية لفائدة العملاء.

- توفير العمليات المالية بشكل أسرع وأدق (وليد سمير و محمود محمد، 2021، صفحة 95).

ومؤخرا أصبحت سياسات الشمول المالي تشجع الأفراد على الانخراط والمشاركة في القطاع المالي الرسمي، من خلال الهواتف المحمولة، وشبكات الانترنيت، دونما الحاجة الملحة إلى امتلاك حسابات مصرفية رسمية، بهدف تعزيز التسوية، أو طرق الدفع الرسمية بكافة أشكالها (Gatsi, 2020, p. 110).

كما يُعدُّ الشمول المالي أحد أهم العناصر الأساسية، لتعزيز الأنشطة المالية والمصرفية (شرارة و بقبق، 2023، صفحة 3)، نظير ما يقدمه القطاع المالي لأكثر الخدمات المالية انتشارا، والتي يمكن من خلالها تمييز الأثر المتبادل بين ذات القطاع والشمول المالي وفق ما يلي:

- امتلاك الحسابات المصرفية:

لقد أشار (Musa Abdullahi, Sufiyanu Umma, & Salihu, 2023, p. 7)، إلى العلاقة بين السنِّ وامتلاك الحسابات المصرفية، فكلما تقدَّم الشخص في العُمرِ قلَّ استخدامه للحساب المصرفي، وما يشتمل عليه من خدمات مالية، على اعتبار أن سنَّ الشيخوخة يثبط من مشاركة الأفراد في الأنشطة الاقتصادية، لكن على العكس حين يتعلق الأمر بالحصول على الائتمان، فإمكانية ذلك ممكنة حتى ولو تقدم الأفراد في السن، وعليه فإن السنَّ والجنس والتحصيل العلمي، من المحدِّدات التي تتحكم في مدى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية.

- ادخار الأموال والائتمان وإدارة المخاطر المالية:

تُعدّ من الجوانب المالية الرئيسية في القطاع المصرفي والمهمة للشمول المالي، فمن خلال بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي يتضح كيف ولماذا يقوم الناس بالادخار والاقتراض، ومدى تمكنهم من تغطية النفقات غير المتوقعة، فيدخرون إما من خلال وسائط مالية رسمية، كالبنوك أو الأدوات الاستثمارية، أو من خلال أسواق الأسهم وأسواق التداول، أو السندات كالأوراق المالية الحكومية، بينما البعض يدخر من خلال الاحتفاظ بالقيم النقدية في المنزل أو من خلال العقارات، المجوهرات، ويتم تبرير دوافع الادخار بأشكال مختلفة، تتراوح

بين الدول المتقدمة ونظيرتها من الدول النامية، فالأولى يتم فيها الادخار كسبيل للاحتياط، خوفا من التقدم في السن، أو كتغطية لنفقات مرحلة الشيخوخة، بينما يدخر الأفراد في الدول النامية غالبا للاستثمار، أو لرغبةٍ منهم في البدء بمشاريع أو توسيعها (Asli, Leora, Dorothe, Saniya, & Jake, 2018, p. 8_9).

تتربع دول مجلس التعاون الخليجي في المراتب الأولى، من حيث امتلاك الحسابات المصرفية والادخار، على عكس أغلب الدول العربية، التي لا تزال تسجل مستويات محتشمة في معدلات الادخار والائتمان، نظرا للأطر التنظيمية المعقدة والصعبة، وارتفاع معدلات الفائدة (صخري و بن علي، 2022، صفحة 503).

- **الوساطة المالية:**

بالنظر إلى الدور المهم الذي يلعبه القطاع المصرفي، من خلال تأدية مهام الوساطة المالية في الاقتصاد، كمصدر أول لاستقبال أموال المتعاملين، على شكل ودائع، والتي تتجه للاستخدام الجزئي أو الكلي، من خلال القروض الممنوحة والتسهيلات المالية عموما، الأمر الذي يجعل منه وسيلةً للرفاهية الاجتماعية للأفراد، ويحدُّ من الفقر، ويخفِّض من معدلات الوفيات، كما يساهم في تجميع المدخرات، وتوفير إمكانيات وصول المستثمرين للائتمان القصير والطويل المدى، أي المساهمة في زيادة الشمول المالي (Tarus, 2015, p. 357).

- **الإقراض:**

وفقا للبنك الدولي، يُعدّ مصدر القروض مؤشرا مهماً لمستوى الشمول المالي، وكفاءة المؤسسات المالية الرسمية، فالاقتراض يتباين بين الدول، فالمرتفعة الدخل يكون الاقتراض فيها من خلال الائتمان الرسمي، إما من مؤسسات مالية، أو عن طريق بطاقات الائتمان، بينما وفي الدول النامية فالاقتراض يكون من الأهل أو الأصدقاء عموما، وأغلب الدوافع التي تؤدي للاقتراض، هي الرغبة في تسديد أقساط المنازل، حيث يعدُّ أكبر استثمار قد يقدم عليه الشخص، أو لدواعي صحية والتي غالبا ما يتجاهلها النظام المصرفي الرسمي عند طلب الائتمان، والملاحظ اعتماد أغلب أفراد الدول العربية باستثناء لبنان، على الاقتراض من المصادر غير الرسمية من العائلة والأصدقاء، والذي يعدُّ دليلا واضحا على ضعف وقصور في المؤسسات المالية الرسمية (إتحاد المصارف العربية، 2020، صفحة 5).

ولكون الشمول المالي في مضمونه يشير إلى استهداف وصول المزيد من الأفراد إلى الخدمات المالية واستخدامها، فهذا إن دليل على الوضع الحقيقي لمستويات تطور القطاع المالي، ودرجات التثقيف المالي، وهو الأمر الذي يختصر دور الشمول المالي في توفير المعلومات والبيانات المتزامنة، عن تطور النظام المالي ورأس المالي البشري في وقت واحد (Anh Tu, Weiqing, Nguyet Thi Minh, Quoc Tuan, Naoyuki, & Farhad, 2021)، إذ تعمل الخدمات المالية على الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، بمساعدة الأفراد على تخطي الفقر من خلال تسهيل الاستثمارات، في عدة جوانب من الصحة والتعليم والأعمال التجارية، بالإضافة إلى المساهمة في تسهيل إدارة حالات الطوارئ المالية، كفقدان الوظيفة أو فشل في المخططات الاستثمارية.

ومن خلال علاقة الشمول المالي بالخدمات المالية، فإن العوائد التنموية من استخدام الخدمات المالية الرقمية، كالخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، بطاقات الدفع وكافة تطبيقات التكنولوجيا المالية، حيث تكتمل الصورة من خلال الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية، فكلما زادت نسب تلبية احتياجات أفراد المجتمع من خدمات القطاع المصرفي، انعكس هذا على تحسين مستوى الأداء المالي للبنوك، ورفع نسب السيولة المالية فيها، وتمكينهم من اتخاذ القرارات الصحيحة بأقل مخاطر ممكنة (عادل محمود، 2021، صفحة 390)، لذا تعددت مبادرات البنك الدولي لتعزيز الشمول المالي، من خلال الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها.

2.1. المطلب الثاني: القطاع المصرفي والتحويلات المالية.

يتم تطوير العلاقة القائمة بين التحويلات المالية واستخدام الخدمات المالية تبعا لنظرية الهجرة، استنادا إلى تفسيرات ارتباط التحويلات المالية بالهجرة الدولية (Thu Thi Hoai, Hung Manh, Le Quoc, & Hang Thu, 2022)، لذلك نجد أن مساهمة التحويلات المالية مجدية في تعزيز القطاع المصرفي، من خلال توسيع قاعدة الودائع، وزيادة نسب الائتمان للقطاع الخاص، ليتم توجيهها لتوفير الدعم المالي لأفراد المجتمع، عن طريق الإقراض، أو توجيهها نحو المشاريع الإنتاجية، مما يخلق انسجاما وتفاعلا بين أفراد المجتمع، وخاصة المستبعدين من فئة الفقراء، ومحدودي الدخل وفئة النساء مع المؤسسات البنكية، وفي المقابل تنمو البنوك بنمو المبالغ المحولة (Tarus, 2015, pp. 357-358).

والواقع المعاشُ عن تأثير التحويلات المالية، فيمكن حصره في ثلاث أبواب، أولها باب الرفاهية، والتي تتحسن من خلالها ظروف العيش لكل من المتلقين وغير المتلقين، من خلال زيادة النفقات الاستهلاكية، والباب الثاني في تأثيرها على النمو، عن طريق الإسهام في الاستثمار البشري والمادي، فمدخرات التدفقات من التحويلات المالية توجه نحو الاستثمار، لتعطي دفعا للقطاع المالي، أما الثالث فهو عن مدى "تأثير الخطر الأخلاقي"، فيختار الأفراد المتلقون بين المشاركة في مشاريع إنتاجية، أو بين العزوف عن العمل، مكتفين بالمبالغ المحولة (Berk Saydaliyev, Chin, & Azali, 2020, p. 9)، لكن تختلف مستويات التأثير بحسب طبيعة كل مجتمع من المجتمعات العربية، وأحيانا قد تختلف بين أفراد البلد الواحد، تبعا للتوجهات والأهداف والطبقات الفكرية.

من خلال دراسة (Reena, Asli, & Maria, 2011, p. 256)، والتي تعدُّ من أبرز الأبحاث التي أثنت على العلاقة بين التحويلات ومساهمتها في تحقيق تطور القطاع المالي، في عينةٍ تكونت من 109 دولة على طول الفترة 1975–2007، من خلال زيادة نسب الادخار والائتمان، فقد أبرزوا دور القطاع المصرفي في تلقي الأسر للتحويلات المرسَلة إليهم، ومنحهم فرصا أكبر للتعرف على الخدمات والمنتجات المالية، كما يمكن للبنوك التقرب من المستبعدين ماليا، أو أولئك اللذين يعانون من الوساطة المالية المحدودة، وأضاف (Fredrick, Abisola, & Olapeju, 2020, p. 4) عن مدى تأثير تدفقات التحويلات المالية على القطاع المصرفي، بعد أن خصَّ فيه مستوى تطور المؤسسات كمفتاح رئيسي لتطور القطاع المصرفي، وأن المتغيرات المؤسساتية في حاجة للتعزيز، للحد من القنوات غير الرسمية للتحويل، مضيفاً أهمية تصميم منتجات وخدمات وتعزيز دور الوساطة بها بهدف تقوية البنية التحتية، وسعيا لتعزيز القطاع المصرفي.

فالتحويلات من قبل العمال في الخارج نحو أسرهم في البلد الأم، على شكل مساعدات مالية عاجلة (بزارية و أيت سي معمر، 2017)، تستدعي سرعة في التنفيذ وسهولة الإجراءات اللازمة لإتمام العملية، وعليه فإنها تتطلب جودة المؤسسات التي تتجاوز البيروقراطية بكافة أشكالها، بتفادي كثرة الوثائق المطلوبة والإجراءات الورقية، والحرص على بناء علاقات الثقة بين المؤسسات والمتعاملين، إضافة لكونها مصدرا للعملة الصعبة تمنحها الامتياز لتشكل حاجزا في مواجهة التقلبات الدورية، وتعزز من تنمية القطاع المصرفي (Mesbah & Shahen, 2022, p. 3)، حيث تبقى في غالب الأمر الجودة المؤسساتية عاملا مهما ومؤثرا على القرارات الفردية

للوصول إلى الخدمات المعروضة، الأمر الذي تؤثر من خلاله الجودة المؤسساتية في تحويل الأموال على مستويات الشمول في بلدان العالم (Issabayev, Saydaliyev, & Avsar, p. 3).

فبالنظر إلى التطور المستمر في أشكال الأسواق المالية والوسطاء، بشكل متسارع بسبب التكنولوجيا المالية والعلاقة التكاملية بينهما، تضمن تغير هيكل النظام المالي باستمرار في ظل ثبات الوظائف الموكلة إليه، وفي هذا الصدد تتمكن المؤسسات غير المصرفية ووكلائها الفرعيين، من التفوق على البنوك في مرافقة وتقديم الخدمات المالية لمحولي الأموال (Subramanian, 2014, p. 116) .

فالعلاقة بين التكنولوجيا المالية والمؤسسات المصرفية علاقة تكافلية أكثر من كونها علاقة تنافسية، فنجد أن التكنولوجيا المالية قد تمكنت من توسيع دائرة النشاط الخاص بها والوصول إلى رؤوس الأموال، بينما تتلقى المؤسسات المالية والمصرفية لقاء ذلك جملة من العوامل المساعدة على تحسين عروض المنتجات والخدمات المقدمة، مع مستويات من الكفاءة العالية وبتكاليف أقل، مما يوفر الاحتياجات المالية وحتى البيانات بشكل شامل لكل الفئات، وفي جميع الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، وبهذا ستزيد التقنيات المبتكرة من انترنيت وهواتف محمولة من تعظيم فائدة المؤسسات المالية، من خلال توسيع قاعدة انتشار وصول الخدمات المالية "لقاعدة الهرم"[7]، وفي إطار تعظيم استفادة القطاع المصرفي من التكنولوجيا المالية، فهناك ضرورة لبلوغ مصاف المصرف الأفضل، للضرورة الملحة لرقمنة القطاع ومشاركة المتعاملين على هذا الأساس، ونشر التوعية والتعليم الرقمي، وفي حال عجزها عن مواكبة التطور الرقمي فإنها تدفع بزبائنها للاتجاه نحو المصارف الجديدة، التي تتميز بالسرعة والتكلفة الأقل وبالجودة والتصميم الأفضل، أمثال (Starling, Atom, Fidor).

وفي الجانب المقابل، تشكك العديد من الدراسات في تأثير التحويلات على القطاع المصرفي، في حال ما عرفت البنوك حالات من العزوف أو التردد في تقديم القروض، وفي حال ما وجهت للاستهلاك الفوري، وكذلك إذا ما وجهت لتمويل العمليات الحكومية (Reena, Asli, & Maria, 2006)، وأضافوا في بحوث متطورة ل

[7] العملاء المستبعدين ماليا، أو اللذين لا يملكون بنية تحتية مصرفية، أو من ليس لهم نقاط دفع تقليدية قريبة.

(Reena, Asli, & Maria, 2011, p. 21) بأن تأثير تدفقات رأس المال في البلدان النامية ليس بالكبير، نظرا لاعتماد مقاييس تنمية القطاع المالي على البنوك، وباعتبار إمكانية توجيه رأس المال عبر الأسواق المالية بدلا من وساطة البنوك، وجد أن مؤشرات الائتمان المصرفي لا تتأثر بالانفتاح المالي.

ومن بين سبل دفع التحويلات وتعزيز علاقتها بالقطاع المصرفي، بعض القرارات المتخذة في الهند من منع قنوات التحويلات كخدمة "Tappawala" التي تعدُّ من بين القنوات غير الرسمية لتحويل الأموال، ولقد تم تسليط الضوء على اعتبارها عنصرا ذو أهمية في إصلاح القطاع في إطار الشراكة العالمية للتمويل العالمي (GPFI) خلال الانطلاق الفعلي في 10 ديسمبر 2010 في سِيُول الهند، كما يعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية لجميع البلدان، ويضمن رفاهية للمجتمعات ويساعد في توسيع بنية موارد النظام المالي عن طريق ترسيخ قاعدة الادخار لدى الفئات المستبعدة (Ramesh, Chandrasekaran, & Meenakshisundaram, 2014).

كما بإمكان القطاع المصرفي جذب المزيد من تدفقات التحويلات المالية من خلال مساعيه في تقديم حوافز عند طرح الخدمات المصرفية للوكيل، تقديم الائتمان مقابل الحصول على ما يتوقعه من إيصالات، تقديم الاستشارات المجانية للأسر المهتمة بالاستثمار أو الادخار، ويمكن لتطوّر القطاع أن يؤدي إلى اعتدال كبير في التحويلات المالية (GITHAIGA, 2020)، ففي بحث قدمه (Asli, Ernesto, María, & Christopher, 2011) أكّد على دعم التحويلات للقطاع المصرفي من خلال دراسته لدولة المكسيك، وحصل على نتائج قَدرت أن زيادة نسبة 1% في عدد تحويلات الأسر المتلقية، أحدثت تغييرا واضحا في فتح عدد من الفروع البنكية بنسبة 0.16%، وما مقداره 25% في عدد الحسابات المصرفية و2.5% في الودائع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للأثر المالي للتحويلات المالية على التمويل ينقسم إلى قسمين، الأول يتمثل في زيادة الطلب على أدوات الادخار من قبل الأسر المتلقية للتحويلات لفترة معتبرة من الزمن، والتي تشكل لديها نوع من الفائض النقدي مما يشجعها على الإقبال على حسابات الودائع، كونها أكثر الوسائل أمنا لتخزين هذا الفائض، أما القسم الثاني فيتمثل في قدرة التحويلات على رفع فرص الحصول على الائتمان من خلال القروض المقدمة من طرف المؤسسات المالية وحتى البنكية، وهناك احتمالية أخرى إذ قد يتراجع البعض عن طلب القروض بسبب انخفاض القيود التمويلية للأسر المتلقية للتحويلات (Hayot, Lee, & yessengali, 2020, p. 3530).

فالتدفق المنتظم والمستمر للتحويلات يزيد من فرص الجدارة الائتمانية للمتعاملين، ويعينهم على الوفاء بسداد القروض، كما أنها تخول للبنوك إمكانية ترقب العملاء المحتملين، وتجنبها مشاكل "الاختيار السلبي" لأنها قد ألمّت بالتاريخ المالي من خلال الخدمات أو من خلال التعامل عموما(Toxopeus & Lensink, 2007, p. 8).

أمّا عن سعر الصرف فيؤثر على تفضيل المستثمر لبعض الأصول، وهذا يتطلب منه ترتيب المحفظة بما يتناسب مع اختياراته، لذا الزيادة في الاستثمارات تتحفز من خلال المزيد من التحويلات نحو البلد الأم، وإما العكس من خلال الاحتفاظ بمزيد من الأصول في البلد المضيف عن طريق تحويل أقل (GITHAIGA, 2020)، كما أن تقليل تكاليف المعاملات قد تحفز المستثمرين لمختلف المشاريع ذات العائد المرتفع، وهو ما يجعل من التحويلات قادرة على أن تحل محل أسواق الائتمان غير الفعالة، لتقدم بذلك منفعة لكل من رواد الأعمال والمستثمرين المحليين، عبر منح الفرص لتجاوز نقص الضمانات وتكاليف الإقراض العالية، وتحقيق فرصهم في الاندماج في القطاع الإنتاجي، فمن جهة يقدم البنك ملاذا آمنا للأسر لتخزين أموالهم المتلقاة، وفي الناحية الثانية قد تكون مصدر رأس مال لبدء تشغيل المؤسسات المتناهية الصغر (Abdullah & Gazi, 2011)، فتأثيرها الإيجابي على سعر الصرف الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا يساهم في الإقرار بالدور الفعّال في الحد من الفقر واعتبارها كمصدر للعملة الأجنبية للبلدان النامية (Brahim, Nefzi, & Sambo, 2017, p. 8).

إنّ تطوير القطاع المصرفي ينجم عن تحسين جودة وكمية المنتج المالي وكفاءته، في عرض وتقديم الخدمات المالية للصناعة المصرفية في النظام المالي، حيث يلعب القطاع المصرفي دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال الوفرة في إمكانية الحصول على الائتمان اللازم لخلق استثمارات في القطاع الخاص، ويتحقق هذا وفقا لقيام البنوك بتقديم قروض من الودائع المستلمة من قبل العملاء، مع احتفاظ البنك بجزء من هذه الودائع كاحتياطات سائلة تُستغل في الحالات الحرجة، كما تؤدي دور وكيل استثماري ومستشار لفئة المستثمرين المحتملين، هذه الصلة بين فعالية القطاع المصرفي والاستثمار، تتحكم في مدى فعالية العلاقة في تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، وهو الأمر المفقود في الاقتصاديات النامية والناشئة على حد سواء، ويرجع الخلل إما للتباين الهائل في معدلات الفائدة ومعدلات الإقراض، ما يشجع على خلق فجوة في الحصول على التمويل (GITHAIGA, 2020).

وتَبيَّن من خلال الأبحاث فعالية المقاييس القائمة على الكفاءة وأهميتها، في تخصيصٍ أفضل لرأس المال والاختيار الأمثل لمشاريع الاستثمار ولرواد الأعمال (Giulia & Alberto, 2009).

كما استشهد (Anh Tu, Weiqing, Nguyet Thi Minh, Quoc Tuan, Naoyuki, & Farhad, 2021, p. 3) بالعديد من الدراسات التي أكدت على العلاقة بين التحويلات المالية والقطاع المالي، وأن هناك تأثير بديل بينهما، ففي حالة الدول المتقدمة التي تزخر بنظام مالي متطور بأقل قيود ائتمانية، لا يتم فيها التعامل مع التدفقات بشكل كفؤ، أما في الوضع المعاكس تميل الدول النامية والتي تعرف نموا أبطأ في النظام المالي إضافة إلى قيود ائتمانية كثيرة، درجة أعلى من التركيز على تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين، كمصدر مهم لتمويل المشاريع المختلفة، ففي دراسة كل من (Paola & Marta, 2009) و (Sobiech, 2019) فإن للأسواق المالية المتخلفة في البلدان النامية حظوظا أكبر في الاستفادة من فوائد تدفقات التحويلات المالية.

3.1. المطلب الثالث: أثر تفاعل التحويلات المالية والشمول المالي.

3.1.أ الأثر الإيجابي للعلاقة:

يمكن من خلال حدود الوصول، تقييم العلاقة القائمة بين التحويلات المالية والشمول المالي، بالنظر لعوامل الطلب والعرض التي تتحكم في السوق المالية، بالشكل الذي ربّما يجعل منها عاملا ايجابيا للفئات الفقيرة، فحدود الوصول تكمُن في الاستغلال الأمثل للتحويلات المالية بأقصى شكل، وسط الظروف المتاحة والمتوفرة من المؤسسات الهيكلية والتنظيمية، من بُنيات تحتية ووسائط تكنولوجية، فطابع التحويلات التعويضي عن مداخيل الأسر يجعل منها عامل استقطاب للبنوك والمؤسسات المصرفية، خاصة إذا ما تم تفادي عقبات الطلب والعرض، ما يجعل من الأفراد المتلقين عملاء مرتقبين، بحاجة إلى خدمات ومنتجات مالية (Toxopeus & Lensink, 2007, p. 8)، مما يمكّن التحويلات من التأثير على الشمول المالي من خلال مساهمتها في رفع دخل المتلقين، اللذين يصبحون مؤهَّلين للحصول على المنتجات المالية، مصحوبةً باحتمالية فتح حسابات بغرض إيداع هذه التدفقات، لتتواصل السلسلة بالقدرة على الادخار كلّما انتظمت عمليات التحويل، ويُصبح بمقدور

الأفراد الحصول على القروض، وفي هذا السياق فمن الواضح مقدار الكم الهائل الذي ستحصل عليه المؤسسات المالية الرسمية من بيانات ومعطيات عن المتعاملين (Kokorovic Jukan, Okicic, & Hopic, 2020, p. 2608).

كما توفر التحويلات مزايا حيوية لدول الشتات، من خلال تعويض فقدان بعض القوى العاملة، بحيث تقوم تدفقاتها ضمنيا بسداد هجرة الأدمغة.

لنصل إلى ما مفاده أن التحويلات مصدر للتدفقات النقدية، ولها تأثير هام على أداء الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى تنامي نسب التحويلات إلى نسبة الاستثمار المحلي في البلدان العربية المستقبلة لها (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2006، الصفحات 179-182)، كما تُعزز من التناسق والتبادل مع النظام المالي من جهة والنظام المصرفي من جهة أخرى، كهدف استراتيجي يعرف بالتضمين المالي (Financial Inclusion) (الصائغ، 2019).

وتم إيجاد بعض الدلائل التي تؤكد على ارتفاع تدفق التحويلات المالية للمهاجرين إلى أفريقيا، مما يعيق الشمول المالي على المدى القصير، ويحدث العكس على المدى الطويل، فيمكن اعتبار التحويلات الدولية عامل تأثير حاسم في الشمول خاصة عند فهم العلاقة بين الأموال المحولة التي يتلقاها أفراد أسرة العامل المهاجر، بغض النظر عما إذا كان التحويل بطرق رسمية أو غير ذلك، والخدمات المالية المقدمة والتي يتم تحفيزها من خلال العلاقة القائمة، حيث تزيد نسبة الخدمات المالية الرسمية المعتمدة، بما فيها زيادة الطلب على حسابات الودائع، إلا أنه بقي من غير الواضح مدى تأثير التحويلات الدولية على الطلب على الائتمان الرسمي من المؤسسات المالية، ويبقى هناك الكثير من الاختلاف من حيث التأثير تبعا لكل منطقة، كما أن هناك دلالة على أن تسوية النزاعات الداخلية وسيط في العلاقة بين تدفق التحويلات الأجنبية والشمول المالي (Muntasir, Rizwan, Raad, Chamaiporn, Witchulada, & Rafael, 2023).

وأكدت دراسة (Ozili P. K., 2023, p. 3) أن العلاقة بين التحويلات والشمول المالي مرتبطة بمدى تحسن جودة المؤسسات، وأن أثر التحويلات المالية يتعلق بمدى تصور الأفراد للمؤسسات، ويضيف بأن تحسين مستوى جودة المؤسسات السياسية، وحوكمة المؤسسات ستؤدي بالتأكيد إلى تعزيز درجات الشمول المالي.

وأضاف (Hayot, Lee, & yessengali, 2020) عن تأثير تدفقها على الشمول المالي، في أوساط البلدان النامية التي عرفت حصتها من التدفقات مستويات عالية خلال السنوات 2011 و2018، مؤكداً على أثر التحويلات المالية في تعزيز الشمول المالي عند توفر الجودة المؤسساتية، من خلال احتمالية زيادة الطلب على الادخار، كما أن تجمعها يزيد من فرص المطالبة بحسابات الودائع (Diego, Demirguç-Kunt, & Soledad Martinez Peria, 2014)، ناهيك عن أنها تقلل من المستبعدين ماليا، فمن المرجح زيادة انتشار الفروع البنكية في المناطق البعيدة والريفية، ما يؤدي إلى دعم قاعدة المتعاملين، وهي من بين الأهداف السامية لتعميم الشمول المالي في البلدان (Tarus, 2015).

إضافة لما سبق أشاد كل من (Kwesi Arthur, Mwongeli Musau, & Mithi Wanjohi, 2020, p. 5) بفاعلية الإجراءات التي تم تطبيقها من قبل الحكومات، في كل من بنغلادش وجمهورية كوريا وكذا باكستان والفلبين، مؤكدين على ضرورة بلوغ الحد الأدنى من تدفقات التحويلات إلى الدول الأم، وما زاد من فعالية هذه الإجراءات هو تدخل الحكومات في حصول العديد من الشركات المحلية، على عقود في الخارج حيث يتواجد أغلب المغتربين، على أن تعمل هذه الشركات كمصادر للإيداع لجل أو لجزء من أرباح العمال في الخارج ،في البنوك المحلية، لذا فإن وضع الأطر القانونية الدولية التي من شأنها الرقابة على تحويل الأموال لما لها من أثر إيجابي على الشمول المالي، فلا بد من التركيز على القطاع المالي بشكل خاص.

3.1.ب الأثر السلبي للعلاقة:

على الرغم من التقلبات الدورية للتحويلات، والتي في غالب الأحيان ما تعتمد على دوافع المحوِّل، فالجدير بالبنوك أن لا تكون مجرد مراكز إيصال نقدي للتحويلات، فلا يصحُّ التعامل معها على أنها معاملة لمرة واحدة، دون إضافة أي قيمة (Ogboi & John, 2017)، فهذا التعامل يؤدي حتما ومباشرة إلى تفاقم العلاقة السلبية بين التحويلات وتحقيق الشمول المالي.

وتوصل بحث (Paola & Marta, 2009) إلى العلاقة السلبية بين التحويلات والشمول المالي، كونها عوضت النقص في السيولة، لكن عدم كفاءة النظام المالي وعجزه في توجيه الأموال المحولة نحو استثمارات منتجة،

تُمكن من توفير الائتمان والتأمين، كلّها متطلباتٌ فشل السوق في توفيرها لبلوغ الشمول المالي، بالأخص في البلدان النامية، وبحسبه أيضا فإنه لا يوجد تأثير للتحويلات المالية في البلدان المتقدمة ماليا، وفي نفس السياق فقد تم الإدلاء بسلبية العلاقة لتدفقات التحويلات المالية على الشمول المالي، في الدول المنخفضة نِسَبا لقيم التحويلات الواردة (Ogede, Odusanya, Oduola, & Atoyebi, 2023, p. 68).

كما تُفسَّر العلاقة السلبية نظرا لتأثيرها بالسّلب على القدرة الإنتاجية وتثبيط النمو، بسبب خفض نسب العمالة وجهود العمل من قبل متلقي التحويلات (Toxopeus & Lensink, 2007)، فعلى الرغم من قدر تمكينها للمتعاملين من تحسين إمكانيات الوصول إلى الخدمات المالية، إلا أنها لا تقدم نفس الإمكانات من حيث تعزيز الاستخدام خاصة عندما تزيد تدفقاتها المالية نحو البلدان المتلقية، غير أن المرجح هو قوة التأثير الايجابي على الشمول المالي من حيث الوصول على التأثير السلبي الذي تحدثه على مستوى الاستخدام الفعلي للخدمات والمنتجات المالية (Chuc Anh Tu, Le Quoc Tuan, Tapan, & Farhad, 2019, p. 10)، ومثال على ذلك دراسة لدولة النيبال، على اعتبارها من مصاف الدول العشرة المتلقية للتحويلات المالية عالميا، فلقد أثبت المسح الأسري الأثر السلبي للتحويلات المالية على الشمول المالي، من حيث استخدام الأسر للخدمات المالية كحسابات الودائع والقروض، فعموما تقلل التحويلات الطلب على حسابات الودائع والائتمان، لأنها تحل محل الائتمان الرسمي، كما يُفضِل متلقوها التعامل مع القنوات غير الرسمية هروبا من التكاليف والضرائب المفروضة من قبل الحكومة (Shrestha & Joshi, 2018, p. 11).

وكخلاصة للتأثيرين، فإن تشكُّلَ العلاقة بين التحويلات المالية والشمول المالي على شكل حرف "**U**"، والذي يفسَّر باستغلال التدفقات المنخفضة من التحويلات، في تغطية الحاجات الاستهلاكية الرئيسية للأسر المتلقية، والتي تعاني من نقص في الائتمان بسبب الوضع العام للأسواق الائتمانية عادة في الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل، من نقص في المعطيات والمعلومات، ضعف في الأطر القانونية والتشريعية وارتفاع تكاليف الإقراض، ممّا يتسبّب في تحيُّزِ الأسر نحو استخدام النظام المالي الرسمي وتفادي طلب القروض من ذات النظام.

أمّا في حالة ارتفاع تدفقات التحويلات، ووفرتها لحد العتبة[8] كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يتم توفيرها، عن طريق زيادة الطلب على حسابات الادخار في القطاع الرسمي وتعزيز دورة المنتجات والخدمات المالية المقدمة (Sami, Ralph, & Mohamed, 2020, p. 6)، وتعدّ إصلاحات توجُّه المؤسسات المالية لتقنيات (Blockchain)، على اعتبارها من الطرق الواعدة لتعزيز الشمول المالي، بحيث تتعهد العديد من الشركات بالتكفل بالتحويلات عبر الحدود ومن أبرزها (BitPesa, Abra, Stellar, Ripple)، بهدف تقنين المبالغ المحولة، واستغلالها بشكل صحيح والوقوف على حجمها الحقيقي، والمساهمة في تحديد بيانات المتعاملين وتحقيق الدخل من بياناتهم وتخفيف المخاطر والتكاليف، وتزامنا مع كون التحويلات المالية من الأعمال التجارية، فارتفاع أسعار التحويل وتقليص القنوات التي يتم عبرها التحويل، أسباب تؤثر على البلدان الصغيرة بشكل أكبر من نظيراتها، وعلى البنوك المحلية أكثر من تلك البنوك الدولية، وعلى مشغلي تحويل الأموال أكثر من البنوك، فقد أصدرت "شركة فيسبوك" إضافة إلى مجموعة من الشركاء "العملة المشفرة ليبرا" والتي تقرر التعامل بها منذ 2020، خدمة للعلاقة بين التحويلات المالية والشمول المالي، جل هذه الإصلاحات تأتي لمحاولة جذب المزيد من التحويلات وفقا للطابع الرسمي (Rella, 2019).

2. المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الدول العربية.

من خلال تعدّد مؤشرات قياس الشمول المالي ودورها في تحديد مدى انتشار خدمات البنى التحتية، من وفرة للفروع المصرفية وأعداد أجهزة الصراف الآلي، وغيرها من طرق وأنظمة الدفع والتسوية المالية التقليدية والإلكترونية، ومستويات مساهمة التكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي، كعوامل لتحسين عملية توفير الخدمات المالية لكافة الفئات وبأفضل الطرق، إلا أن المجتمعات العربية تعرف تدنيا في مستويات التسوية المالية، إذ غالبا ما تعتمد على العنصر النقدي مقارنة بالأقاليم الجغرافية الباقية (سعدون، 2021، صفحة 29).

[8] تم تحديد قيمة العتبة بما يعادل 13% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لعينة الدراسة التي شملت 187 دولة ل (Sami, Ralph, & Mohamed, 2020, p. 6).

فنسبة كبيرة من السّكان بحاجة للخضوع لتغطية الخدمات المالية الحديثة، فهي لا تزال تسجل تدنيا في المستويات مقارنة ببلدان العالم، فالإحصائيات أشارت في أخر تحديث سبتمبر 2023 أن سنة 2021 بلغت فيها نسبة 38,94% من السكان في المنطقة امتلكوا حسابات مالية للفئة العمرية فوق 15 سنة لتبلغ 30,41% منها عند النساء، في حين تبقى نحو61,06 % بدون فرص تمكنهم من الوصول للخدمات المالية الرسمية، ما يجعل شرائح ضخمة منهم محرومة من فوائد الشمول المالي (العربية م.، 2024)، ونحاول من خلال الشكل الموالي، طرح واقع الشمول المالي في الدول العربية ومراحل تطوره.

الشكل رقم 10: تطور مؤشر شمول المالي لعينة من الدول العربية خلال فترة (2004-2022).

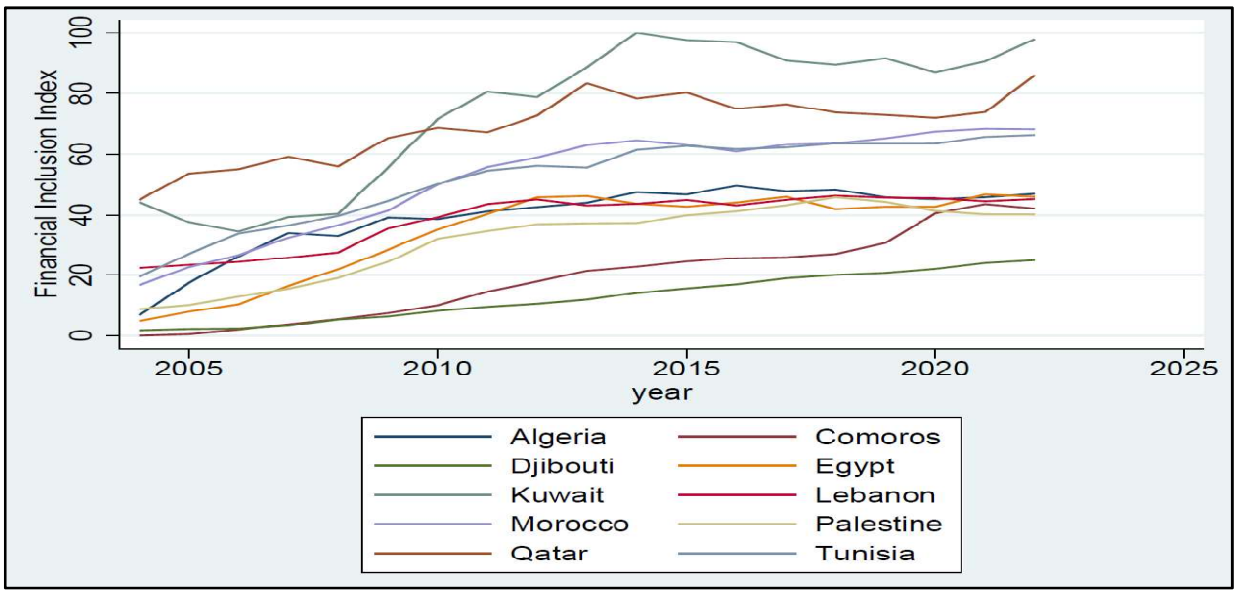

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (World Bank , 2024).

اشتركت الدول عينة الدراسة في ضعف مؤشرات الشمول المالي لديها خلال السنوات الأولى من البحث، كما تشابهت اتجاهاتها في ظهور الزيادة فيها بمعدلات زيادات مختلفة باستثناء دولة المغرب، التي شهدت تراجعاً استمر إلى غاية سنة 2007، هذا التفاوت راجع إلى الاختلاف الكبير داخل كل دولة بين فئات الأفراد في امتلاك الحسابات المصرفية، ليشكلوا خمس فجوات، الأولى بين الذكور والإناث والثانية بين الأعلى والأقل من حيث الدخل، وهناك فجوة جغرافية تصنِّف سكان المدن عن غيرهم من سكان المناطق الريفية أو المنعزلة،

وفجوة بين مختلف الأعمار إذ تتراوح بين سن 15 سنة فما فوق، وآخر فجوة بين المستويات العلمية والثقافية للأفراد، فمن الجلي تراجع حظوظ فئة النساء في امتلاك الحسابات المالية واستخدامها في المنطقة العربية عموما، كما تقل نسب محدودي الدخل أيضا في ذات الجانب، حالهم حال الأفراد الأقل من 25 سنة (لوزري، 2021، صفحة 21).

1.2. المطلب الأول: الشمول المالي في دول المغرب العربي.

1.2.أ. حالة المغرب:

بسبب احتلال المغرب للمراكز الأولى في الدول العربية من حيث تلقيها للتحويلات المالية، والتزايد المستمر للمهاجرين منها نحو الخارج، فإنها تشهد توافدا للتدفقات من التحويلات بغية استثمارها داخل أراضي الدولة الأم، فكان لزاما على الحكومة مواكبة تكيّف النظام المالي مع الثورة الرقمية، بغية تحقيق وصول الخدمات لكافة الفئات، فالتكنولوجيا المالية باتت قناة للوصول إلى الشمول المالي، وتكييف الخدمات المالية حسب الحاجة، إلا أن المجتمع المغربي بحاجة ماسة إلى زيادة التثقيف المالي، وتخفيض التكاليف والقضاء على البطالة، التي تعد عاملا رئيسيا في انعدام الدخل أو انخفاضه، هذا الأخير هو أول وأكبر دافع لامتلاك الحساب الرسمي، كنقطة انطلاق نحو سوق الخدمات المالية من ادخار واقتراض وائتمان وتأمين، كما أن سياسة تشجيع استخدام شبكات الهاتف في تعميق الخدمات المالية بين شرائح المجتمع يخفف من الاستبعاد المالي، إضافة إلى تشجيع التمويل الإسلامي الذي سيساهم في جذب الأفراد المستبعدين طوعا لأسباب دينية (Ezzahid & Elouaourti, 2021) .

ونجد أنّ كلا من (Moghar & Oukli Asraoui, 2022) خصّوا بحثهم في أهمية تقنية Blockchain ضمن تحديات الشمول المالي في المملكة المغربية، على اعتبارها من أحدث وسائل الدفع الإلكتروني ومن بين العملات الرقمية التي شهدت توسعا عالميا، ويصبح من خلالها تدفق التحويلات المالية كأصول رقمية عاملا لانخفاض تدفق العملة الصعبة إلى البلاد عبر البنك المركزي المغربي، ممّا ينجم عنه انخفاض مستويات احتياطي البلاد من العملة الصعبة، وعلى الرغم من أن دولة المغرب من الدول التي تضع حظرا على التداول بالعملات المشفرة، إلاّ أنه لا يمكن وقف استخدامها بين أوساط المتعاملين.

في ذات السياق يسعى البنك المركزي للبلد (المغرب) إلى تعزيز الشمول المالي، عبر تقنية الجرينباك في 2021، تطبيقا لمبادرات البنك الدولي الهادفة إلى رفع كفاءة أسواق التحويلات المالية، من خلال التركيز على فئة العملاء، وخفض التكاليف، تجسَّد في جلسات النقاش لشركة أبحاث السوق المحلي LMS-CSA بأربع جهات من المغرب (البنك الدولي، 2021).

1.2.ب. حالة ليبيا:

اعتُبرت تداعيات أزمة ليبيا من بين الانعكاسات الأكثر تأثيرا على مستوى البلد، حبث مسّت شمال وغرب أفريقيا وتجاوزت ذلك لتؤثر على منطقة الشرق الأوسط، فمنذ سقوط النظام السابق للرئيس "معمر القذافي" والأوضاع في تدهور مستمر، انطلاقا من نتائج الحرب في البلد وما تبعها من مخاطر، والتي كلفت منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي سنين من التوتر والتهديدات والحروب الأهلية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر عودة فئة الطوارق، الثوار الليبيون.

ما سبق ذكره تمهيد للأزمة الليبية بعد خريف 2011، حيث أصبحت الحدود من دون سيطرة، وهو الأمر الذي ساعد على زيادة تدفق أعداد المهاجرين غير الشرعيين، وكثرة عمليات التهريب من وإلى الدول المجاورة، حيث عرف البلد موجة هجرة كبيرة للأفارقة نحو دول الجوار، والتي تم تقديرها وفقا لمصادر الأمم المتحدة بحوالي 420.000 شخص منهم 40.000 توجهوا نحو موريتانيا، بحثا عن الأمن والماء والغذاء (شاكر، 2016)، إلاّ أنّ البلد في العموم لم تستفد من تحويلات المهاجرين، نظرا للوضع الراهن للقطاع المالي وضعف مقاييس الشمول، من تثقيف مالي، وهشاشة الدعامة المصرفية، إضافة إلى غياب التطوير والابتكار في الخدمات المالية المقدمة، على الرغم من الجهود المبذولة في رفع نسب امتلاك الحسابات المالية، وتسوية المدفوعات عبر الدفع الإلكتروني، حيث تعد بطاقة "إيفاء" من أبرزها، إلاّ أنها تتطلب المزيد من المواكبة والتطوير (محمد، محمد مفتاح، و محمد علي، 2023).

1.2.ج. حالة الجزائر:

لقد قمنا بتخصيص حيز أكبر للوضع في دولة الجزائر، على اعتبارها تمتاز بمؤهلات أكبر، تتطلب المزيد من الاهتمام من متخذي القرار، وفي إطار ما سبق نقدّم لمحة موجزة عن السياق التاريخي والسياسي والاقتصادي فيها، حيث كانت الجزائر لأكثر من القرن، بلدا مصدرا للعمالة إلى الخارج، ولا تزال الهجرة نحو فرنسا من بين أكثر الممرات عبر القارتين، فمن الطبيعي توافد المهاجرين بهذه الأحجام تبعا للتاريخ الاستعماري بين البلدين، على عكس الجارتين تونس والمغرب اللتان كانتا تحت الحماية الفرنسية، فالجزائر كانت مستعمرة طيلة الفترة (1830ـ1962) لذا عرفت نشاط لحركة المهاجرين.

وكانت البداية من اندلاع الحرب العالمية الأولى، لما لها من أثر على نقطة التحول في هجرة اليد العاملة بين البلدين، نتيجة لسياسة التجنيد الإجباري الذي اعتمدته فرنسا، وكذلك لتعويض العمال الأصليين في صناعات المناجم والمصانع الفرنسية، فلقد بلغ العدد إلى ما يقارب 80000 جزائري، لتتواصل بعدها عملية الهجرة المدفوعة بتزايد الطلب على العمالة (Johansson, 2012).

خلال السبعينات من القرن التاسع عشر وفي ظل سياسة إعادة الإعمار تم كبح الهجرة بالرغم من تواصل دواعي لم الشمل من العديد من المهاجرين، لكن عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات في الثمانينات واندلاع الحرب الأهلية في 1992، كانت دافعا لتعدد وجهات الهجرة من قبل الجزائريين، فطالت فرنسا وايطاليا وكندا واسبانيا، وبحلول 2002 عرفت الجزائر استقرارا اقتصاديا واجتماعيا نوعا ما، إلا أنه لم يمنع من تواصل موجات الهجرة، فالسنوات الأخيرة تميزت بنسب معتبرة من هجرة العقول البشرية والكفاءات.

وفي إحصاء للتحويلات المالية الجزائرية فقد استقبل البلد ما مقداره 1,8 مليار دولار لسنة 2023، محتلة المرتبة السابعة عربيا بمعدل 0,8% من الناتج المحلي الإجمالي وفقا للبنك الدولي، ومن بين السمات الهامة هي سيطرة الاعتماد على القنوات غير الرسمية، لانعدام الثقة وافتقار البلد إلى التنمية من قنوات رسمية وضعف في النظام المصرفي، وتراجع في مستويات الشمول المالي، بسبب بعد القوانين المصرفية والبنكية عن الصيرفة الالكترونية، وتباطؤ التطبيق الفعلي لها، إضافة لسيطرة البنوك العمومية على المشهد الاقتصادي، مما يقلل من

المنافسة في الأسواق المالية، والنقص الكبير في انتشار الفروع البنكية الخاصة في الوطن والمقدرة ب 400 بنك مقابل 1226 من البنوك العمومية (شرارة و بقبق، 2023، صفحة 7)، كلها عوامل مؤثرة بالسلب لزيادة العمق المالي (بقبق، 2022، صفحة 177)، فالتحويلات وتحقيق الشمول يتطلبان مؤسسات سليمة وسياسات تنمية اقتصادية واجتماعية عامة متطورة جيدا، ليصبحا أداة دفع للتنمية ولسوء التسيير، فهناك نقص واضح في مثل هذه السياسات في الجزائر، باعتبار أن الأطر المؤسساتية والاقتصادية بعيدة كل البعد عن كونها مواتية للاستثمارات، ويرجع ذلك لارتفاع في مستويات الفساد والبيروقراطية المفرطة (Johansson, 2012, p. 17).

لذا نجد أن الجزائر في سعيها نحو تعزيز الشمول المالي، أقدمت على العديد من الإصلاحات وأبرزها تلك التي مست القطاع المصرفي بالتوجه نحو اقتصاد السوق أو الخوصصة منذ 2007، وتم من خلالها فتح المجال للبنوك الخاصة المحلية منها أو الأجنبية لتنشط داخل السوق الجزائري، وتتمركز الجزائر بحسب تصنيف صندوق النقد الدولي ضمن المجموعة الثانية في الدول ذات المستوى المتوسط لمعدلات الشمول المالي، كما أن نسبة الإقصاء المالي بلغت 33% من الكتلة النقدية لسنة 2017، بينما تطورت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي من 21,3% إلى 51,40% لكل من سنتي 2004 و2019، والذي يعكس قدرة البنوك على تحفيز الأفراد على الادخار عبر المؤسسات المصرفية، كما شهدت مستويات العمق المالي احتشاما من خلال ضعف المعروض النقدي ب 82,9%، وانخفاض نسب الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسب من الناتج المحلي الإجمالي 21,1%، تزامنا مع إصلاحات صندوق النقد الدولي التي تقيدت بها الجزائر، لتشهد ارتفاعا في مستويات النمو الاقتصادي حتى سنة 2017، إلا أنه شُهد فيها تراجعا ملحوظا بلغ 3815,25 دولار خلال سنة 2020 كنتيجة لتأثيرات جائحة كوفيد 19 وتراجع مستويات أسعار النفط (صفاء، 2022، صفحة 380).

1.2.د. حالة تونس:

للحديث عن تاريخ الهجرة الدولية، فهو يرجع إلى عقود الحماية الفرنسية في البلد، بعد الحرب العالمية الثانية حيث عرفت حركة تدفقات التحويلات المالية نوعا من المحدودية إلى غاية ستينيات القرن الماضي، وعرفت ارتفاع تدريجيا مع تزايد حركات الهجرة نحو فرنسا وألمانيا وبلجيكا، التي كانت من بين البلدان الأكثر توجها واستيعابا لطلبات العمل غير الماهر أو المؤهل، وفي ظل فشل الحكومة في برنامجها التنموي التعاضدي، ومع

فترة السبعينيات، تبنت الحكومة التجربة الليبرالية وتغيرت نظرتها وسياساتها اتجاه الهجرة إلى الخارج، فكان دعم البلد للهجرة سببا ودافعا لتزايد أعداد المهاجرين ضعفا من 52.179 إلى 149.274 سنة 1973 هروبا من شبح الفقر والبطالة معا، وتجسد فعليا في تمركز هياكل حكومية تنظم تدفق المهاجرين وتكوينهم ومتابعة مسارهم، كمكتب التدريب المهني والعمالة سنة 1967، الذي يقوم بالتنسيق مع المكتب الوطني الفرنسي للهجرة.

نهاية ترحيب الدول الأوروبية غيّر التوجه نحو ليبيا ودول الخليج العربي كدول نفطية تتطلب المزيد من اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة وتوفر ظروف عيش أفضل، كما تطورت سياسة الدعم لتصل إلى إنشاء الوكالة التونسية للتعاون الفني سنة 1972، ليصل عدد عقود العمل لألفي عقد لعام 2008، مع توجهات نحو أوروبا وأمريكا والدول النفطية العربية، ونظرا لهذا التصاعد في التدفقات كان من الضروري الإشارة لدور الديوان التونسي بالخارج سنة 1988، لتنظيم حركة العوائد واستغلالها ادخارا أو استثمارا في مجال الفلاحة أو الخدمات.

وكان لقيام الثورة التونسية أثر كبير في تصعيد حركة المهاجرين وفقدان الحكومة للسيطرة أو الرقابة نظرا للفراغ الأمني والتنموي على مستوى البلد، وهو ما دفع إلى تعاظم حجم التحويلات المالية وتزايد ثقلها الاقتصادي والتنموي في تعبئة الموارد الإضافية، حيث بلغت 3984 مليون دولار أمريكي سنة 2014 وارتفعت 5034 مليون دينار سنة 2018، بما يعادل 4.8% من الناتج المحلي الخام، و5200 مليون دينار سنة 2019 وتوال ارتفاع قيمتها ل 8599 مليون دينار سنة 2021 بحسب بيانات البنك المركزي التونسي، مساهمة في تغطية عجز الميزان التجاري وهو أحد القراءات الضمنية للدور الذي تقدمه هذه التدفقات كمضمون تنموي وقيمة مضافة للاقتصاد المحلي، وبهذا باتت التحويلات المالية ثاني مصدر للعملة الصعبة بعد قطاع السياحة.

وهذا ما تم تأكيده من قبل العمال التونسيين في الخارج بنسبة 85.9% كرغبة منهم بتحويل أموالهم واستثمارها، غير أن الواقع يؤكد أن تنفيذ رغباتهم لا يُجسد إلا من قبل 11.8% استثمروا أموالهم فعليا، نظرا لضعف البنية الاستثمارية في البلد واختلاف توجهات الجيل القديم المولود بالبلد المنشأ تونس عن الأجيال الموالية، نظرا للرغبة الملحة للعودة للبلد الأم، وتتراوح درجة الاستفادة من هذه العوائد بمدى نوع بنية الهجرة وتركيبتها، بما مفاده نوعية المهاجرين وكفاءاتهم ومؤهلاتهم والروابط التي يقيمونها مع دوائر المال والاقتصاد والمؤسسات العلمية أو البحثية لفتح فرص ومجالات حقيقية للتنمية الحضرية بالبلد الأم (اليحياوي، 2021).

وعليه تسعى جهود الحكومة لتحسين وتعزيز الشمول المالي في البلد، من خلال التسارع الرقمي والتقني في مجال الخدمات المالية، من فتح حسابات مصرفية دون اشتراط شهادات العمل، وتأمين انخراط أكبر الفئات من نساء ومناطق الريف في المنظومة المالية بكل شفافية وأمان.

2.2. المطلب الثاني: الشمول المالي في باقي الدول العربية.

2.2.أ. حالة مصر:

تتربع دولة مصر طيلة العقود الماضية على المرتبة الأولى من حيث قيم تدفقات التحويلات المالية، نظير الشريحة الكبرى من أفراد المجتمع المهاجرين نحو الخارج، وفي ظل الدعم الحكومي لاستمرار جلب المزيد من هذه التدفقات واستغلالها بشكل أمثل، والبالغة 24,2 مليار دولار أمريكي لسنة 2023، بما يعادل 6,1% من الناتج المحلي الإجمالي، والتي عرفت ارتفاعا لا مثيل له في عام 2021، قدر ب 33 مليار دولار (Mesbah & Shahen, 2022, p. 3)، حيث حددت عتبة تدفقات التحويلات المالية ب 7,28% كنقطة تحوُّل، وتأثيرها على المدى الطويل يأخذ شكل الحرف U، بينما على المدى القصير فهي تساهم ايجابيا في التنمية المالية، إشارة منها إلى دورها في تعزيز تدفق الأموال بالبلد، شرط أن تقتصر على الكم الصغير ولفترات أطول، ما يظهر فشل الحكومة المصرية في الاستفادة من التحويلات لتطوير القطاع المالي (Mesbah & Shahen, 2022, p. 11).

ولأجل ذلك تطمح الدولة للرّيادة في مجال تحقيق الشمول المالي والمدفوعات الرقمية، مواكبة لمتطلبات جاليتها في الخارج، لكن بالرغم من الجهود المبذولة إلا أن البلد يشهد قصورا من جهة النصوص التشريعية بخصوص التوجه إلى نظام اقتصادي غير نقدي، وبالأخص في ظل استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" المتبناة من قبل وزارة التخطيط منذ بداية عام 2016، ونصت على أثنى عشر محورا منها التنمية الاقتصادية والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، تبعا لمبادرة البنك المركزي في الإشراف على أنظمة الدفع من أجل تحقيق الاستقرار المالي، وشملت هذه المبادرة عدة سياسات نذكر منها كمثال لا على سبيل الحصر:

– إقامة مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي للمرتبات وكافة المستحقات الأخرى، عن طريق بطاقات تصدرها البنوك المصرية، ومنتصف سنة 2015 كانت الدولة قد حققت ما نسبته 85% من الموظفين المستفيدين من البطاقات الخاصة بدفع الأجور.

– مبادرة المدفوعات بواسطة الهواتف المحمولة والتي تجسدت على أرض الواقع ب25 جوان 2013، عبر مشروع "فلوس" والمتمثل في إمكانية دفع وتحويل الأموال عبر الهواتف النقالة، من قبل رواد القطاع المصرفي والمالي في مصر، كالبنك الأهلي المصري وشركات الاتصال وشركة ماستركارد "MasterCard" وشركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي لكل المنتسبين في الشبكة الواحدة، وثاني تجربة قامت بها شركة فودافون "Vodafone" بالمشاركة مع بنك الإسكان والتعمير وأيضا موبينيل بالمشاركة مع بنك الإمارات، ومع تطور هذه التقنية وملاقاتها لنجاح واسع فقد تكللت بمبادرة البنك الأهلي المصري لإطلاق خدمة الدفع عبر الهاتف "Phone Cash" دون الاعتماد على أي من شركات المحمول، ويتم في هذا الإطار تقديم الخدمات المالية للتحويل لعملاء البنك ولغيرهم من غير العملاء (شنبي و بن لخضر، 2019، الصفحات 122–126).

ومع التطور في الشمول المالي، في البلد فقد بلغت نسبته لعام 2021 ما قيمته 1,87835 والتي جاءت بعد جهود السياسات المتخذة لتعزيز الشمول المالي، لكن بالرغم مما حققته إلا أنها أمام مسؤولية المضي قدما للوصول إلى الأهداف المخطط لها للعام 2030 واللّحاق بركب الدول (المهدي، 2023).

تبعا للأهمية البالغة للقطاع المالي فإنه من الضروري التركيز على تعزيز القطاع من خلال أبعاد الشمول المالي (التوافر والوصول والاستخدام)، ومن بين المبادرات لتعزيز الشمول، مبادرة بنك الإسكندرية والذي حاز على أفضل بنك على مستوى الشرق الأوسط للشركات الصغيرة والمتوسطة، وكأفضل بنك للتمويل الأصغر، ومبادرة البنك التجاري الدولي (CIB)، من خلال مبادرة "حساب لكل مواطن" ومبادرات المجلس الوطني للمدفوعات بهدف الحد من التعاملات النقدية، دعم أمن الدفع الإلكتروني والمنافسة بين مقدمي هذا النوع من الدفع (Hassouba, 2023)، خفض تكاليف التحويلات المالية الأمر الذي يمكن البنوك المصرية من تغيير توجهات العملاء نحو القطاع الرسمي (عبد العظيم الجبلي و عبد الرحيم حسين، 2021، صفحة 116).

2.2.ب. حالة العراق:

تميزت العراق بالخطط الموضوعة من قبل البنك المركزي العراقي خلال السنوات 2016-2020، لتدارك الأوضاع والتراجع الحاصل في مستويات الشمول المالي، مقارنة بما تم تحقيقه من قبل العديد من دول العالم، أو حتى من الدول المجاورة، وهذا لتدني مستويات الخدمات والمصارف، حيث بلغت 35.500 نسمة لكل فرع مصرفي في سنة 2016، والتي من المفروض أن تعادل النسبة المعيارية العالمية، والمتمثلة في فرع واحد خدمة ل 10000 نسمة، كما أن نسب البطالة المرتفعة في البلاد للقادرين على العمل من الجنسين، في ارتفاع ملحوظ منذ سنة 2003، بالنظر إلى مقدار الدمار الذي طال جل المنشآت والمصانع، والمزارع والشركات العامة والخاصة، لذا فإن البطالة كسبب أوّل لارتفاع معدلات الفقر، فإنها أيضا مبرّر لعدم امتلاك الأفراد للحسابات المالية والمصرفية، وعدم قدرتهم على توفير متطلبات الحصول على قروض مصرفية.

كما أن الحرب التي طالت البلاد نجم عنها تدمير 121 فرع تابعة للمصارف في كل من المحافظات "نينوى، الأنبار، صلاح الدين" بين سنة 2014-2017، على أن تبقى مبادرات الهيئات الحكومية والبنك المركزي المحتشمة تعيق جهود استراتيجيات تحقيق الشمول المالي في العراق في ظل الظروف الراهنة، ومنها مبادرة البنك المركزي في إقامة مشروع توطين الرواتب لموظفي القطاع الحكومي، تحفيزا لهذه الفئة على فتح الحسابات المصرفية لاستغلاله في تسوية المعاملات اليومية، وافتقار المؤسسات المصرفية لنموذج مصرفي لقياس جودة الخدمات يعد تعجيزا لها في ابتكار وتطوير الخدمات (هرجان، مصطفى سلام، حيدر، و عدنان، 2021).

2.2.ج. حالة الإمارات:

توجهنا في الحديث عن مستويات الشمول المالي في هذه الدولة، باعتبارها كأكبر دولة حققت مستويات عالية على مستوى الشرق الأوسط، حيث كانت من أوائل الدول التي أقدمت على تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية، واحتلت المرتبة الثالثة ضمن أفضل الدول الآسيوية من حيث أدائها في مجال الشمول المالي بعد سنغافورة وكوريا الجنوبية، وفقا لبيانات التقرير الرئيسي لمنتدى "بواو الأسيوي" المؤشر الأسيوي لنظم الشمول المالي، إذ تحصلت على 74 نقطة من 100، أما ما تعلق بالمؤشرات الفرعية فقد حصلت بخصوص

تسيير الأعمال على 87 نقطة، وفي البنية المالية والاقتصادية 70 نقطة، وأما الحصول على الائتمان فقد بلغت 50 نقطة، و بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد تحصلت على 99 نقطة، 62 عن محو الأمية و76 عن تنمية الشمول المالي.

ونظير الجهود التي بذلتها الدولة في فترة الجائحة، فقد مكنت القطاع المصرفي من التحول الرقمي، حيث أثبتت البنوك فعليا جدارتها في التحول السريع والذي شمل 95% من الأعمال عبر المنصات الرقمية، لتصبح كافة الخدمات متاحة بمجرد الضغط على لوحة المفاتيح لأي جهاز ذكي، ونجاح التجربة مكن البنوك الإماراتية من بلوغ المراتب العالمية، مثل:

– بنك دبي التجاري، ببلوغه 90% من المعاملات التي تتم إلكترونيا منذ 2021، والتي حقق على إثرها جائزتي أفضل بنك تجاري وأفضل تحول رقمي من خلال جوائز "Finance MEA".

– بنك أبو ظبي الأول، من أكبر المؤسسات المالية في العالم، والأول على مستوى الشرق الأوسط، من خلال "بوابة باشر" إذ وصل مستوى التطور والابتكار إلى القدرة على فتح حساب فقط خلال 24 ساعة، من دون ملئ أي وثيقة أو استمارة كأول مبادرة على مستوى الشرق الأوسط.

– شركة الخدمات المالية الرقمية، هي عبارة عن شراكة بين اتصالات ونور بنك، وقد استحوذ عليها "بنك دبي الإسلامي" سنة 2020، والتي أعلنت عن التعاون مع "Money Gram International" الرائدة عالميا في مجال التحويلات النقدية، بهدف إطلاق خدمة التحويلات الدولية في المحفظة الإلكترونية "e Wallet" في الدولة.

المحفظة الإلكترونية "e Wallet" حاصلة على ترخيص من قبل المصرف المركزي الإماراتي، عصرية وآمنة، لتتيح الدفع الإلكتروني للأفراد الإماراتيين عبر التطبيق الذي يمكن تحميله على الهواتف الذكية، يسمح بإجراء التحويلات النقدية الدولية والفورية في أكثر من 200 دولة وإقليم عبر العالم، يتم دون الحاجة لحساب مصرفي أو بطاقة ائتمان، بل يكفي العميلَ حملَ بطاقةِ هويةٍ إماراتية سارية المفعول، ورقم هاتف صادر من دولة الإمارات لفتح حساب على مستوى المنصة، تمكنه من إجراء كافة المعاملات المالية وحتى التحويلات الدولية (بوالقدرة، بشكر، و لكحل، 2022، الصفحات 1332–1334).

2.2.د. حالة فلسطين:

بالنظر لتطور القطاع المصرفي، في المنطقة فقد أقدمت العديد من الدول على فتح فروع وشركات لها، وأصبح القطاع أكثر تنظيما واستقرارا بفضل السياسات المتبعة من قبل سلطة النقد المسؤولة عن التنظيم والرقابة والإشراف، وعليه فإنه يتم تقديم خدمة التحويلات المالية من قبل المصارف لتشمل الصادرة والواردة منها، فالواردة تنقسم إلى نوعين: تعويضات العمال، خاصة من إسرائيل، وتحويلات المغتربين إضافة إلى تحويلات الخدمات المهمة المقدمة لأصحاب الحسابات في البنوك، نظرا لكبر حجم المساعدات القادمة من دول العالم من أقارب، بسبب الأوضاع الراهنة في البلد الأمنية والاقتصادية، وهي وسيلة للتقرب من المؤسسات والمصالح المصرفية والتعرف على العديد من المنتجات والخدمات المتوفرة (محمد بدر عجور، 2017، صفحة 57)، وتعرف البنوك الفلسطينية ضغوطات عديدة ومخاوف من إنهاء البنك المركزي والذي سيؤثر على النظام المالي.

ويمكن الاستشهاد بدراسة (Muntasir, Rizwan, Raad, Chamaiporn, Witchulada, & Rafael, 2023, pp. 2-3) أنّ حالة الصراع الداخلي الحاصل في الكثير من البلدان تؤدي إلى تراجع وإعاقة تعزيز الشمول، تبعا للدليل الدولي للمخاطر، فالصراع الداخلي مؤشر ذو صلة بعدم الاستقرار السياسي أو العنف داخل اقتصاديات الدول، من خلال عدة أشكال منها المظاهرات المناهضة للحكومة، التي تؤدي إلى تآكل نمو الاقتصاد وتؤدي لانخفاض معدلات الادخار الوطني، وتقلل من فرص الحصول على القروض وتضعف الجانب الاستثماري.

3.2. المطلب الثالث: مقارنة بين مستويات الشمول المالي في الدول العربية.

في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة في جل الدول العربية، إما من إصلاحات ذات أمد بعيد أو حوكمة مرهونة بالأوضاع الجيوسياسية، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للأفراد لا تعرف استقرارا خاصة في الجزائر وتونس فهو في شبه ركود مستمر، وسلبي في الأردن ولبنان.

فمن خلال إحصائيات الدراسة للفترة من 2000 إلى 2018، قد لوحظ انخفاض كبير في معدلات الفقر الراجع إلى الإصلاحات والسياسات، التي عززت من تدفق التحويلات المالية بشكل مستمر، معتمدا على الخلفية التاريخية لبعض البلدان وحداثتها للبعض الآخر فيما تعلق بالهجرة، والتي لطالما نمت لتراجع الأوضاع

الاقتصادية وغياب الأمن وكثرة الحروب، مسببة مزيدا من التراجع الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء[9] (Ismaili Idrissi & Kawkaba, 2023).

لذا نجد أن توجه أكبر تدفقات للتحويلات المالية نحو البلدان النامية، بينما تكون أغلب الدول المرسلة لها من الدول المتقدمة[10] في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Toxopeus & Lensink, 2007, p. 5)، وتأتي مصر من بين الدول العشر الأوائل في تلقي التحويلات عالميا في المرتبة الخامسة وبنسبة 29,6 مليار دولار أمريكي، وأن هذه التدفقات ساهمت في تخفيف حدة الفقر وتعزيز المساواة (Saiful Islam & Alhamad, 2022, p. 1).

وتتصدر التحويلات المالية من دول مجلس التعاون لدول الخليجي العربي نحو الخارج، المراتب الأولى عالميا، حيث تصنف من بين قائمة العشر الأوائل، وبالأخص اتجاه الدول العربية مشكلة نسبا كبيرة ومهمة بالتوافق مع نسب العمالة الأجنبية المتمركزة بها، ويمكن أن نخص بالذكر كل من دولة مصر وكذا الأردن والسودان (Ouni & Miniaoui, 2019, p. 190).

والراجح من القول أن تحويلات الجزائر أقل من باقي الدول العربية مقارنة بحجم الجالية في الخارج، خصوصا إذا ما قورنت بالجارتين تونس والمغرب، نظرا لغياب السياسات الوطنية لدعم الاستفادة من التحويلات، والذي يرجع إلى سوء التسويق لدى البنوك الجزائرية، وتقصير السلطات والهيئات الحكومية في جذب ودعم العمال في الخارج لاستثمار أموالهم في البلد، بالإضافة لتفضيل قنوات التحويل غير المباشرة عبر الأسواق الموازية وضعف في القطاع المالي والخدمات المقدمة، والذي يتسبب في انخفاض الوارد من العملات الصعبة لخزينة الدولة.

وتم الاستشهاد حول هذا بتصريح لوزارة الداخلية الفرنسية، التي أكدت أن أكثر من نصف المبالغ المحولة من قبل العمال الجزائريين على أراضيها، تتم بطرق غير شرعية وغير قانونية أيضا، وهذا راجع للامتيازات التي

---

[9] (Ismaili Idrissi & Kawkaba, 2023) شملت بيانات الدراسة ثمانية بلدان من جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط: الجزائر مصر، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، الضفة الغربية وغزة كدول عربية، إضافة إلى تركيا خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2018.

[10] على أن نستثني دولة السعودية العربية على الرغم من اعتبارها من الدول المتقدمة، إلا أنها ليست من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تقدمها هذه القنوات[11] عن نظيرتها من القنوات الرسمية، لدرجة بات فيها السائد من القول عن أفضلية التعامل معها (بزارية و أيت سي معمر، 2017، صفحة 278)، وهذا دليل على ضعف مستويات الشمول المالي.

بينما تعد الكويت وتليها السعودية العربية، عمان من بين الدول العربية الأدنى تسجيلا لمستويات تلقي التحويلات المالية، بالنظر لانخفاض نسب العمال المهاجرين منها نحو الخارج (JOUINI & ATTIA, 2021, p. 16)، والجلي وصول البلدين لمستويات من الشمول المالي تضاهي الدول المتقدمة، نظرا لقوة البنى التحتية والقطاعات المالية عموما.

فيما تسعى جل حكومات البلدان العربية إلى تعزيز الشمول المالي، من خلال تسهيل إمكانية امتلاك الحسابات المصرفية والوصول إلى الخدمات، فعدم توفر المعرفة لدى الأفراد والمهارات المالية قد تزيد من نسب تراكم الديون وفي حالات عدة إلى الإفلاس، فبفضل الجهود المبذولة من قبل المصارف المركزية والحكومات والمنظمات غير الربحية في تعميم التعليم والتثقيف المالي، تبلغ نسبة المثقفين ماليا حوالي 30% مقارنة بالنسبة العالمية والتي تبلغ 34%، إذ احتلت دولة تونس المرتبة الأولى عربيا و32 عالميا من حيث معدل الثقافة المالية بمعدل 44% مثقفا ماليا، تليها دولة لبنان في المركز الثاني عربيا و33 عالميا بمعدل 44% من المثقفين ماليا.

أما الكويت فالمرتبة الثالثة عربيا بينما احتلت المرتبة 37 عالميا بنفس معدل المثقفين ماليا 44%، ومن بين الدول التي عرفت تأخرا في الثقافة المالية نجد اليمن والصومال، اللتان سجلتا أدنى معدلات عربيا وعالميا بنسبة 13%و15% لكل منهما، حيث تم تسجيل نسب متفاوتة لمعانات المرأة العربية بهذا الخصوص مقارنة بجنس الرجال والتي قدرت ب 27,7% مقابل 33,5%.

[11] "سوق بور سعيد": سوق سوداء للتداول في العاصمة الجزائرية، ومن بين أشهر الأسواق المالية الموازية كما أنه غير خاضع للرقابة الحكومية، ويقدم أسعار تنافسية للمؤسسات الرسمية.

وفي سياق الحديث عن الشمول المالي في الدول العربية عموما، فتنقسم إلى ثلاثة مجموعات، أما الأولى منها فتشمل الدول العربية الستة لمجلس التعاون الخليجي، والتي عرفت بمعدلات الشمول المالي المرتفع فيها، وأما المجموعة الثانية فقد اشتملت على كل من لبنان والأردن وفلسطين، بالإضافة إلى دول المغرب العربي، هذه الأخيرة التي كانت معدلات الشمول المالي بها ذوات مستويات متوسطة، بينما تشمل المجموعة الثالثة كلا من جمهورية مصر، العراق، اليمن، السودان وجنوب السودان، جيبوتي، موريتانيا والصومال، الدول التي عرفت بمعدلات أقل من الشمول المالي.

ويمكن الاستشهاد بدراسة كل من (Muntasir, Rizwan, Raad, Chamaiporn, Witchulada, & Rafael, 2023, pp. 2-3) أن حالة الصراع الداخلي الحاصل في الكثير من البلدان، يؤدي إلى تراجع وإعاقة تعزيز الشمول، تبعا للدليل الدولي للمخاطر، فالصراع الداخلي مؤشر ذو صلة بعدم الاستقرار السياسي.

عدى عن هذا حققت كل من المغرب والأردن، المراكز الأولى في ظل الاستراتيجيات المسطرة لرفع مستويات التعليم والتثقيف المالي عربيا، وتليها كل من المملكة العربية السعودية ولبنان وفلسطين، ثم كل من تونس وجمهورية مصر العربية في إعداد مختلف الاستراتيجيات على مستوى القطاع الخاص والعام لزيادة الوعي المالي (إتحاد المصارف العربية، 2020، صفحة 1).

إلا أنه ومن بين الدول التي أقامت حظرا على العملات المشفرة ابتداءا من سبتمبر 2020 مصر والجزائر، المغرب والعراق، الإمارات (Moghar & Oukli Asraoui, 2022, p. 68).

وللإشارة ففلسطين سجلت أحيانا نسبا أفضل بكثير من الدول العربية المتوسطة الدخل، كمصر والمغرب والجزائر ولبنان، فنسبة حجم الائتمان المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لعام 2014، بلغت 2,3%، أما في مصر قدرت ب1,6%، العراق والسودان على التوالي 0,5% و2,5%، كما توسع الاستخدام العام لوحدات الصراف الآلي ونقاط البيع الإلكتروني (محمد بدر عجور، 2017، صفحة 57).

وفي دراسة (Ogede, Odusanya, Oduola, & Atoyebi, 2023, p. 73) يرون أن للحوكمة بمختلف مقاييسها الاقتصادية والسياسية والمؤسساتية، دورا بالغ الأهمية في عملية تأمين المؤسسات المالية المحسنة بإطار تنظيمي، يتناسب مع حملة تعزيز التدفقات المالية للتحويلات.

إضافة إلى مساهمة الشمول المالي في إيجابية العلاقة التي تجمع التحويلات المالية والنمو الاقتصادي، لما لها من دور في الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بتعزيز القاعدة المالية للمؤسسات المالية في البلد المتلقي، مما يعود على الاقتصاد بجنوب الصحراء الكبرى لأفريقيا بالأثر الايجابي، من خلال تحقيق فرص عمل ونقد أجنبي، وكذلك تنمية رأس المال البشري.

وفي حديثنا عن مبادرات الشركات الناشئة، المتعلقة بمجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية لسنة 2015، فلم تشمل إلا ثمانية عشرة دولة، هذه الأخيرة التي تركّزت أغلبها بين الدول العربية لمجلس التعاون للخليجي، بالإضافة إلى دول شرق وشمال أفريقيا، منها الإمارات العربية المتحدة ولبنان، جمهورية مصر والأردن، واللاتي بهنّ ما يقارب 75% من هذه الشركات، لتتصدّر الإمارات العربية المتحدة، مجال تحويل الأموال دوليا، من خلال "مختبر الأنظمة"، المقام وقتها في أبو ظبي، والي كانت كأول بيئة تجريبية للتكنولوجيا المالية على مستوى العالم العربي.

بالإضافة إلى خدمات عدة منها المدفوعات والتحويلات المالية، الإقراض، التمويل المؤسسي أو الشخصي، جملة الخدمات المصرفية للمستثمرين ولأسواق رأس المال، خدمات التأمين بالإضافة إلى خدمة إدارة الثروات، وتكنولوجيا التحكم التنظيمي، في ظل التحكم الالكتروني والذكاء الاصطناعي بطرق حديثة تغني عن كافة الأشكال التقليدية، في حينِ تفاوتت درجات الاستغلال بين الدول العربية (Abdullah A. O., 2022) .

كما أن الابتكار المالي من بين الأدوات التي تسعى إلى تعزيز الشمول المالي عالميا، فلقد ساهم في تسريع وتيرة الشمول المالي، وإيجاد الحلول المالية بشكل متجدد، فالعديد من الدراسات دعمت رؤيا مساهمة أجهزة الصراف الآلي والخدمات الهاتفية المتنوعة وغيرها من الخدمات المصرفية الإلكترونية، في تعزيز أداء المؤسسات البنكية، خاصة إذا ما اقتصرنا الحديث على استخدام كل ما سبق في تلقي وإرسال التحويلات المالية

وتوفير الأموال الإضافية، فالخدمات المالية الرسمية عموما متاحة ل 21% من ساكنة العالم العربي مع استثناء دول مجلس التعاون الخليجي (Qamruzzaman, 2023) .

في دراسة (Agir, Kar, & Nazlioglu, 2011, p. 454) لمجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شملت كلا من الدول العربية التالية (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، السودان، سوريا وتونس)، فمن ضمن نتائج الدراسة أكدوا على ضرورة تبني صناع القرار لسياسات اقتصادية من شأنها تحقيق نمو اقتصادي أسرع يساهم في جذب المزيد من تدفقات التحويلات المالية، والذي بدوره يؤدي إلى تعميق القطاع المالي بالنسبة للذين يعانون من التهميش في استخدام الخدمات المالية بسبب الظروف الجغرافية.

ويعد توفير الفروع البنكية من الأمور المكلفة للحكومات بالنظر إلى انخفاض العوائد ونسب الربح من المناطق الريفية لانخفاض عدد المعاملات والتكاليف المرتفعة، ما يجعل من الانتشار الواسع للتحويل عبر الوسائل الإلكترونية والتقنيات الجديدة أفاقا لزيادة فرص توسع الأسواق وزيادة منافستها من خلال تغطية كافة الحاجات على نطاق أوسع (Maria Elena & Almendra, 2014, p. 3).

وفي سبيل إدماج المستبعدين ماليا من متلقي التحويلات المالية، في ظل ما يعانونه من عوائق تحدُّ من إمكانية وصولهم للأموال المحولة، وحتى الصعوبات التي تواجههم عند استخدام الخدمات والمنتجات المتعلقة بهذه التدفقات، سنعرض جملة من الخدمات المطلوبة وما يقابلها من عوائق تحول دون ذلك، إضافة إلى الجهود والعمل المطلوب من الجهات الوصية لتحسين قدرات المتلقين:

الجدول رقم 9: الخدمات المالية المطلوبة وعوائق تجسيدها.

الخدمات المطلوبة	الخدمات المنظمة	العوائق المواجهة	التدخلات
استقبال الحوالات والحصول على الأموال بلا مخاطر في الأوقات المناسبة وأقربها زمانا ومكانا	التحويلات من نقد إلى نقد المحفظة المتنقلة حسابات الإيداع	بعد المسافة – التكاليف– المخاطر– الجداول الزمنية لاستلام الأموال– نقص السيولة في نقاط الوصول– عدم وجود بطاقة الهوية– ارتفاع التكاليف للحفاظ على الحساب المصرفي	إدارة الدخل والمالية، التخطيط الجيد والوعي بالوضع المالي الحالي، توفير المنتجات التي تتناسب مع احتياجات المتلقين
الموارد المالية والاستثمارات الخيارات المالية المتنوعة لحالات الطوارئ	الادخار الدفع القروض التأمين	نقص البيانات والمعطيات حول الخدمات المالية ونقص الخبرة بالإضافة إلى نقص التجربة في الولوج للخدمات الرقمية، نقص في البنى التحتية والخدمات الأساسية في المناطق البعيدة	الإكثار من برامج المعرفة المالية وتعزيز خيارات محو الأمية المالية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (The World Bank, 2015, p. 27).

– تجارب بعض الدول العربية لتعزيز الشمول المالي: يمكن التمييز ما بين المبادرات التي أقدمت عليها دُول مجلس التعاون للخليج العربي، على اعتبارها دوَل ذات معدلات شمول عالية، وبين الدول الأخرى ذات معدلات الشمول المتوسط، من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 10: ملخص عن تجارب بعض الدّول العربية لتعزيز الشمول المالي.

دول ذات معدلات شمول عالية (بعض دول مجلس التعاون الخليجي)	
تجربة الإمارات العربية المتحدة	• إقرار نظام حماية الأجور من قبل البنك المركزي. • تعميم خدمات الشركات الصرافة على كافة الفئات وحتى غير المتعاملين مع البنوك. • تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية. • إصدار بطاقات مسبقة الدفع لحماية الأجور.
تجربة قطر	• رصد الاحتياجات وتحديد الفجوات لتعميم الخدمات والمنتجات المالية. • تعزيز وحماية حقوق المتعاملين. • التشجيع على الادخار والاستثمار.
تجربة المملكة العربية السعودية	• إصدار بطاقات مسبقة الدفع لحماية الأجور. • تطوير أنظمة السداد ونظام التحويلات المالية للمدفوعات المنخفضة القيمة • تفعيل مبدأ حماية المستهلك من خلال الشفافية والعدل والمساواة.
دول ذات معدلات شمول متوسط	
الأردن، فلسطين، لبنان، المغرب	• التخطيط لإنشاء قاعدة تحليلية لتعميم الخدمات المالية، في ظل : التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدفوعات السداد، تمكين فئة النساء ماليا.
الأردن	• تبني البنك المركزي وفرة الوصول إلى التمويل عبر الشركات الصغيرة والمتوسطة. • العمل على نشر الثقافة المالية. • توسيع نطاق الرقابة من قبل البنك المركزي لشركات التمويل الأصغر. • تفعيل مبدأ حماية المستهلك من خلال إرشادات وتعليمات.
فلسطين	• إطلاق نظام الربط الجغرافي لدعم الانتشار المصرفي. • تبني استراتيجية ترخيص وتفرع البنوك. • نشر الوعي المالي وتجسيد حماية المستهلك.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (بن قيدة و بوعافية، 2018، الصفحات 101-102).

3. المبحث الثالث: واقع التحويلات المالية في الدول العربية.

1.3. المطلب الأول: التحويلات المالية في الدول العربية.

على اعتبار البلدان العربية من بين الدول الأكثر تصديرا للشتات، وبالأخص منطقة شمال أفريقيا (تونس، الجزائر، المغرب) نحو الدول الأوروبية، وبعض من دول القارة الأمريكية ككندا، بينما تتوجه نسب كبيرة من الشتات من البلدان (مصر، لبنان، الأردن، اليمن وغيرهم) باتجاه منطقة الخليج العربي، ناهيك عن التوجه نحو أوروبا كمقام أول، مما ينتج عنه تدفقات من التحويلات المالية التي يتم إرسالها من قبل العمال في الخارج إلى بلدانهم الأصلية، ونستعرض من خلال الشكل الموالي تطور مستويات التحويلات المالية في الدول العربية.

الشكل رقم 11: تطور التحويلات المالية لعينة من الدول العربية خلال فترة (2004-2022)

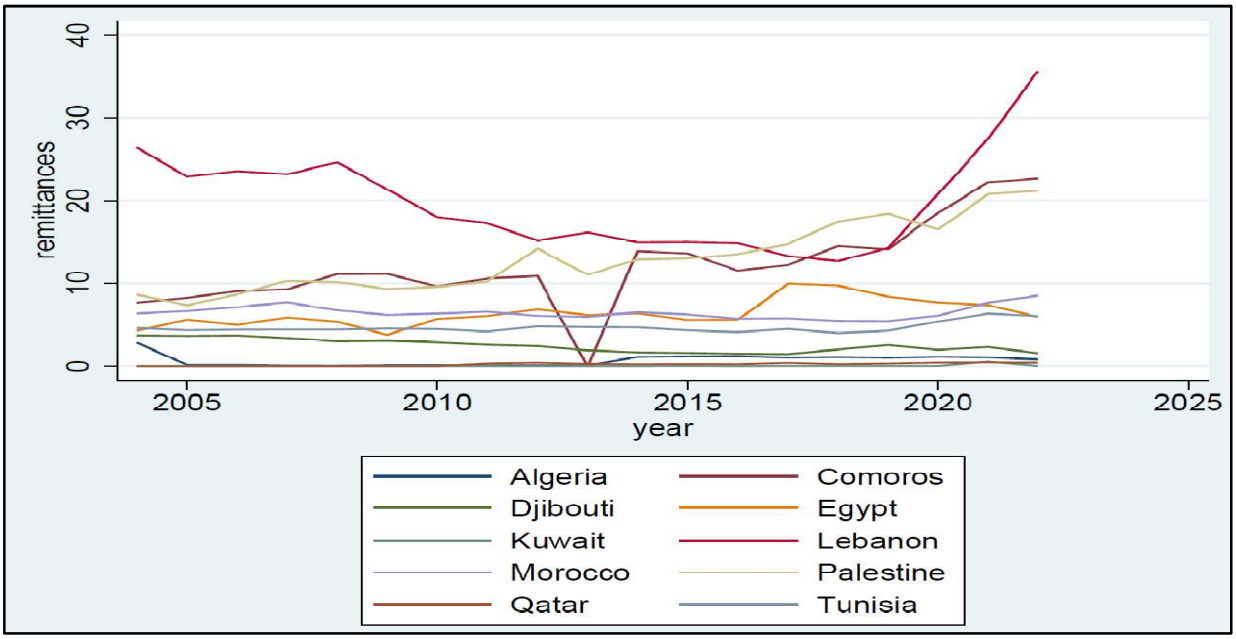

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (World Bank , 2024).

حيث وتبعا لبيانات البنك العالمي، في الإحصائيات المقدمة لسنة 2022، فقد نمت التحويلات المالية الموجهة إلى منطقة شرق آسيا، والمحيط الهادئ بنسبة قاربت 0.7%، لتصل قيمها إلى نحو 130 مليار دولار

أمريكي، بينما أثر الطلب على المهاجرين، أصحاب الكفاءات المهنية العالية، في المرحلة ما بعد جائحة كورونا، خصوصا في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لشرق آسيا، وزيادته في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وارتفاع فرص العمل في استراليا ونيوزيلندا.

وفي الشكل الموالي يتضح تفاوت نسب التحويلات المالية الوافدة لمنطقة الدول العربية، وفقا لتقسيمها لمجموعات من البلدان، بلغت 43,2 مليار دولار لعام 2020، في منطقة المشرق العربي بنسبة 75% من مجموع التحويلات الوافدة، وسجلت أدنى المستويات في منطقة مجلس التعاون الخليجي، ما يقارب المليار دولار والتي تساوي 2% من المجموع الكلي:

الشكل رقم 12: التحويلات الوافدة للمنطقة العربية، للفترة 1990- 2020 (الوحدة = مليون دولار).

المصدر: (الأمم المتحدة ألاسكوا، 2021، صفحة 53).

كما تجدر الإشارة إلى تحويلات العاملين البينية العربية، حيث تشكل العمالة العربية نسبا هامة من العمال في الخارج، خاصة نحو دول الخليج العربية وليبيا سابقا، بأغلبية وافدة من مصر واليمن وفلسطين والأردن وسوريا، حيث يتم إرسال تحويلات العمال بالاعتماد على الأصدقاء أو الأقارب (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2006، صفحة 184).

وقد كانت هده الحركة كانت نتيجة لقوى العرض والطلب بالأسواق العربية، مما يفتح أفاقا لزيادة الاستثمارات الخارجية البينية، والتي تعبر في هذه الحالة عن اتجاهات التحويلات من جانبي البلدان العربية المستقبلة والبلدان العربية المرسلة للتحويلات، في إطار دعم تحرير حركة انتقال العاملين بين الدول العربية، لرفع فرص التشغيل في الاقتصاديات العربية، سعيا لتجسيد مساعي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتحرير التجارة البينية، ودعم الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تسريع وتيرة العمل على التكامل الاقتصادي العربي (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2006، صفحة 192).

ففي سبعينيات القرن الماضي، عرفت موجة الهجرة العالمية إلى دول أوروبا والخليج العربي ارتفاعا كبيرا، نظرا لازدهار قطاع المحروقات وارتفاع أسهم النفط، ما شجع مواطني العديد من الدول العربية المجاورة على الهجرة نحو دول الخليج العراق والكويت والمملكة السعودية، نظرا للعرض المتزايد لمناصب العمل العالية الدخل، وحدث نفس الأمر لدول أخرى كالجزائر والمغرب تجاه دول أوروبية لذات الغرض، هذه الحركات التي كان لها من الانعكاس بدرجات متفاوتة على نسب تدفقات التحويلات المالية، (Riyazuddin, Zeeshan, Mohammad, Neha, Mohammad, & Isha, 2022).

وتجدر الإشارة إلى أن كون التحويلات المتدفقة من دول مجلس التعاون الخليجي إلى باقي الدول النامية، المرسلة للعمالة خلال بداية الألفيات كانت تحويلات من وإلى العالم النامي (Ghosh, 2006, p. 15).

الشكل رقم 13: التحويلات المالية لدول شمال أفريقيا.

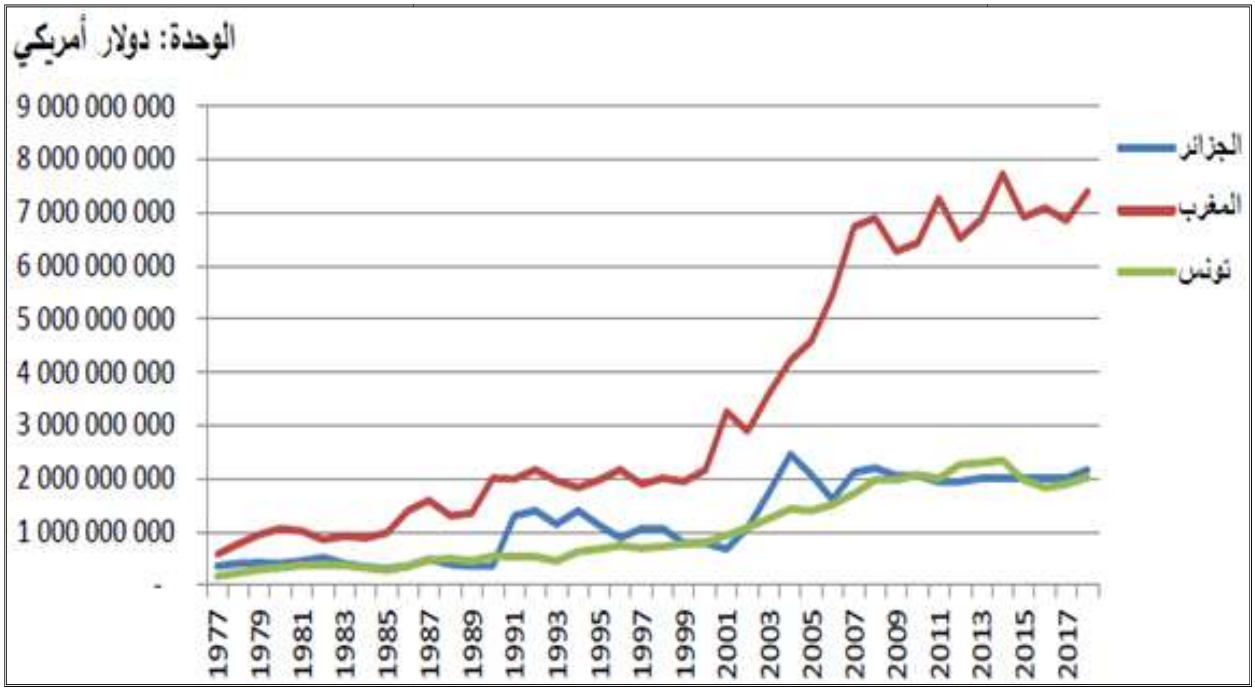

المصدر: الهجرة والتنمية (KNOMAD 2019).

عرفت مستويات تدفقات التحويلات المالية سنة 2022 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تدهورا إذا ما قورنت بالعام الذي سبق 2021 بتسجيل 12,2 %، وبهذا يقدر الانخفاض ب 4% ليبلغ 64 مليار دولار لعام 2022، نظرا للتراجع المسجل على مستوى تدفقات التحويلات لمصر بمقدار 10%، ما يعادل 28,3 مليار دولار والأردن التي سجلت 5 مليار دولار نظرا للانخفاض الحاد في حجم التحويلات الشخصية وكذلك بالجزائر، مقابل جزء طفيف من التحسن في النّسب الموجهة نحو دول المغرب العربي، بما يعادل 1,7% كتخفيف للخسارة، ولقد تم ربط هذا التدني بانخفاض مستويات الأجور الحقيقية في الإتحاد الأوروبي.

أما عن تطور التحويلات المالية في الجزائر، فعلى الرغم من تعداد المهاجرين الذي بلغ ما يقارب 2 مليون وتمركزهم في مناطق ذات دخل مرتفع، من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث بلغت ما نسبته 85 % من فرنسا فقط، إلا أنها أصبحت أكثر سهولة وسرعة وأقل تكلفة من ذي قبل بفضل التكنولوجيا المالية (زغدي و قدوري، 2022، صفحة 877).

لكن يبقى حجم التحويلات المالية المتلقاة ضعيفا نوعا ما، فبداية من سنة 2000 في دول عرفت في دولة الجزائر انخفاضا وبالتحديد سنة 2001، أين قدرت ب 670 مليون دولار ثم ارتفعت في السنة الموالية لتبلغ المليار، وواصلت الارتفاع بعدها وتميزت بالاستقرار النوعي في حدود ما يعادل 2 مليار و2.5 مليار حتى سنة 2018، نظرا لاعتبارات عدة منها تحسن الأوضاع اقتصاديا وماليا والاستقرار الكلي للاقتصاد بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتحسن الأوضاع السياسية واستقرار الجانب الأمني عن ذي قبل، ما أدى لتحفيز عودة العمال المهاجرين (هشام، 2020).

ولا تفوتنا الإشارة إلى النقص الكبير في الإحصائيات الخاصة بتدفقات التحويلات المالية، بسبب طغيان عمليات التحويل عبر القنوات الموازية كما ذكرنا، مما يصعّب عملية تقديرها وبذلك تصبح التحويلات الرسمية فقط، هي المسجلة عبر قاعدة بيانات البنك الدولي، وحتى على مستوى البنك المركزي الجزائري (بوطالبي و بن سعيد، 2021، صفحة 46).

ومع توقعات الخبراء باستمرار الانخفاض في نسب نمو التحويلات، نحو البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى 1,4% لسنة 2023، بسبب استمرار تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي، في العديد من الدول المرتفعة الدخل، ومن المتوقع الانخفاض من 2,8% لعام 2022 إلى 0,8% لسنة 2023 وزيادة احتمالية انخفاض أجور المهاجرين في البلدان المضيفة لهم، فيسجل احتمال تحقيق أعلى نسب نمو، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كرد فعل على ارتفاع قوة سوق العمل بالولايات المتحدة، ويقابله احتمال تسجيل أقل نسبة في جنوب آسيا ب 0,3%، بسبب ضعف الطلب في مجالات التكنولوجيا والمهارات العالية، في كل من أوروبا والولايات المتحدة، وهو نفس الحال في كل من بنغلادش وباكستان وسريلانكا، بالنظر إلى التراجع في نسب الطلب على العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي والأمر الذي ينعكس على مستويات تطور تدفقات التحويلات للمنطقة بصورة آلية.

إلاّ أنّ التوقعات قد أبشرت بارتفاع 1,7% بعام 2023، و8,1% في عام 2024 في نسب النمو للتحويلات، ولو كان معتبرا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بسبب الانخفاض المشهود في أسعار النفط، وربما

ستحظى مصر بانتعاش في قيم التحويلات المالية بعد الانخفاض الذي شهدته، بسبب اختلال أوضاع سوق الصرف (World Bank, 2023, p. 4).

الشكل رقم 14: التحويلات المالية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

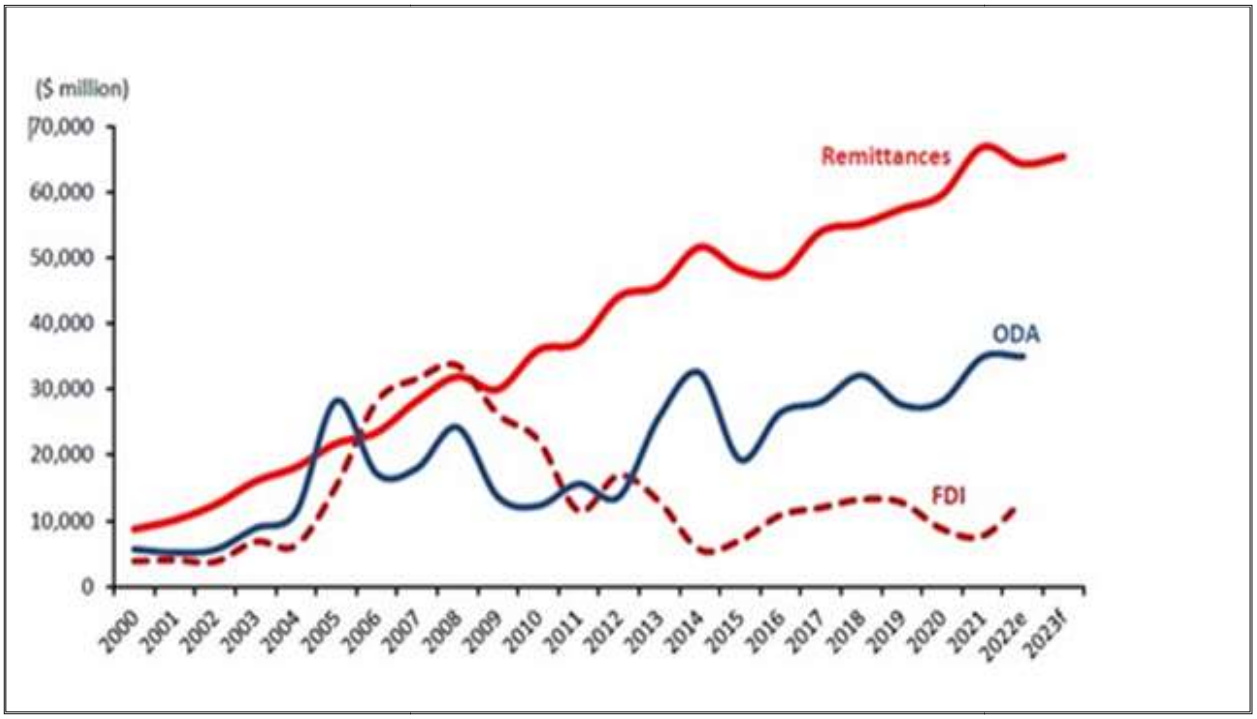

المصدر: (World Bank, 2023, p. 25).

ارتفاع تدفقات التحويلات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لـ 9,1%، ما يعادل 59 مليار دولار لسنة 2018، ثم عرفت انخفاضا وصل إلى 47 مليار دولار، بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي كتبعات لأزمة كوفيد 19، إضافة لانخفاض أسعار النفط في مجموعة دول التعاون الخليجي (Miniaoui & Ouni, 2020, p. 267).

وإضافة إلى ما تم ذكره بخصوص الانخفاض المسجل بمصر، فلقد عرفت أدنى مستوى لها منذ سنة 2016، حيث سجلت 31,5 مليار دولار في سنة 2021، ليستمر الانخفاض حتى أواخر 2022، لتراكمات سوق سعر الصرف الأجنبي، والذي يتّسم بتوسع الفجوة بين القطاعين، النظامي وغير النظامي، ما زاد من حدة الوضع،

ودفع أغلبية المتعاملين إلى التداول بسعر الصرف في السوق السوداء، خوفا من تدني عملة الصرف المحلية، بالإضافة إلى تدني مستويات التحويلات القادمة من السعودية نحو مصر، على اعتبارها أكبر مَصدَر بالبلد.

أما المغرب فكان الارتفاع المقدر ب 2,4% لعام 2022، سببا في تحقيقها لأعلى معدل بقيمة 11 مليار دولار، مكَّنها من تحقيق 8,1% من الناتج المحلي الإجمالي، واستمرَّ الارتفاع بنحو 7% بما يعادل 2,6 مليار دولار لسنة 2023، نظرا لتزايد نشاط العمالة المغربية في منطقة اليورو، خصوصا بكل من فرنسا، اسبانيا بلجيكا، وهولندا.

وعلى العموم، فقد صرَّح البنك الدولي عن إمكانية تعافي نسب التحويلات المالية، إلى المنطقة بمعدل 1,7% لعام 2023 و2024، ودعَّم البنك تصريحاتِه بتزايد عدد المهاجرين العمَّال، في مراحل ما بعد التعافي من أزمة كوفيد 19، وقد تكون هذه النسب محتشمة بعد قرار دول مجلس التعاون الخليجي بمنح الإقامة الدائمة للعمّال المهاجرين، مما يهدِّد مدى مساهمتهم في إرسال مبالغ مالية نحو بلدانهم الأم، إضافة إلى التقلبات المالية ومعدلات التضخم بالدول المضيفة.

وفي الجدول الموالي سيتم عرض مقارنة بين التحويلات الواردة وما تشكله من نسب في الدول العربية:

الجدول رقم 11: التحويلات المالية الواردة في الدول العربية لسنة 2019.

الدولة	التحويلات الواردة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، بالمليون)	التحويلات الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	التحويلات الواردة كنسبة من المساعدات الإنمائية الرسمية	التحويلات الواردة كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر
الجزائر	1,786	%1,0	%1016,3	%129,2
جزر القمر	169	%14,5	%215,6	%2146,2
جيبوتي	79	%2,4	%29,2	%43,7
مصر	26,781	%8,8	%1538,6	%297,2
العراق	859	%0,4	%38,8	–
الأردن	4,389	%9,9	%156,9	%531,7
الكويت	26	%0,0	–	%8‘3
لبنان	7,410	%14,3	%7‘485	%3‘333
موريتانيا	64	%0,8	%15,6	–
المغرب	6,963	%5,8	%918,7	%435,2
عمان	39	%0,1	–	%1,1
قطر	577	%0,3	–	–
السعودية	334	%0,0	–	%7,3

الصومال	1,577	–	%84,5	%352,8
فلسطين	2,861	–	%128,0	%2352,1
السودان	522	%1,7	%32,1	–
تونس	2,050	%5,3	%208,3	%253,0
مجموع المنطقة	56,486	%2,1	%178,5	%171,9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (الأمم المتحدة ألاسكوا، 2021، صفحة 54).

2.3. المطلب الثاني: انعكاسات التحويلات المالية على اقتصاديات الدول العربية.

نظرا لأن معظم الدول العربية هي مناطق إرسال للهجرة الدولية، فهي تستقبل نسبة هامة من التحويلات المالية، بلغت 57,9 مليار دولار في عام 2020، أي ما قيمته 8% من تدفقات التحويلات المالية الواردة عالميا (الأمم المتحدة ألاسكوا، 2021، صفحة 52)، وعلى الرغم من الدراسات التي تطرقت لانعكاسات التحويلات في الدول العربية، إلا أن العديد منها لم تَستغل الاختلافات في خصائص الدول، التي يُحتمل أن تؤثر على الأثر الإنمائي لها.

أما عن أثر التحويلات المالية للعمال في الخارج، على الدول العربية كدول مستقبلة، فالتحويلات تشكل مصدرا مهما للتدفقات النقدية، الموجهة إما للاستهلاك أو الاستثمار، حيث أكدت العديد من الدراسات على الارتباط الوثيق لهذه العلاقة، وأن تأثيرها طويل المدى على عوامل الاقتصاد الكلي، لكن يبقى وجه الاختلاف بين الدول المستقبلة، في مدى تساوي أو تفاوت مستوى ارتباط التحويلات بالاستهلاك الخاص عن ارتباط التحويلات بالاستثمار المحلي، فتتساوى في الدول مثل مصر، لبنان، الجزائر، تونس والمغرب، بينما يرتفع مستوى العلاقة للتحويلات بالاستهلاك في كل من الأردن، موريتانيا، عمان، السودان، سوريا واليمن لتغطية حاجات العائلات من الاستهلاك (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2006، صفحة 186).

كما أن تحويلات العاملين تؤثر في تحسين فعالية الائتمان للدول المستقبلة، ما يشكل حافزا للقدرة على الاقتراض بالعملة الصعبة، من الأسواق العالمية وبامتيازات أفضل، كما يمكن استبدال التحويلات المالية للعاملين بسندات قابلة للتداول دوليا، وهو ما يعزز القدرة على الحصول على التمويل الخارجي بتكاليف أقل، تعدُّ قابلية توريق التحويلات المالية للعاملين مكسبا للدول المتلقية للتحويلات، إلا أن العملية تتطلب انتهاج إصلاحات وإجراءات تنظيمية، لضمان استجابة المصارف الاستثمارية ومؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2006، صفحة 187).

لكن عندما يتعلق الأمر بالبلدان المنتجة للنفط، فإن أسعار النفط تشكل عنصرا محددا هاما، بالنظر لتوجه العديد من المهاجرين نحو هذه البلدان، كالإتحاد الروسي ودول الشرق الأوسط، حيث بيَّن (Kim, Zemma, Aiko, & Benjamin, 2022) أن التحويلات تزيد مع ارتفاع أسعار النفط، أي مع الزيادة في الأداء الاقتصادي لمصدري النفط الرئيسيِّين مع استضافتهم للمهاجرين.

حيث يتزايد الأثر في الدول المتلقية، وخاصة في المنخفضة والمتوسطة الدخل، من حيث مستويات الاستهلاك والناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف والاحتياطات وحتى القدرة الائتمانية، وكذا من حيث نسب الصادرات والواردات ويتمثل في:

2.3.أ. الأثر الإيجابي:

من المهم مراعاة كون التحويلات المالية، من غير المحتمل أن تكون تحويلا خارجيا وفقط، بل هي بديل عن مداخيل الوطن التي كان سيحصل عليها المهاجرون، لو لم يغادروا باحثين عن العمل في الخارج (Acosta, Lopez, & Fajnzylber, 2007)، وعليه لا يمكن تحديد دخل الأسرِ التي هاجر أحد أفرادها، دون احتساب التحويلات كدخل ايجابي للمهاجر في حال عمله داخل وطنه، وإلا فإنه سيتم المبالغة في التّأثير الحقيقي، لهجرة العمّال في الخارج وتحويلاتهم على القطاع المالي والمصرفي، في الدول عامّة والعربية خاصة.

ولكون التحويلات طبيعة تعويضية، فإنه يسهل على الأسر من خلالها استهلاك المواد القابلة للتداول وغير التجارية، كما أنها تسهم في توسيع القاعدة الضريبية للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، وتمكن من زيادة الوعاء المالي، وتحسن القدرة على تحمل الديون الحكومية والحد من المخاطر السيادية.

فنجدها تلعب دورا هاما في منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي، حيث أصبحت مصدر تمويل خارجي لها مثل مصر، المغرب والأردن وتونس (Andreas & Isabella, 2009)، كما تساهم التحويلات المالية بشكل كبير في تطوير سوق الأوراق المالية، وبالأخص في البلدان التي لا تملك موارد طبيعية كبيرة، وأكد بحث (Andreas & Isabella, 2009, p. 11) عن كون الاقتصاديات الغنية بالنفط والمحروقات، عادة ما تكون مواردها سببا ودافعا لها، وللإشارة فإنه من المهم مراعاة كون التحويلات المالية، تحويلا خارجيا وفقط، بل هي بديل عن مداخيل الوطن التي كان سيحصل عليها المهاجرون، لو لم يغادروا باحثين عن العمل في الخارج (Acosta, Lopez, & Fajnzylber, 2007).

لكن على الرغم من إمكانية التحويلات المالية في المساهمة في الاستثمار ونمو الناتج، إلا أنه ليس أمرا مفروغا منه ولا يمكن أن يحدث بشكل تلقائي، فالانطلاقة تكون من سلوك التحويل والطريقة التي يتم بها استخدام الأموال فعليا، فالأثر الذي تقدمه التحويلات إيجابا على نمو الناتج الإجمالي والأداء الاقتصادي عموما، في ظل افتراض أن حجمها ذو أهمية كافية مقترن بعاملين أساسيين، أوّلهما التكامل الاقتصادي بالشكل الكافي، من قوة عاملة مرنة وبنية إنتاجية قابلة للتكيف والقدرة على الاستجابة بشكل فعال لمزايا التحويلات المتدفقة من الخارج، فهناك من ينظر للجانب الإيجابي من خلال تعزيز التحويلات لتكوين رأس المال البشري، عن طريق استغلال الأموال المحولة في تكوين رأس المال البشري وتعليمه، مما يزيد من فرص العمل (Azmat & Basu, 2013, p. 37)، أما الثاني فضرورة سلامة السياسات الاقتصادية الكلية، والاستقرار السياسي في ظل الحوكمة الرشيدة وبيئة داعمة للاستثمار مع فعالية النظام المالي (Ghosh, 2006).

2.3.ب. الأثر السلبي:

ينجم عنها ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وتدني القدرة التنافسية للقطاعات القابلة للتداول (المرض الهولندي) (Mashayekhi, 2013, p. 8)، فالتحويلات تزيد من الضغوط على قطاع السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي وتكاليف البناء في البلدان المتلقية، وتوجيه هذه التدفقات لدعم الحروب الأهلية والصراعات القبيلة، ودعم تنظيم الجماعات الإرهابية وإطالة النزاع مهما كان نوعه، عرقي أو ديني وحتى السياسي (Ghosh, 2006).

ومن الآثار السلبية للتحويلات المالية، نقص المهارات وانخفاض الرصيد لصافي رأس المال البشري من تبعات هجرة اليد العاملة للدول المتلقية للتحويلات، إضافة إلى ما رآه بعض المفكرين حول المرض الهولندي، والذي عرف على كونه قيام العلاقة السلبية بين التدفقات الموجهة بغرض مساعدة النمو الاقتصادي، لكن على العكس من ذلك تنخفض المدخرات ويزيد الاستهلاك، والبلد المتلقي يصاب بهذا المرض نظرا لتأثير التدفقات قصد المساعدة على الرفع من قيمة العملة الصعبة، والرفع من الضرائب المفروضة على قطاع التصدير القابل للتداول التجاري، وتكون السبب في زيادة التضخم، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع في السلع غير القابلة للتداول التجاري، والخفض من قيمة الصادرات، وتخصيص الموارد للقطاعات غير القابلة للتداول التجاري والزيادة في حجم الواردات بشكل مستمر (Riyazuddin, Zeeshan, Mohammad, Neha, Mohammad, & Isha, 2022).

اتخذت العديد من البلدان عدة إجراءات خلال جائحة (كوفيد 19)، والتي من شأنها إصلاح المجالات المختلفة لسياسات التحويلات بهدف خفض التكاليف وتسريع تنمية القطاع المالي، في ظل الانعكاسات التي استدعت ضرورة تبني الرقمنة لتحسين الكفاءة، وخفض متوسط التكاليف لتوسيع الشمول المالي، وتعزيز النظم الايكولوجية الرقمية، لزاما على البلدان المسارعة في الاستثمار في هذا المجال، والحرص على تعزيز التعاون الإقليمي لتشغيل البنى لأنظمة التحويل عبر الانترنيت (Kim, Zemma, Aiko, & Benjamin, 2022).

ويوضح الجدول الآتي ترتيب الدول من حيث تلقيها للتحويلات المالية، ومقدار مساهمتها في الناتج المحلي العام، كنبذة عن الأثرين الايجابي والسلبي بحسب كل بلد.

الجدول رقم 12: ترتيب التحويلات المالية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية عام 2022.

البلد	القيمة بالمليون دولار	الرتبة العالمية حسب القيمة	نسبة المساهمة في (GDP)	الرتبة حسب نسبة المساهمة
مصر	32337	05	06.8	47
المغرب	11401	16	07.9	40
لبنان	6841	29	37.8	02
الأردن	4646	38	9.6	32
فلسطين	3.495	47	18.5	19
تونس	2085	63	04.5	58
الجزائر	1.829	68	00.9	117
الصومال	1735	70	20.6	14
جنوب السودان	1187	80	24.8	08
السودان	1.013	84	02.3	86
قطر	624	99	00.2	143
العراق	642	100	00.2	148
السعودية	273	126	/	/
جزر القمر	250	131	20.1	15
موريتانيا	168	140	01.6	99
جيبوتي	55	153	01.4	104
عمان	39	160	00.04	163
الكويت	27	164	00.01	168

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Richie & Fernandes, 2023).

خلاصة الفصل الثالث:

ومن خلال الدراسات، فإن الدول المرسلة للمهاجرين من فئة العمّال في الخارج والمتلقية للتحويلات المالية، في المقابل تستحق المزيد من التركيز على سياسات الجذب، من قبل متخذي القرارات ورؤساء المؤسسات المالية والمصرفية في الدول العربية، من أجل تعزيز الشمول المالي، وتحفيز الاستخدام الفعلي للمنتجات المالية، حيث تعدُّ تدفقات التحويلات المالية خالية من أي التزامات من الدول المتلقية، مقارنة بغيرها من التدفقات الخارجية، كتدفقات الاستثمار الأجنبي والمساعدات الدولية، فبلوغها لمقدار 656 مليار دولار أمريكي عام 2023، بتصدر الهند والصين، المكسيك، الفلبين، المراكز الأولى مقارنة بالدول العربية، وما ساهمت به في الحد من الفقر وتعميم المساواة، لم يكفي لجعلها سبيلا لتحقيق ريادة الأعمال للمتلقين، فتحويل الأموال يعمل على تحفيز الطلب على المنتجات والخدمات المالية، ويمكن من جمع المعلومات عن المتعاملين أو الأفراد المتلقية، غير المتعاملة مع المؤسسات المالية والمصرفية، ويساعد البنوك في تقليل نسب مخاطر الاختيار السلبي للمقترضين.

وفي ذات السياق يمكن استخلاص أن التأثير الإيجابي للتحويلات على الشمول المالي، يكمن في عاملين على الأقل، وهما احتمالية زيادة الطلب على أدوات الادخار، خاصة في الدول العربية للخطر المرتقب، بفائض الأموال في حال الاحتفاظ به في المنازل، وزيادة فرص الحصول على القروض من المؤسسات المالية والبنكية، والتي تشجع على بدئ أعمال تجارية أو استثمارات منتجة، وأحيانا قد تمكِّن من الاكتفاء الذاتي اقتصاديا.

وفي المقابل ينجم أثر سلبي عن تأثير العلاقة القائمة بينهما، من خلال انخفاض معدلات طلب القروض من قبل الأسر المتلقية للتحويلات، نتيجة لاستغلال الأخيرة كبديل للتمويل، ممَّا يحفز على تحديد توجُّه معين في دراسة تأثير التحويلات المالية للعمال في الخارج على الشمول المالي، في الدول العربية على القطاع المصرفي.

الفصل الرابع:
منهجية ونتائج الدراسة

- تمهيد:

بناءاً على دراستنا النظرية، وعلى ضوء ما تمّ طرحه من دراساتٍ سابقة، سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي، الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة، واختبار فرضية البحث التي نفترض من خلالها أن التحويلات المالية ذات أثر إيجابي على الشمول المالي.

لأجل ذلك تتمثل منهجية الدراسة في إجراء دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية للمهاجرين، على الشمول المالي في عيّنةٍ من الدول العربية، باستعمال بعض النماذج القياسية الملائمة لهذا النوع من الدراسات، والتي ارتأينا فيها إمكانية الأخذ بعين الاعتبار، أثر تغيّر الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الدول في نفس الوقت، حيث سنعتمد على بعض المتغيرات المختارة في بناء النماذج القياسية، والتي تمّ الحصول عليها من مصادر مختلفة أهمّها البيانات المتاحة لدى البنك العالمي والبنوك المركزية للدول عيّنة الدّراسة، وعليه فقد ارتأينا تقسيم الدّراسة إلى مباحث أربعة.

1. المبحث الأول: منهجية الدراسة.

من خلال هذا المبحث، سنقوم بإجراء دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية للعمال المهاجرين على الشمول المالي، في محاولةٍ منّا لإيجاد العلاقة التي يمكن أن تربط بين هذين المتغيرين، إسقاطاً على عينةٍ من الدول العربية، بحكم استبعاد البعض منها (موريتانيا، الصومال، سوريا، اليمن، السودان، ليبيا)، نظراً لعدم اكتمال المحتوى المعلوماتي فيها وانعدامه في البعض الآخر، باستثناء دول مجلس التعاون للخليج العربي، بالإضافة إلى كل من دولتي (العراق، الأردن)، والتي تعدّ من الدول المصدرة للتحويلات المالية، كونها من الدول الغنية المستقطبة للعمالة المهاجرة (Ouni & Miniaoui, 2019, p. 193) .

1.1. المطلب الأول: عينة الدراسة والنموذج المستخدم.

1.1.أ. عيّنة وفترة الدّراسة:

اشتملت عينة الدّراسة على عشرةٍ من الدول العربية، الآتية أسماؤها (جزر القمر، مصر، لبنان، فلسطين، تونس، الجزائر، جيبوتي، الكويت، المغرب وقطر)، خلال الفترة الممتدّة ما بين 2004–2022.

1.1.ب. نموذج الدراسة:

قصد بناء نموذجٍ يُقاس وفقه أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الشمول المالي، تتضمن عينة الدراسة بيانات البانل المتوازنة (Balanced Panel Data)، كون جميع المقاطع تحتوي على نفس عدد المشاهدات دون فقد بعضها للبيانات، كما أنّ لها خصائص بيانات البانل الطويلة (Long Panel Data)، لأن الفترات الزّمنية (T)، والمتمثلة في (19) مشاهدة، أكبر عدداً من المقاطع (N)، المتمثلة في عشرة (10) دول، ولدراسة هذا الأثر نستخدم نموذج انحدارٍ يتضمن الشمول المالي كمتغيّرٍ تابع، والتحويلات المالية كمتغيّرٍ مستقل، بالإضافة إلى باقي المتغيرات المستقلة، كمتغيراتٍ تفسيرية مساهمة في تأثير المتغيّر المستقلّ على نظيره التّابع.

ويمكن كتابة الصّياغة الأساسية لانحدار بيانات البانل (The Panel Data Regression)، (يحيى، 2012)، على الشّكل الآتي:

$$\mathbf{Fin\ it = \alpha + \beta 1\ Rem\ it + \beta 2\ Inf\ it + \beta 3\ GDp\ it + \varepsilon it}$$

حيث تعبّر (i) : عن البعد المقطعي، أو الوحدات المفردة (الدول محل الدّراسة)، $\forall\ i \in [1, N]$، و (t): عن الفترة أو البعد الزمني للدّراسة، $\forall\ t \in [1, T]$.

الحدّ الثابت (α)، الذي يشير للتأثير الخاص بكلّ بلدٍ عربي (المقطع الثابت الخاص بكلّ بلد)، حيث تلتقط محدّدات الشمول المالي، التي لا يمكن حسابها بالمتغيرات المستقلة الأخرى، أي أنّها تحسب الخصائص غير المشاهدة عبر الدّول مع ثبات الزمن، و يكون هذا التّأثير خاضعاً لمنهج التأثيرات الثابتة أو العشوائية، ويمكن القول أنّه قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة (i)، أمّا (βi) فمعامل المتغيّر المستقل في المشاهدة (i).

وبالنسبة لـ (Rit)، فهو يمثل قيمة متغير الاستجابة للمتغير التابع في المشاهدة (i) عند الفترة الزمنية (t).

أمّا (Xit) فهي مصفوفة المتغيرات المستقلة، التي تمثّل قيمة كل متغير تفسيري في المشاهدة (i)، عند الفترة الزمنية (t).

في حين (εit) تمثّل قيمة الخطأ في المشاهدة، أو حد الخطأ العشوائي للبلد العربي (i) في الفترة (t).

ولغرض التحقّق من التقدير المتّسق والفعّال للمعلّمات، بين المتغيّرين التّابع المتمثّل في الشمول المالي، وباقي المتغيّرات المستقلّة، تم الاعتماد على نموذج قياسي ديناميكي، وهو نظام العزوم المعممة المعروف بمرحلتيه (GMM): Two-step System Generalized Method of Moments.

2.1. المطلب الثاني: متغيرات الدراسة.

2.1.أ. متغيرات الدّراسة:

– **الشمول المالي Fin Inclusion:** والذي اتّخذ كمتغيّر تابع في الدّراسة، بعد أن تمّ الاعتماد في قياسه على بعدين أساسيين تمثّلا في كلٍّ من الوصول والاستخدام، استناداً على أنشطة البنوك التّجارية التي تؤدّي دوراً رياديا في الخدمات والمنتجات المالية المقدّمة، حيث تمّ الاعتماد على النّظام المصرفي في حساباتنا.

واعتماداً على دراساتٍ سبق لها أن أُدمجت هذا المتغيّر، كدراسة (Mishrif & Al-Naamani, 2018)، ودراسة (Sami, Ralph, & Mohamed, 2020)، فقد تم الأخذ ببعد الوصول كونه يمكّن من قياس مدى انتشار الخدمات المالية، والذي اعتمدنا فيه أساسا على مؤشرين هما عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 شخص بالغ، في حين وبالنسبة للبعد المعتمد الثّاني، والمتمثّل في الاستخدام، والذي يعكس مستويات الاستخدام ودرجات الانتظام والتّكرار للخدمات المالية، من قبل المتعاملين، فقد تمّ الاعتماد في حسابه على الاشتراكات في الهاتف المحمول، أمّا المؤشّرات الفرعية فتعريفها كالآتي:

– **فروع البنوك Branches:** هي جملة المؤسّسات المسؤولة عن تقديم المنتجات والخدمات المالية، تحتلّ مواقع معينة منفصلة عن المكاتب الرّئيسية للبنوك (JOUINI & ATTIA, 2021)، حيث اتّخذ هذا المتغيّر في دراساتٍ عديدة، أهمّها دراسة (Gautam, 2019)، (JOUINI & ATTIA, 2021).

– **أجهزة الصراف الآلي ATMs:** هي أحد أبرز الخدمات الإلكترونية، المنفّذة للعمليات المصرفية الحديثة، المقدّمة عبر جملة الأجهزة المنتشرة والمتّصلة بالحواسيب المصرفية (بربار، 2021)، وقد تم الاعتماد على هذا المتغيّر استناداً على بعض الدراسات أمثال (Thu Thi Hoai, Hung Manh, Le Quoc, & Hang Thu, 2022)، (Sami, Ralph, & Mohamed, 2020).

– **الاشتراكات في الهاتف المحمول Mobile:** هي الاستخدامات المتعلّقة بالهواتف الخلوية، عبر الاشتراكات في خدماتها، والمؤدّية في النّهاية إلى توصيل الخدمة بالشبكات الهاتفية العامة، واعتُمد على هذا المتغير تبعاً للأخذ به في عدّة دراسات أمثال دراسة (Chuc Anh Tu, Le Quoc Tuan, Tapan, & Farhad, 2019)، وكذا دراسة (Paul, Barnabé, & Ghislain, 2020).

– **التحويلات المالية Remittances:** والتي اتّخذت كمتغيّرٍ مستقل، وهي التحويلات المالية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، المتغير الذي اشتملت بياناته على تجميع كلّ من بيانات التحويلات زائد تحويلات المهاجرين مضافاً إليها تعويضات العمال.

– متغيرات التحكّم: تمّ في هذه الدّراسة إدماج بعض المتغيّرات ذوات الأثر على المتغيّرات الرئيسية، بالإضافة إلى إمكانية إسهامها في العلاقة، والتي ندرجها وفق الآتي:

– **معدّل النمو الاقتصادي Growth:** هو المعدّل السنوي لزيادة دخل الدول، كمقياسٍ لدرجة نمو اقتصادياتها خلال فتراتٍ زمنية مختلفة، وكنسبةٍ مئوية للتغيّرات السنوية المحدثة في قيم الناتج المحلي الإجمالي، وقد تمّ إدراج هذا المتغيّر في بحثنا استناداً لدراسة (Diego, Demirguç-Kunt, & Soledad Martinez Peria, 2014).

بالإضافة إلى بعض ما جاء في دراسة (Reena, Asli, & Maria, 2011)، والتي أُشير فيها إلى الارتباط القائم بين قيم التحويلات المالية، ومستويات دخل المهاجرين، كما ثبتت فيها العلاقة بين هذه الأخيرة ومدى تطوّر النظام المالي، إضافةً إلى ما انعكس على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

– **معدّل التضخم Inflation:** هو معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية سنوية)، حيث يقاس معدل التضخم للبلد باستخدام مؤشر أسعار المستهلك (CPI) الذي يتتبع متوسط التغير في أسعار "سلة" من السلع والخدمات التي يدفعها المستهلكون في المناطق الحضرية. يتم استخدام النسبة المئوية للتغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك كمقياس لمعدل التضخم، وقد تمّ اعتماده في دراساتٍ عدّة أمثال (Anh Tu, Weiqing, Nguyet Thi Minh, Quoc Tuan, Naoyuki, & Farhad, 2021)، (Hayot, Lee, & yessengali, 2020).

2.1.ب. الوصف الإحصائي لمتغيّرات الدراسة:

الجدول رقم 13: الإحصاء الوصفي لمتغيّرات الدراسة.

المتغير	المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الأدنى	القيمة أقصى
ATMs	190	23.870	19.441	0.55	81.209
Branches	190	11.908	7.543	0.55	26.98
Mobile	190	82.998	46.005	1.441	202.042
Fin Inclusion	190	46.201	24.889	0	100
Remittances	190	6.609	6.865	0	35.7
Growth	190	3.842	5.176	− 21.399	26.170
Inflation	190	4.006	3.644	− 4.8632	18.316

ATMs: أجهزة الصراف الآلي،Branches : فروع البنوك ،Mobile: الاشتراكات في الهاتف المحمول، Fin Inclusion: الشمول المالي، Remittances: التحويلات، Growth: معدل النمو الاقتصادي، Inflation: معدل التضخم.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الإحصائي القياسي STATA 16.

نلاحظ من خلال الجدول بأن متغير الصراف الآلي، قد سجل متوسطاً قدره 23.870، ما يعني بأن عينة الدراسة قد حقّقت ما متوسّطه 24 صرافاً آلياً لكل 100.000 شخص، بانحرافٍ معياري قدره 19.441، وبأدنى عددٍ يساوي 1 صراف آلي، وأقصى عددٍ بنحو 82 صراف آلي.

كما يوضّح الجدول بأن عيّنة الدّراسة حقّقت بمتوسط 12 فرعاً بنكياً لكلّ 100.000 شخص، بانحرافٍ معياري بلغ 7.543، وأدنى عدد ب 1 فرع، وأقصى عدد بنحو 27 فرعاً بنكيّاً، من جهة أخرى يبيّن التحليل بأن

مواطني عينة الدراسة، يمتلكون اشتراكاً في خدمة الهاتف المحمول بما متوسّطه 83 اشتراكاً لكلّ 100 شخص، بانحرافٍ معياريٍّ قدره 46.005، وبأدنى اشتراكٍ يساوي 1 لكل 100 شخص، وأقصى اشتراكٍ يصل إلى نحو 203 اشتراك لكلّ 100 شخص.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه، بأن مؤشّر الشمول المالي قد سجَّل متوسطاً يساوي 46.201، بانحرافٍ معياري بلغ نحو 24.889، في حين أنه محصور بين أدنى قيمةٍ 0 وأقصى قيمة 100، بحكم الاعتماد في حساب هذا المؤشر على ثلاثة متغيّراتٍ هنّ (عدد آليات الصراف الآلي، عدد الفروع البنكية وعدد الاشتراك في الهاتف النقال)، باستخدام طريقة تحليل المكونات الرئيسية Principale Components Analysis، كما تمّ تطبيق طريقة التقييس الموحّد (Normalized) على هذا المتغيّر.

وقد تبيّن من خلال الجدول السابق، أنّ قيمة التحويلات كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي GDP، قد سجلت ما نسبته 6.609 % كمتوسّط، بانحرافٍ معياري يساوي 6.865، وأدنى نسبة تساوي 0 % وأقصى نسبة بلغت 35.7 %، كما سجّل معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، للدّول عينة الدراسة نسبة 3.842 % كمتوسط، بانحرافٍ معياريٍّ قدره 5.176، وأدنى نسبةٍ تساوي 21.39 – % وأقصى نسبة تساوي 26.170 %.

أمّا في الأخير، فقد سجّل معدّل التضخم نسبة 4 % كمتوسّطٍ لعينة الدّراسة، بانحرافٍ معياريٍّ ساوى 3.644، وأدنى قيمةٍ تساوي 4.86 – % وأقصى قيمة تساوي 18.31%.

2. المبحث الثاني: نتائج الدراسة.

1.2. المطلب الأول: تقدير النموذج الدراسة.

بهدف قياس أثر التحويلات المالية على الشمول المالي في الدول عينة الدّراسة، تم تقدير النماذج الإحصائية والقياسية بالاعتماد أوّلاً على تحليل المركبات الأساسي PCA، المكوّنة لمؤشّرات الشمول المالي، ثمّ عبر برنامج التحليل الإحصائي القياسي (STATA 16).

- حساب مؤشر الشمول المالي:

الجدول الآتي يوضح نتائج تشكيل مؤشر الشمول المالي وبعد Access باستخدام نموذج PCA، كالآتي:

- التعريف بطريقة PCA: عُرّف منهج (PCA) بأنّه أسلوبٌ إحصائيٌّ يستخدم على نطاقٍ واسع، لتحديد أوزان كلّ معيار بطريقةٍ موضوعيّة، حيث وبعد جمع البيانات وإجراء تحليل المكوّنات الرّئيسية للوحة (PCA)، كعمليّةٍ تتمّ عبر مرحلتين، ينتج عن أوّلها مجمل الأبعاد المتضمّنة للمؤشّرات، بناءاً على الأوزان الضّمنية لمؤشّراتها، أمّا المرحلة الثّانية، فتفضي إلى إنشاء المؤشّر الشّامل بناءاً على أوزان أبعاده (Sawada, 2021).

وقد اعتمدنا على هذه الطريقة في بحثنا استناداً على دراساتٍ عديدة، بحثت هي الأخرى في العلاقة بين التحويلات والشمول المالي، أمثال دراسة (Thu Thi Hoai, Hung Manh, Le Quoc, & Hang Thu, 2022)، ودراسة (Anh Tu, Weiqing, Nguyet Thi Minh, Quoc Tuan, Naoyuki, & Farhad, 2021).

- تحليل المكوّنات الرئيسية PCA:

الجدول رقم 14: نتائج تحليل المكونات الرئيسيةPCA.

LR test	Eigen value	/
chi2=78.35 Prob = 0.0000	1.556	Access
chi2=78.35 Prob = 0.0000	1.583	Financial Inclusion

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الإحصائي القياسي STATA 16.

وفق بعض الدراسات السابقة، فإن مؤشر الشمول المالي يتكون من بعدين رئيسين هما بعد الوصول إلى الخدمات المالية Access وبعد الاستخدام Use، بحيث تم قياس بعد Access من خلال بعدين ATMs و Branches وتم تمثيل بعد Use ببعد Mobiles.

حيث ولحساب مؤشر الشمول المالي، تم استخدام طريقة تحليل المكونات الرئيسية PCA، من خلال الاعتماد على ثلاثة أبعادٍ هي: بُعد عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 شخص ATMs، بُعد عدد فروع البنوك لكل 100000 شخص Branches، وثالثاً بُعد الاشتراكات في الهاتف المحمول Mobiles لكل 100 شخص.

حيث تشير قيمة Eigen value لبعد Access إلى 1.556، وهو أكبر من 1، وعليه وحسب معيار Kaiser's يمكن اعتبار أنّ هذا البعد يمثّل بعد ATMs وBranches، كما أن اختبار LR معنوي إحصائيا بعد أن انعدمت القيمة الاحتمالية Prob = 0.00، وعليه فإنّ البعدين ATMs وBranches، لهما علاقة ارتباطٍ معنوية، تمكّن بذلك من تطبيق طريقة PCA.

بالنسبة لمتغير الشمول المالي Financial Inclusion، فانّ قيمة Eigen value تساوي 1.586، وهي أكبر من 1، وبالاعتماد على معيار Kaiser's، فإنّه يمكن استخدام بعد Access وبعد Mobiles لتشكيل متغيّر Financial Inclusion، اعتماداً على طريقة PCA، كما أن اختبار LR معنوي إحصائيا بانعدام القيمة الاحتمالية Prob = 0.000، وعليه فإنّ البعدين Access وMobiles، لهما ارتباطٌ معنويٌّ مكّننا من تطبيق طريقة PCA.

2.2. المطلب الثاني: التعريف باختبارات القياس.

- اختبار الاستقرارية (Stationarity):

يمكن من خلال هذا الاختبار، التأكّد من سكون السلاسل الزمنية المعتمدة في النموذج محل الدّراسة، سعياً لتفادي التضليل في النتائج المتوصّل إليها، وفي هذا الصدد، تمّ استخدام جملةٍ من الاختبارات، الخاصة ببيانات اللوحة (Panel data)، لاختبار استقرارية المتغيّرات، كاختبار Levin-Lin-Chu (LLC) المقترح من قبل Lin and Levin Chu خلال عام 2002، واختبار Im-Pesaran-Shin (IPS) المقدّم من طرف Im Pesaran and Shim خلال عام 2003، بالإضافة إلى اختبار Fisher-type (FT) لجذور الوحدة، الاختبارات الآتي تعريفها كالآتي:

- **اختبار LLC (Levin,Lin,Chu):**

تم تطوير هذا الاختبار عام 2002، بعد سلسلة أعمال قام بها كل من (Andrew Levin) و (Chen Fu Lin) انطلاقاً من اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية، لكلٍّ من (Dickey) و(Fuller) 1979" (ADF) ، وهو يرتكز على فرضيتين رئيسيتين حول تجانس جذر الانحدار الذاتي مع الاستقلال بين المفردات، مبنيتان وفق ما سيُذكر أدناه.

- **اختبار IPS (Im,Pesaran,Shim):**

الاختبار الذي تمّ تطويره عام 2003، وهو يرتكز على نفس فرضيات الاختبار السّابق، حيث أبقى على فرضية العدم وبالمقابل تم تجزئة الفرضية البديلة إلى حالتين تسمح باختلاف جذر الانحدار الذاتي، و يركز IPS على فحص الديناميكيات المختلفة لكل مفردة.

- **اختبار FT (Wu and Maddala):**

وهو اختبار Fisher عام 1932، والذي تمّ توضيحه بشكلٍ عام من قبل الباحثين (Wu and Maddala) عام 1999، حيث أنّ مبدأ هذا الاختبار، يعتمد على تركيبةٍ من مستويات المعنوية، لاختبارٍ فرديٍّ مستقلٍ لجذر الوحدة، وقد تمّ بناء الاختبارات الثّلاث وفق الفرضيات الآتية:

- فرضيات الاختبار (LLC):

H0: اللوحات (Panels) تحتوي على جذور الوحدة.

H1: اللوحات (Panels) لا تحتوي على جذور الوحدة.

- فرضيات الاختبار (IPS):

H0: كل اللوحات (Panels) تحتوي على جذور الوحدة.

H1: كل اللوحات (Panels) لا تحتوي على جذور الوحدة.

- فرضيات الاختبار (FT):

H0: كل اللوحات (Panels) تحتوي على جذور الوحدة.

H1: كل اللوحات (Panels) لا تحتوي على جذور الوحدة.

إنّ وجود جذر الوحدة، انطلاقاً من اعتبار سكون الفرضيات الثلاثة، يعبّر عن عدم سكون السلسلة الزمنية، على عكس استقرارها في الفرضيات البديلة، والمنطلقة من حالة عدم تعدي قيمة P-value لمستوى المعنوية المحدّدة بقيمة 0.05.

وسعياً وراء تتبّع استقرارية ما لدينا من سلاسل زمنية، جاءت نتائج اختباراتنا وفق ما نوضّحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 15: نتائج اختبار الاستقرارية.

F-T		IPS		LLC		/
P-value	Statistic	P-value	Statistic	P-value	Statistic	
0.000	13.293	0.038	-1.774	0.001	-2.995	Fin Inclusion
0.000	9.942	0.061	-1.546	0.982	2.107	Remittances
0.000	10.860	0.000	-4.032	0.005	-2.544	Growth
0.000	5.098	0.000	-3.289	0.004	-2.609	Inflation

LLc: Levin-Lin-Chu, IPS: Im-Pesaran-Shin, FT: Fisher-type

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التحليل الإحصائي القياسي STATA 16.

تبين نتائج اختبار الاستقرارية، بأن متغيّر Financial Inclusion مستقرٌّ عند المستوى، لأن القيمة الاحتمالية P-value للاختبارات الثلاثة LLC, IPS, F-T، جاءت أقلّ من القيمة 0.05، وهذا يعني بأنّها معنوية إحصائياً، وجاء متغير Remittances مستقرٌّ عند المستوى لأن القيمة الاحتمالية P-value لاختبار IPS أقل من 0.1، وبالتالي هي معنوية إحصائياً عند مستوى 10 %، كما أن القيمة الاحتمالية لاختبار F-T أقل من 0.05،

وبالتّالي هي معنوية إحصائياً عند مستوى 05 %، أما متغيّر Growth، فمستقرٌ عند المستوى لأنّ القيمة الاحتمالية للاختبارات الثلاثة، جاءت أقلّ من 0.05، وبالتالي هي معنوية إحصائياً عند مستوى 05 %، كما أظهر متغيّر Inflation استقراراً عند المستوى، لأنّ الاختبارات الثلاثة معنوية إحصائياً عند 05 %.

3. المبحث الثالث: تقدير نموذج أثر التحويلات المالية على الشمول المالي.

1.3. المطلب الأول: تقدير نماذج البانل الساكنة.

لاختبار تأثير التحويلات المالية على الشمول المالي في الدّول عينة البحث، وتفادياً لتوليد تجميع البيانات للفروقات بين المقاطع المختلفة، وبالاعتماد على متغيّراتٍ وهمية، يتمّ التقاط فروقات منهجية بين نتائج مشاهدات حزم البيانات المقطعية الزمنية، بالاعتماد على مجموعة من النماذج القياسية، بدايةً بنماذج بيانات البانل الساكنة، والتي نعرض نتائجها بعد التطرّق لمفاهيمها، النماذج المرتّبة كالآتي:

- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model).
- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed-Effects Model).
- نموذج التأثيرات العشوائية (Random-Effects Model).

1. نموذج الانحدار التجميعي (PRM): (Pooled Regression Model).

يعتبر هذا النموذج من أبسط النماذج، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة خلال جميع الفترات الزمنية (إهمال تأثير الزمن)، وتستخدم فيه طريقة المربعات الصغرى العادية، في تقدير معلّمات النموذج، كما يجب أن تكون المتغيرات المستقلّة غير مرتبطةٍ بالخطأ العشوائي، ويمكن توضيح الشكل العام لنموذج الانحدار التجميعي كالتّالي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta\, x_{it} + \varepsilon_{it}$$

وتجدر الإشارة إلى أنّ نموذج الانحدار التجميعي، يتجاهل طبيعة الاختلاف بين الوحدات، وعدم تشابه الخصائص، حيث يعتبر الأثر (α) ثابتاً لكلّ الوحدات (i)، وبناءاً عليه جاءت نتائج هذا الاختبار وفقاً لما يوضّحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 16: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled).

P-value	T	ST	Coef	المتغير
0.000	15.60	3.669	57.248	C
0.002	-3.19	0.226	-0.722	Remittances
0.011	-2.58	0.355	-0.918	Growth
0.108	-1.62	0.423	-0.685	Inflation
190				N.Ob
0.078				R-square
5.20				F
0.001				Prob F

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الإحصائي القياسي STATA 16.

يعتمد تقدير نموذج الانحدار التجميعي على طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث بيّنت فيها النتائج أن النموذج معنوي إحصائيا، ومناسب لتحليل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلّة، لأن القيمة الاحتمالية Prob (F) تساوي 0.001، أي أصغر من 0.05.

كما توضح النّتائج بأنّ متغيّر التّحويلات المالية (Remittances)، له تأثير سالب 0.722 – على متغير الشمول المالي، وذو دلالةٍ معنوية إحصائياً، إذ أنّ قيمة P-value فيه قد قلّت عن 0.05، إذ بلغت ما قيمته 0.002، كما أظهر متغير معدّل النمو الاقتصادي (Growth)، دلالةً معنوية إحصائياً، بعد أن بلغت قيمة P-value فيه قيمة 0.011، بتأثير سالب حُدّد بنحو 0.918 –، فإنّ النموذج يتفرّع إلى نموذجين أساسيين هما:

2. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM): Fixed Effects Model.

يشير هذا النموذج إلى مجموعة من الحدود الثابتة الخاصّة بكلّ وحدة، حيث يتمّ وفقه التعامل مع الآثار ذوات الأبعاد المقطعية أو الزمنية، والتي تعبّر عن الاختلافات الفردية، كالتّفاوت بين الدّول أو خلال الفترات الزمنية، إلماماً بالآثار والعوامل غير الملحوظة، أي أن النموذج يسمح باحتواء العوامل والآثار غير الملحوظة، سواء كانت ذات بعد مقطعي أو زمني، والتي هي في الواقع متغيرات غير ملحوظة، ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت، تستخدم متغيرات صورية بعدد (N-1) لتمثيل المقاطع، وعدد (T-1) لتمثيل الفترات الزمنية.

ويمكن توضيح الشكل العام لنموذج التأثيرات الثابتة كالتالي :

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta\, x_{it} + \varepsilon_{it}$$

تجدر الإشارة إلى أنّ هذا النموذج الثابت، قائمٌ على معرفة سلوك الأفراد، حيث أنّ المعامل (α) يعطي لكل فردٍ (i) خصوصياته، والتي تتغير من فردٍ لآخر، لكنّها لا تتغير عبر الزمن(t).

ومن بين الطرق المستخدمة لإظهار الاختلاف بين الوحدات، يتم استعمال المتغيرات الوهمية من خلال نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الصمّاء (Least Squares Dummy Variables) الذي يعتبر مهمًّا، كونه يسمح بتقدير وإجراء المقارنات، حسب المقاطع وحسب الفترات الزمنية، فوجود المتغيرات الوهمية، يسمح باختلاف الحدّ الثابت بين الوحدات المقطعية، في ظل فرضيتين أساسيتين:

- تجانس المعالم وعدم تجانس الثوابت.

- عدم تجانس المعالم والثوابت معاً.

وقد أسفرت نتائج اختبار التأثيرات الثّابتة عن المعطيات المسجّلة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 17: نموذج التأثيرات الثابتة (FE).

P-value	T	ST	Coef	المتغير
0.000	17.02	2.693	45.850	C
0.037	2.10	0.315	0.662	Remittances
0.000	−4.09	0.195	−0.798	Growth
0.463	−0.73	0.324	−0.238	Inflation
190				N.Ob
10				Groups
8.93				F
0.000				Prob F
60.52				F (u_i=0)
0.000				Prob F

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الإحصائي القياسي STATA 16.

انطلاقاً من احتمال عدم التجانس لمتغيرات الدّراسة لهذه الدول، تمّ تطبيق نموذج التأثيرات الثابتة (FE) لتقدير نموذج الدّراسة، حيث بيّنت النتائج بأن نموذج الدراسة مناسب لتقدير النموذج، لأن القيمة الاحتمالية Prob F تساوي 0.000، وبالتّالي جاءت أصغر من 0.05، أمّا متغيّر التحويلات المالية، فكان له تأثير موجب على متغير الشمول المالي، والذي قُدّر بنحو 0.662، التأثير الذي جاء معنوي إحصائياً بعد أن كانت فيه P-value تساوي 0.037، كما أن معدّل النمو الاقتصادي له تأثير سالب 0.798 – ومعنوي إحصائياً، حيث أنّ P-value تساوي 0.000، وتشير القيمة الاحتمالية لاختبار F (u_i=0) إلى قيمة 0.000، أي أقل من 0.05، إلّا أنّ الوحدات (الدول عينة الدراسة) قد جاءت غير متجانسة، وعليه فإنّ نموذج التّأثيرات الثّابتة (FE)، أفضل من نموذج الانحدار التّجميعي (Pooled).

3. نموذج التأثيرات العشوائية (REM): (Random Effects Model).

وهو النموذج الذي يتعامل مع الآثار المقطعية والزمنية، على أنها معالم عشوائية وليست ثابتة، حيث يقوم الافتراض على أن العينة المستخدمة، مسحوبة بشكلٍ عشوائي من مجتمع أكبر، وبالتالي فإنّ معلّمات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها.

حيث يتمثل النموذج ذو الأثر العشوائي، في كون أنّ الثابت يتغير عشوائياً، وإذا تمّ العثور على الأثر العشوائي، في كلٍّ من العامل الفردي والزمني، حيث يسمّى النموذج ذو الخطأ المركّب، وبالتّالي يكون شكل صياغة الخطأ المركب (Wit) من الشكل : $Wit = Uit + \varepsilon i$.

علماً أنّ: (Uit) يتغيّر عبر الزمن (t) والوحدات (i)، أمّا الخطأ العشوائي (εi)، فهو يتغيّر عبر الوحدات (i) فقط، و منه يمكن توضيح الشكل العام لنموذج التأثيرات العشوائية كالتّالي :

$$\mathbf{Y}_{it} = \boldsymbol{\alpha} + \boldsymbol{\beta}\, \mathbf{x}_{it} + \mathbf{w}_{it}$$

ويبقى نموذج التأثيرات العشوائية الأكثر ملاءمةً لتقدير المعلمات، مقارنةَ بباقي النّماذج خاصّةَ في حالة وجود خللٍ في شروط نموذج تأثيرات الأفراد، كونه يأخذ بعين الاعتبار التغيّرات التي قد تطرأ على الأفراد، وكذا على الزمن، في إجماعٍ له بين مبدأي الانحدار التجميعي والتّأثيرات الثّابتة، أمّا فيما يخصّ النتائج في اختبار التّأثيرات العشوائية، فقد تمّ تلخيصها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 18: نموذج التأثيرات العشوائية (REM).

المتغير	Coef	ST	Z	P-value
C	6.460	8.546	5.44	0.000
Remittances	0.575	0.305	1.88	0.060
Growth	−0.801	0.194	−4.13	0.000
Inflation	−0.243	0.322	−0.76	0.449
N.Ob	190			
R-square	10			
Chi2	26.11			
Prob	0.000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الإحصائي القياسي STATA 16.

تبيّن من خلال نتائج تقدير نموذج (REM)، أنّ النّموذج معنوي ومناسب لتفسير العلاقة، بين المتغير التّابع والمتغيّرات المستقلة، لأنّ القيمة الاحتمالية لـ Prob تساوي 0.000، وهي أصغر من 0.05، كما أنّ نتائج اختبار الفرضيات، تشير إلى أنّ متغيّر التحويلات، له تأثيرٌ موجبٌ على الشمول المالي، والتي قُدّرت درجته بنحو 0.575، لكنّه غير معنوي إحصائياً عند مستوى 05 %، ما يدلّ على ضعف احتمال رفض الفرضية الصفرية، والمقدّر بمعدّل خمس مرّاتٍ من أصل المئة، كما أنّ النمو الاقتصادي هو المتغير الوحيد في النموذج، الذي له تأثير معنوي إحصائياً، حيث كانت فيه قيمة P-value تساوي 0.000.

أمّا وفي حالة التأكّد من وجود الخصوصيات الفردية، من خلال النموذج ذو الآثار الفردية (Between)، فإنّنا ننتقل إلى المرحلة الموالية، والمتمثلة في تحديد وتوصيف طبيعة هذه الخصوصيات، وما إذا كانت من نوع الآثار العشوائية أو الثابتة، وهو ما يمكن دراسته والبرهنة عليه من خلال اختبار (Hausman).

- اختبار Hausmman 1978:

يفترض نموذج الآثار الثابتة، أنّ كلّ مفردة تأخذ قاطعاً مختلفاً، في حين أنّ نموذج الآثار العشوائية، يفترض أنّ كل مفردة تختلف في حدّها العشوائي، لذلك يستخدم اختبار (Hausman)، للمفاضلة بين النموذجين، في حالة وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة (FE)، ونظيرتها العشوائية (RE)، وهو يعبّر عن المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، من خلال الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم (H0) : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للدراسة.
- الفرضية البديلة (H1) : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

الجدول رقم 19: نتائج اختبار Hausman.

Chi2(4)= 1.34

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الإحصائي القياسي STATA 16.

تبيّن نتائج اختبار Hausman، بأنّ الاختبار غير معنوي إحصائياً، لأنّ القيمة الاحتمالية 0.719 أكبر من 0.05، وبالتّالي لا يمكن رفض الفرضية العدمية، وعليه يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة، في تفسير العلاقة بين المتغيّر التابع والمتغيرات المستقلة.

2.3. المطلب الثاني: تقدير التحليل الديناميكي.

بما أنّ التحليل السّاكن يهمل الاعتبارات الزمنية، حيث أن ما تمّ اعتماده فيه من متغيرات، قد يحدّد وجودها وتنحصر فاعليتها خلال فترةٍ محدّدة فقط، أو قد تتغيّر نسب مساهماتها من وقتٍ لآخر، في التأثير على المتغير التابع نتيجةً لأسباب مختلفة، كتغيّر السياسات الاقتصادية الدّاخلية لكلّ دولة، أو كتلك الرّابطة فيما بين مجموعة هذه الدول، أو حتّى بسبب حدوث أزماتٍ اقتصادية، نلجأ إلى التحليل الديناميكي، الذي يُبقي على العلاقات السابقة أو ينفيها، من خلال دراسة نموذج نظام العزوم المعمّمة، لاختبار العلاقة محلّ الدّراسة.

- نموذج نظام العزوم المعممة (Two-step System GMM):

بالإضافة لسعينا إلى تتبّع العلاقة المراد دراستها، فقد عرفت نتائج تقدير نموذج دراستا، اختلافاً خلّف جدلاً واسعاً بين نتائج ما تمّ اعتماده من نماذج في دراساتٍ سبقت، حيث أن العديد من الدّراسات في هذا المجال، قد توصلت إلى نتائج مختلفة.

وقد لجأنا من خلال هذه الدراسة تكملةً إلى ما توصّلنا إليه من نتائج، إلى استخدام نموذج نظام العزوم المعممة (System GMM) لفحص العلاقة الديناميكية بين التحويلات المالية والشمول المالي.

النموذج الذي اعتبر كالطريقة المتّسقة والطبيعية، بشكلٍ متقاربٍ عند التقدير لدى من عدمت لديهم المعلومات الإضافية، غير المستخدمة في الدّراسة، وقد بدأ Hansen عام 1928 في استخدام هذا النموذج، كطريقةٍ رياضية تمّ تصميمها من قبل العالم Karl Prison خلال عام 1894، وهي تقنية إحصائية تستخدم لتقدير المعلّمات بدل الطرق التقليدية، لما توفّره من أسّسٍ نظرية أكثر متانةً للاستدلال واختبارٍ للفرضيات.

الجدول رقم 20: نموذج نظام العزوم المعممة (Two-step System GMM).

P-value	Z	ST	Coef	المتغير
0.002	3.13	1.260	3.949	C
0.000	35.84	0.027	0.969	FinInclusion lag(1)
0.021	−2.31	0.023	−0.054	Remittances
0.920	−0.10	0.036	−0.003	Growth
0.038	−2.07	0.038	−0.08	Inflation
180				N.Ob
10				R-square
83674.83				Wald chi2
0.000				Prob (chi2)
0.051				AR(1)/ Prob(Z)
0.335				AR(2) / Prob(Z)
5.34				Hansen / Chi2
0.376				Prob (Chi2)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الإحصائي القياسي STATA 16.

توضح نتائج (Two-step System GMM)، بأنّ النموذج ذو دلالةٍ معنوية إحصائياً، ومناسب لاختبار العلاقة الديناميكية لمتغيرات الدراسة، بحيث جاءت فيه القيمة الاحتمالية (Prob (chi2 تساوي 0.000، وهي أصغر من 0.05، كما يظهر مؤشّر الشمول المالي للسنة الماضية Fin Inclusion lag (1) ذو تأثيرٍ موجب 0.969 على الشمول المالي، بقيمةٍ احتمالية تساوي 0.000، أصغر من 0.05، كما أن متغيّر التحويلات المالية له تأثير سالب 0.054−، وهذا التأثير معنوي إحصائياً، حيث P-value تساوي 0.021 أصغر من 0.05، وجاء

متغير التضخم بتأثيرٍ سالبٍ بمعاملٍ يساوي 0.08−، و هذا التأثير معنوي إحصائياً، بقيمةٍ احتمالية تساوي 0.038، في حين أن متغيّر النمو الاقتصادي ليس له تأثير معنوي إحصائيا على الشمول المالي.

لفحص صلاحية النموذج (Two-step System GMM)، يوضّح الجدول بأن النموذج خالي من مشكل الارتباط الذاتي Autocorrelation، وحسب اختبار Arellano-Bond فإن القيمة الاحتمالية لـ AR(1) تساوي 0.051 أكبر من 0.05، وعليه لا يمكن رفض فرضية العدم، وبالتالي عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، كما أن النتائج توضّح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية AR(2) لأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار تساوي 0.335.

أمّا وفيما يخص اختبار صلاحية الأدوات (Instruments) المستخدمة في النموذج، فقد أوضحت النتائج وفق اختبار Hansen، بأن الأدوات المستخدمة مناسبة للنموذج، لأن القيمة الاحتمالية Prob (Chi2) تساوي 0.376، أي أكبر من 0.05، وعليه لا يمكن رفض فرضية العدم.

4. المبحث الرابع: تحليل ومناقشة نتائج الدّراسة.

بعد سعينا لتتبّع أثر التحويلات المالية على الشمول المالي، في الدول السالفة الذكر، أسفرت دراستنا عن نتائج مختلفة، حيث وبعد اعتمادنا على النماذج القياسية، ذوات الاختبارات الساكنة، وبعد أن أسفر اختبار Hausmman في مفاضلته بين النماذج الساكنة، أمثلية نموذج التأثيرات العشوائية للدراسة، مقارنةً بباقي الاختبارات، اتّضح وجود الأثر الإيجابي للتحويلات المالية على الشمول المالي، كما جاء النمو الاقتصادي في العلاقة بين المتغيّرات ذو دلالةٍ إحصائية معنوية.

أمّا وعند قياسنا للأثر بين متغيّرات الدّراسة، وبعد التأكد من توافر الخاصّية المساعدة على دراسة العلاقة الديناميكية بين المتغيرات، ودراسة أثر التحويلات المالية على الشمول المالي، فقد اتّضح سلبية أثر التحويلات المالية على الشمول المالي، على عكس إيجابيته بين المؤشّر المركّب للشمول، والشمول المالي، كما جاء متغيّر التضخّم ذو أثرٍ سلبيٍّ على الشمول المالي، في حين انعدمت الدلالة المعنوية للنمو الاقتصادي، لينعدم بذلك أثره في العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ويمكن تحليل النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة القياسية، في النقاط التالية:

– نتائج الاختبارات السّاكنة:

– **الأثر الإيجابي للتحويلات المالية على الشمول المالي:** حيث يرجع هذا التأثير إلى عوامل عديدة، ومتغيّراتٍ عدّة، هي بدورها ذوات تأثيرٍ بالغ ودورٍ فاعلٍ في توجيه مسار العلاقة، وطبيعة ما ينتج عنها، حيث وافقت نتائج دراستنا العديد ممّا توصّلت إليه الأبحاث، رغم الاختلاف فيما اعتُمد عليه فيها من متغيّراتٍ، سواءٌ فيما تعلّق بالمستقلّة المتحكّمةٍ، أو فيما تعلّق بالمؤشّرات الفرعية المعتمد عليها في التعبير على الشمول المالي، دون المساس بالأخذ بالتّحويلات كمتغيّرٍ أساسيٍّ في العلاقة، حيث تمّ تفسير الأثر الإيجابي للتحويلات في دعم التنمية المالية، انطلاقاً من تلقي الأسر للتحويلات كدخلٍ يمكّن أفرادها من خلق الحسابات المصرفية، وامتلاك الودائع لدى البنوك، وزيادة الطلب على أدوات الادّخار، كما يمكن للتحويلات المالية أن تخفّف من القيود الائتمانية، خاصّةً المتعلّقة بالأسر القاطنة بالمناطق الريفية الفقيرة، وتسهّل تراكم الأصول والاستثمارات التجارية، ليساهم كل ذلك في دعم الثّقافة المالية.

وقد توصّلت نتائج دراسة كلٍّ من (Gani & Sharma, 2013)، إلى وجود تأثيرٍ إيجابيٍّ ودلالةٍ إحصائية، لتدفّق التحويلات على الائتمان المحلّي الذي يقدّمه القطاع المصرفي، بعد اعتمادهما على تقنية تقدير بيانات اللوحة، كما أثبتت دراسة (Azmat & Basu, 2013)، أنّ زيادة الائتمان لدى البنوك، كشكلٍ من أشكال الأموال القابلة للإقراض، إنّما هو نتاجٌ لودائع تدفقات التحويلات المالية، هذه الأخيرة التي ارتبط ارتفاعها، في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بارتفاع الائتمان المحلي الذي يقدمه القطاع المصرفي، وقد أرجعت دراسة (Daniel, 2015)، الأثر الإيجابي للتحويلات إلى خفضها لتكلفة رأس المال في الاقتصاد المحلي، ممّا يؤدي إلى زيادة مقدار الطلب على القروض، كما أنّ زيادة تطوير القطاع المالي في الاقتصاديات الأقل نمواً، يتمّ من خلال زيادة إجمالي الودائع وإجمالي القروض، الممنوحة من قبل المؤسسات والهيئات المالية والمصرفية في القطاع للفئات المستبعدة ماليا، حسب ما تمّ تفسيره للنتائج المتوصّل إليها في دراسة (Reena, Asli, & Maria, 2006).

– الدّلالة الإحصائية والمعنوية للنمو الاقتصادي في العلاقة بين متغيّرات الدّراسة: فيما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي، وعلاقته الموجبة والمعنوية مع الشمول المالي، فقد كان موافقاً للنظرية الاقتصادية، في دلالة واضحة على أن النمو الاقتصادي يلعب دوراً هامّاً، كواحدٍ من المحدّدات الهامّة في تعزيز القطاع المالي وزيادة فعاليته، في هذه الدول المتفاوتة من حيث الإمكانيات والخصائص الاقتصادية، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية المشيرة إلى الفوائض المالية، ودورها في دفع الإصلاحات المالية والمؤسّساتية، وما ينعكس من قدرةٍ على تعزيز البنية التحتية الموجهة نحو التنمية المالية.

وقد تمّ التأكيد على طبيعة العلاقة بين المتغيّرين، وشروط تصنيفها في الفرضية الثّانية لنظرية النمو الدّاخلي، والتي طرحها (patric, 1966)، مدافعاً فيها عن السببية المنطلقة والنّابعة من نمو القطاعات الاقتصادية، والمتحرّكة نحو تنمية القطاع المالي، الذي يمكن الوصول إليه بناءاً على الادّعاء القائل بأنّ تنمية القطاع المؤسّساتي، سابقٌ لتنمية القطاع المالي ودافعٌ له.

– نتائج الاختبارات الدّيناميكية:

– **الأثر السلبي للتحويلات المالية على الشمول المالي:** وهو ما ينفي صحة فرضيتنا، حيث ينطلق الأثر السّلبي للتحويلات المالية على الشمول المالي، من إمكانية عدم توافر المعلومات الكافية واللّازمة لدى المنظومة المالية والمصرفية، لتغطية عمليات التحويلات السّارية خلال فترة من الزمن، أو خلال دولةٍ معيّنة، الأمر الذي يؤدّي خاصّةً إذا ما زادت حدّة تقلّباتها، إلى عدم استقرار أسعار الصّرف، ما ينعكس بدوره على مستويات الاستقرار المالي، كما أرجعت بعض الدّراسات الأثر السلبي للتّحويلات المالية على الشّمول المالي، إلى أسباب أخرى، كدراسة (Ben Naceur, Chami, & Trabelsi, 2020)، التي أظهرت نتائجها ارتباط الأثر الإيجابي للتحويلات بعتبةٍ معيّنةٍ أو محدودةٍ في البلدان المنخفضة الدّخل، إذ أنّ الشمول المالي سيزداد بازدياد التحويلات المالية، في الدول النامية، فقط إذا ما زادت نسب التحويلات من الناتج المحلي عن 13.30%، كنسبة مقاربة ومختلقة من دولة لأخرى، حيث توجّه التحويلات المالية لدى مواطنيها نحو الاستهلاك دون التوجّه نحو استخدام الخدمات المصرفية الرسمية، ناهيك عمّا تعانيه هذه الفئة من نقصٍ في المعلومات، وانخفاضٍ في مستويات التنمية المالية.

وتجدر الإشارة إلى جانب التوجّه في إرسال التحويلات المالية عبر الاعتماد على بعض الشركات التحويل العالمية، المنفصلة أجهزتها عن المؤسّسات المالية الدّاخلية للدول، كشركة Western Union، وMoney Gram، بحثاً عن الوسائل الأكثر أماناً والأقلّ تكلفةً، ما ينعكس سلباً على العلاقة بين الزبون ومؤسّساته المالية، فيما أرجع بعضهم الأثر السلبي إلى ضعف جودة المؤسسات بهذه الدول، وقلّة فعاليتها في إدارة الإجراءات، بالإضافة إلى انعدام الثقة وضعف الثقافة المالية لدى الزبون تجاه المؤسّسات المالية وخدماتها.

كما يمكن إرجاع التأثير السلبي إلى توجّه التحويلات المالية، وامتداد معاملاتها إلى خارج الأسواق المصرفية، ما ينجم عنه دعمٌ للأسواق الموازية.

– يؤثّر مؤشّر الشمول المالي إيجاباً على الشمول المالي عبر مؤشّراته الفرعية الثلاث (عدد فروع البنوك التجارية، اشتراكات الهاتف المحمول، عدد أجهزة الصراف الآلي) على النّحو الآتي:

حيث وحسبما أشارت إليه نتائج دراسة (Durga, 2019)، فإنّ زيادة عدد فروع البنوك التجارية، التي لها تأثير إيجابي كبير على طلب المتلقين للحسابات المصرفية، ينجم عنه دفعٌ للقطاع المالي والشمول المالي على حدٍّ سواء، كما أشير في نتائج ما توصّلت إليه دراسة (Arusha, 2012)، أنّ زيادة عدد فروع البنوك التجارية يسهم في الدّور الفاعل للتحويلات المالية، عبر زيادة حجم وكفاءة التنمية المالية شريطة التّفاعل مع ملكية البنوك للحكومة.

وانطلاقاً من كون المؤشّرات الثلاث آلياتٌ داعمة للوصول والتمكين، فقد أكّدت أدبياتٌ واسعة، الرأي القائل بأنّ آثار الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ذوات انعكاسٍ إيجابيٍّ على مستويات الشمول المالي، مختلفٌ باختلاف مستوى النمو المرتبط بالنظام المالي وما فيه من تقدّمٍ تكنولوجي.

– يؤثّر التضخّم سلباً على الشمول المالي: حيث يضرب التضخّم القدرة على التحكّم في حجم التداول النقدي، كما يؤدّي إلى نقصه وتراجع عمليّات الادّخار، بسبب الزيادات المسجّلة في أسعار السلع دون الزيادة في مستويات الدّخل، وانطلاقاً من كون التضخم انخفاضٌ في القدرة الشرائية، فإنّ ذلك سينعكس بتوجيه التحويلات المالية نحو السوق الاستهلاكي بدل الاستثماري، أو بدل توجيهها نحو معاملات المؤسّسات المالية، نتيجةً لأسباب عديدة، كارتفاع تكاليفها أو سعياً وراء الاستفادة من الزيادة الطارئة على أسعار العملات الأجنبية،

داخل الأسواق الموازية، مقارنةً بها في المنظومة المالية، الحالة التي تشهد زيادةً في تدفّق التحويلات، نتيجةً لانخفاض قيم العملات وزيادة الفارق بين المحلية منها والأجنبية، جراء حالة التضخّم السائدة.

– انعدام أثر النمو الاقتصادي على الشمول المالي: يمكن العودة وإرجاع ذلك إلى تنامي الأسواق الموازية، والتي تمتصّ أيّ زيادةٍ محقّقةٍ في مستويات الدخل، لتمنع بذلك استغلالها داخل النظام المالي وإنعاشه، في حين كان للبعض وجهات نظرٍ مغايرة، حيث نفى البعض أمثال (Lucas, 1988)، أيّة صلةٍ سببية بين نمو القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وقد أشار (Kuznet,1955) إلى أنّ تأثير النمو الاقتصادي في الشمول المالي، مشترطٌ بمراحل مرتفعة من النضج في الدورة الاقتصادية للدول، مضيفاً بأنّه وعلى عكس الأنظمة القائمة على البنوك وسياساتها المالية، يعرف النمو الاقتصادي في الأنظمة القائمة على الأسواق، والخاضعة لتقلّبات أسعارها، تأثيراً قصير المدى على أنظمتها المالية، ويشير (Solow, 1965)، إلى تواجد نقطة معيّنة في الدورة الاقتصادية، والتي أشار إليها بنوعٍ من الركود، يتراجع فيها ضخ رأس المال داخل القطاع المالي، فاصلاً بين التنمية الاقتصادية، والتقدم الاقتصادي ذو الصلة بالخدمات المالية، كما يمكن الاستدلال بما توصّلت إليه دراسات عديدة، أسقطت على الدّول المنخفضة الدّخل، والتي كان فحواها تتبّع العلاقة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي، حيث أكّد كتّابها على وجود علاقة سببية أحادية الاتّجاه، تنطلق من القطاع المالي وتطوّره، وصولاً إلى تحقيق مستوياتٍ تنموية اقتصادية أكبر.

خاتمة

خاتمة:

في مجمل تصريحات البنك الدولي، نجدها تؤكد على الأهمية البالغة لكل من التحويلات المالية والشمول المالي، على المستوى الفردي والكلي للبلد المتلقي، العلاقة التي لاقت اهتماما كبيراً في السنوات الأخيرة من قبل العديد من الهيئات والمؤسسات الحكومية الدولية، بالنظر للهجرة كمسبِّب أوَّل لهذه العلاقة، فهي تساهم بتدفقات للمهاجرين الدوليين اللذين يشكلون ما مقداره 184 مليون مهاجر في سنة 2023، أي ما يعادل 2,3 % من إجمالي سكان العالم، فبحسب دراسة (Toxopeus & Lensink, 2007, p. 6) فإنّ تبعات الهجرة من التدفقات المالية المُرسلة تمثل "أول تفاعل شخصي مع الاقتصاد العالمي"، فكون العملية تتم في إطار رسمي، فإنّها تشجع على فاعلية الحسابات المصرفية، وتزيد من فرص الادخار، كما تساهم في درجة التوافق بين نسب المدخرات والاستثمارات في الاقتصاديات المتلقية.

وقد اختلفت الجوانب التي تناولت فيها الدراسات تأثير التحويلات المالية على الشمول المالي، حيث اهتمت في ذلك بنواحي متعددة ومختلفة من الشمول المالي، لينتج عن ذلك وجهات نظر متعارضة بشأن العلاقة، كما كان الاختلاف في عيّنات الدّراسة، حيث ركّزت بعض الأبحاث على دراسة بلد واحد، ومنها من اعتمدت على دراسة إقليمية لمجموعة من الدول، ما أدّى في مجمعه إلى اختلاف النتائج المتوصّل إليها، حيث بلغ التضارب درجة الإقرار في نتائج دراسة (Chuc Anh Tu, Le Quoc Tuan, Tapan, & Farhad, 2019, p. 3)، بعدم القدرة على الإجماع حول التأثير العام، للتحويلات المالية للعمال في الخارج على الشمول المالي، على الرغم من تعدد الدراسات واختلاف الأساليب والعينات.

الأوجه التي يمكن لها أن تمنح سمة الاختلاف لدراستنا، عن نظيراتها ممّن توحّدت معهنّ في البحث عن نتاج العلاقة بين التحويلات المالية والشمول المالي، وطبيعة أثرها عليه، حيث وللتفصيل في المضامين بشكل أعق، وإيضاح الارتباط المتعلّق بهذه الظواهر المالية والاقتصادية، تم التطرق لمستويات الهجرة من الدول العربية إلى غيرها من الدول اللاتي تتوافر لديها مبتغيات العناصر المهاجرة على اختلاف دوافعهم وأهدافهم، أين توصّلت دراستنا إلى اكتساح دافع البحث عن العمل عن بقية الدوافع، ليليه الدّافع الأمني والبحث عن الاستقرار نتيجة الاضطرابات والنزاعات، التي عرفتها بعض من الدول المتطرق إليها.

كما تم في دراستنا الخوض في ظاهرة التحويلات المالية، الناتجة عن الهجرة والشتات في الدول المختلفة عبر العالم، بالإشارة إلى الاختلاف في مستويات تدفقها، بالإضافة إلى واقع تطورها ومدى انعكاسها في الدول عينة الدّراسة على اختلاف مستوياتها التنموية، بالتركيز على قطاعاتها المالية، بعد أن تم التطرق إلى درجة تطور هذه الأخيرة، ومدى استعداد بناها التحتية لاستقبال وتوجيه هذه التحويلات، حيث وفي الغالب اتّضح في معظم البلاد العربية، المستويات المتدنية لشبكاتها المصرفية، سواء كان ذلك في قلة عدد المصارف، أو درجة انتشارها في المناطق ذات التجمعات الكبيرة كالمدن، بالإضافة إلى انعدامها وغيابها في بعض المناطق النائية، والمنعزلة تماماً عن واقع التجسيد للسياسات المالية والنقدية، أمّا غيرها من المناطق التي نالت حصة التواجد والوصول، فقد شهدت ساحاتها الاعتماد على الدفع النقدي، نظرا لضعف الاستخدام والاعتماد على الدفع الالكتروني، وغياب ثقافته لدى الفئات الغالبة إن صحّ القول.

فموضوع تدفّقات التحويلات المالية، وتفعيل دورها في تعزيز القطاع المالي، قد بات من بين أكبر السياسات العالمية المنتهجة على المستوى العالمي، لتحقيق نظام مالي أكثر شمولا للفئات المستبعدة، إمّا من خلال السعي وراء القضاء على عدم امتلاك الحسابات المصرفية، أو حتى مشاكل نقص الخدمات المالية، ليتوحّد الاتّفاق حول تجسيد السياسات الداعمة لتعميم الشمول المالي، إما اجتهادا أو نقلا لتجارب الدول الرائدة في ذات المجال، ولكون الشمول المالي جزءا هاما من التنمية المالية، يشهد القطاع البحثي عناية خاصة في بحث العلاقة بين التحويلات المالية والشمول المالي، خاصّةً بالدول النامية باعتبارها الدول الأكثر استقبالاً لتدفّقاتها.

وفي الحديث عن الدول العربية، عيّنة الدّراسة، فإنّ 20 مليونًا من سكانها يتوزعون في مناطق واسعة، من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر من المناطق الأخرى، وبناءً على الارتباط القوي بالوطن من قبل أفراد الشتات من هذه الجالية، بالإضافة إلى ارتباطهم بذويهم حسب تقريرٍ للبنك الدولي عام 2017، وبناءاً على واقع الإيثار حسب ما جاء في دراسة (Daniel, 2015, p. 358)، يتّجه هؤلاء إلى تحويل الأموال كجزء صغير نسبيًا من دخلهم من العمل؛ عابرا لحدود البلدان إلى أسرهم، بحيث يكفل الإعانة والعون لهم في كثير من الأحيان، وما يميز مستويات هذه التحويلات، أنها تميل إلى الاستقرار إلى حد ما، حتى أثناء فترات الانكماش

الاقتصادي، وعلاوة على ذلك فإنها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدانهم الأصلية، ما يؤدي إلى نموٍّ في كل من الاقتصاد الجزئي والكلي.

وقد كان للصراعات والنزاعات السياسية بهذه المناطق، دورٌ بارز في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، الواقع الذي ساهم في المنع من تحفيز الشمول المالي، خاصّةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ناهيك عن ظواهر الفساد التي تودي إلى التفرد بالأموال في المنطقة، وعدم توجيهها إلى سياسات الإصلاح والبناء، الإجراءات التي يولّد غيابها زيادة تكاليف الخدمات المالية، وهو ما يؤدي إلى تقييد الخدمات المالية المقدمة، على عكس تسهيلاتها والتمكين من إيداع التحويلات المالية لدى البنوك، والحسابات المصرفية، لتزيد بذلك إمكانية بقاء المتلقين للتدفقات، على اتصال متينٍ ودائم بالقطاع المصرفي وإنعاش خدماته، كما يمكّن من عرض المزيد من الخدمات، كالائتمان والادخار، ما يعمل في حوصلة مجمله على زيادة كفاءة التخصيص للموارد، وفتح مجالاتٍ أوسع للاستثمار (Chuc Anh Tu, Le Quoc Tuan, Tapan, & Farhad, 2019, p. 13) ، بعد أن يسهم إنعاش الشمول المالي بصفةٍ عامّة، في الحد من عدم المساواة في حصص الدخل، بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار المالي والعمل على استدامته باستثناء الصدمات الاستثنائية.

أمّا فيما يخصّ ما تمّ التوصّل إليه من نتائج في دراستنا، فقد وافق ما توصلت إليه جملة من الدراسات، أمثال دراسة (Asli, Ernesto, María, & Christopher, 2011) و (Reena, Asli, & Maria, 2011)، حول العلاقة الإيجابية بين التحويلات المالية والشمول المالي، على الرغم من تناول البعض الآخر للعلاقة السببية العكسية لموضوعنا، حيث أتّجه (Oyelami, 2019)، إلى دراسةٍ أثبت من خلالها التّأثير الإيجابي للنظام المالي القوي، ومدى قدرته على تعزيز كفاءة الدول لتلقي المزيد من تدفقات التحويلات المالية، كما أشار (Arusha, 2012)، إلى دور التحويلات المالية في تعزيز حجم القطاع المالي وزيادة كفاءته، مرجعاً ذلك إلى تفاعلها القائم مع البنوك المملوكة للحكومة، كما أشير في دراسة (Gatsi, 2020)، حول مساهمة التحويلات في فتح الحسابات المصرفية.

في حين قاربت نتائج دراسة (Kokorovic Jukan, Okicic, & Hopic, 2020, p. 2617)، ما توصّلنا إليه من اختلافٍ في الأثر، بين إيجابيٍّ في وسلبيٍّ، إلّا أنّه قد أرجع الاختلاف في الأثر إلى أسباب أخرى، حيث أرجع إيجابيته إلى توجّه الشباب إلى الادخار واشترط إمكانيتها لديهم، ليخصّ بذلك الأثر الإيجابي لتأثير التحويلات

المالية على الشمول المالي بهذه الفئة، في حين فسّر الأثر السلبي بحصولهم على بطاقات الخصم والائتمان والاقتراض.

يمكن الإشارة إلى ارتباط مساهمات التحويلات المالية في تحقيق مستويات الشمول المالي بعوامل عدة:

- ✓ ارتباط أحجامها بعتبة لا تتعدى الحاجة الاستهلاكية للعائلات المتلقية.
- ✓ تسهم جودة المؤسسات المالية والثقة مع المتعاملين في بناء علاقة نفعية طويلة الأمد.
- ✓ تلعب تكاليف التحويلات أهمية بارزة في تحديد نسبة التدفق والاستخدام عبر القنوات الرسمية.

حيث وكخلاصة وجب القول أنّ الدول العربية، وسعياً إلى الاستفادة من تحويلات مواطنيها المغتربين، والحفاظ على مسار الانعكاس الإيجابي، لزمت الالتفاتة إلى جملة من الإجراءات والتي نلخصها كتوصيات للدراسة على النحو التالي:

- ✓ استغلال الدور البارز للتحويلات في تعزيز الشمول المالي عبر إنعاش للخدمات المصرفية.
- ✓ توسيع نطاق الفروع البنكية وانتشارها.
- ✓التمكين من الوصول إلى الخدمات المالية.
- ✓ ضرورة تعزيز عمق القطاع المصرفي، والتشجيع على تحديد عملاء الائتمان المرتقبين والمفاضلة بينهم.
- ✓ جودة مؤسّساتها لعصرنه قطاعاتها المصرفية، عبر تبني كافّة خدمات التكنولوجيا الرقمية، القادرة على منح الإضافة لمجالاتها.
- ✓ تسهيل الوصول والتمكين من الاستخدام، عبر العمل على خفض التكاليف المتعلقة بتحويل الأموال.
- ✓ وضع آليات للحد من سوق الصرف الموازي الذي يدعم تحويل الأموال عبر القنوات الموازية.

المراجع

- Abdullah, A. O. (2022). The Impact of Financial Technology on Promoting the Financial Inclusion of Banks in Arab Countries. International Academic Journal of Economics , 9 (2), 39-48.
- Abdullah, M. N., & Gazi, S. U. (2011). REMITTANCES AND BANKING SECTOR DEVELOPMENT IN SOUTH ASIA. The International Journal of Banking and Finance , 8 (4), 47-66.
- Acosta, P. A., Lopez, H., & Fajnzylber, P. (2007). The Impact of Remittances on Poverty and Human Capital: Evidance From Latin American Household Surveys. 1-36. Wachington.
- Acosta, P. A., Lopez, H., & Fajnzylber, P. (2007). The Impact of Remittances on Poverty and Human Capital: Evidance From Latin American Household Surveys. Journal of Population Economics , 1-36.
- Adolfo, B., Ralph, C., Connel, F., & Anjali, G. (2010). The Global Financial Crisis and Workers' Remittances to Africa: What's the Damage? International Monetary Fund. Washington DC: International Monetary Fund.
- Agir, H., Kar, M., & Nazlioglu, S. (2011). Do Remittances Matter for Financial Deelopment in the MENA Region? Panel Cointegration and Causality Analysis. The Empirical Economic Ketters , 10 (5), 449- 456.
- Ajefu, J. B., & Ogebe, J. O. (2019). Migrant remittances and financial inclusion among households in Nigeria. (T. &. Francis, Ed.) Oxford Development Studies , 47 (3), 319-335.
- Amaeshi, K. M. (2006). Financial Exclusion, Financial Institutions and Corporate Social Responsibility: A developing country perspective. Warwick Business School, United Kingdom , 1-15.
- Amaka, C. M., Chris, U. K., & Machi, I. O. (2023). Remittance and Poverty Reduction in Nigeria: Further Evidence from Nigeria. Social Sciences Research , 9 (1), 36-55.
- Andreas, B., & Isabella, M. (2009). What drives stock market development in emerging markets—institutions, remittances, or natural resources? Emerging Markets Review , 23-35.
- Anh Tu, C., Weiqing, L., Nguyet Thi Minh, P., Quoc Tuan, L., Naoyuki, Y., & Farhad, T.-H. (2021). The necessity of financial inclusion for enhancing tge economic impacts of remittances. Borsa istanbul Review , 22 (1), 47-56.
- Anyanwu, J. C., & Erhijakpor, A. E. (2010). DO INTERNATIONAL REMITTANCES AFFECT POVERTY IN AFRICA? African Development Review , 22 (1), 51-91.
- Arusha, c. (2012). Migrant remittances, financial sector development and thegovernment ownership of banks: Evidence from a group of non-OECD economies. Journal of International Financial Markets, Institutions & Money , 936-957.
- Asli, D.-K., Ernesto, L. C., María, S. M., & Christopher, W. (2011). Remittances and banking sector breadth and depth: Evidence from Mexico. Journal of Development Economics , 229-241.
- Asli, D.-K., Ernesto, L. C., María, S. M., & Christopher, W. (2011). Remittances and banking sector breadth and depth: Evidence from Mexico. Journal of Development Economics , 229-241.
- Asli, D.-k., Leora, K., Dorothe, s., Saniya, A., & Jake, H. (2018). The Global Findex Database 2017 Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. NW,Washington DC: World Bank Group.

- Asli, D.-k., Leora, K., Dorothe, s., Saniya, A., & Jake, H. (2020). The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and Opportunities to Expand Access to and Use of Financial Services. The world Bank Economic review , 34, 1-7.
- Asli, D.-k., Leora, K., Dorothe, S., Saniya, A., & Jake, H. (2020). The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and Opportunities to Expand Access to and Use of Financial Services. The World Bank Economic Review , 34, 1-8.
- Azmat, G., & Basu, S. (2013, March). Remittances and Credit Provided by the Banking Sector in Developing Countries. International Review of Business Research Papers , 85-98.
- Berk Saydaliyev, H., Chin, L., & Azali, M. (2020, Dec 07). Remittance inflow and economic development: interction with financial inclusion and human capital. Migration and Development , 1-18.
- Boukhatem, J., & Ben Moussa, F. (2023, Nov 23). Financial inclusion,institutional quality,and economic growth in MENA countries: some evidence from panel cointegration. MACROECONOMICS AND FINANCE IN EMERGING MARKET ECONOMIES , 1-25.
- Boulenfad, A., & Hacini, I. (2021). The relationship between financial incluision andfinancial stability-Empirical evidence from North African countries. Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies , 08 (01), 734-751.
- Brahim, M., Nefzi, N., & Sambo, H. (2017). Remittances and the real effective exchange rates in MENA countries: What is the long run impact? Document de travail du CEPN N 2017-15, Centre d'eonomie de l'Universite Paris Nord CNRS UMR n 7234, Paris.
- Chehade, N., Navarro, A., & Sobol, D. (2017). Remittances and Financial Inclusion: A Demand-Side Analysis of Low-Income Jordanians and Syrian Refugees in Jordan. CGAP & GIZ.
- Chuc Anh Tu, N. T., Le Quoc Tuan, N. Y., Tapan, S., & Farhad, T.-H. (2019, September). REMITTANCE INFLOWS,FINANCIAL INCLUSION, AND ECONOMIC DEVELOPMENT:AN EMPIRICAL ANALYSIS OF THE WORLD SAMPLE. (1000) . Tokyo, Asian Development Bank Institute, Japan: ADBI Working Paper.
- Craig A, D., Maja, N. R., & Hana, P. (2021, Nov 5). Causality between Foreign Remittance and Economic Growth: Empirical Evidence from Croatia. (R. Arbolino, Ed.) Sustainability , 1-13.
- Dennison, J. (2022). Re-thinking the drivers of regular and irregular migration: evidance from the Euro- Mediterranean. Funded by the European Union. ICMPD.
- Diego, A., Demirguç-Kunt, A., & Soledad Martinez Peria, M. (2014). Remittances and Financial Inclusion:Evidence from El Salvador. World Development , 54, 338-349.
- Dilip, R., Sanket, M., Caglar, O., Sonia, P., William, S., & Abebe, S. (2011). LEVERAGING MIGRATION for AFRICA Remittances, Skills, and Investments. (D. Ratha, Ed.) Washington DC, New York: The World Bank.
- Dwumfour, R. A., Agbloyor, E. K., & Abor, J. (2015, December). Correlates of Poverty in Africa: exploring the roles of remittances, financial development, and natural resources. International Journal of Social Economics , 1-18.
- E.Adenutsi, D. (2011). Financial development, international migrant remittances and endogenous growth in Ghana. Studies in Economics and Finance , 28 (1), 68-89.

- Esteban, O.-O., Max, R., Hannah, R., Fiona, S., & Marcel, G. (2023). Migration. Retrieved Augest 08, 2023, from Our World in Data: https://ourworldindata.org/migration#explore-data-on-migration-refugees-and-asylum-seekers
- Ezzahid, E., & Elouaourti, Z. (2021, April). Financial inclusion, mobile banking, informal finance and financial exclusion: micro-level evidence from Morocoo. International Journal of Social Economics , 1-28.
- Fredrick, I., Abisola, A., & Olapeju, A. I. (2020). Remittance flows and banking sector development in emerging markets: Do institutions matter? JOURNAL OF TRANSNATIONAL MANAGEMENT , 01-12.
- Gatsi, J. G. (2020). Effects of International and Internal Remittances on Financial Inclusion in Ghana. Financial Markets, Institutions and Risks , 4 (3), 109-123.
- Gautam, D. P. (2019). Do Remittances Promote Financial Inclusion? Springer Nature Switzerland AG , 91-108.
- Gerhard, K., Vanesa, P.-C., Lihui, T., & Deming, L. (2020). A theory of financial inclusion and income inequality. The European Journal of Finance , 28 (1), 1-21.
- Ghosh, B. (2006). Migrants' Remittances and Development MYTHS, RHETORIC AND REALITIES. Geneva, Switzerland: The Hague Process on Refugees and Migration.
- GITHAIGA, P. N. (2020). Foreign Remittances,Banking Sector Development and Private Sector Investment. Journal of Business,Economics and Environmental Studies , 10 (1.7), 7-18.
- Giulia, B., & Alberto, Z. (2009). REMITTANCES AND FINANCIAL DEVELOPMENT:SUBSTITUTES OR COMPLEMENTS IN ECONOMIC GROWTH? Bulletin of Economic Research , 509-536.
- Haas, H. d. (2010). Migration and Development: A Theoretical Perspective. The International Migration Review , 44 (1), 227-264.
- Haas, H. d. (2010). Migration transitions: a theoretical and empirical inquiry into the developmental drivers of international migration. (24) . international Migration Institute: University of Oxford.
- Hassouba, T. A. (2023). Financial Inckusionin Egypt: the road ahead. Review of Economics and Political Science , 1-22.
- Hayot, B. S., Lee, C., & yessengali, O. (2020). The nexus of remittances, institutional quality, and financial inclusion. Economic Research-Ekonomska istrazivanja , 33 (1), 3528-3544.
- Humaid, M. A., & Khan, R. (2018). Migrants' Remittances and Financial Inclusion Opportunities for Republic of Yemen. International Journal of Management Studies , 2 (1), 1-9.
- Huss, D. (2012). MTM i-Map Migration and Development Layer ALGERIA. Switzerland.
- IMF. (2006). Business Cycles and Workers'Remittances: How Do Migrant Workers Respond to Cyclical Movements of GDP at Home? Washington DC: International Monetry Fund.
- Ismaili Idrissi, B., & Kawkaba, S. (2023). The Impact of International Remittances on Poverty: Evidence From The Southern and Eastern Mediterranean Countries. Migration and Diversity , 02 (2), 201-218.

- Issabayev, M., Saydaliyev, H. B., & Avsar, V. (n.d.). The nexus between Remittances, Institutional Quality and Financial Inclusion. 1-19.
- Issabayev, M., Saydaliyev, H. B., Avsar, V., & Chin, L. (2020, May 04). Remittances, Institutions and Financial Inclusion: New Evidence of Non-Linearity. Global Economy Journal , 1-19.
- Johansson, A. (2012). Remittances and development The case of Algeria. 1-26. Lund, Departement of Political Science, Sweden: Lund University .
- JOUINI, J., & ATTIA, H. (2021). Effects of Cross-Border Remittances on Financial Inclusion: Evidence from Selected Arab Countries. Arab Monetary Fund.
- Kern, A., & Xenia, K. (2020). DIGITAL TRANSFORMATION AND FINANCIAL INCLUSION. Taylor & Francis Group , 1-18.
- Kim, K., Zemma, A., Aiko, K., & Benjamin, E. (2022, May). BILATERAL REMITTANCE INFLOWS TO ASIA AND THE PACIFIC:COUNTERCYCLICALITY AND MOTIVATIONS REMIT. ADBI Working Paper 1315 . Tokyo, Japan: Asian Development Bank Institute.
- Kokorovic Jukan, M., Okicic, J., & Hopic, D. (2020). Remittances as an opportunity to increase savings and financial inclusion of youth in South East Europe. Economic Research-Ekonomska Istrazivanja , 33 (1), 2606-2619.
- Kwesi Arthur, E., Mwongeli Musau, S., & Mithi Wanjohi, F. (2020). Diaspora Remittances and Financial Inclusion in Kenya. EJBMR, European Journal of Busness and Management Research , 5 (2), 1-10.
- Lee, S., Maria Eugenia, S. T., Laxmi, A. K., johanna, d., & Billinge, N. B. (2021, 04). Banking Guide. Financial Inclusion and Financial Health Goal Setting_Principles of Responsible Banking , 32. Washington.
- M.K., B. (2018). Financial Inclusion-A Study on Opinions of Customers and Employees of Banks in Kerala. International Journal of Research in Economics and Social Sciences(IJRESS) , 08 (10), 1-10.
- Maria Elena, L. T., & Almendra, O. d. (2014). Financial Inclusion, Mobile Banking, and Remittances in Mexico and the Philippines. Journal of Political Risk , 2 (1), 1-26.
- Mashayekhi, M. (2013). MAXIMIZING THE DEVELOPMENT IMPACT OF REMITTANCES. New york and Geneva: United Nation Conferance on Trade and Development.
- Mesbah, F. S., & Shahen, A. M. (2022, April). The Threshold Impact of Remittances on Financial Development: New Evidence from Egypt. (1545) . Departement of Economics, Faculty of Arts,University of Alberta Canada, Egypt: ERF WORKING PAPERS SERIES.
- Migration Data: Our sources and definitions. (n.d.). Retrieved 08 10, 2023, from Our World in Data: https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock
- Miniaoui, H., & Ouni, H. (2020). Workers' Remittances and Economic Growth in MENA Countries: The Role of Financial Development. IEMed. Mediterranean Yearbook , 267-271.
- Moghar, A., & Oukli Asraoui, F. (2022). Blockchain, Cryptocurrency and the state of Financial Inclusion in Morocco. European Journal of Economic and Financial Research , 6 (2), 62-74.
- Muntasir, M., Rizwan, A., Raad, M. A.-T., Chamaiporn, K., Witchulada, V., & Rafael, A. (2023). Determinants of financial inclusion in South Asia: The moderating and mediating

roles of internal conflict settlement. Research in International Business and Finance , 64, 1-15.

- Musa Abdullahi, S., Sufiyanu Umma, Y., & Salihu, A. (2023). Financial Literacy and Financial Inclusion. Zakariya Journal of Social Sciences (ZJSS) , 2 (1), 1-10.
- Noelia, C., & David, T. (2014, September). Measuring Financial Inclusion:A Multidimensional Index. BBVA Research , 01-40.
- Ogboi, C., & John, E. E. (2017). Household Inward Remittances And Banking Sector Development: The Nigerian Experience(1977-2014). Archives of Business Research , 5 (7), 30-46.
- Ogede, J. S., Odusanya, I. A., Oduola, M. O., & Atoyebi, O. E. (2023). The Role of Remittances, Financial Inclusion and Governance on Economic Growth in Sub-Saharan Africa. Tanzanian Economic Review , 13 (1), 65-84.
- Ouni, H., & Miniaoui, H. (2019). The Impact of Migrant Remittances on Economic Growth in Arab Countries. Journalof Economicsand Public Finance , 5 (2), 188-202.
- Oyelami, L. O. (2019). An Empirical Investigation of Remittances and Fiinancial Inclusion Nexus in Sub-Saharan Africa. Euro Economica , 1 (38), 350-365.
- Ozili, P. K. (2023, January). Institutional theory of financial inclusion. MPRA Munich Personal RePEc Archive , 2-19.
- Ozili, P. K. (2020, January 1). Theories of Financial Inclusion. SSRN eLibrary , 1-25.
- Paola, G., & Marta, R.-A. (2009). Remittances, financial development, and growth. Journal of Development Economics , 144-152.
- Paul, N., Barnabé, A. Y., & Ghislain, B. M. (2020). REMITTANCES AND FINANCIAL INCLUSION IN AFRICA: A LONG RUN APPROACH. International Journal of Social Science and Economic Research , 05 (06), 1512-1532.
- Qamruzzaman, M. (2023, June 16). Does financial innovation foster financial inclusion in Arab World? examining the nexus between financial innovation, FDI, remittances, trade openness, and gross capital formation. School of Business and Economics, , 1-28.
- Ralph, C., Adolfo, B., Thomas, C., Connel, F., Michael, G., & Peter, M. (2008). Macroeconomic Consequences of Remittances. Washington DC: International Monetary Fund.
- Ramesh, S., Chandrasekaran, N., & Meenakshisundaram. (2014). WHY FINANCIAL INCLUSION ? GE-INTERNATIONAL JOURNAL OF MANAGEMENT RESEARCH , 2 (6), 202-210.
- Reena, A., Asli, D.-K., & Maria, S. M. (2006, July). "Do Workers' Remittances Promote Financial Development?". World Bank Policy Research Working Paper 3957 , 1-40.
- Reena, A., Asli, D.-K., & Maria, S. M. (2011). Do remittances promote financial development? Journal of Development Economics , 255-264.
- Reinke, J. (2007). Remittances in the Balance of Payments Framework: Current Problems and Forthcoming Improvements. New York: International Montry Found.
- Reis, T. B. (2021, December). What is financial inclusion? A critical review. (246) , 1-34. London, SOAS Department of Economics.
- Rella, L. (2019). Blockchain Technologies and Remittances: From Financial Inclusion to Correspondent Banking . 2 (14), 1-14.

- Riyazuddin, k., Zeeshan, Mohammad, I. H., Neha, G., Mohammad, R. T., & Isha, K. (2022). Hou foreign aid and remittances affect poverty in MENA countries? Plos One , 17 (1), 1-20.
- Robert E.B, L., & Oded, S. (1985). Motivations to Remit:Evidance from Botswana. Journal of Political Economy , 93 (5), 901-918.
- Roy, N., & Maria Isabel Osorio, C. (2021). REMITTANCES? MIGRATION? AND POVERTY. ASTUDY FOR MEXICO AND CENTRAL AMERICA. Investigacion economica , 80 (318), 98-125.
- Saiful Islam, M., & Alhamad, I. A. (2022). Impact of financial development and institutionnal quality on remittance-growth nexus: evidence from the topmost remittance-earning economies. Heliyon , 8 (12), 1-10.
- Sami, B. N., Ralph, C., & Mohamed, T. (2020, May). Do Remittances Enhance Financial Inclusion in LMICs and Fragile States? 1-42. IMF, Washington: Institute for Capacity Development.
- Sayan, S. (2006). Business Cycles and Workers'Remittances: How Do Migrant Workers Respond to Cyclical Movements of GDP at Home? International Monetary Fund. Washington DC: International Monetary Fund.
- Scholarly Books AOSIS. (2021). Financial inclusion Basic theories and empirical evidence fromAfrican countries. (H. E. Munacinga C. SimateleSocial Sciences, Ed.) South Africa: AOSIS Books.
- SEMAN, J. A. (2016, September). FINANCIAL INCLUSION: THE ROLE OF FINANCIAL SYSTEM AND OTHER DETERMINANTS(Ph.D. Thesis). 1-256. Salford, Salford Business School: University of Salford, Salford, United Kingdom, United Kingdom.
- Shrestha, S., & Joshi, N. K. (2018, March 31). Remittances and Financial Inclusion: Evidence from Nepal. Himalayan Policy Research Conference , 1-20.
- Sobiech, I. (2019). Remittances, financial and growth: Does financial development foster the impact of remittances on economic growth? World Development , 44-59.
- Subramanian, R. (2014). FINANCIAL INCLUSION- REMITTANCES. GE-INTERNATIONAL JOURNAL OF MANAGEMENT RESEARCH , 2 (7), 105-117.
- Tarus, D. K. (2015). Do diaspora remittances affect banking sector development in Sub Saharan Africa? International Journal of Commerce and Management , 25 (3), 356 - 368.
- The World Bank. (2015). The use of remittances and financial inclusion. International Fund for Agricultural Development and the World Bank Group to the G20 Global Partnership for Financial Inclusion. Washington: IFAD.
- Thu Thi Hoai, N., Hung Manh, L., Le Quoc, H., & Hang Thu, P. (2022). Impact of internal remittance on households' use of bank services: evidence from Vietnam. Economics, Finance and Administrative Science , 27 (53), 1-15.
- Timothy, B., Konrad, B., & Maitreesh, G. (2018, January 2). The Gains from Financial Inclusion: Theory and a Quantitative Assessment*. 1-41.
- Toxopeus, H. S., & Lensink, R. (2007, August). Remittances and financial inclusion in development. 49 , 1-25. Helsinki, United Nations Univzrsity(UNU), World Institute for Development Economics REsearch(WIDER), Finland.
- Uma, G. M., & B.Kavitha. (2016). FINANCIAL INCLUSION- AN OVER VIEW. International Journal of Research in Social Sciences , 6 (9), 278-299.

- UNCDForward. (2024). Our History on Financial Inclusion. Retrieved 01 2024, from https://www.uncdf.org/50/history-on-financial-inclusion
- Uttam, G., Nishat, R., Mohammad, K. H., & Meher, N. (2023). Financial progress, inward remittances,and economic growth in Bangladesh: Is the nexus asymmetric? Heliyon , 9, 1-11.
- Veronica, t., & Fiorella Risso, B. (Oct 04 2023). How did Argentina increase the number of bank accounts by more than 100%. Retrieved from https://blogs.worldbank.org/psd/how-did-argentina-increase-number-bank-accounts-more-100
- Witness, N. B., James, Z., & Kunofiwa, T. (2019). Remittances,Financial Development and economic Growth:A case of Southern African development coummunity. OECONOMICA , 15 (4), 67-82.
- World Bank. (2023). Remittances Remain Resilient but Are Slowing Migration and Development Brief 38. Migration and Remittances Team Social Protection and Jobs, KNOMAD World Bank. International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank.
- World Economic Forum. (2022, 07 28). 4 things to know about financial inclusion around the world right now. Retrieved 01 07, 2024, from https://www.weforum.org/agenda/2022/07/global-digital-financial-inclusion-findex/

- اتحاد المصارف العربية. الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي. لبنان_ بيروت: اتحاد المصارف العربية_ إدارة الدراسات والبحوث.
- إتحاد المصارف العربية. (2020). الثقافة المالية في العالم العربي:شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي. إتحاد المصارف العربية.
- أحمدعواطف محمد علي الحاج. (2014). أثر تحويلات العمالة الوافدة على ميزان المدفوعات في السودان 2002–2012 (رسالة ماجستير). الخرطوم، جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا، الدراسات التجارية، السودان.
- اسامة محمد سلام. (2022). قياس أثر الدور الوسيط للتحول الرقمي في العلاقة بين الشمول المالي و التنمية المستدامة:دراسة تطبيقية على منظمات خدمية خاصة. المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية ، 1041–1082.
- اسيا سعدان، و نصيرة محاجبية. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي –دراسة مقارنة:الجزائر، تونس و المغرب. دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، 745–757.
- (2020). آفاق الاقتصاد العالمي_ الإغلاق العام الكبير. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
- الأمم المتحدة ألاسكوا. (2021). تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021 بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية. الجنة الاقتصادية والاجتماعية اغربي آسيا، الامم المتحدة.

- البنك الدولي. (29 03, 2022). الشمول المالي. تاريخ الاسترداد 24 08, 2023، من https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1
- البنك الدولي. (7 2, 2021). نتائج البحث الخاصة بمتلقي التحويلات المالية في إطار مبادرة جرينباك في المغرب. تاريخ الاسترداد 9 8, 2024، من مجموعة البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2021/06/30/remittance-recipients-findings-on-the-greenback-initiative-in-morocco
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. (2006). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006. منظمة الأوبك وصندوق النقد العربي وجامعة الدول العربية . الكويت: صندوق النقد العربي.
- الطاوس غريب، و حنان دريد. (2021). استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية –دراسة بعض التجارب العربية–. المجلة الجزائرية للإقتصاد و التسيير ، 179–202.
- المعاني. (2023). تاريخ الاسترداد 17 02, 2023، من https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84/.
- امحمد بزارية، و نوال أيت سي معمر. (2017). الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين "نحو استراتيجية وطنية لتعظيمها". المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية (07)، 290–266.
- آية عادل محمود. (2021). أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك. مجلة الدراسات المالية والتجارية ، 370–394.
- أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش. (2020). مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي – تجربة كينيا نموذجا. مجلة كلية الإقتصاد للبحوث العلمية ، 1–25.
- باديس زغدي، و طارق قدوري. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد: 05 (العدد:01)، 865–884.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة 2023. (2024). مؤشر المعرفة العالمي. تاريخ الاسترداد 08 01, 2024، من https://www.knowledge4all.com/ar/country-profile?CountryId=20
- بن بوزيان محمد. (2018). التحويلات المالية الدولية وأثرها على التنمية الإقتصادية لدول الإرسال. مجلة الاقتصاد والتسيير ، 17 (1)، 127–154.
- بوطالبي هشام. (2017). التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية: دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات. مجلة العلوم الاقتصادية ، 13 (14)، 110–146.

- بوطالبي هشام. (2020-2019). المحددات والآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين- دراسة حالة الجزائر-. سيدي بلعباس، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، الجزائر.
- بوطالبي هشام. (2020). المحددات والآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين-دراسة حالة الجزائر- رسالة دكتوراه. سيدي بلعباس، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، الجزائر.
- جلال الدين بن رجب. (2018). دراسة حول احتساب مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي. -أبو ظبي -دولة الإمارات العربية المتحدة : الدائرة الاقتصادية والفنية.
- جلول شرارة، و ليلى اسمهان بقبق. (7 4, 2023). الملتقى الأول حول سلوك المستهلك والتنمية المستدامة. الشمول المالي كآلية لدعم التنمية المستدامة في الجزائر بين تحديات التحول الرقمي ومتطلبات التمكين ، 17-1. معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- جميلة سلايمي، و يوسف بوشي. (2019). مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 10 (العدد 02)، 967-944.
- حسين نعمة نغم، و حسن مطر أحمد نوري. (2020). الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- حمدان صالح الرحيمي. (2015). أثر التحويلات المالية الخارجية للعاملين على التطور المالي في المصارف التجارية. عمان، التمويل، الأردن: المنارة للإستشارات.
- حميدة ميلاد أبو رونية. (2017). المرأة والهجرة السرية بمنطقة الساحل والصحراء: الأسباب - التحويلات المالية والاجتماعية- آليات الحل. مجلة الجامعي (25)، 30-1.
- حنين محمد بدر عجور. (مارس, 2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية اتجاه العملاء(دراسة حالة-البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية اتجاه العملاء(دراسة حالة- البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة) ، 1-157. غزة.
- رفيقة صباغ، و سليمة غرزي. (2020). الشمول المالي في الدول العربية..واقع و أفاق. مجلة أبعاد لإقتصادية ، 510-527.

- زيان موسى مسعود. (2014). تحويلات المهاجرين كبديل استراتيجي للتمويل المستدام للمشاريع الاستثمارية في الدول العربية. المعيار ، 5 (9)، 438-416.
- شهاب اليحياوي. (2021). الهجرة والفعل التنموي للتحويلات المالية في المجال الحضري في تونس: أي دينامية للتنمية؟ عمران ، 11 (41)، 7_35.
- شيماء عادل محمد المهدي. (2023). تقييم واقع الشمول المالي في مصر باستخدام مؤشر مركب لأبعاد الشمول المالي. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، 53 (2)، 322-283.
- صليحة فلاق، معمر حمدي، و صليحة حفيفي. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. مجلة التكامل الاقتصادي ، 7 (4)، 1-14.
- صندوق النقد الدولي. (2020). آفاق الاقتصاد العالمي_ الإغلاق العام الكبير. صندوق النقد الدولي. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
- صندوق النقد الدولي. (2009). المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها. واشنطن: الطبعة العربية-صندوق النقد الدولي.
- صندوق النقد العربي. (2024). الاندماج والتكامل المالي الاقليمي. تاريخ الاسترداد 7 1, 2024، من https://www.amf.org.ae/ar/financial-sector/regional-financial-integration
- صندوق النقد العربي. (2024). الأنشطة والفعاليات. تاريخ الاسترداد 09 01, 2024، من https://www.amf.org.ae/ar/financial-sector/financial-inclusion-arab-region/events
- صندوق النقد العربي. (2007). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006 (الفصل العاشر). أبو ظبي.
- صندوق النقد العربي. (2023). التقرير السنوي 2022. صندوق النقد العربي، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة.
- صندوق النقد العربي. (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. صندوق النقد العربي.
- صورية شنبي، والسعيد بن لخضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 04 (01)، 104-129.
- ظريف شاكر. (2016). معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية. مجلة العلوم القانونية والسياسية ، 7 (2)، 23-10.

- عائشة بلحرش، و خالد مسعد. (2022). الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا. مجلة البشائر الإقتصادية ، 137-149.
- عبد العظيم الجبلي وليد سمير، و عبد لارحيم حسين محمود محمد. (2021). أثر الشمول الملي كمتغير وسيط على العلاقة بين التكنولوجيا المالية وخفض تكلفة الخدمات المصرفية –دراسة ميددانية–. مجلة البحوث التجارية ، 43 (3)، 47-131.
- عبد الله هرجان هرجان، عبد الرضا مصطفى سلام، محمد كريم حيدر، و عزيز جياد عدنان. (2021). دعم عمليات التنمية المستدامة وقياس تأثير الشمول المالي عليها. مجلة جامعة جيهان- أربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية ، 5 (2)، 60-68.
- عبد الوهاب صخري، و سمية بن علي. (2022). دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي مع التعريج لوضع دول المنطقة العربية. مجلة التكامل الاقتصاد ي ، 489-505.
- عثمان توات. (2021). التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي المصرفي: تجارب و دروس دولية. researchGate ، 1-18.
- غادة إمام عبد المتعال. (2019). تحليل الأهمية الاقتصادية لتحويلات العاملين المصريين في الخارج. معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات ، 2 (1)، 1 .25.
- فاطمة الزهراء ملحاوي. (2018). الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين بالدول المغاربية. مجلة دفاتر اقتصادية ، 9 (1)، 399-411.
- ليلى إسمهان بقبق. (2022). أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي ، البطالة و الفقر في الجزائر :دراسة قياسية (2004-2020). مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا ، المجلد 18 (العدد 26)، 161-182.
- م.م. زهراء صالح حمدي. (2020). أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الإشارة لتجارب دولية. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، 12 (28)، 181-166.
- مجموعة البنك الدولي. (2023). تقرير عن التنمية في العالم 2023 المهاجرون والاجئون والمجتمعات. واشنطن.
- مجموعة التنسيق العربية. (2024). الخدمات المصرفية والمالية. تاريخ الاسترداد 04 04, 2024، من البوابة العربية للتنمية: https://data.arabdevelopmentportal.com/topics/Banking-and-Finance-0/International/Annual/

- محمد بن موسى. (2018). أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017. مجلة الاستراتيجية والتنمية ، 08 (15)، 34-60.
- محمد بن موسى، و عمر قمان. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي(GLOBAL FINDEX)خلال الفترة(2011-2017) مع التركيز على حالة الجزائر. مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي ، 1-20.
- محمد ترقو. (2018). محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين في الجزائر باستخدام نمادج ARDL. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، 13، 377.391.
- محمد محروس سعدون. (2021). الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة " دراسة تحليلية لواقع الدول العربية". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، 52 (4)، 238-197.
- محمد، الشيخ رحيل محمد مفتاح، و المهدي الشعافي محمد علي. (2023). مدى توفر ركائز الشمول المالي في المصارف الليبية. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال ، 10 (2)، 301- 325.
- مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة لاإقتصاد و التنمية البشرية ، 90-105.
- ملحاوي فاطمة الزهراء. (2019). مساهمة المغتربين في دعم التنمية المحلية بمنطقة المغرب العربي. مجلة المالية والأسواق، 6 (1)، 301.324.
- منال عفان. (2018). المحددات الاقتصادية الكلية لهجرة العمل الدولية (دراسة حالة للهجرة من مصر إلى المملكة العربية السعودية). دراسات ، 19 (03)، 10.36.
- نادية لوزري.(2021).واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه-دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية- مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، 02 (02)، 30-11.
- نبيل بهوري. (2019). الشمول المالي كأداة تحقيق الإسقرارالإقتصادي و الإجتماعي ومتطلبات تحقيق- دراسة حالة الدول العربية-. مجلة الإقتصاد الجديد ، 10 (03)، 160-180.
- نزيهة بوالقدرة، إلهام بشكر، و نبيلة لكحل. (2022). الشمول المالي في الدول العربية -الإمارات العربية المتحدة نموذجا-. مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، 15 (01)، 1323-1348.
- نمير الصائغ. (2019). تحويلات العاملين (الآثار والتحديات). مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 9 (2)، 94.116.

- نور الدين كروش، جمال دقيش، و ليلى أولاد إبراهيم. (2022). واقع الشمول المالي في الوطن العربي:دراسة بعض الدول العربية. مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة ، العدد 05 (رقم 01)، 515-532.
- نيد صفاء. (2022). تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2004-2019). دراسات اقتصادية ، 16 (02)، 379-391.
- هشام بوطالبي، و محمد بن سعيد. (2021). العلاقة السببية بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، 05 (02)، 67-45.
- وداد صالحي. (2011). التحويلات المالية للمهاجرين:دراسة مقارنة يبن الجزائر، المغرب وتونس. التحويلات المالية للمهاجرين:دراسة مقارنة يبن الجزائر، المغرب وتونس . قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- وليد سمير عبد العظيم الجبلي، و محمود محمد عبد الرحيم حسين. (جويلية, 2021). أثر الشمول المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين التكنولوجيا المالية وخفض تكلفة الخدمات المصرفية دراسة ميدانية. (43) . القاهرة، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مصر: مجلة البحوث التجارية.
- يسمينة قاسي، و توفيق مزيان. (2022). دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي و التنمية المستدامة دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر و الدول العربية. مجلة المنهل الإقتصادي ، 597-608.

الملخص

– الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحويلات المالية للمهاجرين، على الشمول المالي في عيّنةٍ من الدّول العربية، خلال الفترة الممتدّة مابين 2004 و2020، بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في معالجتنا للجوانب النظرية، أمّا فيما يخص دراسة الأثر بين المتغيرين فقد اعتمدت الدراسة على نموذج الطريقة الاستنتاجية، عبر التطرّق للتحويلات المالية كمتغيّرٍ مستقل والشمول المالي كمتغيّرٍ تابع، حيث تمّ الاعتماد في دراسته على بعديه، عدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد فروع البنوك، والاشتراك في الهاتف المحمول، بالإضافة إلى بعض المتغيّرات المراقبة كنمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، حيث توصّلت النتائج إلى وجود التأثير الإيجابي والدلالة الإحصائية لتدفق التحويلات المالية على الشمول المالي في الاختبارات الساكنة، والأثر السلبي في نظيرتها الديناميكية.

الكلمات المفتاحية: التحويلات المالية، الشمول المالي، الدول العربية.

Abstract :

This study aims to identify the impact of migrant remittances on financial inclusion in a sample of Arab countries during the period from 2004 to 2020. The study relies on a descriptive and analytical approach in addressing the theoretical aspects. Regarding the study of the impact between the two variables, the study relied on the deductive method model, by addressing remittances as an independent variable, and financial inclusion as a dependent variable. The study relied on its two dimensions: the number of ATMs, the number of bank branches, and mobile phone subscriptions, in addition to some controlled variables such as GDP growth and inflation. The results showed a positive and statistically significant impact of the flow of remittances on financial inclusion in static tests, and a negative impact in its dynamic counterpart.

Keywords: Remittances, Financial Inclusion, Arab Countries.